

خالهم الى يوم الدين * وعلى آله واصحابه يحوم الهدى وحمله

السرعة لمن اهتدى * وحماه الدين

(اما بعد) * ولله المنة والعصر الى عهده ورضاه (محمد)

ابن المرحوم الشيخ محمد بن حسين الملقب بالحمي الادهري

عمره له ولوالديه ولا حواه في الله تعالى وكسار المسلمين *

قد وقعت في رمضان من شهر سنة ثمان وعشرين

وبلغته والى حجره حادثة هي انه قد ورد على صاحب

الخطوة فام معام جدوى مصر الافح عاس حلمي ناسا الثاني

حاجد الله ملكه وباطر نظار الحكومة المصرية وباطر الداحاه

مها محمد سمعد ناسا حفظه الله باراف من مدر اسوان بحر

به عطاوه انه قد لدى قاضي حكمه مركز الدر السرعة

رويه حارل سوال ليله اللاب الذي هو يوم الثلاثاء من يوم

الصوم وعلى ذلك تكون شهر رمضان في هذه السنة تسعة

وعشرين يوما فارسل عطاوه الساهده الخبر لناحد راما في

العمل به واما في ذلك الوقت قاضي ورئيس محكمة اسكندرية

السرعة * صاحب عطاوه بان اللارم هو العمل بهذا الخبر للعلماني

واعاد العطر واطلاق المدافع كالمعادى ذلك لان مثل هذا
 الحذر وان كان من قبل حذر الاحاد لكنه حذر رسمى صادر
 من طريق الحكومة المصرية وعله لا يمكن ان سطرى اليه
 الكذب فان ذلك العاصى لا يمكن ما ان يحجب بسبب الهلال
 الا اذا كان ذلك كذلك فى الواقع وذلك المدبر لا يمكن ان
 يحجب سطوفه الناسا المسار اليه الا ارا كان الحذر وصل اليه بها
 من ذلك العاصى ويحمى صدره ولكن من باب الاحساظ
 والادب طلبا من سطوفه الناسا ان باحد راي صاحب الفسلة
 عاصى مصر المحروسة لانه اكبر فاض بالنداء المصرية ولقد
 احدى راي فضله العاصى المسار اليه هم الامر على ما رانا واعلم
 المطر في يوم الثلاثاء ولكنه قد اسند الامر على كثيرين من
 السلا فضلا عن سرهم في تقل حكم العاصى بالندراف
 والعمل به رقى صحة حكم عاصى بحكمه المراكز مع ان سمو ولى
 الامر خدوني مصر قد حصص فساد محاكم المراكز باحكام
 في حوادث مخصوصه لنسب هذه الحادثة منها وقد ورد
 الناسا خطاب من صاحب السعادة حسن ناسا المذكور من

اعيان التجار عصر المحروسة بذكره ايضا ان احد احبائه
 من أهل المدينة المأور على ساكنها افضل الصلاة وادنى
 السلام كان موجودا محبة من حباب الهند فوجد عندهم
 اصطرا نانا واحلافيا في صدر الحجر اللمراني بالصوم والجروح
 منه وحرروا سؤالا وارسلوه اليه فامل بهدءه السا لكس
 عليه فورا لهم وارسل السائل السوال وعلمه امضا الاسناد
 السبع عند الحى خطب جامع ويكوب وحاصل ما فيه انه وقع
 اختلاف بين علما تلك الجهة فيما اذا ورد في بلدة للعراف من
 خمسة الى عشرة من بلدة او بلاد مسانة بخلاف المطالع ومنه ما
 على رجل او رجل مكوب في ذلك للعراف راما الهلال
 او روى الهلال عندنا او ذكره كانه على حسب اصطلاح
 وقع بين الطرفين فانه اذا روى الهلال بذكر مثلا كانه تعداد
 لنا من من الحظوظ والعمر والاسناد فمهم من يقول بالعدول
 على هذا الخبر مسددا فانه خبر مستقص ومصدق في الدر
 المحار لو استقصا الخبر في البلدة لمهم على الصحيح من
 المذهب وعلمه ان عابدين عن حسن الائمة الخلواني على ان

الناس قد تمارقوا العوول على الطراف في معاملاتهم حتى
في الأمور المهمة وهذا يحمله مقعدا لعلنه الظن لا سيما اذا كان
معددا وسله الظن موجه للعمل ومهم من قال لا يعول على
هذا الخبر مع تسليم استقصائه وسووعه ارجو

(الاول) انه شرط في الخبر المستفيض الاسلام لان اهل
الاصول عدو في احوار الاحاد وهو لا يصل الى عدل
مستدلا في ذلك بما دله ان عاين في رد المحار و خبر الطراف
انما سلقا في مرسله في هو عام يثق السلك ومنه في خبره
من كان في الحاشي الآخر يعرفه قدس الله به هذا الخبر
وبكفه ويوده الى من صرت له الطراف وشر لا سالم
من المحالين لدين الاسلام (الثاني) ان الخبر المستفيض اما
يكون حجه لكونه دلا عن صاحب الناصي وحكمه مستدلا
على ذلك بما دله ان عاين ايضا في رد المحار (الثالث)
ان المراد بالاستقصاء كما قاله ان عاين في حواشيه على الخبر
نوار الخبر من الوارد من مله السوء الى البلد التي لم
نسبها لا مجرد الاستقصاء وخبر الناظر المستفيض

لا يكون من الوادين من هذه السورة بل من جهة
 الكتاب المكروب على التعريف باليهود بن اهل وكتاب
 الشهادة لا اول عليه ملزم يمكن معه شاهدان ايمان بما
 به واسمدين سلمه كما في الهداية (الرابع) ان العوام
 وان كانوا يسمون في معاملاتهم بالتعريف لكن الحكومة
 البريطانية مع مخالفتها للفتاوى الاسلامية لا تعتمد عليه في امر
 الشهادة هذا اذا كان التعريف رائدا على الحصة الى العشرة
 واما اذا كان واحدا في هلال رمضان او اثنين في هلال
 الفطر وهدعم الهلال قبل تكمي كفاية العدل الواحد في
 رمضان والحريين العدلين في الفطر وهل نفس الكتاب
 المرسل بالوسيلة على التعريف فيما ذكر من الصور وهل
 امام المسجد الجامع او غيره منزلة القاضي في القضاة شوب
 الهلال خاصه براضى المسلمين في البلاد الى لا يوجد فيها
 الحاكم الشرعي ولا القاضي فما كان الحق سيدكم اهدوه بما
 نظمتم به القلوب وبلغ به الصدور ليردول الرابع من الدين
 وينسب العمل بالصحيح من القولين ولكم التحية ورتادها

فأردت أن أبين الجواب من هذا السؤال وأزيل
ما استشكل على بعض الأفاضل من حكم فاضلي المراكز في
الحائل مع ما كان حكمه يوم هلال رمضان ووجوب الصوم
وهلال سوان ووجوب الفطر وسائر الأهل لثاني الأسهر
لأن رأيت كلام المسامح في ذلك مسطرحا مخالف بعضه بعضا
وأردت بمحمد الكلام في ذلك ما أخرج إلى كتب المحدثين
لأن الله الحق وطل الباطل والله يقول الحق وهو يهدي
إلى صراط السداد فكيف هذا الرسالة وما بها أرساد أهل الملة
إلى حكم رب هلال رمضان رسوال رساير الأهل ورواها
على أحد عشر معناه عامة

(المبحث الأول) في إقسام الحرة إلى ما هو وعبر

(المبحث الثاني) في إقسام الحرة إلى ما هو وسها راني

ما هو رواه وإلى ما هو سنة هما

(المبحث الثالث) في شرط الشهادة ووجه استراطها

ووجه عدم استراطها في الرواها وفيما هو سنة هما واستراط

بعضها وفيما هو سنة بالشهاد

{المبحث الرابع} في دخول المعاد بحسب الحسب
والنفسا وعدم الدخول

{المبحث الخامس} فيما ثبت به ان سقوطه هلال
رمضان وهلال سوال وسائر الاله وما سئل بذلك من
الاحكام على المذاهب الاربعه وفيه اربعة فصول

{المبحث السادس} في مثل الشهاده في رمضان وسوال
ومثل الحسب بدو هلاله ما

{المبحث السابع} في صحة حكم قضاء التارك وامره
بالصوم والمطر

{المبحث الثامن} في رونه الهلال بهارا

{المبحث التاسع} في قول علماء الحنوف والمقاتل

{المبحث العاشر} في اختلاف المطالع

{المبحث الحادي عشر} فيما يثنى للقاضي عمله في اصاب

هلال رمضان وسوال

{الحاشية} في ما ان الكتب التي يقول علماء وسان طساب

علماء المذهب

{المبحث الاول} في اسما الحجر الى موار وعبر
 {اعلم} ان الاصوليين قسموا الحجر الى موار ومسبور
 وآحاد وقسموا الآحاد الى قسمين ما احصى به تران بحمله
 عند القطع والتمين وما لم يحص به تلك التران سم قال ان
 الحجر الموار عند العلم الضروري قطعا وبه ما نقله في كل
 طبعه جماعه مع العمل بواجبهم على الكذب وبه طرا ان
 يكون السلعة الاولى الى قبل الحجر والاحياء على الحس
 بحر الجمع في المسويات والساهده في المساهدات وهكذا
 فلا سائر التوار في التعلات ونصرا على انه لا شرط في الحجر
 عدد مخصوص بل المدار على افاد حريم العلم الضروري على
 الصحيح وتلوا انما ان الحجر المسبور هو ما سله حماسه لم يبلغوا
 عدد التوار ولكن التعلات فلهن حريمه عند سله العلن
 الى سرب من التعلات وعنه واعنه فانه عند القطع انما
 ومراده الاسعاد الحارم مع احتمال النقص سلا وعدم قيام
 الدليل على الاحتمال وقالوا ان دلا من هذين الحريم تحت العمل
 به قطعا والا اول تكفر حاحد في التعلات الاعقاده والمصلحة

والثاني اتصال فمط وقالوا آت خبر الآحاد اذا اختلف به
 من ان يحمله بعد القس ونوع احوال الكذب فيه افاد القطع
 والحق بالمرار ونحو العمل به ايضا واذا لم يخف به تلك
 الغرائ ولكن كان المخبر عدلا كاتب عداله المخبر وره على
 رب الصدق فمقد الخبر عليه الظن بصدق المخبر وجب
 الا ان به ما لم يورد المخبر ولو اكبر من راو واحد بالمخبر من
 بين اصحابهم من الخلاق فان خبر الآحاد سوا كان المخبر
 واحدا او اكبر لا يصدق عليه الظن حينئذ لان مورد المخبر من
 بالمخبر من بين اصحابهم من الخلاق مع المساوى في اسباب
 نقل الخبر مقطعه لفظ المخبرين او كذبهم ولو كانوا عدولا
 ولا خلاف عند الحنفية في قول خبر الآحاد ووجوب العمل
 به في الروايات وما نسبها من الاحبار الذين والاملاء دون
 الاعقادات هي كان المخبر عدلا ولم يكن يورد مقطعه لا لفظ
 او الكذب للدلالة الموارده على انه صلى الله عليه وسلم كان
 يعمل بخبر الواحد وكذا اصحابه من بعد فلا يكره من
 احدهم فكان ذلك ناسا بالاحبار الموارده والاجماع

{المبحث الثاني} في اقسام الخبر الى ما هو سهاد محصه
والى ما هو رواه محصه والى ما ليس بسهاد ولا رواه
ولكنه سنده بهما

{الم} ان الاصوليين قسموا الخبر الى قسمين احدهما
فقالوا ان الخبر الذي يجب العمل به ينقسم الى خبر هو سهاد
محصه رالى خبر هو رواه محصه والى خبر ليس واحدا منهما
ولكنه سنده بهما واما الخبر الذي لم يكن واحدا من هذه
الدلائل فلم يسموا به عرض الاصوليين فذلك لم يحسوا به كما
ان اهل الفروع لم يحسوا به من هذه الجهة فلا تعرض له
فاما الخبر الذي هو سهاد محصه فقالوا انه بشرط فساد
بعض مواضع الضرور المستنداء العدد اربعة ناره واثني ناره
اخرى والدكور في جميع السهود ناره او في سطرها ناره
اخرى ومجلس القضا والخبره على قول الاكثر من القضا
والانصار في المنصرات وغيرها او فيما يدركه بالنصر فقط
على حاشي ذلك وسند الدعوى عليها في جميع العباد
الحالسه او العاله ورااد الجمع سدم الحد في المذيق وان باب

وقالوا لا يشرط في الرواية سوى العدالة وأما الحر الذي فيه
سنة الرواية والشهادة فقد وقع فيه خلاف بين الأئمة فبهم من
راعى سببه بالرواية فلم يشرط فيه غير العدالة ومهم من
راعى سببه بالشهادة فالحقه بها واشترط فيه بعض شروطها وذلك
كالحر برؤية هلال رمضان ورؤية هلال سوال وروية سائر أهله
الأسير النافه اذا استلمت على العادة فان لم يردوب أهلها
أمر ديني محض لا يحرى فيه الخصومة بين المتبادر وكان هو
المقصود من إيمانها وعلى ذلك فمال نرى حقيقة الشهادة على
حده والموجب لاشتراط تلك الشروط فيها وحقيقة الرواية
والموجب لعدم اشتراط أي فيها سوى العدالة وغير من هذه
الأمور لا نرى ما لكل واحد منهما من الأحكام والشروط
ولا نرى إجماع السنين في الإحصاء إلى أحلف فيها لهما
ولا نعلم أي السنين أحق بالأعتماد الآخر حتى ينعكسا
ان يرجح مذهبنا على مذهب أو قولنا على قول في المذهب
الواحد ونرى من اختلاف الأئمة فيما ذكره من علمنا
ان يجب عن حقيقة الشهادة ومدها وحقيقة الرواية وبيانها

وحقيقته الخبر الذي هو سنده بهما في هذا المبحث وسن
 ما اوجب استراط الشروط المذكور في السهاد دون الرواية
 في المبحث بعد فقول قد اثنى الاصوليون على ان كلا من
 السهاد والرواية خبر عن ان المحبر عنه ناز يكون عاما
 للمحبر وعنه محب يكون المحبر ملزما بحكمه كغيره وسوى
 في الترابه جمع المسكاه به ولا يمكن فيه التراجع والخاصم
 الى الحكم والعصا وطلب فصل الفصل فذلك الخبر هو
 الرواية وذلك كقول الراوى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اما الاعمال بالناس وقال عليه الصلاة والسلام السعفة
 فيما سم وان كان المحبر عنه لادم المحبروا ا تكون ملزما به
 عن وعنده ان يرتب له فصل الخصومة والعصا والرام
 الحكم وامامه فهذا الخبر هو السهاد والرواية ما يصدق به
 الاحبار عن دليل حكم برعى محب العمل به على المحبر
 وسر من التزم السرعة الحمد به والسهاد هي خبر محس
 الفصل يصدق به الرام سر المحبر بالمحبر عنه ليرتب عليه فصل
 الخصومة والعصا والرام الحكم وامامه فقولنا في السهاد

هو الخبر بمجلس القضاء مخرج للخبر الذي لا يكون بمجلس
القضاء فانه لا يكون سباده ولو قصد به الرام العبر وقولنا
نقصه به الرام عبر الخبر بالخبر عنه مخرج لخبر المرفى بمجلس
القضاء فانه يكون ملزما له فقط وان رتب عليه فصل الخصومة
والقضاء ومخرج للرواية وقولنا في الرواية ان الخبر عنه يكون عاما
لزم الخبر وسره أخرجه خبر المرفى بمجلس القضاء وخبر السباده
وفي غيره وأما الخبر الذي فيه شبه السباده وشبه الرواية فهو كل
خبر يجب العمل به مراعيا وليس واحدا مهما وله صور عديدة
ذكرها الأصوليون وأهل الفروع وعدوا منها الاحار
رؤيه هلال رمضان وهلال سوال وسائر الاحار المدلعة
بالامور الدسيسة المحسنة الى لانفع فيها الخصومة بين العباد
واحار أهل الحرمة والفساد والمرحم عن المدعى والمدعى
عليه والساهد

وعبر ذلك بما فصلوه في كتب الأصول والفروع قال
المرافى في برويه في الاحار عن رؤيه هلال رمضان انه من
جهة ان الصوم لا يخص شخص معين ل هو عام على جميع

اهل المصر او اهل الافاق على الخلاف في انه هل يشترط
 في كل قوم رؤسهم ام لا فهو من هذا الوجه رواه لعدم
 الاحتصاص ببعض وعموم الحكم وفي جهة انه حكم خص
 بهذا العام دون ما قبله وما بعد وهذا الفرق من الناس
 دون القرون الماضية والآخرة صار فيه خصوص وعدم عموم
 فاسم السهاد وحصل السهاد وحري الخلاف وامكن رجح
 احد السهين على الآخر وانما المعنى المذهبين بان عصب
 احد السهين حذب او فاس لبعض المصر اليه اهـ

قال في ادرار السروق على القروى والذي سوى في النظر
 ان مسئلة الحلال حكمها حكم الرواية في الاكسفا بالاراحد
 ونسب روايه حصصه ولا سهاد انصا واما هي نوع آخر من
 انواع الخبر وهو الخبر عن وجود سبب من اسباب الاحكام
 السريعة ولا حقا انه لا ينطبق فيه من الاحتمال للوحد
 للعداوه ما سطور في فصل القضا الدسوى اهـ

ولا يخفى ان مسائل الاهله جمعها متى كان المقصود
 من اسماها اسباب تتعلق بها من اسباب العبادات المحصية كالحلال

ر حان لا سطر فيها شيء من احتمال الاداؤه الموح
 لاسراط المدعى امامك عريان ما بينه صاحب القرو
 ن السهم ناله وم والحصوص لمن يظهر فان المدار
 كونه سندها بالرواية على ان حكمه لم يحرر اولاً ثم سعى
 به الى غيره والسيادة لا يلزم حكمه بالسند وانما يلزم غيره ما لم
 يحرر المحب التالف فيما اوجب اسراط السروط المذكورة
 من المدد وعنه في السيادة دون الرواية

اسلم انه لم يدان بين مما تقدم حصصه السيادة وحده
 الرواية يلزم ان بين ما لاحله اسراطوا سروطاً في السباد
 ولم تسراطوها في الرواية لكي يصح لك ما تسراط منها
 وما لا تسراط في الخبر الذي هو سنده بهما قول قد قالوا
 انما اسراط العمد في السيادة ولم تسراط في الرواية لان
 السيادة لما كانت حراً تربت ساء الزام شخص من غير
 المحرر ان الاداء سوا كان المحرر عنه حراً لله تعالى حالها كحد
 الزنا والسرقة او حراً لا مد حالها كالاموال وسائر الاملاك
 او احصى فيه الخمان كحد الهدف فان المهر والمعصى سلم

بالخبر في كل ما ذكر سقط معنى خبر المحرم من الساعد وهو
 فيها المدار الناطقة التي لا تطلع عليها الحاكم بين الساعد
 والمشهود عليه من تلك المداروه ذلك الساعد على الزام عدوه
 المشهود عليه نعم يمكن لا رماله احاط السارع لذلك بأسرط
 اوله رجال مار ورجل مار اودرجلا واسرائل مار اخرى
 مع اسرط العداله اعاد لهذا الاحمال فانه اذا تعدد الشهود
 وكانوا عدولا واتفقوا في العمل ووافعوا المدعى في قوله قرب
 الصديق حذاء الحاكم وعلب حتى صه صدق المدعى في
 دعوا فما يلزم فيه الدعوى او صدق الشهود فقط وحرهم
 بالمشهود به فما لا يلزم فيه الدعوى بخلاف ما اذا كان الساعد
 واحدا ولو عدلا واما الرواية فليس فيها هذا المعنى حتى يسرط
 فيها العدد ان الراوى ما يرويه من دليل الحكم السري يلزم
 منه اولا وسر بالسمه على ان الالتزام في الرواية لم يكن من
 حل الراوى وانما كان من قبل السارع بالترام المسك من سره
 والعمل بها ماله الامر ان الراوى قام بما هو واجب عليه وهو
 سلع ادله الاحكام السريه وانما اسرط الخبر في السهاده

دون الرواية عند من اسرطها لان السهاده لما فيها من الالزام
 على المبراعين ما يرب علمهم من فصل الخصومه والعصا
 والزام الحكم وامضاه احاب الى ان يكون الساهد
 من اهل الولايه الكامله وهي منقسمه بطريق ثمانية لولايه للمرضى
 على خمسة فصلا عن ان يكون له ولايه على غيره لايه مملوك
 سابع كالمناخ واما الروايه فلا الزام فيها على المبرع كما علمت فلم
 يسرط وما الحريه وانما اسرطت الد كوره في كل اليهودي
 المواضع الى اسرطت فيها ذلك لان سباده الساسيه
 فلم يزل في المواضع الى يدرا باله باب وانما اسرطت الد كوره
 في سطر السباده في المواضع الاخرى لما فيها من احصاء السباد
 الى الولايه الكامله وهي مضمرة بالايه لان الابن لا يكون لها
 ولايه في اورد كسره منها انها لا تكون اماما ولا تكون لها
 ولايه على مال ولدها القاصر ومحوه الا بطريق الوصايه
 علمه من علمك امامها وصا وعبر ذلك فكاتب السباده كالعصا
 حكما فكما ان المعاصي مضمرة ولايه على المعصيه عاه كذلك
 للساهد سباده ولايه على اليهود علمه واما الروايه فلم يزل فيها

سى من ذلك فلا يصرط فيها الدكوده واما اسرط الانصار
 فى السهاد عند من اسرطه لى يمكن للساهد ان يصر
 بين اليهود له واليهود عليه غيرا اما وب اذا السهاده ولا
 سكى التمدد بالصوب لانه سرام بان الصوب قدس الصوب
 واليه ليه الصعه واما الرواه فلا يحاح الى سى ماد كر
 فلم يصرط فيها الانصار واما اسرط فى السهاد مجلس القضا
 لى تسمع القاضى عنه كالا الساهد منه فبولسبه المواطا
 ونهى التهمه ولغير من القاضى عنه فى اليهود لما سلب
 من ان فيها طه المداوى من اليهود عليه والساهد واما
 الرواه فليس فسادا الاى لم يصرط فى مجلس القضا ولا ان
 السهاد اما كات ليرب طها فصل الساهد والخصومه
 فلم ان يكون فى مجلسه ولرواه ليه كذالك واما اسرط
 فى السهاد عند الحد فى القذف ولو بعد التوبه لار من به طو
 رون ان رد سهاد المحدود فى القذف سى حاتم الحد بالص
 الرأى واما لرواه فعددا البعض سولها ان اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فلو رأته انى تكره وقد كان محدودا

في الهدف على ما تقي والحمله فلس في الرواه مي مما
 بوح اسراط ي من شروط السهاده سوى العدا له
 والحفظ والوسط لان الراوى اعامل روايه دليل حكم سرعى
 في كان عدلا حافظا صائفا لما روى فالسامع ياب على طه
 صده في حرمه فحب عليه العمل بذلك الذي الذي سمعه
 وطره الحكم الذي دل عليه لا بالرام الراوى بل بالرام السارع
 والرام السامع برئعه كالم الراوى العمل عرويه ايضا بذلك
 الالرام نعه لى هو بترمه اول اسم سمدى منه الى السامع

فاذا سرر هذا فلم ان الخير الذي لم يكن سهاده محصه
 ولا رواه محصه لى هو سنده بها مح ان سطره نظرا
 دوما فان وجداده سبها من السهاده بوح سراط من شروطها
 سراطه فقط وان لم يجدوه ما بوح سراطا اصلا لا سراط
 به سنا سوى البداله وعلى ذلك اذا كان الخير الذي به السهان
 افاد حكما بترم عبر الخير معا للرويه للمحبر وطرهما معا بالرام
 السارع والرامها برئعه فهو سنده بالرواه وسراطه
 روطها فقط ولا سراطه مي من شروط السهاده ومن

اسرط فيه سئامها ما على ما فيه من معنى الايام فليس
 على ما سئى وذلك كالا حار يرويه هلال رمضان ولذلك دل
 في الوصح وغير ان الحكم الذي يلزم على العر منه لزومه
 اولا على الساهد لا سرط فيه الالاه ومثل لذلك بالسهاد
 على هلال رمضان ودل ان الصوم يلزم الساهد اولا ثم سئى
 منه الى العر سعادلا يكون له ولايه على العراي ان الساهد
 لما راى هلال رمضان وح عليه الصوم لقوله تعالى (ن
 شهد معكم السر فليصمه) ولقوله عليه الصلا والسلا (صوموا
 لرويه وافطروا لرويه) وسير ذلك من الاحاديث اراود
 في ذلك على ما سئى في موضعه فاذا احتر الساهد سر بذلك
 وكان عدلا على علي بن السامع صدوق المحر في حر
 وبصار السامع كاه راى الهلال السامع عليه الصوم سعاد
 للساهد فلم يكن حر الساهد يلزم ما لعره بل ان الساهد ما
 على رؤيه هلال الصوم وح عليه الصوم لسام دليل الرجوب
 عند فاذا احتر سره بذلك فقد وجد الدليل الصا بهذا الجهر
 سد ذلك العر هو وح عليه الصوم وكان الراى للما لم كراوي

الحديث الذي يروى دليل حكم شرعي يلزم كل من ناهيه وهو
 ايضا كالموذن الذي لم يروا بالسمس فلا فيحجر الناس
 بدخول الووف وحج عليه وعظمهم الصلاة فلذلك وفيه
 حبر الادل ولو عدا او اسي فيه ل كذا حبر العدل رؤيه
 هلال رمضان ولو عدا او اسي ولا يشرط فيه الحكم ولا
 على العصا ولا لفظ الشهاده وسرد ذلك من شروط الشهاده
 ولم يفرق الاصوليون من الخفيه في ذلك من ما اذا كان
 السما على وما لم يكن بها على

د (المبحث الرابع) في ان العاده بدخل تحت الحكم اولا
 اعلم ان اللمما احلوا في ان العاده المحصه بدخل تحت
 الحكم والعصا اولا بدخل فقال فريق انها بدخل محله وبال
 فريق انها لا بدخل وفريق فصل وقال انها لا بدخل تحت
 الحكم والعصا فصدا وبدخل محله سألوا العمد كان ثمان
 السد عن عمد فوجوب طهر يوم معين او نصحه صلا
 الحجه في مسجد معين ورفع العمد دعوا على سيدو نعمه لوجود
 العمد فمعرفة السد بالملق وسكر وجود السرط أو سكر

الامر من فم السد اليه على ما اكره السد من دعوا
 فحكم به الحاكم بما للحكم نحو السد او تطلق طلاق امرائه
 بوجوب الصلاة عليه فمدعى المراء بذلك فسكر وجود السرط
 ويعرف بالطلاق او سكرهما معا فم المراء اليه على ما اكر
 الزوج من دعواها فحكم به الحاكم بما لحق المراء وعلى ذلك
 احكاموا في هلال رمضان قال السكي في العلم المنصور في اصاب
 السهرود فصل في اصاب العاصي لذلك الذي يظهر من مذهب
 ابي حمزة ان ذلك لا يثبت عند العاصي لان سبيله مثل
 الحر وما كان كذلك لا يطاق له بالعصا والذي ياتي على واعد
 اصحابنا انه يثبت لاسم حملو سهاد والسهاد للعاصي ريب
 ذلك انه اذا احر به من سبيله العاصي من غير ان يسجد عنه
 لم يلزم الناس اصابه الا من اعقد صدوقه فان سجد عند العاصي
 ورد سهاد به نطق حكمها في حق غير وارب عليها العاصي
 واثبت سهازم حكمها جمع الناس وان لم يعرف من سجد لان
 العاصي كعام مووده ذلك وفي بعض كتب الحنفية ذكر
 طرسا في اصاب السهرود ذلك لا ياتي ما ذكر بالا انه لو كان

محور اسانه فصددا لما احياح الى طريق سم قال فصل في
 حكم القاصي بذلك وهل هو مما يدخل تحت الحكم أولا
 لم أحد لأصحابنا بمقتضى الصايط في ذلك ورأى في
 الهداية من كتب الخمسة عند هؤلاء اهل عرفه اذا وهموا
 في يوم وسعد يوم اسهم وهموا يوم النحر أحرأهم في الاستحسان
 قال وجه الاستحسان ان هذه شهادة على الله وعلى امر لا
 يدخل تحت الحكم لان المقصود بها من حجهم والفتح لا
 يدخل تحت الحكم فلا بد ان قال خلال الدين الحمارى في
 الحواى على فالح ووع كى لا لرم النص عما لو شهدوا انه
 طلعها بلا ولم نسب أو اعفاه ولم نسب أو قال المسح
 ان الله ولم هل قول النصارى قال لان هذه الشهادة وان
 فامب على الى لكن يدخل تحت الحكم فلا بد نصا قال
 وما يره ان الشهادة انما نصير حجه بالقضا فادالم يدخل تحت
 القضا لا يكون حجه ويكون القضا وعرفه سواء وانما
 لا يدخل الحج تحت القضا لانه من باب الاداب معنى به
 ولا يحكم به كالدر والكمارات ولا لرمه النص لان الدين

شهد انه طلاق ولم يسن او اءى ولم يسن شهد من جهة المعنى
 بوقوع الطلاق او المعنى ولهذا لو شهد آخران اياه طلاق واسدى
 او اسق واسدى ربح فيه البنى الى الامات كان المنبى شهد
 انه لم يطلق ولم يسن وكذا الذى شهد انه قال المسيح ابن الله
 ولم يسل قول النصارى شهد بربه واباحه دمه وذلك انما
 والذى شهد انه وصل بوله قول النصارى لم يسهل بدليل ولا ان
 التدارك فيه غير ممكن فليس فيه الا اضعاف الفسه فلا تسمع
 الامام شهداتهم وقولهم قد سمعنا منكم انصرفوا وبقا صيحات
 الاستحسان وحيثما احدهما ان هذا الشهاد فامب الى معنى
 صحة الوقوف فلا يسل والباقي انها موله وحجهم تام لقوله
 صلى الله عليه وسلم (صومكم يوم تصونون وفطركم يوم تظفرون
 وعرفه يوم ارفعون واصحاكم يوم تصحون) اراد ان وقف
 الوقوف هو يوم عرفه عندكم وقد وصفوا في ذلك اليوم انه
 كلام الخصة وهو مسمى ان العباد لا مدخل للحكم فيها
 وسهده له من مساهمهم ان يارك الصلاة لا يسل ولا يبرص
 له على احدي الروايات عنه وبارك الزكاة لا يؤخذ منه ولا

من ركنه فليس ي من جهوي الله تعالى عديم معرض
 العاصي له وسهله من اصولهم ان قال الكفار ليس على
 الكفر وحد ل على الحرابة او على الكفر المعصم الى الحرابة
 ولهذا لا ل الزبده عديم لاسها ليس من اهل الحرابة
 فحرد الكفر في حمها واما نحن و هذا العمل على الكفر
 وحد له وله صلى الله عليه وسلم (امرت ان اقاتل الناس حتى
 يقولوا لا اله الا الله) وقال العاصي ابو الطيب انما نحسه قال
 اذا حكم الحاكم بسماده الواحد وامر الناس بالصوم لمهم ذلك
 وهذا اذا صح لا يلزم منه قول الحنفية ان ذلك يدخل تحت
 الحكم بل المراد الحكم من يرى دحوه والاروم مع حكمه
 كسائر الاسماء المختلف بها فالتدني بالخص من مواءم الحنفية ان
 ذلك لا يدخل تحت الحكم وانه ليس للحاكم ان يحكم في ذلك ولا
 منه لان السبب عديم حكم ولا يعمده لان السبب حكم الله
 الا ان سائر به حق آدي واما اصحابنا قد كروا لفظ الحكم
 في ذلك في مسائل منها قول الراوي اذا حكم العاصي بسماده
 عدلين او واحد اذا حو دناه وحب الصوم ولم يحد ما عساه

سعى من التردد والارباب ومنها قول القاضي الحسن فرع
لوسق انسان على عد او طلاق امرأه بهلال رمضان حاكم
واحد وسهد على روجه هلال رمضان وقلنا نصي القاضي
بشهادته قال رضي الله عنه لا يحكم بوفوع الطلاق والعاق
ولا بحلول الاحال ومنها قول الامام في الهابة فرع اذا شهد
عدلان على روجه هلال رمضان وحرى القضا بشهادتهما
وصام الناس لاني سم لم روا الهلال ومنها قول السجاني
حامد فمن راي الهلال وحد ورفعه الى حاكم ان كان ممن
يحكم بشهاد الواحد في سوب هلال رمضان وحكم لرم جمع
الناس الصوم ومنها قول ابن الصباغ لو حكم روجه حاكم
بشاهد واحد حار ومها قول ابن الصباغ انما الحكم بالرويه ومنها
قول المولي اذا ساق الطلاق فسهد واحد يحكم بشهادته في
الصوم ولا يقع الطلاق ومنها قول القاضي حسن لعظه الشهاد
سرط في طاهر المذهب لان القاضي يحكم بشهادته ومنها قول
الحوارري في السكافي فان قلنا بطل فيه قول الواحد اذا حكم
الحاكم به انما سجد حكمه في وجوب الصوم واحكامه ولا يقع به

الطلاق الملقى والمق الملقى ولا يحمل به الدين وهذه الكلمات
 من الاصحاب مسمى قولهم بدخول الحسب فيها وهو الذي اراه
 وانما يسكن على اختلافهم في الدور والكمارات هل للامام
 المطالنه بها او لا والذي اراه ايها ان تصعب له المطالنه بها احد
 الامر من اما احرارها واما نسلمنا لبحر عنه ولعل قول
 الاصحاب لا يطالب بها على احد الوجهين مما انه لا ولاية للقاضي
 ولا للامام عليها فلا بد من ما بل تكاثر الى صاحبها كالكرواب
 الاطاعه واما اذا تصعب وعلم انه لا يخرجها فلا وجه الا اراه
 بها وكذا اذا تصعب من وقد صرحوا انه اذا يدور على عد
 من وطاله لا بد بالاء ان او القاضي لمعه وهذا مما لا بد من
 البرود به وسوف السهر اذا دلت به الزام الناس بالصوم او
 بحرمة فلعامى الحسب بذلك وكذا الحقوق الماله واما مجرد
 الحكم بكون عدا من حمادي من غير ما يرب عليه ولا بد من
 للحكم به واما المالكه فقال - في كتاب الطرار لو حرم
 الامام بالصوم بالواحد لم يخالف ورأى في كتاب اللباب في
 روح الخلاب لاني الحسن يحيى بن احمد بن وكان الاساني

المالكى لو حكم الحاكم بوجوب الصوم بسهاد واحد لم يسمع
 احداً بخالفه لانه صادر عن رجل احباده وكر السبع سهاد
 الدين أبو العباس احمد بن ادرس التراقي المالكى له في الله بوجهه
 كلام سديد قال وفيه نظر لانه موقوف لاحكام ولو صرح بالحكم
 وحرم التراقي بانه بخلاف المالكى ان لا يصوم اذا اشته الساقى
 بسهاد الواحد مع حرمه فان حكم الحاكم في المخلط فيه بعد
 ظاهرا وباطنا واطال الكلام في ذلك في كتاب من تصدعه
 احدهما الذخير والآخر الاحكام في عمر الساقى في الاحكام
 وبين فيه ان الاما في ذلك وفي الروايات وسائر اوقاف السلوات
 وسائر الاسباب السبعة ليس بحكم وقال في حقه الحكم ان
 انما اطلاق او ارام في مسائل الاحكام المتعارف فيما سمع فيه
 النزاع لمصالح الدنيا قوله انما لا بالحكم انما يتساقى بغيره
 باللسان وبلسانه فعل وقوله اطلاق لدخل فيه ما اذا رغب
 الى الحاكم ارض رال عما الاحكام حكم برواها انها ساقى
 لكل واحد كذا اذا حكم ان ارض الصو طلق ليس وفيها
 على العامين وكذا العمد والنحل والحمام الترى اذا حرم

ارسل وتحكم ثروا ملك الحار لهُ أولاً فان هذه الصور كلها
اطلافاً وان كان يلزمها الزام الملك عدم الاحتصاص لكنه
نظري الروم والكلام انما هو في المقصود الاول بالذات لا
في الاوارد وقوله الزام كالا لزام في الصدق والعمه والله
ومحوه وقوله في مسائل الاحتياط احبر به عن الحكم على
خلاف الاجماع فلا عبره به وقوله المعار احبر به عن الخلاف
الذي صنف مدركه فلا عبر بالحكم به وقوله لمصالح الدنيا
احبر به عن العبادات فان التراجع فيها لمصالح الآخرة فلا حرم
لا يدخلها حكم الحاكم أصلاً ودعم القرائن ان الله تعالى بما يعمل
للانسان ان يرحم على نفسه بالدور وصنف سداً للطلاق
والله في كل للحكام ان ينسوا احكاماً في عمل الاحتياط وبعين
بذلك الحكم ما كان محملاً عليه ومحرم مخالفته بعد الحكم
وتصير هو حكم الله واستدل على ذلك بالاجماع على عدم نصه
وفيما فيه نظر لاساً^(١) اذا قلنا ان المنصب واحد فادام حكمه

(١) قوله لاساً اذا قلنا ان المنصب واحد الخ حاله ان كان
مراد ان المنصب واحد بالنظر الى الحكم الواقع عند الله تعالى فسلم

خلافه كان حكما بغير ما اراد الله فكيف يكون حكما لله
وهو مأمور بالحكم بخلافه قال تعالى (وان احكم بينهم ما
اراد الله) واما امسح بسمه لعدم العلم بخط وقد ذهب الاسناد
ابو اسحاق وطائفة من اصحابنا الى انه لا يسمي في المأخذ
بسمه في ولا محل للسماوي بعد الحوار بحكم الحق له بها
وقال كبرهم بسمو محل ولعل ما حد ان قال بغير السكاف كما
بغير بالنسبة الى العهد اذا من خلافه وسبب التبرير المصلحة
ادلولا ذلك لادى الى المخرج والموضع موضع نظر والذي

ولكن هذا لا يصح ان يكون حكم القاضي بغيره ولو خالف الحكم
الواقعي حكما بغير ما اراد الله لان الله لا يكف بغيره الا وسعها ولانه
يكفي في انه حكم ما اراد الله ان كان مناسبا على احبها صحيح
وحدث معا حق ولا صلى الله عليه وسلم ايضا شاهد عدل على
ذلك وان كان مراد ان المصنف واحد من جهة وجوب العمل بغير
مسلم ل كل محقق صحت من جهة وجوب العمل عليه وعلى من قد
ما ادنى الى الاجتهاد لانه ما ورد بذلك من قبل الشارع لا يمكن
ان يامر الشارع بالعمل الا ما هو صواب وحكمه كيف وقد وقع
الاجتهاد في ربه صلى الله عليه وسلم وقد اقر كل واحد على اجتهاده
راجع كيف احدث والاصل يعرف لك منه

بوجه ما فيه قوله ان الله جل للحكام ان ينسوا احكاما والذي^(١)
 يظهر انه لم يحل لهم ان يحكموا الا بما ارسل اليهم اذ احكموا بنظمهم
 ومعهم المخرج مما اخطوا فيه وليس لا معنى عا به خالصهم
 في الظاهر ولا في الباطن له صلى الله عليه وسلم (بن عدي
 امري بعده صاني) وهو بالخطا لم يخرج عن كونه امرا وأما
 من معنى له بالمعاري عدي قول بن قال انه لا يرى حقه
 الا ان يكون أحدهم مع ما في ذلك في يكون بن طري
 الظاهر وليس ذلك بن باب غير الحال بالحكم واما قوله لمصلحة
 الدنيا فصحيح^(٢) اذا اراد به كل ما يطالب به في الدنيا كان

- (١) قوله والذي يظهر الخ اقول مراد الرازي ان الحكم الصحيح في
 وضع الاجتهاد برفع الخلاف ولا يخفى راجع منه بالامع وبذلك كان
 لاحكام ان ينسوا احكاما يجب على الجميع قبولها ومندان كاس المسئلة
 خلافه اصعب بالحكم وفيه وحكم ما ارسل الله عند الخج والا
 لما احوالهم بدمه وما امر واجمنا بن فعل السارعة كقولهم
 (٢) قوله في صحيح الخ اقول مراد الرازي صلاح الدنيا ما يمكن ان يصح
 فيه ابراع والخصومة من الامداد ويكون الصانع الزايم بحصه على
 من حصه من حصه يمدى بمصالحه وعلى وذلك لان هذه الدنيا هي
 ان جميع الامداد لا يدخل تحت الحكم والافعال بهذا المعنى والمطالع

او برها والظالمه بالصلا والصوم والزكاة حاصله في الدنيا
 فمدخل محب الحكم والى لمصالح الآخرة فقط لا مدخل
 محب الحكم واحراجه الحكم على خلاف الاجماع من الحد
 لانه اراد به الحكم الصحيح والا فهو حكم فاسد الا يرى
 انه نفس رد "عله الحكم في المسائل المجمع عليها انه حكم
 صحيح وادخل في حد وهو قول ان ذلك مقصد لا حكم
 والصواب به حكم لقوله تعالى (وان احكم بينهم بما امر الله
 ول تعالى) فارادك لا يرمون حتى يحكموله فيما سحر بينهم
 فهو صلى الله عليه وسلم حاكم وكل ما يحكم به فهو في محل النص
 والاجماع ومقتضيه الى اطلاق والرام به نظر لان الحكم لا بد

بها في الدنيا ليس حكما سدا ومذهب المالكية في هذا كذهب الحنفية
 وما ذكر السبكي ومذهبه فلا وجه لان محمل كلام الترمذى عليه وه
 لا يقول به على ان الحق ان العباد لا مدخل قصدا واسملا لا محب
 الحكم معنى النص اذنى مستعنى بمصالحه وسله ما نال منه

(١) قوله ورد سله الخ اقول اراد الترمذى ان يعرف الحكم في
 مع الاحكام فقط لانه الذي قال به ان الله جعل للحكام ان
 يسوا احكاما في حل الاحكام الخ واما الحكم في المسائل المجمع عليها
 فليس محلا للكام لان الامر فيها واضح له

فيه من عكوم عليه ومحكوم له فلا يتعلق عن الأكرام وليس ذلك
 من طرف الأكرام بل هو جمعه ولو لم يزل بذلك ورد الحكم
 بالصحة كما يحكم الحاكم بصحة البيع وصحة الوفاء ويحرمهما وكذلك
 بالفساد والعتلان وسوء النسب وحرمة الرضاع والمصاهرة
 وغير ذلك وليس فيها الزام على رآيه إلا نظري لا لازم فكان ينبغي
 أن يذكرها مع الأطلاق على رآيه فالمخارفي حد الحكم أنه إذا
 الزام لكن الأكرام ياره يكون معصودا وياره يكون لازما معصود
 كما في صحة الميراث والطلاق والعتان والعتل والزاد وغيرها
 وقد علم في أصول الفقه أن الحكم قد يرد بالاعتساف وقد يرد
 بالاعتساف وقد يرد لسنة والسرط والمادة والصحة والفساد
 فحكم القاضي هكذا يكون بالأكرام فعل والمصلحة من ذلك
 وبما يراه من أن يكون الميراث صحيحا أو باطلا ويكون وط الأكرام
 ملائما للحقوق الولد من غير استحقاق عند الساقى أو
 يكون إلا من أحسن شرط له عند الحق ويكون بحسب السكك
 لأنه من جهة الساقى ثم لا يستحل حكم القاضي
 في الدين ولا في الكراهة اللهم إلا أن يصل التدرج

ولما ان العاصي يطالب المدور من شرط المدور ان يكون
 مدونا اذا كان محلها فيه احاح الى حكم العاصي به لكن
 لا سوجه الحكم على كونه مدونا بل على الحكم المترتب عليه
 بخلاف الصحة والفساد وبخبرها ان الحكم سوجه علم او هي
 المقصود بالحكم لرب آثارها علمها ورد (١) على العرائ ان
 فسح العاصي السع بالخالف وقرنه من الترويح وفرصة بعه
 الله بامساك داخله في حد وليس حكما لاسها بصر اب
 والصرف من الحكم ودكر العرائ ان حكم الحاكم في مسائل
 الخلاف كسب حاص من الله تعالى ورد حاصا بملك الواقع
 معارض لدليل المخالف لان الله قرر بالاجماع وما قرره الله
 بالاجماع بعد دل دليل بطلان في السارعة بطله والدليل ان اراد
 في هذه الصور احصى في الدليل العام والخاص مقدم على العام
 فلو قلنا بمص لزم مخالفه هذه القاعدة مع مخالفه الاجماع وسطل

(١) قوله ورد على امرائ الخ اقول ان تصرف التناهي المذكور
 حكم سد المال كنه كما هي حكم عند الحق لان كما ورد التصرف
 فيها الزام محض وهذا يستدعي معضلة بطله اهمه

الدليل الخاص وهذا الذي فانه حسن له ساعد الاجماع ولكنا^(١)
 حكما عن الاسناد اني اسحاق وعمره خلافا في الحل
 الناطق فلهذا مما ذكرنا ان في الحكم بالسر خلافا مذهب
 اني حسبه وذهب المالكية انه لا يصح وذهبنا انه يصح وسد ذكر
 ن لفظ الحسبه انما نرسمهم للحكم فاما ان يقول واما
 ان يكون الخلاف عدم انصافا على ان كلام اصحابنا في لفظ
 انصافا يمكن ما هو له انصافا وبالجملة انصافا نسدى مقصدا عليه
 ومنسالة وروطاحاصه لاسما على العواين الى اعمدها
 الماحرون ثم قال في كسب الحسبه في كتاب المرعاني سهدوا
 على هلال رمضان في اليوم التاسع والاسم انهم راو قبل
 صومهم يوم في هذا البلد لانه ل سهادهم لاسم ركوا ما كان

(١) قوله ولكنا حكما الخ اقول ما حكاه عن الاسناد اني اسحاق
 خاص بالتحكم له كما هو ظاهر وقد اُحار هو والمحكم له في امكانه
 ول المطلب والدعوى والواجب عليه ان له ما ساعد وكلام
 العراقي في عدم حوار النقص ووجوبه له في الحكم على المحكوم
 عليه لانه هو الذي رفع عليه الالزام على ان المحكوم له ان مله ولا
 مانع من التعلل فاصد من عدم الحل له في نظرنا منه

واحكامهم وان حادوا من مكان بعد قبل ليدلهم ، وذكر
 انما سبها عند من لم يراهم ليدلهم لاله ان قاضي بلد كذا
 سبها عند سبها ان وصي سبها ، احاوله ان سبها سبها
 ولوا ولا سبها الدعوى لقول هذ السبها عندهما اما على
 ول اني حسبه فبني في سبها وهل سبها لمعط السبها
 ل سبها الائمة المرحى لا سبها ول سبها الاسام سبها
 وفي لبحر وامة عاري برع الناس في الصر ، يوم الارضا
 وحادي يوم الارضا وهو التاسع والمرون من يوم الصوم
 عند القاضي رحلان و بلامه وقار اذا سبها لاله رمضان سبها
 يوم الاين والاله الاله واليوم يوم الاله فاقب الاخره
 ان السبها ان كات منه حل مارا واهل ر عسان القاضي
 محمل الخمس يوم العد وان ، رو سبها الاردا لاله وحى
 مصى ما كر المرسى فل هذ ان محمل على ما اذا حادوا
 من مكان بعد ذلك وهو كما ل وفيما سبها سبها في هذ الفصل
 ما نصي دخول ذلك محب الحكم فمحمل ان يكون عدم
 خلاف في ذلك ومحمل ان يردوا بالفسا وحمل القاضي العد

ان بامر بذلك لا على جمعه القساوي لكن اسرطه الدعوى
 على راي ابي حنيفة دليل على اراده العصا الجمعي ابي
 كلام السكي في اللم المسود واول ساني ان الجمعه هولون
 ان وجوب الصوم لا يوجب على سوب الهلال عند العصا
 وانه اذا ثبت الرخصة عند العصا مجرد عن حق و
 حقوق الامداد لا يثبت بانها في طلاق او سبي او آحاد
 ديون ويحوي ذلك على ما قاله ابن عابدين او ثبت كل ما داني
 بها ما ذكر على ما نقله ابن عابدين انصاع في السور وان
 القهستاني قال مالا عن الماده اب في الصوم والمطر لا يشرط
 حكم الحاكم ان يكتفي ان بامر الناس بالصوم والجروح في
 المصلي واما ما نقله من الارعاني فمعد ذكر انصاع في السرور
 وسره وقال فيه ان عابدين في رد المختار هكذا في الدخيرة
 عن مجموع الوارل وكانه مسمى على ما قدمنا من الجاهه من مح
 اسرطه الدعوى على فاس قول الام او لكون سهاده على
 العصا بدليل العقل هولان فسا العصا حجه لانه لا يكون
 فسا الا عند ذلك والظاهر ان المراد من العصا به العصا

صما كما بعد طرده والا فقد علب ان السهر لا يدخل مح
الحكم ا هي من ان لا خلاف عند الخصة في ان العاراب
تجمع انواعها هكذا حال الصوم والعطر لا يدخل مهابي
فصد المح الحكم في انقضاء وفصل الخصومات وهو
ما يدعي مساعده ومعهضه وقاصا وطرا بالانقضاء سروطا
خاصه به ولكنها تدخل سماعا على ما انما يراه ان جميع الاما
ن وسال الصوم والعطر خور ان تثبت عند القاضي على معنى انها
نسب اسماها وسمي ولده وامر بها كما يجوز للقاضي ان
يدل اذ المحس لده روه هارل الصوم او العطر حكمت روه
الحلال او سب عدي روه الحلال ويامر الناس لعزم
او الخروح الى المصلي ولكن لا يشرط ان يمول ذلك وليس
معنى قولهم انه لا يدخل مح الحكم انه لا يدخل مح الامر
ولا انه ار قال حكمت روه الحلال لا يصح واما بالاسم
به من ان يارل الصلا لاهل عدا ولا تعرض له على
بعض الروايات فلعلمها رواه سمعته جدا والا فالمقصود
عليه ان القاضي يامر بها ويبرر على تركها ويوجه صرما

ولكن لا يرى مرور بالهلال والصلاة بأعشار كونهما عبادة
مروضة قطعاً بالاجماع فأمر العاصي من ركعها كسلاهما
وذكره الله سبحانه لأن العاصي عندما انشغل في كل ركعة
لم يرد فيها أحد من من قبل السارع ولكها لا تدخل تحت
الحكم بالذي قلنا ومن ذلك برك الركاه وأما أنها
لا تؤخذ منه ولا من بركه فإنه هو اللطال ناداها ومرتط
أحراها أن تؤدي أحساراً بنفسه أو بانه ولا فائدة في
أحدها منه كرها كما أنها لا تؤخذ من بركه لأنها لا تطالب
له من قبل السادة وهذا أعشار كونهما أحساراً أما أحسار كونهما
عبادة مروضة قطعاً بالاجماع فإذا وقع إلى العاصي أن الركاه
واحدة سلمه وأنه سمع من أدائها وبس ويحقق لدى العاصي
سبب وجوب أدائها أمر العاصي بذلك وعمره وأوجهه
صراً إلى أن سبب وتؤدي أمثالاً على القول بالمعصية لأن
كلاً من رك الصلاة والأصابع عن أدائها الركاه بمعصية كبره
مردوها العاصي بأعلم أعمراً وأحراله وأما استدلاله من
أن مال الكفار ليس على الكفر فلا دليل فيه أيضاً على

ما قاله وانما اراد الخلة ان الكفر وحده لا يبيح قتل الآدمي
 بل لا بد ان يكون اهلا للحراب مسددا له ولذلك لا يسئل
 المريد ولا الزهاد في الادب اذا ابحاروا ما لا او بالراي
 ولا اهل الذمة اذا اعطوا الحرية ولا اهل النفاق مع اهل النفاق
 اسد انواع الكفر من القرآن والا فالكفر اكبر الكفر
 الى تحب الاسكار عليها لكن السارع قد افرغ عليه اذا
 دونه والحرية سلا ودخلوا في دمه لذلك لا يقول ان مال
 الكفار الكفر وحده وانما المال كفوف اني انصا ائهم يقولون
 ان رخصان يحمي في الخارج ويحب الصوم سوا حكم بدونه
 حاكم ام لا وانما عمله من لما المال كنه ان حكم القاصي
 في ذلك هل هو حكم رفع الخلاف او لا فقد لمب ان المال كنه
 اثاروا الحكم ولكن لم يحو برطاني يحمي ومحصان
 ووجوب الصوم وانما خلافهم في ان هذا الحكم لكونه
 ليس الزا واقفا للمصطفى له على المقصدي عليه فطره السرعة
 وروطه الخاصة لا يرفع الخلاف بهذا قال العراقي او لكونه
 امرا وقع ما على ما منه سرعا ملزم في الجملة يرفع الخلاف

بذلك قال سيد و ابو الحسن ومباها ان رسد على ماناني ولا ناصر
 الاماني قول ثالث وهو ان العادات لا تدخلها حكم الحاكم
 لا مللا ويدخلها بما وساني وقال السامعي على ماناني
 تحت الصوم رؤيه هلاله على ن رآه وعلى ن احبده بها
 المتروك به عد وان لم يسهده به عد القاصي او كماله مان
 او يدوب رؤيه هلاله عد القاصي يسهاده عدل يسهاده ولا
 يدان قول القاصي تحت عدى هلال رمضان او حكم
 يدوب هلال رمضان وذلك يعلم ان وجوب الصوم عدم
 لا يوجب على وجوب الزوبه عد القاصي والحكم بها وان
 الدوب هو احد الطريق التي تحت بها الصوم و ن انه يوم انه
 لا يمكن ان يكون المراد بالحكم هماما هو ما يسهده على مصما
 له ومصما عليه وسروطا خاصة بل المراده قول القاصي حكم
 يدوب الهلال او تحت عدى الهلال فسرطه السامعي كما سرتوا
 لفعل السهاده على انفسه و ساني ايضا ان الحائله ايضا قالوا
 انه لا يحصى الحاكم مل يلزم كل ن سمعه من عدل ولو رد
 الحاكم قوله وان حاز ان يحكم بحكم العدل ولكنه لا يسترط

ان يقول حكمي ولا تب عدي ولا تفسد سهاد فلحقص
 من هذا ان الخلاف انما هو في اسراط لفظ السهاد وان
 يقول القاضي حكمي يموت هلال رمضان او تب عدي
 هلال رمضان اولا بشرط ذلك فقالت السامعه بشرط
 ذلك على السهول وقال الخصة والمالكه والحنابلة لا بشرط
 ذلك وان كان الساهد لو ان اسهد ان رأت الهلال و ان
 القاضي حكمي يموت المارل تصح اعانا وامان لم فعل
 الساهد ذلك او لم فعل القاضي ما ذكر صح سند الباريه
 خلافا للسامعه ولى كل حال فان فلان اوب حكم للقاضي
 في وجه ما ذكر امره بالصوم او الفطر بعد السهاد
 سند من شرط لفظه او الاحار عدم من لم بشرط رفع
 الخلاف وان لم يكن مسامحه الزام على مفسى عليه
 لمضى له سند استعفا السراط اولا برفع ن نظر الى ان
 في الزام في الجملة قل برفع الخلاف ومن هل انه من فعل
 القوي وان الحكم الذي برفع الخلاف هو ما كان اثر امان على
 وجه المسئد لا برفع الخلاف و ان ذلك تعلم مراد الخصة الذين

ما في عبارتهم نمرهم للحكم وانه محمول على ما قلنا وليس
 السكي اسار الى ان المراد بالحكم في مذهبه ما اوضحنا بقوله
 في آخره ، على ان كلام اصحابنا في لغة القضا يمكن ما وانه ايضا
 وبالحمله القضا لا تدعى مصاعله ومصاعله الى آخر ما في
 فان قوله هذا يكاد يكون صريحاً في ان رؤيته الحلال لا مدخل
 بحب القضا بهذا المعنى لان الحكم فيها على ارحه الذي ذكره
 السامع لا يستدعي ضروره مصاعله ولا مصاعله وأما
 ما اطلاق به السكي ن رده على امرأ في نمر الحكم وفي
 كونه برفع الخلاف ظاهراً وباطناً وفيما استدعاه القضا
 في ذلك فمعه نظر لا يفي على المطامع على كتب الاصول
 والعروع ولولا الطول وان هذه المجاله لا يحمله لاوردنا
 ذلك بمصاعله كما ركبا اعتماداً على خطه الباطل ورجوعه
 الى الاصول والعروع ان ما

(للحج الخامس فيما نرى او يحتمل هلال رمضان
 وسوال وعبرهما)

وما سألنا بذلك من الاحكام على المذاهب الاربعه وفه

اربعه فصول

﴿ الفصل الاول في مذهب الحنفية ﴾

﴿ اعلم ﴾ ان الحنفية قالوا كما هو مصرح به في كتبهم
المداوله اذا كان نالها علم من علم ومحو قبل في محو
هلال رمضان ووجوب الصيام حر عدل او مسطور على قول
الصحيح لا حر ظاهر المسق اعلموا وان كان حر العدل او المسطور
على حر مثله او كان العدل فما او ابى او عدوداى وقد
باب في ظاهر الروايه ولا يشرط العدد ولا لعط السار
ولا عدم الدعوى ولا حكم الحاكم ولا مجلس المدا وعلوا ذلك
بانه حر ديني محض ناسه روايه الاحبار وامان هلال سوال
على ما هو المشهور في كتب المأخرين بان كان نالها علم فقد
شرطوا العدد والمده ولعط السهاد والحريه وعدم الحد
في قدف وان باب ولكن لم شرطوا الدعوى على الصحيح
وبالوا اذا كانوا سادس فيه حاكم مخطرون بديل سادس
ولكن قال في حصر الرافه وسرحها للمهتاني و شرط مع
محو الام للمطر في ظاهر الروايه نصاب السهاد اى سهاد

غير الزنا وهو رجلان او رجل وامرأتان وفي المني انه يسئل
 منه سبعة الواحد وسرط ايضا لمقطبا اي الشهادة والعدالة اي
 الاسلام الناصر العقل والبلوغ لا شاهد وفي الاكسما اشارته الى
 انه يسئل منه سبعة الا انه والامه والمحدود في العدى وفي الخط
 انها غير معذولة منهم ولا يسرط الدعوى منه وفي العدة يسرط
 والاكسما يسر الى ان في الصوم والعطر لا يسرط حكم
 الحائض بل يكفي ان يامر الناس بالصوم والخروج الى المصلى كما
 في الامانة اهـ وقال ايضا ميسوط السرحنى واماني انظر
 فلا يسئل الا سبعة رجال اذا كان بالسيا على واسار في اس
 الدواير الى القرن وقال المعلق بهلال رمضان هو السروع
 في العباد وحر الواحد منه مءول كما لو اُخذ من ماسلام
 رجل وامرأتان بهلال سوال الخروج من العباد وذلك
 لا يلب الا سبعة رجال كما في الشهادة على رده المءلم
 واسارهما الى قرن آخر فقال المعلق بهلال سوال ما فيه منه
 للناس وهو ان يرحص بالعطر فيكون هذا نظير السهاد على
 حموى العباد والى ان بهلال رمضان محص حتى السرع وهو

الصوم الذي هو ساد موحد فيها بالاحسان فلهذا نكس فيه
 خبر الواحد الى ن ول وسوى ان سهد رجل او امرا على
 سهاد نفسه او الى سهاد بر حرا كان او سدا محدود في الهدف
 او سر محدود بعد ان تكون سدا في ظاهر الرواية ميرله رواه
 الاحبار فان الصحابة كانوا يرون رواه اني بكر سدا ان
 اقيم سله حد الهدف وفي رواه الحسن اني حسمه رجمها
 انه تعالى لا يقل سداد المحدود في الهدف وان حسب نوسه
 لانه حكوم كنده سرعا اه وفي سرح مجمع البحرين للمسح
 ان الدس ول وذب في الفطر والاصحى اى نسب الهلال
 في عهد ما بعد ان اذا كان بالسما سله لانه تعالى ناله دس
 مع العباد في الفطر ونوسه طوم الاصاحى فاسرط العدد
 والبداله وامط السهاد اه فلم يسرط سوى هدا التلايه كما
 في محصر الوقاه و ل ذلك في سرح محصر الوقاه لملا
 على فاي وفي ماح اله نعه وصدرا له نعه على الوقاه و سرح
 ان ملك سلهما وفي هديه الصلوك وغيرها انعام كس
 المذهب وهما ل الاصحى وسائر الاهله كهلال سوال بما

ذكر وادالم يكن بالما حله في الحلالين فقد وقع في عساره
 كغير من المأخوذ انه يسرط حرم جمع عظم وقد عر
 بذلك في حصر الروايات وقال المفسران في رجه على ذلك
 المحصر غير عذر يمد في ظاهر الرواية فيها أي في الصوم
 والعطر أي يسرط جمع منع الطن يحرم كما في الكرماني
 فلا يسرط علم النفس الناي من الأور كما أسرته في
 المسرات لكن كلام المرح مسرته إلى أن قال وقال
 السجدي انه يدل فيها سباده واحد ما من خارج المصر أو
 أعلى اما كنه وعن أبي حنيفة رحمه الله نصاب السباد وعنه
 في الصوم سباده واحد والا كنهما - رماه لا يسرط فيهما
 الدعوى والسباد والمدالة والحرمة وفي المحط انه يسرط
 الاحترار والظاهر من العبادة ان الصوم والعطر مع العلم
 ولا سم يسويان في تلك الشروط انه قال في حواشي قوله
 والا كنهما أي بأسراط الجمع العظيم مسرته لا يسرط فيهما
 الدعوى من الجمع العظيم والسباد والمدالة والحرمة أي فهم
 ومن ما في حصر الروايات من الا كنهما بأسراط الجمع

العظيم في سرح السامع فانه هل وان لم يكن بالسما سله لاسهل
 الاسهاد الجماعه هكذا ذكر في نوادر الصوم اه وقال قبل
 ذلك ولم يدروا في الجمع الكسر في ظاهر الروايه سعد الى ان
 قل ارهدا اذا راوا الهلال وهم في الممر اما لوجا ن خارج
 الممر او كان في مكان مريض وسهد برويه الهلال وهو عدل
 ملت سهاديه وان كاتب السما مصححه هكذا ذكر في سرح
 الطحاوي وذكر في موضع آخر انه لاسهل في ظاهر الروايه اه
 ومن ذلك في لمبي الانحر وسرحه للسبح عند الرحم ناسا
 وللصح الخلى عبر انه في سرح الخلى حمل اسراط الجمع
 العظيم مروا بن محمد فعلا والاعط للسبح عند الرحم ناسا
 وان لم يكن بالسما سله مانعه من الرويه فلا بد في الكل اي
 هلال رمضان والعطر ودين الحجه من جمع عظيم سم العلم
 السرعى المرحب لاجل وهو سله الراي لا العلم معنى الصبي
 الى ان قال وقال الطحاوي كى الواحدان حا من خارج
 السله لعله الموانع فاه او كان على كان مريض في الممر كاللمار
 مثلا اه ومنهم من عبر باسراط زياده العدد ولكن سرح

العداله والحربه على ما تقدم قال في الصاوي الطهريه اما هلال
 سوال وهلال دي الحجه ان كان السبا صحه فالخواب
 فيه كالحواب في رويه هلال ومصل يعني لا يسل فيما سباه
 الواحد بل يسلط فيما رواد العدد ولا بد من اعسار العداله
 والحربه وعن ابي حنبله رضي الله عنه انه هل في ذلك سباه
 ورجل او رجل وامرأين ودكر مسبح الاسلام رحمه الله
 ان سباه الذي في الفطر والاصحى اعانصر اذا كان بالسبا عليه
 او كان مصحه وما آ ن مكان آخر اما اذا كان مصحه
 وما حآ ن كان آخر فلا يكتفى بسباه اسن ولكن لابد
 من جماعه كسر انه ومهم من غير يكتونه مسهورا كصاحب
 المنسوط حب قال فاما اذا لم يكن بالسبا عليه فلا يسل سباه
 الواحد والذي حى يكون امرا مسهورا طاهرا في هلال
 رمضان وهكذا في هلال الفطر في روايه هذا الكتاب وفي
 روايه الحسن عن ابي حنبله قال هل فيه سباه ورجل اذا
 لم هناك مظاهر تكذبهما الى آخر انما في هذه فاب ترى ان
 بعض المسامح عند اسرط وراوده العدد يسلط العداله والحربه

كتاب الطهارة والمحظ وأما سرهما كسبح الإسلام
 وكبره - طواسن الجاهلية الكبر كما ان بعض
 من غير الجمع العظيم ' سرطسنا ولم يحك خلافا والبعض
 يحكي خلافا في اسراط العداله والخبره وسنده كما ان صاحب
 المسووط سرط كونه مسورا ظاهرا و' سرط سنا سر ذلك
 ولم يحك خلافا في هذا وبالي في روح المدح للسبح امين الدين
 ا' يكن في المظلم علة لم يلب الحلال الا سباده جماعه بوح
 احبار العلم الى - ل ود كر الطحاوي يسمع سباده الواحد
 اذا كان من خارج المصر لعلة المراجع فيه وكذا اذا كان على
 مكان مريع فيه سرط سوى سباد الجماعة ولم يحك خلافا
 في اسراط العداله والخبره وعدم الاسراط وقال في صر
 المساوي ود كر الطحاوي في هلال - وال يسمع سباده الواحد
 اذا كان من خارج المصر لعلة المراجع وكذا اذا كان على مكان
 مريع في المصر من صوم الرطبي وعن ابي حنيفة رحمه الله سباده
 الواحد منه وله على رمضان في له وعبر له وعلى سوال نقل
 سباد رحاين او رحل وامر اس في له وعبر له وسرط العداله

والحرمة واعطى الشهادة ولا تسقط الدعوى من صوم حرمة
 الفاضل اه وعارضاها صرحه في ان اسراط الحرمة واعطى
 الشهاد وعدم اسراط الدعوى رواه عن ابي حنيفة عدد من
 روى عنه قول شهادة رجلين او رجل وامرأتين في عله
 وعد عله وقال في البدائع واما هلال سوال فان كاتب السماء
 مصححه فلا يصل فيه الا شهادته جماعه مع العلم للمأضي يحرم
 كما في هلال رمضان كذا ذكره محمد في وادر الصوم وقد
 قال فيها بل ذلك في هلال رمضان فان كاتب السماء مصححه
 وراى الناس الهلال صلوا وان شهد واحد رؤيته الهلال لا
 يصل شهادته ما لم تشهد جماعه مع العلم للمأضي شهادتهم في
 ظاهر الرواية ولم يقدروا ذلك بعدراهم قال في هلال الفطر
 وروى الحسن عن ابي حنيفة انه هل فيه شهادة رجلين أو رجل
 وامرأتين سوا كان بالسماء عله او لم يكن كما روى عن ابي
 حنيفة في هلال رمضان انه يصل فيه شهادة الواحد العدل
 سوا كان في السماء عله أو لم يكن وان كان بالسماء عله فلا يصل
 فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين مسلمين حرس

عاقلين ما من غير محدودين في قذف كفا في الشهادة في الجموع
 والا والماروي عن عبد الله بن عباس وابن عمر رضي الله تعالى
 بهما انهما قالا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احرار سها
 وحل واحد على ربه هارل رمان وكان لا يحتر الا فطار
 الا لشهاد رجلين ولان هذا من باب الشهادة الا ترى انه
 لا يلزم الساهد من يهد الشهادة بل له فيه منع وهو
 استعاط الصوم عن نفسه فكان منهما فسد شرط فيه العدد
 بها للمنع خلاف هلال رمضان هناك لا يهمله الا الانسان
 لانهم في اصرار نفسه بلزاه الصوم من قال فيها واما هلال
 ذي الحجة فان كان السها صححه فلا بأس به فيه الا
 ما سئل في هلال رمضان وهلال سوال وهو ما ذكرنا وان كان
 بالسها عليه فقد قال اصحابنا انه سهل فيه شهادة الواحد وذكر
 الكرخي انه لا يسئل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين
 كما في هلال سوال لانه سهل يهد الشهادة حكم شرعي وهو
 وحوب الاصححه على الناس فسد شرط فيه العدد والصحيح
 هو الاول لان هذا ليس من باب الشهادة بل من باب الاحرار

الا ترى ان الاصححه محب على الساعدهم بعدى الى غيره
 فكان من باب الخبر ولا تسيرط فيه العدد انه وقال في
 الماوى الولوالجه وان كان السبا مصححه لاهل سباد
 الواحد وعن ابي حنبله انه سئل لانه اجمع في هذه السباده
 ما يوجب الفول وهو الداله والاسلام وما يوجب الرد وهو
 حاله الظاهر فراجع ما يوجب الفول احسب ان لانه اذا صام
 يوما من ان كان حرا ان سطر يوما من رمضان وحده
 ظاهر الروايه انه اجمع ما يوجب الفول وما يوجب الرد
 فراجع باب الرد لان الفطر في رمضان من كل وحده حار
 اندر كما في المرفق والمسافر وصوم رمضان قبل رمضان
 لا يجوز لندر من الاعداد فكان المصير الى ما يجوز لندر اولى
 ثم اذا لم يسل سباده الواحد واحسب الى ربا العدد فمن انى
 حده انها قبل سباده وحلى وهل ماروى عن ابي يوسف
 وحلف وعبرهما ثم قال هذا اذا كان الذى سجد بذلك في
 المصير اما اذا كان خارج للمصير فانها قبل ان كان عدلا
 به لانه سجد من الرؤيه في الصحارى ما لا سجد في الامصار

لما فاسد كبر العمار وكذا كان في مصر في مكان
 مر مع وهلال المطر اذا كاب السماء مصححه كهلال رसान اه
 وقال في الدر المنقى شرح الملهم وهان في هلال المطر ودين
 الحجة ومنه الامير اندسه سهاد حرس او حرو حرس بسراط
 العداله ولفظ السهاد وعدم الحد في الهدف لعل مع العد
 لكن لا بسراط الدسوى وان لم يكن بالسماء حله فلا بد في
 الكل ن جمع عظم مع العلم السرى وهو علمه الطن بحرم
 والاصح سوسه الى راي الامام وفي روايه من الامام بكبي
 ناسن واحمارها صاحب الجرو قال الطحاوي يكتفي بواحدان
 حان خارج البلد او كان لي كان مر مع كالماره واحمار الامام
 طبر الدس وصححه في الاقصه اه قال ابن سادن في رد المحتار
 واعتمده في الصاوي الصبرى واسار اليه الامام محمد في كتاب
 الاستحسان من الاصل لكن في الخلاصه طاهر الرواياه
 لافرق بين المصر وخارجه خراج وسر فلك في الهياه
 عند قوله ون راي هلال ومضان وخذ صام الى آخره في
 المنسوط وانما رد الامام سهاد به اذا كاب السماء مصححه وهر

من أهل مصر فاما اذا كانت معه او جاء من خارج مصر
 او كان في موضع مرصع فانه لا بد من ادعاءه بقوله عندنا بدل على
 انه قول ائمة الثلاثة وقد حرم به في المحظ وعبر عن معانيه
 به لئلا يسمي وجه طاهر الرواية ان الرؤى تختلف باختلاف
 صهو الهواء وكدره وباختلاف احوال السكان وارتفاعه فان
 هوا الصحرا أصفى من هوا مصر وقد روى الخليل من
 الى الاماكن ما لا رى من الاسفل فلا يكون مرد بالروية
 خلاف الظاهر بل على رايه الظاهر انه قد مر في كسبه
 طاهر الرواية وهو كذلك لان المصطفى من كسب طاهر
 الرواية انصافه بنبأ ان كلام الرواة طاهر الرواية ثم
 رايه انصاف في كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كسبه
 طاهر الرواية ونبأه وسئل سباده السلم والسنة عدلا كان
 الساهد او غير عدل فانه ان سباده راي خارج للمصر
 أو انه رآه في مصر وفي مصر عليه مع العامة من المساوي
 في رؤيته وان كان ذلك في مصر ولا عليه في السما لم يسل في
 ذلك الا الجماعه انه وبطهرانه لا مضافه ما لان روايته اسرطاط

الجمع العظيم الى عليها اصحاب الملون محموله على ما اذا كان
 السامع من المصطفى مكان سر من سر فكون الروايات السامع
 لا تطلق الروايات الاولى بدليل ان الروايات الارلى على فها رد
 السهام بان المرد ظاهر في المخط وعلى ما في الروايات السامع
 على الرد ولهذا في المخط فلا يكون مرد الروايات خلاف
 الظاهر الى آخر وعلى هذا ما في الخلاصة وغيرها من انه
 لا فرق بين المصطفى وخارجه من على انها المصادر من اطلاق
 الروايات الاولى والله اعلم انه من رد التحار وقد لى شرح
 المسه اذا صرح بعض الامه بمذموم رد من غير مسم المصطفى
 بخلافه يجب ان غير كيف وقد صرح به كثير منهم كما راب
 وحب ان سدد به ما اطلقه سره اعتمادا على فهم القصة ول
 الامام الحافظ العلامة محمد بن طوله الحى فى نفس رسلته
 ان اطلاقات القضا فى العالم مسدد يهود تعرفها صاحب
 الفهم المسمم الممارس للفن واما سكر ان اعتمادا على صحة فهم
 الطالب انه وهذا اذا سكبوا فكيف اذا صرح به كثير منهم
 والخاص ان جمع من اسرط الجمع العظيم فى هلال د سان

وسوال ودى الحجة علو فان العمد بالرؤية من بين الخ
 العمد مع توجههم طالين لما توجه هو الله مع فرض عدم
 المانع وسلامه الانتصار وان معاوب الانتصار في الحجة ظاهر
 في غلظه كعمرد ما بل رباذه من بن ساراهل اغلظ المساركن
 له في السماع بها رد وان كان الراوى به مع ان المعاوب في
 حجة السمع ايضا واقع كما هو في الانتصار مع انه لانه
 لمساركنه في السماع مساركنه في الترائى كبره والرباذه المعموله
 احلم فيها بعدد المحالين او جهل به الحال من الاتحاد والادد
 كما صرح به في الفصح وعبره ولم يردوا بالعمد بحد
 الواحد والاعلى الاسان وهو مبطل المراد كما في الفصح
 وعبر بالعمد من لم مع السلام بحد من بن احادهم من
 الحلال اذ وهذا البطل صريح في ان المدار في رد السهاد
 هو ان يكون العمد مطه لا لظ او الكذب لو كان الساهد
 اكبر من واحد وانه اذا لم يكن العمد مطه البطل ولا
 الكذب بل السهاد ولو من واحد عدل في ظاهر الروايه
 وانسخ ايضا ان ما قاله صاحب السمع من ان ما قاله الطحاوى

من الفرق خلاف ظاهر الرواية وكذا ما سطر اليه كتاب
الاشارة على ما هو المأثور من اطلاق الرواية الاولى
وكذا ما في الخبر والبدائع والتمهات فالتدبير يحصل من تلك القول
ان القول عليه هو ما في كتب ظاهر الرواية وانه لا بد من على
ما في غيرها مما حالها وقد علم انه لا فرق بين هلال
رمضان وهلال سوال وهلال الاصحى ولا بين النعم والصدوق
في الجمع وانه في حالة الامم سهل شهادة الواحد العدل وكذا
اذا كان السامع في مكان مرصع او حاضرا من خارج المعبر والما
انه لم يساركة سر في الراي بحيث يكون مرد مع تلك
المساركة طه الاطحاى له كان المرد طه المظاوال كذب
ولو كان الراي عدلا او اكبر من عدل لا يثبت له الشهادة
بل لا بد من حرج جمع بعد حرجه عليه الظن ولذلك صرح
السكف على التردوى انه لا خلاف عندنا في قبول شهادة
الواحد في رونه هلال رمضان لحديث عكرمة عن ابن عباس
رضي الله عنهما اصبحوا يوم السبت على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقدم اعرابي وشهد برويه الهلال فقال عليه

الصلاة والسلام السهد ان لا اله الا الله واني رسول الله فعل
 نعم فعل عليه الصلاة والسلام الله اكبر مكى المسلمين احدهم
 وامر الناس ان يصوموا ولا خلاف في اسرأط الاسلام
 والربع في قول خبر الواحد برؤيه هلال رمضان وعدم
 اسرأط الحره والذكوره ولكن اختلفوا في الداله في
 طاهر الرواه اها اسرط وقال الطحاوي لا اسرط فيه ل
 خبر الواحد برؤيه هلال رمضان عدلا كان او غير عدل
 واحتماره الامام التردوي رالا صح الاسرأط كما في طاهر
 الرواه اه وقال الحافظ السهد في الكافي وهل سهاد المسلم
 والمسلمه عدلا كان او غير عدل الى آخر ما عدم سله عن
 الكافي فاب رى ان صاحب الكسف والحاكم السهد
 لم يعرفا في قول سهاد الواحد برؤيه هلال رمضان من العم
 وسر العم والمعه في ذلك ان السهاد برؤيه هلال رمضان
 من دل الخبر الذي ولا شك ان السهاد برؤيه هلال سوال
 وهلال دى الحجه من فعل الخبر الذي الصا كما سنان واما
 قول سهاد غير العدل فله قال في رد المحتار والمراد ان العدل

المسوراه وذلك لان ظاهر العنى لاسفل آياتا دل في الداع
 وذكر الطحاوى في محضر انه يدل قول الواحد عدلا كان
 او غير عدل وهذا خلاف ظاهر الرواه الا ان يريد المداله
 الخمسه فتسهم لان لاحار لا يشرط فيها المداله الخمسه
 بل يكفي فيها المداله الطاهر وهذا يعلم ان ما له الطحاوى
 من قول سهاد ظاهر المداله وهو المسور وهو ظاهر
 رواه بصا ولقد ان نص على في كافي الخاتم السهد الذي
 جمع فيه كتب ظاهر الرواه لم يسمه في ذلك رايه
 ان المسح بسا الا ما الطحاوى واسم حملوا معاله ظاهر
 الرواه ولا يسمه قول صاحب النسخ انه رواه الحسن عن
 ابي حنبله ولذا صححه صاحب التراديه وصاحب الراي وصاحب
 النجاشي وهما احمد الخوازي ومسي على في نور الانصاح
 واحار الامام الردوى كما سبق بل قول صاحب الداع
 المندم صريح في انه لاحال بين الراي وان من اسرط
 المداله ارادها المداله مطلقا حصه كتابه ظاهر فقط
 فدل كلامه مسرور الحال الذي اعلم فيه وان اسرطها

اراد بها العدالة الجامعة واراد نفي العدل من لم يكن عدلا
 حقه امان كان عدلا طاهرا او هو مسور الحال ولم يرد نفي
 العدل ما نفي القاسي لانه لا هبل انسانا في مثل هذا كما
 صرحوا به في اكثر كتب المذهب وبذلك حصل التوفيق
 بين الروايتين ومن هذا تعلم ان ما قاله صاحب البحر من
 اسقاط العدالة الجامعة بان نفي عداله مخالف لطاهر الرواية
 وتعلم ايضا ان الفرق بين من كان في مكان مرفوع او حا
 ن خارج المصرويين من كان في المصرو ولم يكن بمكان
 مرفوع هو طاهر الرواية ايضا ومعد للرواية المظلمة وان
 خلاف طاهر الرواية هو روايته قول حبر الواحد اذا عرد
 بالروية وكان حبر مخالفا للطاهر بان كان عرد مظنه الغلط
 او الكذب كما هو صريح كلام العاوي الولوالحيه وصرح
 بطلان طاهر الرواية ولما قلنا ولكن قد اسند الامر على
 كسر من المباحين فظنوا ان قول حبر الواحد مطلقا ولو
 لم يكن عرده مظنه الغلط والكذب خلاف طاهر الرواية
 حملوا ما قاله الطحاوي خالفا لما أثارى صاحب البحر

فانه بعد ان نيل كلام القواي الالواح مع صراحته فيما
 قلنا ان ان الفرق خلاف ظاهر الرواية اعتمادا على ما
 التبع وغير الكتب قد علم ان ما في الفصح وغير منى على السادر
 من دراهم الاطلاق فقط وان لم يعلم ان ليس العلم في دول حبر
 الواحد اذا من خارج المصرا او كانه على مكان مرع هو مجرد
 حبر خارج المصرا او كونه عمكا مرع بل العلة في القول
 هي ان مجرد ان يكون ظاهرا في العلق ولا في الكذب فم يكن
 حبر خالفا للظاهر فوحد حرج تفصيل وهو العدالة بذكر ان
 نعارضه فخرج الرد وهو محال له حبره للظاهر وقد علمت
 ايضا من كلامهم المتقدم انه ليس المراد بالعدد خصوص
 حبر الواحد العدل فقط بل المراد به ما هو مطبوع العلق وار
 من انشأ ما كبر فسن حديد ان المدار على كون عدد
 المحبر بالحر مطبوع العلق او الكذب ولا سل او ليس مطبوع
 العلق ولا الكذب فمصل ملا فوقي ذلك من هلال رمضا
 هائل العطر وهلال ذي الحجة ان دراهم الطحاوي وما
 حده بها وقد علمت انها لا خالف الرواية الاخرى كما هو

صريح ما قد اهلك عن معتبر المذهب سرائره في هلال
 سوال وحدت شبهه كما قال في منسوط السرحسى واما على
 الاقطار فلا تنال الا سباده رحلت واسارى بعض الوداد
 الى القربى الى آخر ما تقدم فلهذا ما ومرااد صاحب المنسوط
 بقوله فيما تقدم اذا كان بالشيا له ما اذا لم يكن سرده
 عليه الا ان الكذب لا خصوص اذا كان بالشيا له
 بدليل مقدمه بل ذلك حب دل واسا ورد سباده اذا
 كان بالشيا صحبه وهو من اهل المصر فاما اذا كان
 بالشيا او حا من خارج المصر او كان من وضع
 لغيره فانه مثل سباده عدنا له وسوى في قول سباده الواحد
 من ما اذا كان بالشيا معناه ومن ما اذا كان من خارج المصر
 او كان بوضع صريح وقد لمب ان الواحد ليس
 به وان العلة في الله ولوعده هي مادكرنا كما ان مراد
 بالرحاين مطابق المدد لا خصوص الرحاين وبدل لذلك ما قاله
 مد مادكر حب دل وسوى ان سباده رحل او امرأه على
 سباده نفسه او على سباده سر حرا كان او عبدا محدودا في

وقد اوسر محدود بعد ان يكون عدلا في ظاهر الرواية
 عبره رواه الاحبار الى آخر ما نقلنا من قبل ومن صرح
 بذلك ايضا لا يمتنع وسر وقد قدمنا ولذلك اطعنا كاه
 النون والسروح على انه مع العم بسروط المطر نصاب السهاد
 رحاين او رحل واسراين عر ان لا من سروط في المطر
 والاصحى سروط السهاد في حمون العباد ما عدا الدعوى
 ودصم اسرط جمع السروط حتى الدعوى ولكن كس
 ظاهر الزاوية ليس فيها شيء من ذلك لانه سها هو مارا
 موهولا عن مسوط السرحى وغير كالمساقى الا انه
 اسرط في حمصر من الزاوية وكسر من ممرات المذهب لعل
 السهاد سوط وساقى من ان ساندس ان اسرط ذلك بح
 لقاصى حان وعلى ذلك يكون من انه قد ماله فيه وساقه
 مساقى القول على ما ساقى وقد علم ان العم ليس به
 وكان ظاهر الرواية انه بسروط العدد امان ما كبر في هلال
 المطر اذا لم يكن اسرط مطر العلف والكد لما فيه من
 اليه او لما فيه من منعه العباد وهو المطر بخلاف هلال

الصوم بأنه لا يمتنع فيه أصلاً فهو من غير عند التفرّد ما لم
 يكن السرد مطهراً أو الكذب ولو كان المحرم واحداً لا
 وإمهلال ذي الحجة فهو كهلال الصوم قال في البدائع وإمهلال
 ذي الحجة فإن كان السبب معصية فلا يصلح فيه إلا ما نهى
 الله في رمضان وهلال سراً وهو ما ذكرنا وإن كان سبباً
 فقد قال أصحابنا إنه إن فيه شهادة الواحد رد كركحي
 أنه لا يصلح فيه إلا شهادة رجلين أو رجل امرأة في هلال
 سؤال إلى آخر ما عديم عنها وقد علمنا أن كون السبب
 نهى في قول شهادة الواحد المعدل إن أمّا قبل شهادة إذا
 كان ما سبباً عليه لأن سرده حرم لا يكون مطهراً ولا
 الكذب فهو من غير لمعدله التي رجع حاشا القول بدون
 معارض لها وهو حاله الطاهر وهو من غير الواحد المعدل في
 جمع المواضع التي لا يكون سرده مطهراً ولا الكذب
 سواء كان ما سبباً عليه أو لم يكن عداً صحاباً فكان هلال
 ذي الحجة كهلال رمضان لا فرق فيما حرم عليه السابح في
 ربههم وسرورهم وإن كان هلال سؤال هو مذهب الكركحي

لا مذهب اصحابنا ولعلمهم صححو ومسوا عنه لما فيه من الواسع
 لمخوم الاصحاب فكان موضع الهمة وفيه من العباد يسرط
 فيه العدد وان كان من باب الاحبار كهلل سوال والاحبار
 كذلك عدمه الراوى لا يفلح حر الواحد ولو بدلا مما لم
 يصدق به ومن هذا ومن جمع عسارهم تعلم اهم جميعا
 يهون على ان السهاد من هلال ر حان وهلال سوال
 وهلال دى الحجة من قبل الاحبار عنه ما في الامر اب
 هلال ر حان اذا لم يكن المفرد في الخبر مطه العلق ولا
 الكذب يسفل فيه الخبر ولو كان الخبر واحدا عدلا وفي
 هلال سوال يسرط فيه العدد في ظاهر الرواية وهل فيه
 خبر الواحد ايضا في رواه اخرى هي ظاهر الرواية ايضا
 على ما تقدم وعلى ما ساقى واما هلال دى الحجة فقال اصحابنا
 هو كهلل ر حان وهو الصحيح وقال الكرخي هو كهلل
 سوال ومضى عليه اكر المسامح ومما يدل على ما ذكرنا ما في
 القساوي الطهرية حب قال كما تقدم وذكر سح الاسلام ان
 سهادته المني في المطر والاصحى انما يصير اذا كان بالسماء

او كتاب متعنه وحا آمن مكان آخر الى آخر ما سبق فان كلام
 مسح الاسلام صريح في ان المني في هلال العطر والاسحى
 لا يصل سهادتهما الا اذا لم يكن سردهما مطه العلط ولا
 الكذب اما اذا كان سردهما ليس مطه العلط ولا الكذب
 فان حا آمن مكان آخر يعني غير المكان الذي مرا آى فيه
 الهلال اصابهما من الخلاء فانهما يصل سهادتهما ولذا قال في
 المسوط السرحسى ايضا وهذا هلال العطر في رواه هذا
 الكتاب وفي رواه الحسن عن ابي حنيفة قال هل فيه سهاد
 وحلن اذا لم يكن هناك طاهر يكدسها وهما طاهر يكدسها
 الى آخر ما تقدم فكل من كلام المسوط ومسح الاسلام
 صريح في ان المدار على كون العرد مطه العلط فلا يصل
 اولا فكون كذلك وصل لكن ما تقدم من ان رواه
 الطحاوى الى بين انها مقبولة للرواه الاخرى كما هي مقبولة
 في هلال رمضان مقبولة في هلال سوال ولم يوجد لهذا
 الدوق من الرواين ما ارضه في هلال رمضان مكث
 طاهر الرواه ولا غيرها من معتبرات المذهب وقد وجد

ما عارض ذلك التوفيق بين الروايتين في هلال سوال في كتب
 طاهر الرواية وهو برهان من المعربات وهو ما صرح به في
 المسوط وسر كما قدم من اسراط العدد فيه مطلقا
 سم وصححو وهذا سعى اسراط العدد فيه سواء كان المنفرد
 معظمه العاط او لم يكن كذلك سواء اذا كان معظمه العاط
 يراد العدد الى مقدار عدد حرم العلم الى معنى السائل لعله
 الظن وقد لم ين رواه الطحاوي مدارا انها طاهر
 الروا وصححها كسر من انه المذهب فكان في هلال المظفر
 روايان مصححان كل منهما طاهر الرواية وانه باسراط
 العدد مطالما كما ذكرنا وانه كمال دمعان الا فرق
 وتلى ذلك قول اذ ارجح الى ما ودمسا في بحث انعام
 الخبر الى ما وروعه وبحسب انصافه الى سهاد رواه وما هو
 منه الى ما اراد ما اشعر اعلمه اصولا وفروعا من قول خبر
 الواحد العدل في الروايات والاحبار السند بها وان السهاد
 رويه هلال دمعان وهلال سوال وهلال دي الحجة من قول
 الخبر الدي وانه سنده بالرواية وان شرط العدد انما شرطه

للهمة او لما اقرن به من مع الناس لم تسك في ان السهاد في
 الالهة الثلاثة تعطى بحكم الاحبار اى رواه الاحاد عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون سهاد الواحد الدل
 مة له في رؤيته الالهة الثلاثة بلا تسك ما لم يكذبه الطاهر وما
 يكن متهما لان يكذب الطاهر او اليه كل منهما رده الطرولو
 سهاد سم انصافا في جهوى الماد فكذلك هو من قبل
 الرواية قال في منسوخة السرحسى فاما اذا لم يكن بالسما له فلا
 نه ل سهاد الواحد والمضى حتى يكون امرا مسورا طاهرا في
 هلال رمضان وهكذا في هلال الفطر في رواه هذا الكتاب
 وفي رواه الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال نه ل نه
 سهاد رحلتين او رجل وامراة من غير له جهوى الساد والاصح
 ما ذكره فان في جهوى الساد انما نه ل سهاد رحلتين اذا لم
 يكن سطا طاهر يكذب او هما الطاهر يكذبهما في هلال رمضان
 وفي هلال الفطر جميعا لا سيما اسو سار الناس في الموقف
 والمطار وحده النصر وموضع العرف فلا نه ل نه السهاد الا ان
 يكون امرا مسورا طاهرا له وقد قلنا نعمته عن سر

فهذا صريح في ان المدار على مكذب الطاهر فلا فعل السهاده
 في هارل رمضان وهلال سوال سوا كان الساهد واحدا او
 اثنان وعلى عدم المكذب فعل السهاد كذلك وعلى هذا
 فمن قال بقول جبر الواحد في هذا الاهله الثلاثه يحمل قوله
 على ما اذا لم يكذبه الطاهر وكذا ان قال بقول سهاده الاثنان
 يحمل قوله على ما اذا لم يكن طاهر مكذبا وسواء استرط رباذه
 العدد او الجمع العظيم او كون الامر مسهورا على حسب اختلاف
 العاراب لهطا وان احدث مرادا يحمل قوله على ما اذا كان الفرد
 بالرويه طئه الماخذ او الكذب كما ذكر صريح العلل الذي سئل
 به ان استرط ذلك وذلك اما يكون فيما ارا توجه لبراي الهلال
 والتماسه اهل البلد مثلا او جماعه كسروون مسم ففرد بالرويه
 منهم قليل بعد حرم العلم السريع احدا كان او اكثر ولم ير
 الساعون مع تساوي الجمع في طلب الهلال والموقف والمطر
 وحده النضر وموضع القمر فكل قول من هذا الاموال لم
 يخرج السهاد في هذا الاهله الثلاثه عن كونها حرا سنها
 رواه الاحاد بدليل ان كل قائل منهم فاسها عليها وقال كل

بهم ان السهاده في هذه الاسر اللدنه من قبل الخبر الذي
 الارى الى من اسرط الجمع العظيم اورما ه المدد او كون الرؤيه
 سهوره ظاهر محل التمرد بالرؤيه في هذه الحال الى سرطوها
 ماد كركس مرد راوى الاسادب برما دلم بروها ادل بحاسه مع
 اتحاد المجلس وعدم المناع من السماع وقال ان الرما د اما سئل
 من الراوى اذا علم بعدد المجلس او حمل وقال في البدائع وما
 اذا كاتب السامه مسجحه وروى الحسن عن ابي حبه ورحمهما
 الله تعالى انه سئل في سهاد الواحد المدل وهو احد دوى السامه في
 رحمه الله تعالى وقال في قول آخر سئل في سهاد اسى وحه
 رواه الحسن رحمه الله تعالى ان هذا من باب الاحبار لا من باب
 السهاد بدليل انه سئل في سهاد الواحد اذا كان ماله ما عليه
 ولو كان سهاد لما قيل لان المدد شرط في السهادات واذا
 كان احارا لا سهاد المدد ليس بشرط في الاحبار عن الدما باب
 واما بشرط المداله فقط كما في رواه الاحبار والاحبار عن
 طهاره الما وبحاسه وبحو ذلك ثم ذكر وجه طاهر الرواه
 من اسراط زياد المدد مما سئل عنه عنها وهو صريح في تسليم

ان ذلك من باب الرواية لا من باب السهاد وانه لما شرط
 رواد الددد لانه خبر عارضه ظاهر مكذبه وقال فيها انسان
 كاتب السامعه فعل سهاد الواحد فاحلالت بين
 اصحابها كتاب حراً او عددا حراً او امراً غير محدود
 في عدد او محدودا وباب على ذلك قوله لان هذا ليس
 بسهاد بل هو اخبار يدل ان حكمه بل الساهد وهو الصوم
 وحكم الساد لا يلزم الساهد والانسان لا يسم في ابحاث
 على نفسه يدل على انه ليس بسهاد بل هو اخبار والددد
 ليس بشرط في الاحبار انه فصول في حاله الصحو والعم
 وان السهاد فيما في باب الاحبار بالجملة فكون الحرام
 باب الرواية في هذا الاسرار لما لم يلق بها من الساد مما لا شك
 فيه وان المدار في قول خبر الواحد فيها وعدم قوله على كون
 الفرد دليل الملقط اولا وهذا لا فرق فيه بين المراتي في
 المصر او خارجه في مكان مر مع اولا حتى لو كان الذي
 راوا الهلال جميعا عظميا خارج المصر او في مكان مر مع وفرد
 بالرويه منهم لم يهد خبر العلم السري واحدا كان او اكثر

في ما له امة ائمة الدين! برو لا فصل - يهاده الساهد ولوا كبر
 من واسد ولو راي مهم مدد مد حرم انه الطان مد ل
 حرم وان كان الراني في المصير ولم يكن في مكان مرصع وان كان
 كاري في مكان مسكن وانه رويته الهلال ولم ساركة في ايراني عبر
 او ساركة سر ولكن سدم رويته عبر لم يحول بمرده مغطاه
 الاطنان لم يكونوا امة انه مل حمر الراني ولولو احدا في كان
 عدلا واداء ل الخير الذي مد على الطان فالخير الذي مد المقطع
 بان اعم المحرمون بالرؤية عدد الوار وكل مهم محرم عن نفسه
 انه راي الهلال فصل بالاولى وعد الوار لا سمرط عداله
 المحرم فلا سمرط مهم الاسلام وادا كان حمر آحاد فمد
 قال في الاماع انه سمرط واه الاسلام والامل والبلوع والبداله
 وعلى ذلك جميع الاصول واحد المروع لانه احبار في باب
 الدين واما اذا كان المحرمون ح اعظما لم سلع عدده حد الوار
 ولكن بلغ حد الشهرة فقط فمد قال القهستاني في جامع
 الرور ح حصر الوفاة عدد قول المصنف وبلا عم جمع
 عظم فمها اي الصوم والمطر اي سمرط جمع مع الطر

محرم كما في الكرماني الى ان قال والا كسفا مسرماه لا
 شرط وهما الدعوى واليهاد والعدالة والحرية وفي المحظ
 انه شرط الاحتران فقط اه اي الا كسفا فاسراط الخ
 العظيم مسرماه لا شرط ي عماد كركا عدم ولا سك آ
 الجمع العظيم الذي به دحر سله الظن لم سلعوا سدد الوار ود
 حكي في الجمع الا نظم الخلاف ي اه شرط وه ان سلع سدد
 الوار ام لا وساني عن المالكه انصا اه لا شرط في الجماء
 المسفسه ان مكنوا كلهم د كورا احرارا عدولا وبدوع
 في الجماء المسفسه عدم خلاف انصا بالذي د كر ار
 سد السلام والوصح انها الى سد حرها العلم او الظن وارا
 سلع الدس احرروا عدد الوار والذي لا ر عبد الحكم لها
 هي التي به سد حرها العلم لصدور من لا مكن بواط
 على باطل الخلاف عبد المالكه هو لعمه موجود سد
 في الجمع العظيم ان كلام صاحب محضر الوقاه ي به
 عليه سر الى اسراط بلوعه عدد الوار حسب سر
 جمع مع العلم محرم ربحم العقل لعدم بواطهم على الكدن

وما قاله المالكة سوى ان لا تسترطوا ان تكونوا كلهم
دكورا احرارا عدولا و هي ان تسترطوا ان تكونوا
دكورا احرارا عدولا لان المالكة المذكورة من قبل سلب
المالكه وان كان محل انها من قبل السالبة المالكه فلا تسترط
في الجماعه المستعصيه في اصلها بل في حريمها وان لم يكن منهم
ذكر ولا حر ولا يدل لكه احتمال احد حدها والذي يظهر
فيها انه تسترطوا ان يكون بعضهم عدلا مسلما لانه من باب
الاحاديث في الدين وقد تقدم عن الشارع انه نص على استرط
ذلك لمده الدله و لم ايضا اوضحوا ان رواه الطحاوي
الى حاشيها الفرق بين من حاشيها من خارج المصراو كان في
مكان صريح فدل و من لم يكن كذلك فلا يدل بحمله
على ان المرد بالزوجه لم يكن مطايع الماطع كما هو صريح المال
و من ايضا ان الخلاف سدنا على هذا الوجه اما ان يرد
الراي و يكون مرد دال الماطع و يكفده الظاهر اولا يكون
مرد كذلك و اما ان لا يرد ل و آ جمع عظم في الحاله
الاولى و ل في في الاسهر التلاه المرد بالزوجه ولو كان

واحد ادلا وهو خلاف ظاهر الروايه وظاهر الروايه انه
 لا يصل خبر المرد بالرويه ولو اكبر من واحد حتى يكونوا
 جمعا سدحهم العلم او الظن وفي الحاله الثانيه هل في
 هلال ومسال وهلال ذي الحجه خبر من مردها ولو واحدا
 في ظاهر الروايه واما في هلال سوال فهو روايان كل منهما
 ظاهر الروايه احدهما انه كهمال ومسال وهلال ذي الحجه
 والثانيه انه لا يصل به الا العدد واما اذا لم يفرق الراي بالرويه
 ورا جمع عظيم فالامر بظاهر وهو ان الخبر في الالهة الثلاثه لا
 حاف واما السر فلفظ السهاد الحربه وعبرهما عن السروط
 فممن هم المباح واستسماطهم احدا من قول انما ان المعطى
 هلال سوال ماده العباد وهو الرخص بالمطر فيكون
 هذا بغير السهاد الى جهوى الاد وهو متى على خلاف
 المنصور عن اصحابنا من ان الاحبار هلال ومسال من قبل
 السهاد ومنه هلال سوال وذي الحجه بالاسكي في انهم المنصور
 ومذهب الحنفيه ان كان بالاسما عليه نص في قول اني حسمه
 نار احد كدها واحلف هل هي سهاد او روايه كالاخلاف

في مذهبنا الا ان المهور عند دم امه ورواه وقال ابو يوسف
 ويحمد لا ينسب بالواحد وان كاتب الدنيا مصححه لم يثبت عند
 الخليفة بالواحد ولا بالامس حتى يحرره جماعة وسد له سد الخبز
 لا سد لي الشهادة اسهى الا ان حكمه الخلاف بين الامام وصاحبه
 فيما اذا كان بالسما سدا عره روف عندا ان المصريح به في
 كتبنا ان قبول الواحد اذا كان بالسما عليه محل وان وعلى
 كل حال المصريح به في المسوط وعره ان المدار على الامم
 دون غير من الشروط على هذا القول رلس دند الصن
 الا الرجوع اليه وماله المسامح واصطربت كلمهم فيه كما سدم
 دهمهم لا مذهب اتسا ونحن مع اتسا ومن حدا حدوه
 كالهتسا وساني ما ومذك علما بان ماله المسامح انجاب
 لهم وكف فعل ان يكون الحكم على خلاف ما كرنا وود
 اتعوا اصولا وفروعا على ان حبر الواحد منه ول في الدنان
 وانه لا يسترط فيه سرى العدالة والنوع والامل وانه را
 اتسا على المهور على ان الشهاد روه هلال ومضان من
 باب الخبر لا فرق فيما من حال الصحو وحال العم وقد عدم

قبل ذلك عن السداع والذي فيها موافق لما في غيرها ولا
 شك ان المعنى الذي يحلله صارب الشهاد من قبل الرواية
 لا فرق فيه بين حال الصحو في زمان وحال النوم بان
 الصحو يلزم الساهد كما يلزم سر في الحالتين وقد اجمعت كلهم
 على ان هلال الفطر في حال الصحو كحلال الصو في حال
 الصحو في حال النوم بالاولى وقد سبق ان التمساني قد في
 جامع الزور والظاهر من الماده ان الصوم والفطر مع النوم
 وبلاسم به وان في تلك الشروط اهتداه ان التمساني قد
 ان لم يكن المحيرون حتما عظيم وقد سبق ما سبق من مسوط
 السرحني قد استوعوا على ان حله القتل حجه بالاجماع في
 مثل هذا وقد تصارب الادله واهتداه كاه التمساني قد
 على ان اراد العالم فيما هذا المتأخذ لنفسه الاععاد الراجح
 السائل للمعطي ولعله الظن مني حصل من طريقه المعسر في
 نظر السارح ورحوه المعسر عند والمعه من حبه حتما
 فصوله في الاصول والفروع وقد استوعوا ايضا على ان المعسر
 في روايه الاحاديث وما هو سده بها مني كان معطيه العلط ار

الكذب بوجوب رد الخبر ولو كان الخبر عدلا أو أكبر من
واحد لم تكن الخبر جمعا بعد خبره ساءه الظن تصدى
الخبر وعلى أن التعر في ذلك إذا لم يكن مطاوعا ولا الكذب
بذلك من الخبر ولو كان الخبر واحدا بعد أن يكون عدلا ولو
ظاهره بان كان - ورا فالواجب على الناظر في كلام المعنى
أن يفهم كلامهم بموافقه ما مرروا أصولا ودرعوا وانصروا عليه
وبعد الاختلاف الأول على ما هو معمول في كتب المذهب
إلى اسم من يدل ما ذهب صاحب المذهب وهي عندنا كتب
ظاهر الرواية والكتب إلى سلب عنها كما أنه عند الاختلاف
بحسب أن ينظر في ما وجهه به كل فريق منهم قوله له لم من تلك
الوجه أنه كان الخلاف بينهم لمعنا أو حقه مما حتى يكون
على نصير في يدل الحاكم المعنى عليه والمخالف فيه ولا يحط
حفظ عسوا ولا ترك من عما وكيف لا يكون الحكم
كما ولما وقد أمضى علماء وما على أن التماس هلال رمضان فرض
كفاهه وأنه يجب على العدل إذا رأى الهلال أن يرفع الأمر
إلى القاضي ونسبه ما رأى ولو كان العدل أمرا محذره داب

روح وجب عليها ان يخرج نمر ادى وروحها وان كانت امه
 وجب ان يخرج نمر ادى سدها في ليله الرؤيه بحاله ان
 تصبح الناس مطربين وقد حملوا الناس الهلال كسجل
 الاحاديث الي هي ادله الاحكام المرسه في امه فرض كفايه
 وادانها رويه هلال من كسجل تلك الاحاديث انظر
 رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سئله في
 انه لا خلاف بيننا في قول حر الواحد العدل في رويه
 هلال ومقال سرا كان نالها سله او ان كان سئله في لم
 تكن تردد دليل المعلق ولا الكذب وان هلال ذي الحجه
 كهلل ومسان عند اصحابنا خلافا للكرخي وان هلال سوال
 كهلل ومسان ايضا على واه الطحا في وهي الي بساعدها
 الدليل وقد صححوها من محال استراط المده في حال التردد
 الذي ان كان مظه المعلق رويه هلال سوال اما حر على وواه
 اخرى هي ظاهر الزايله اسما وقد سئله على جمع المصور للمعه
 وقد صححنا ايضا حد هذا المعنى واسكر انه دالى في ان
 صاحب الدواعى في هلال المظهر وان كان البها سله ولا سئل

الاسهاد رحلت اورحل وامرأى بالسروط الى ذكرها وقد
 قدم سارا واسندل على ذلك بالحد الذي روى عن ابن عمر
 وابن عباس رضي الله عنه وانه من باب السهاده لانه لا يلزم
 الساهد به السهاد سوى بل له مع فيها وهو اسقاط الصوم
 عن نفسه فكان منهما شرط الدد بها للهيه خلاف هلال
 رمضان فانه لا يهيه لما فيه من الاصرار من الساهد
 انه وقال صاحب البحر اما في الدد فبشرط لفظ السهاده
 وهو بدخل تحت الحكم لانه من حقوق الساد كذا في
 الخلاصه من كتاب السدادات وقال في موضع آخر واعلم ان
 ما كان من باب الدنابات فانه مكبي به خبر الواحد الدد
 كهلل رمضان وما كان من حقوق الاماد وفيه الزام محض
 كالسوع والاملاك ه طه الدد والاداله واعط السهاد
 مع باقي - وطهاومه هلال المطر الا ان يكون المسترم
 به غير مسلم فلا بشرط في الساهد الاسلام والا لا تطاع
 عليه الرحال كالكار والولاد والهوب في العموره فلا عدد
 ولا ذكره انه واقول قد علمت ان النص على خلاف

ما قاله صاحب الداع وصاحب الحر ون وافهم اوان ذلك
 من مخرجات المسامح وافهم فقط ولكن صاحب الداع
 وصاحب الحر قد راد افي ذلك ا ورا لم يسمهما اليها احد
 فادعي صاحب الداع ان الخبر في هاتل الفطر ن باب
 السهاد وانه لا يلزم الساهد فيها ي بل له فيها مع الى آخره
 وهي دوى محالفة للمعول وللمعول اما المعول فالان المصرح
 به كما يندم وساني انه ن باب الاحار وقد صرح هو بذلك
 في هلال رمضان في العم والصحو وفي هلال سوال في الصحو
 وفي هلال ذي الحجة مع ان فيه ا سبع العادوه هو انه رخص
 بالمطار ولاحوم الاصاحي ولذلك سوى بينهما كثر المسامح اما ما
 لا كرحي على خلاف مذهب اصحابنا واما الممول فلان دعوى
 انه لا يلزم الساهد فيها ي م مسلم ان الساهد هما مح
 عليه الفطر ومحرم عليه الصوم كثر من المكاهن واي فرق
 بين وحرب المطار على الساهد هلال سوال ووحوب
 الاصحة على الساهد هلال ذي الحجة وقد قال صاحب
 الداع في هلال ذي الحجة كما سبق ان هذا ليس من باب

الشهادة بل من باب الاحار الا يرى ان الاصححه محب على
 الساهد وسعدى الى غيره فكان من باب الحر فلا يسرط
 فيه العدد على ان تملكه عاينه ما اسع ان الساهد صار سهما
 وسرط العدد من ان الى باقى الشروط واما صاحب الحر
 فقد ادعى انه يدخل محب الحكم وهو مخالف لما قدمناه
 صريحاً عن الههسائى فعلا عن الهاده وما قدمنا فى المنع
 الرابع على انه كيف نعمل دحو له محب الحكم وليس لما لم
 محكم به وعلى من محكم به ومن المدعى به ومن المدعى عليه
 وما هو الحق الذى يدعى واغرب من ذلك دعواه انه من
 حموى العباد وان فيه الزاماً محضاً كالذرع والاملاك بالنسب
 لما لم هذا الحق ومن الذى علك الدعوى به ومن هو المترم
 بهذا الحق وان يكون هذا الارام سحاً ملك هذا السرط حد يد
 ومع كل هذا فقد قال صاحب الحر فل هذا ان اساب محب
 رصان لا يدخل محب الحكم حتى لو أحر رجل عدل
 الفاضى محب رصان فعل وبامر الناس بالصوم نعى فى العم
 ولا يسرط لفظ الشهادة وسرائط العصا اه وقال ايضا

ان الصوم لا يوجب على السوف وليس يلزم من روزه سواه
 لما تقدم ان محله لا يدخل تحت الحكم اه ولا شك اه
 لا فرق بين محي رمان ومحى سوال ومحى سهرهما من
 السهر في ان محي كل واحد منهما لا يمكن ان يدخل تحت
 الحكم حرذا وانما منظر الى ما سئل عن السهر فان كان
 من باب الدنابات وهو المقصود بالاسباب الكسفي في اسباب
 محله يحرر الواحد العدل لا فرق في ذلك بين سهر رمضان
 وسهر سوال وعمرهما كما هو مسمى المأذنة العامة
 والمخصوص الخاصة وقد فصلنا في المحب الرابع وقد فردها
 هو نفسه في هارل رحمان وان تعلق محي السهر حق من
 حقوق العباد الخاصة او من حقوق الله الخاصة او المشتركة
 وكان في كل واحد من جميع الاصناف الثلاثة الزام محس على
 حصم معين فلا بد من نصاب الشهادة وسروطها المعلومه على
 ما بين في الفروع وانما قد نزل صاحب الهداية اسباط
 شهادة رجلين او رجل وامرأتين اذا كان بالسما على هلال
 الفطر بانه تعلق به مع العد وهو الفطر فاسه سائر حقوقهم

ولم رد على هذا كعبه من مقدمه لكن قال في الفصح وعن
 هذا شرط العدد والخبر في الرأي واما المظالم السجاده في ماوى
 فاصحاح بمعنى ان شرط كما بشرط الخبره والا مدد واما
 الدعوى فبمعنى ان لا بشرط كما في عى الامه وطلاق الخبر
 عند الكل وعى الا مد في قول انى يوسف ومحمد واما على
 فباس قول انى حقه فبمعنى ان بشرط في هلال المظلم وهلال
 رمضان اه وعلى هذا فنادى كروا من ان من دأى هلال
 رمضان في الرساى وليس هناك وال ولا فاص فان كان سه
 نصوم الناس بقوله وفي المظلم ان احمر عدلان برؤيه الهلال
 لا باس ان يظروا ويكون السوب بالادعوى وحكم للصروره
 اراى لو لم يصب امام ولا فاص حتى يصبوا لذلك اما كان
 نصوم الناس بالرؤيه بهذا الحكم في محال وحوده اه فانظر
 الى هذه الشروط كيف سوها على الحب وفساس ذلك على
 عى الامه وطلاق الخبر على قول الكل او على عى العدد
 على قول انى يوسف ومحمد سم يوسف وافهاسوا هلال رمضان
 وهلال المظلم على عى العدد على قول الامام وما لوا على فاس

قوله بشرط الدعوى في هلال المطر وهلال رمضان وكلها
 ابحاث معاديه للمعقول كما هدم وانظر الى توسع
 الكمال من المهام على علو كونه في الحق كعب فرع على
 ذلك ان الصوم قول المعدل في الرمان حسب لا والى ولا
 همى ولا حكم انما هو للضرورة وكذا اذا احترق عدلان ربه
 هلال المطر لا اس ان مطر او يكون السوف بلا دعوى وحكم
 للضرورة وحاشا ان يمد وسان ذلك سون المعقول في المذهب
 كصاحب الدر وغير مع وجود المصوص الصريحه الى علمها هو
 وير في ان وجوب الصوم والمطر لا سوف على الحكم
 والسوف في الامصار مع وجود الولاء والنسب والامام بها
 مكاتب القرى والرساس وقد غل صاحب الهداية وسر
 قول من اسرط سهاد الجمع العظيم اذا لم يكن بالنسب سله في
 المطر بقوله لما ذكره في الامامه اسار الى قوله لان المفرد
 بالرويه في هذه الحال الخ اه الى آخر ما ذكره في
 هلال رمضان اذا لم يكن بالنسب سله ومثل في الهداية ما قدمنا
 عن الاداع وغيرها وهذا كله صريح في ان السهاد في كل

من هلا الصوم وهلال الفطر من قبل الاحبار الدينية لا من
 قبل السجادة على حقوق المأدومي كاب من الاحبار الدينية
 ولا يشرط فيها الا ما يشرط في رواه الاحاديث فلا وجه
 لآب يشرط لفظ السجادة ولا الدعوى ولا الحكم
 ولا مجلس العصا ولا الحره ولا الذكوره ولا عدم الخدي المذوق
 وانما يشرط العداله فيما لم يوار من الاحبار وهذا تعلم ان ما
 فاه صاحب الدواع وصاحب البحر ومن وافقهما ممن حا
 دهما كالذر الحمار ورد المحار او ممن كان فلهما منى
 على انحاء المسامح المصادقه للنص الصريح وان اول من قال
 بالشرائط لفظ السجاده فاصحاحونه من بعد وكذلك غيره
 اشرط الحره ثم توسعوا في اشراط فان الشروط كتب
 وقد اطلق جمع عبارات المتبررات على ان الخلاف في هلال
 رمضان والسماء مصححه سارا ايضا في هلال سوال والسماء
 مصححه وان طاهر الرواه قول حبر الواحد فيها اذا كاب
 السماء مصححه او حاسن الساهد من خارج المصر او كان فيها
 ولكنه كان على مكان مرفوع فهل مع قول حبر الواحد على

هـد الروايه يمكن ان حال انه من باب السهاد وان الفطر
 ن حقوق العباد وانه يدخل تحت السبا وان الصوم خير
 المعدل او الفطر خير المعدل لان الصلاه للصوم في الرسا
 واما ما عطل به صاحب الهنداه وسره من كبار علما المذهب من
 ان هلال سوال تعالى به مع العباد الى آخر ما سدم فلا يصح
 اسراط من شروط السهاد في حقوق العباد واما نصي
 اسراط العداله واسراط العدد مقدار ما يرفع به الهمة ان
 سلما ان ما تعالى به لال الفطر ن مع العباد بوحب الهمة
 مع المعداله لكن اذا انصف عداه مع فرض سداله المحر
 لاهمه اصلا كما قال الامام محمد رحمه الله تعالى في حواه لان
 سماعه كما اني انا لا اهتم المسلم في ان تعدل يوما مكان يوم
 وقول صاحب الدائع بل له فيها نفع هو اسقاط الصوم عن
 نفسه قول ساقط لانه لا يوحدها اسقاط صوم من الساهد
 عن نفسه سهاد به لان اسقاط التي انما يكون فرع لرومه
 اولاً ثم سقوطه بعد ذلك تعارض نصي السقوط كالمرص
 والسفر وسائر الاعذار التي سقط بها اذا الصوم مع وجود

سب الوحوب وهو الوقت وما نحن قصد ليس كذلك
 وإنما السباده هنا وحب انبها وقت الصوم وحروجه وبانها
 ووجه بدخل وقت الفطر فحب الفطر وحروجه وقت الصوم
 ودخول وقت الفطر كل منهما مبني على ما دانه الساهد من
 هلال سوال دد عروب الشمس في اول ليلة منه فهو كالمودن
 محسب بحروج وقت الظهر ودخول وقت العصر بنا على
 ما ساهد ن لوع طل كل ي ليلة او ليلة وكذا سائر
 اوقات الاما د حروجا ودخولا بنا على ما ساهد المحرم من
 العلامات المحسوسة الدالة على حروج ذلك الوقت ودخول هذا
 الوقت حسما منه السارع وعنه في كلامه وانما مما قاله
 صاحب البدائع اقاله صاحب البحر من ان هلال الفطر
 بدخل تحب العصا والحكم بخلاف هلال رمضان مع انه
 لا فرق بينهما لان كلامهما سلامة محسوسة على معنى السهر وود
 قال ابن عبيد سهر رمضان لا بدخل تحب العصا والحكم
 ومثله على برة من الاسهر وانما كان معنى الاسهر لا بدخل
 تحب العصا لا فرق بين معنى رمضان وسوال وعبرها

لان محي كل واحد منها له علامه مخصوصه هي هارله الد
 تساهد في اول ليله منه ولان سداهمها لم تكن حمان
 حقون الله اصلا ولا من حقون العباد بوجه من الرجو
 ولا تمكن ان يدخل مذاها بحب الاسباب المصاى ولا ان
 يوجد فيها لذاتها حصوه لاحد بوجه من الرجو السرعه
 على ما فصلنا من قبل وسأني له نصه واماما قاله فاصحاح
 ونصه من بعد من فلسه السباهه ل سوال وهلال ومصان
 على عن الاله وطلاق الحر حد السكلى او على عن العمد
 على قول الصاحب او على قول الامام ودوا عليه ما سوا من
 السروط فلس على ما ينسب فانه فاس مع الفارق السى لان
 فلا من عن الاله والعمد وطلاق الحر يدخل بحس الحكم
 وينفع فيه الحصوه بين العباد ومحكمه على خصم معن هو السد
 او الررح لخصم معن هو الاله او العمد او الزوجه وكذلك
 حد الزنا وحد السر وخواها فاسها وان كانت حمان حالصا
 لله تعالى لكتبا يدخل بحس الحكم ومحكمه بها على شخص
 معن هو الرانى او السارب نحوها فالخبر في ذلك سهاد محصه

فيها الزام محض على العمد دون ان يلزم الساهد من سهادته
 بي يلزم فيها شروط السهاد عانه الامر اهم لم يشرطوا
 الدعوى في حق الامه وطلاق الحره عند الكل لما في ذلك
 من حق الله تعالى وهو الحرمة وكذلك في المدعي فوطها
 ما على ان لا يحق الله عدهما كما هو حق الله دون شرطها
 الامام ما على ان الحق حق العمد سنده و من ذلك تعلم
 حال ما فرعه عليه الكمال رحمه الله تعالى وكيف تصح ما فرسه
 وقد ثبت ان كل ما كان من جنس الذنابات يكتفى فيه بغير
 الواحد الدل ولا يدخل تحت القضا والحكم ولا سوف
 على ذلك ومما لا شك فيه ان وجوب المطر وحرمة الصوم
 المدعي مهلال سوال متى لم تكن المقصد من اصابه الا اصاب ما
 مع ما يربط علمها من وجوب صلاة العمد وركاء المطر عندما
 من ذنابات المحصنه كما ان كلهم يفتقروا على ان وجوب
 الصوم انما سوف على تحقق رؤيته هلال رمضان ولا يحتاج
 الى قضا وحكم ولا سوف على اصاب الرؤيه لدى اصاب او وال
 او غيرها كيف وقد اعترض صاحب البحر على قول الكبر

ومن هلال رمضان الحرام إلى فيه ان المراد من السوء
 السوء لدى العاصي لا الحق في الخارج فان الاولى ان نمر
 بوجوب الصوم لان رغبته لا سوف على الاسباب ولا لمرن
 الزوبه سوبها والحاصل ان رغبته هلال رمضان ورغبته هلال سوال
 ورغبته هلال دين الحجة - وان كان مالم عليه او لم يكن بها
 عليه كل بها سلب به امر ديني وهلال رمضان سلب به وجوب
 الصوم وحرمة المفطر لا عذر بسخة في شهر الشهر كله وهلال
 المفطر - لئلا به حرمة السر و وجوب المفطر ووجوب صلاة
 العيد ووجوب ركعة المفطر في اول يوم من سوال وهلال
 دين الحجة سلب به حرمة الصوم في الو العاشر والحادي
 عشر والثاني عشر والثالث عشر ودخول وقت الحج ووجوب
 الاضحية وبكسر السرقة وغير ذلك من الاحكام الدينية
 المحضة فكل من السهاد برؤيته الالهة الثلاثة من باب
 الاحبار الدينية فهي سلبه الرواية ولا يمكن ان راحدا منها
 بدخل محكم الحكم وتكون حقا من حقوق الاد وتكون
 فيه الزام محض حسب سلب وجوب الصوم وحرمة المفطر في

ر صان هلاله في محقق ذلك لدى العاصي نظر به السري امر
 العاصي الناس بالصوم وحسب تعلق وحبب المطر وجرمه
 الصوم في أول يوم من سوال رؤيته هلاله في محقق ذلك
 لدى العاصي امر بالمطر والخروج الى مصلى الله للصلاة
 وكذا قال في هلال الاصحى واما قول من قال بدخول
 العبادات بحكم الحكم فان كان مراد بالحكم الامر به او لا اسكال
 وان كان مراد بالحكم العصا والالزام المحض الذي لا يدعي
 مفصله ومقصداً له فيجب ان يحمل قوله على ما اذا لم يأت
 اليه وكان المقصود منها اسانه كالمولى في عد او طلاق
 امراته بوجوب صلاته عليه او تصحبها او يمسكها او اما
 ان يستأمن العبادات والتمانات المحصنة حل بحكم الحكم بمعنى
 العصا والالزام المحض مجرداً عن حق الله ولا فائدة في الصلاة
 لانه لا تصور لا عملاً ولا سرعاً كما هو مفصل في الاصول والفروع
 وقد بنا ذلك عما فيه الكفاية في المحب الرابع وفيه ان يحمل
 قول من قال باستراط شروط الشهادة في هلال رمضان
 او هلال سوال او هلال ذي الحجة على ما اذا لم يأت به حق الله

وكان سوره في ضمن حق من حموى العباد فلا فرق في ذلك
 بين هلال وهلال وسمن حمى القول بالاسراط الدعوى ان
 كان الحق الذى تعلق الهلال بالاسراط فيه كالا حال وحلولها
 ويحل على ذلك قول من تال بالاسراط وسمن القول لعدم
 اسراط الدعوى ان كان الحق الذى تعلق بالهلال مالا لاسراط
 فيه الدعوى وان كان لاسراط فيه بان شروط السهاده وذلك
 كمنى الامه وطلاق الحر ولى ذلك يحمل قول من قال
 بعدم اسراطها واما كلام اصحابنا وكلام ارباب المذاهب المعبر
 كالدورى ومن قبله من لم يصرح فيه بالاسراطى من ذلك
 كله فهو محمول على ما اذا كان المقصود من اسائه محرد حق
 الله تعالى المحض من وجوب الصوم او وجوب الفطر ومحو
 ذلك وحده لا لاسراط سوى العداله واما العدد الذى يحد
 حرر عليه الطن فبالاسراط اذا كان المقصد مطبه العلق وان
 حمل كلام الماحرس الذين شرطوا في هلال رمضان او
 هلال الصا او هلال الاصحى كل شروط السهاده في حموى
 العباد او بعضها على اطلاق كان كلامهم مستكرا ومحالفا لما

اسمع عنه كاه الاصحاح في اصولهم وفروعهم من المرو
 بن الحر الذي المختص به هو سنده بالرواية ومن غيره
 هو سهاد محصه على افضله في الحب الثاني ولا يمكن
 ان يرفع المحالفة من كلام الاصحاح وما اسمع عنه كاه
 المحدثين والمناحرس ومن يافاه اولئك الاחרون لا بالوقوف
 الذي قلنا والجمع الذي حررنا و لا اوضحنا نعلم ان قول
 صاحب الهداية والاصحى كالتنظر في هذا اي في اسراط
 سهاد رحاب او رحيل وامرأى في ظاهر الرواية وهو
 الاصح خلافا لما روى الحسن عن ابي حمزة انه كمال رحبان
 لانه تعالى به سبع الهاد وهو واسع بلحوم الاصحى انه سى
 على مذهب الكرخى ويحور ان احسن المسحح حله ظاهر
 الرواية ومما له رواه الوادر ولذا قال في العناء احسن به
 من ياروى في الوادر من ابي حمزة انه كمال رحبان لانه
 ان به امر دى وهو ظهور وبالحاح اه وقال في الجمع
 وفي الحقيقة ربح رواه الوادر فعال واصحح انه سئل به
 سهاد الواحد لان هذا من باب الخبر فانه لم يرم الخبر اولا

ثم سئل منه الى غير اه وايضا فانه سئل به امر ديني
 وهو وحوب الاصححه وهو حى الله تعالى فصار كهلل
 رمضابى سئل حى الله به ففعل فى العم حى الواحد
 العدل ولا سئل فى الصحيح الا الوارد اه ان صاحب البدائع
 ح ل قول ح الواحد العدل فى العم مذهب اصحابنا ومعاينه
 مذهب الكرخى وقال اب الصحيح هو الاول وعلمه عما
 سئل من انه ليس من باب الاد فلهذا مروى عن الاصحاب
 ايضا ولا يمنع من ذلك انه رواه الوارد فيكون عن اصحابنا
 روايان احدهما ماخرى عليه صاحب الهداية ومن وافقه
 والاخرى ماخرى عليها صاحب البدائع ومن وافقه وعلى
 كل حال فالصحيح ما عليه صاحب البدائع لانه الموافق
 للعوائد المعنى عليها سوا كان ورن اصحابنا كما فى البدائع او
 هو رواه الوارد كما فى النهاية والفتح كما ان طاهر ما حملوا
 ر انه الوارد انه سئل ورن الواحد العدل مطلقا لا فرق بين
 العم والصحر لان كونه من باب الخبر الدينى الذى يلزم حكمه
 السامد او لا ثم سئل منه الى غير لا يخص بحال العم

كما ان التوسع بالحدوم الاصاحي موقوف على الحائلي وقد علمت
 جميعه الحال ما فصلنا من قبل واما سائر الالهة فم - رص
 لسان الحكم وها احد ن اصحاا ولكن صاحب البحر في
 شرح السكر قال لم - رص لحكم سائر الالهة له الله
 ود كر الامام الاستبحاني في شرح عصر الطحاوي السكر
 واما هلال المطر والاصحى وعبرهما ن الالهة فاه لاله
 فه الا سهادة رحلي او رجل وامرأين عدول احرار غير
 حدود في يد اب وما فاه صاحب البحر في غير
 مومه كما فاه المرحاني في باطور الحق وقال ه با ومن الحار
 ان يكون المراد منه اى من كلام الاستبحاني ان هذه الالهة
 لا يثبت بدون سهادة ساهدين في حكمه اى بها ن ح و
 العباد من ا لى طلاق وعنان وغير ذلك والا كان م ارضا
 له وم ماى الرواية وعبرها من قولهم وصل الادعوى والخط
 اسهد للصوم مع عدم خبر فرد بشرط انه عدل لان جميع الالهة
 في هذا كالصوم السه ومحالها لاسرط الله في المطر
 والاصحى على ظاهر الرواية لعل على العباد وعدم اسرطه

في الصوم والاصحى على رواه الوادر لكونه من اورد الدين
 انه من اهم لم يشرطوا سنا آخر من الشروط الى ذكرها
 صاحب البحر سوى السدد في الفطر والاصحى على ظاهر
 الروايه ولم يشرطوا العدد في الصوم والاصحى في رواه
 الوادر فكان الخلاف في اسراط العدد وسدده فقط و
 يوجد منهم ما صد اسراط ما عدا من المذكوره والخبره
 وسد في العدد ويرد ذلك بل المدار على العداله فبعد
 انهم على اسراطها احبا و في اسراط العدد وسدده اسراطه
 هذا مراد الرحي وهو عن ما قلنا من بل واعرب ما
 وله صاحب البحر اناله بعض من الاسا حسب قال
 والمصنف في صاحب الاسا وهو صاحب البحر طرد
 ذلك في سرد بيان كرحب وسلمان مع مرهما اذا قصد
 ناسه امر ديني حاصلا انه تعالى كان نعم هلال رمضان ومحتاج
 الى اسات من فلو سما بمحتاج الى اسات هلال رجب وعما
 حرا انه وفطر الى القاروب من ما له هذا البعض ومن
 اناله صاحب البحر صلا عن الامم الاسد حاني فان صاحب

البحر بل مافاله الاستحائي فقط وان كان في سر موقعه
 لكن دلالة على وجوب اكمال الاسرار او اسباب اهلها
 بشهاد ساهدين اذا قصد اسباب امر ديني على الوجه الذي
 ادعاه هذا الس في حيز المع لحوارات يكون المراد من
 كلام الاستحائي ماد كرمه وصاحب هذه الحواشي
 يعرف انهو الامر الذي وازله في سر محله ولم رن
 بينه وبين غير فكان قوله سر ما حديد احدثا بح رد
 على فانه لانه لا دليل عليه فقط لا من كتاب ولا سنة ولا
 اجماع ولا قياس ولا هو مانع في قوله هذا لاحد من اعما
 فانه لم يعل احد من مافاله هذا النص واعما الذي حانه
 السرع هو الامر بالصوم عند الرويه او اكمال عده سبعين
 لاس وما والامر بانفسر عده رويه ه' له او اكمال عده
 رمضان لاس يوما والقول بان من ضرور عدم رويه هلال
 سبعين اسباب هلال ربح بشهادة ساهدين غير مسلم فانه
 اعما يلزم ذلك لو لم يعرف اول ربح وآخره بدليل آخر
 معبر سر ما وقد عرف فان السرر بالحساب المبني على القواعد

العطاء لا يكون الا تسعا وعشرين يوما وكسرا او اما السارح
 او حب الصوم عد روزه هلال رمضان او اكمال عدد شعبان
 بارس رحمه تاسيس وسعته سمح حب اناط الصوم بامر ظاهر
 لمره الخاص والعام وكذلك عدد رايح الفطر بروه
 هلال سوال او اكمال عدد رمضان بارس بوالما ذكرها
 واحسابا للسرى وذلك ما توافى عليه العمل الفل وب
 من جهة الله تعالى ومن جهة الحكمة فانه قد ثبت بطريق
 الحساب رايلا مردله ان الفطر يصل الى بقعة بارى فيها
 الشمس في تسعة وعشرين يوما وسمع ساعات وارب
 واربعين دس وربع بواى ونجمع منها مائة اخرى في تس
 تسعة وعشرين ونصف يوم واربع رايحين دفعة ولا بوان
 وان مد الله الفطره مائة بواى واربع وحمس بواى وحمس
 يوم واحد وتسعة وكسرا والحساب كلها امور قطع
 برهاه لا يدل الى محاذ انكارها كاره وقد قال
 صاحب الهداية في محاذات الاول عالم الحوم في تسعة حسن
 مدموم او فسان حساى وانه حق وقد نطق به الكتاب

قال تعالى (الشمس والقمري محسان) أى سرهما بحساب
 واستدلالى بسر النجوم وحركه الافلاك على الحوادث وهو
 حابر كاستدلال الطب بحس النفس على الصحة والمرص
 وقوله صلى الله عليه وسلم انا امة الله لا تكذب ولا تحسب
 ليس فيه ما يدل على تحطه الكتاب والحساب بل يدل على
 انصوبهما وانصدهما بان صدوره فى مريض اطار المجره
 وسان ان م ارفه الالهة بوحى بوحى من عند الله تعالى فان
 حاصل المراد منه انا نعرف ذلك باعلام الله الى ودمرنا لنا
 لا نبره لا انا امة الله لا نستعمل الحساب ولا تداول الكتابه
 واما نعرفه الحساب بمراوله حسابهم والكتاب بالكتاب عن
 سرهم بال تعالى (وما كتب سلوم من قبله من كتاب ولا يحطه
 سمك ادا لا ارباب المظالمون بل هو آيات كتاب فى صدور
 الذين اوتوا العلم وما يحجد ما نسا الا الظالمون) واهل السرع
 وعبرهم بن القمري وعبرهم بحد رى كل حادته الى اهل
 الحبره وما ودى البصاره بحالها فاهم فاحدون بهول اهل
 الله بن معاني القاطع القرآن والحديث مع ان طريق سلها

طى وشول الطب الحادى فى افطار رومان وسردك ما الذى
 مع من ما معرفه او ابل الاسر واواخرها ما ندا سمان
 ورمضان وسوال الى ورد فيها النص على الفواعل الحسامه
 مع كونهما قطعه وموافق لما نطق به كتاب الله وال وادا
 احتمل الى اسبابى من الذى فاض سطر الى ما تعلق سامن
 الاحكام بان كان امرا دينا حضا ولما فيه خير الراحه الابل
 وان كان من الخرق الى مع فيها الحصره لم يرم بها شخص
 من الرامان حضا ما بد من نصاب الشهاد والسروط على
 ارحه الذى ساء فى هلال رمضان وسوال ودر الحذر ورد
 مع صاحب الحجر فاماله عن الاسه حتى من حادى
 وداوارى كسهم عر ملعن الى ما يقصه فواعل المذهب
 واعرب ن سله اهم فرعوا على مالا حسه ولا بدل على
 كما و سله نص حتى الاسا و س هذا القليل ما سله ان
 ساندن فى حراى الاسا و ورد الخمار عن الرملى حب
 قال انه فى الالهة الله لا فرق بين ان يكون فى السما علة
 ام لا لفرق رحلن او رحلن وامر ان لفرق العلة الموحده

لا سراط الجمع الكبر وهي بوجه الكل طائين ويؤيده قوله
 كما في سائر الاحكام الى آخر ما نقله عنه واعجب من ذلك كله
 ما نقله عن امداد الفاحش سراط الجمع الكبر فيها حب
 لا غله واحده ذلك في سائر واهب الرحمن مع انها اظهرها
 لا بد كما في حواشيه على البحر ولا تعجب من مثل
 اطلاق ابن عابدين في رح مطومه المسماة بريم سد
 المعنى قال ما نصه وقد نفى كل راي في نحو عرس كما
 من كتب المباحين ويكون المول حلالا اخطا فيه اول
 واصع له واني من دمه فبطله عنه وهكذا قل نصهم عن
 امس كما وقع في مسائل ما نصح بطله وما لا يصح وساق
 عد مسائل في ذلك السرح ثم قال في آخره ولهذا الذي
 ذكرناه نظار كبر امس فيها صاحب البحر الدر والمبح
 الدر المحار وغيرهم وهي سهو منه الخطا في النقل او
 سق الطر وقال المرحاني في ما طور الخ لا تصح عرو
 ما في كتب المباحين من الصاوي والواو مات وغيرها
 الى المحمدين لانها مع حاوها عن الاسناد وعراها عن

الدليل انك سالت اسما الى اعمال اللامه ون محد و حدوده
 في القمه والاحساد والقعه ولا الترم اربابها الاحراح عهم
 بل ما تضمنه ن اقولهم في سماء النذر وما سدا من اموال
 مسته القرون الوسطى والمناحر لا تعرف حالهم ولم تدب
 عدالهم وربما يخالف الماحود منه والمقول عنه ونظر لذلك
 بما مع لصاحب الحر في رح الكبر وما سدا عن الاستحاني
 كما بعد الكلا على س يرى بعد ذلك كله ان الراح
 على الباطن في القمه ان رجع الى كس المقدمين رالكس
 المقدمين كس المناحرين وان لا تدول على ما كس
 المناحرين الا ان يد المجرى التام من صحه العقل الا يرى
 ان صاحب الحر قد سل سار الراح الى ود ل في اولها
 ان كاب السما مسحه لاسل ساد ا احدر من اني حسه
 اسما سل ومن وجه الرواس ما هو صريح في ان وضوع
 الر من هو اما كل الفرد مطه العلق ر و حد من حجان
 مريح العزل وهو العداله ومريح الرد وهو مخالفه سباد
 الراح للظاهر من ال في آخرها هذا اذا كل الذي سهد

بذلك في المعسر اما اذا كان كان آخر خارج المعسر الى
 آخر ما به من مثله ما هو صريح في انه لا خلاف في قبول
 بهاد الواحد العدل اذا لم يكن المعسر مطه العاط ومعه هـ
 الصراحة وقد فيها صاحب البحر في خلاف وجهها وان يدرك
 عليها بقوله لكن قد به من كان بالمعسر وخارج هـ خلاف
 ظاهر الرواية الى آخر ما مع ان الذي يخالف ظاهر
 الرواية كما هو صريح عار الولواله هـ هو قول بهاد الواحد
 العدل اذا خالف بهاده الطائفة بان تعارض وجه الرد
 و وجه انه ول كما ساق به لعل الولواله هـ وصاحب الفتح
 بعد ان قال وهلال المطر في الصحو كلال ومضان راد قوله
 خلاف حاله العم وهذا غريب فان هلال المطر اذا كان حكا
 في حال السحر كلال ومضان وانه مثل وهما سهاد الواحد
 العدل اذا لم يكن المعسر مطه العاط كما هو رواية الطحاوي
 فكيف لا يكون هلال سعال كلال ومضان حال انهم مع
 ان ما في المشرط وكافي الحاكم السهد وهما من كتب
 المذهب التي سعدم اربابها على صاحب الفتح وادعى كتب

من ما حروا عنه صريح في انه لا فرق بين العم والصحو
ظلمة اذا ما الساهد من خارج المصراو كان في مكان
مرجع وان رواه الطحاوي الى ان بها طاهر الرواه
كما هي في هلال رمضان هي في هلال رومان وان الخلاف
على فرض محققه خارجها كما عدم غير مر فاب يرى
كيف مع هذا كله صاع المكان المصنع ورواد ما راد
مع عدم كونه في العمه والحقص ولكن الا حصه لله ولرسوله
ما يدل على صحة ما قلنا من دم الفرق بين سهر وسهر
ما قد ما في هلال رمضان وهلال ال وهلال ذي الحجه
فانه لا فرق بين محي هـ ال اسير الباري وبين محي كل
سهر في الاسير الباري ال ناسه اذا اسبل على عباد محصه
وصار ما رعاهما سدر ونحو كما لا فرق بين محي اي
سر حديد وبين دخول اوقات السلوات الخمس وحروجه
ان الجمع بين على ال اوقات طاهر مساعدته في اوقات
السلوات بساهد المودن روال الشمس ومدا الى حبه ال ر
مودن محرا مادانه عن دخول وقت الظهر وساهد المودن

البوع طال كل ي مثله او ما ه فودن احارا بدحول ووب
 العصر وكذلك شاهد عروب الشمس واحكامها في اوق حه
 فودن احارا بدحول ووب الما رب كما انه شاهد عبه السق
 الاحمر او الاسس فودن محرا بدحول ووب العا و شاهد
 الامس المنسر عرصا في الاوق السرق فودن محرا بدحول
 ووب الهجر كذلك في الصوم والمطر نه اهد هلال ر صان
 او هلال سوال او برهما من الاشله هجر عا راى فبدحل
 ووب الصوم او المطر او غير ذلك ما حمل السهر وماله من
 اله ادا و كما ان السارع اناط وحب الصلوات ملك الاوقات
 الى اقام ساها تلك العلاب الم اهد الطاهره فدا اناط انسا
 وحب الصوم والمطر وغيرهما ب اما ادا الى حاب
 الاسهر وما لها رويه هلال كل واحد منها الا ترى ان السارع
 امر بذلك في هلال الصوم والمطر همال كما في الصبح حه
 وء هما (صو والرؤيه واقطروا لرؤيه فان عم لمكم فاكلوا
 العده لا ين بوا) وحا في نص الروايات الصبحه السهر
 سمع و سرور لله فلا تصوموا حتى روا الهلال ولا تطروا

حتى رو فان عم عليكم فاكلوا العذ ملاين يوما وعمرهما ن
 السهر مناهما اا السمل على عاد محضه والحكم وما حما
 واحد كما قدمنا وما لا شك فيه ان الا هرا القمر به هي احرا
 السبه العرسه القمر به الى نصف النهار دور القمر اعشار
 اسفاله في مداره واحدا مع الشمس بار ومعارفه لها
 بار اخرى باعشار اسفاله في مداره سحر احواله ومختلف
 نور رباد ومضا ويجمع مع الشمس ومعارفها بنى سر مر
 فسكون منها انا عسر سيرا (ان عد السهور سدد الله انا
 سسر سيرا في كتاب الله) والشمس مع كل ذلك محال واحد
 لا يرد نورها ولا يفسد كل ذلك شاهد لكل دن نصر
 يرد ان شاهد وسطى به انا قوله تعالى (هو الذي حمل
 الشمس صبا والقمر نورا وقدره مبارل لعلوا سدد الشمس
 والحساب) فان بهى الآله والله اعلم انه سبحانه حال الشمس
 مصبه لا مختلف نورها بالرباد والشمس بسب اسفاله
 واحدا في مواضعها في مدارها في السما ذات الروح وحمل
 القمر نورا وندر مبارل يرد نور في بعضا وبعض في بعض

الآخر ولا شك ان اسفال القمر واحلاف احواله يراد
 الدور وحقيقه وطول مكه بعد الغروب جهة الغرب اذا
 اسرى وعدم طوله كل ذلك مساهد فان كل من ينظر اذا
 التفت الى الهلال ساعده في اول ليله من الشهر صاف
 النصف حدا نسه فوسا صا براحدا وانه يمك جهة الغرب
 بعد غروب الشمس فلا سم سب في الاقوى العربى ولا
 يرال برداد دور ونطول مكه الى ان يلع بوره تمام الزمان
 وينظر دارة من الدور وذلك في منتهى النصف الاول من
 الشهر سم نطلع حينئذ من جهة الشرق مع غروب الشمس
 او قد يظل سم باحد في بعض الدور سيما فستنا كما كان يرد
 سيما فستنا وساحر سر وفه عن وقت غروب الشمس الى ان نطلع
 مع طلوع المحر وهكذا الى ان يسرى مع بروج الشمس صا
 فلا يرى حينئذ لان الهلال قد انعدم او وقف ستر
 بل نصف دور وهو دور الشمس ويمكن ان يرى الحد
 النصف حدا فمكون رؤسه كالحاقق لا اذ كما يمكن رؤسه
 لعرض ارض نصف به دور الشمس ولا يرال القمر محمما

لا يرى الى ان تطلع من اخرى من جهة الغرب مع عروب
الشمس او بعد قليل محب لا يمكن دونه ان بعدد اوج
مسير الزهرة او عدد ركن يمكن بالاعتراف ان يرى منه و
الحال الاول يسمى السهر السابق ويوجد السهر الخديج حساما
ولا يوجد ما في الحالة الثالثة وهي ما اذا كتب بعد عروب
الشمس يمكن بالاعتراف ان يرى وروى بالفعل او دل الحساب
الصحيح على ذلكا واكتب عدد سمار يوجد السهر الخديج سريما
على كافي دلالة الحساب السابق في محله وبم اسعاه القمر في
مبارله وخطه دورته في تلكه متى عبر من السه فاذا كمل له
سائر دورته اجمع مع الشمس متى عبر مره وسكون
السه له ربه الى اسرها السارع وحملها مدار الاحل السريعة
كما حل اليه ومن الناس للناس وحده ذلك فالدل فالدل
لما واعدد السهر واحساب اي حساب سهر الشمس
والقمر والحساب الثاني الذي هو من السه والى حلي
الله سله وسلم واصحابه وسائر المحاطين من العرب عروود
الشمس والسهر وما لاله واساله فما واساهان وسروود

برله لىكل منله منها ام عرف به عدم ود دكرها
 المصرون وعمرهم وهي لومه سهود وكف عمن ان
 مخاطب الله الى واصحابه وسائر المكلمين وبسول لهم لعلوا
 عدد الذين والحساب وهم لا يعرفون الشمس والقمر ومنازل
 واستقلاله واحكامه مع الشمس ناره ومقاربه لها ناره اخرى
 وهم ان لم يعلموا ذلك لا يكتمهم ان المواعيد والسن والحساب
 وقد قال تعالى ايضا (والعمر قدرنا منازل حتى عاد كازرعون
 الهدى) اي كالسمراج الا وح قري نوره كقوس صاعده جدا
 في اول ليله من كل شهر بعد غروب الشمس وهداهو الذي
 ساعده وعرفه كانه الحق من بي آدم لا قري بين خواصهم
 وعوامهم ولذلك اناط السارع التكليف الموفيه بهد العلامات
 الظاهره لاجمع ايضا ومن ذلك الذي اوضحناه فصيح لك
 حللنا حتى الا بر المعرفه الى سلطانها مدار الاحكام الشرعيه
 مما لا بدخل تحت الحكم والعصا لان مح بها ومصها من
 الموادب الكوفيه الى ساعد العلامات الى بدل على حدودها
 وحسبها العام والخاص ولا مدخل للحق بها بل هي بقدر

العزم العلم فلا يمكن ان سنامها يكون حتما يدخل محب
 الحكم ويصل القضاة هي كحى الليل نروب الشمس
 وعنى النهار نروبها فكما لا يمكن عملا ولا موعدا ان يدخل
 عنى الليل او عنى النهار محب القضاة لذاته لا يمكن ان
 يدخل عنى سهر من الاسير لذاته محب القضاة لا فرق
 في ذلك بين سهر وسهر نسوي في ذلك عنى سهر ومضان
 وعنى سوال وعمرهما بل وسائر الاوقات الى عنى ويذهب
 ويحلفها عمرها وانما عنى كل سهر وعنى كل وقت من
 الاوقات تابع لما يتعلق به من الحقوق على ارحه الذي فصلناه
 من قبل وانما لم نعرض للمقدمون للاسير نفسه لان السارح
 لم يجعل عنى سهر منها وما المباد معروضة او حرمة من
 خاص وانما نعرض لها بعض المباحين كالاستحقاق وكلامه
 محمول كما تقدم على ما اذا يتعلق بها حق من حقوق المباد
 خلافا لمن وهم فيه هي انه انما عنى سهر من الاسير
 الثلاثة المقدمة ضمن حق من حقوق الله المحبة كوجوب الصوم
 في سهر رمضان تسهاده الا احد العدل قبل ثبت حق العدل

سماع حلول الآجال والعق والطلاق المعلقين بذلك قال ا
 عابد في رسالته بنسب العاقل والوسيل بعد ان هل عاره
 البحر في ان الصوم لا يوقف على السبب مانعه وادا كان
 صومه تحت رومه الا سبب ففانده ماد كره في الخلاصه
 سبب مانع عليه كوكاله وعق وطلاق فانه مجرد وحب
 صومه لا يحكم بهذه الاسا بل لا بد من اسانه واسانه عردا
 لا يصح ما لم يسم من حق عدايه وهذا صريح في انه لا يسب
 حق الله تعالى الله الى لكن هل في تلك الرساله انصا
 عن ان السبب على ملا مسكن مانعه وادان سبب الرضا
 قول الواحد في ان سبب مانع بها كاطلاق المعلق
 والحق والاعان (صحيح الخبر) وحلول الآجال وغيرها
 صما وان كان من ذلك لا يسبب بحر الواحد قصدا ادهي
 ولا يحق ان ذلك سبب مانع في ان فانه ماد كره في
 الخلاصه كما ان قوله لان اسانه عردا لا يصح ما لم يسم
 حق عند غير صحيح لان ادانه كما يصح اذا تضمن حق
 عند يصح اذا تضمن حماه الى كوحوب الصوم وان احلف

مانه تكون الاسباب على ما اوضحنا من قبل وقول صاحب
 البحر لان مجرد محبة لا تدخل محبة الحكم معناه بدون ان
 يسمي حيا الله تعالى ولا حي العبد واما اذا تضمن احدهما
 فانه يدخل محبة الحكم وان كان الحكم محبة فانه اذا تضمن
 حي العبد كان الحكم معني الصفا الذي سددني بمسأله
 ومقصاعله وسر وطا حاصه وادان من حي الله الى مما لا يدخله
 المحصومه كوجوب الصوم كان الحكم معني الامر بما الى الحق
 والسوء والحق ان ما في الخلاصه بان لطريق من طرق اسباب
 محي السهر وليس معنى على ان هذا الطريق الذي قاله صاحب
 الخلاصه اما تكون صحيحا راجعا سرا اذا كان القضا مدنا
 على حصومه جميعه وحاده واعمه اما اذا كان الحاديه لعمه
 وليس حاده واعمه ولا حصومه ولا تراعي وكاب الحصومه
 صورته جعلت حله لاسباب رويه الهلال في هذا الطريق كان
 ذلك القضا موقفا سرا واركانا في هذا الطريق بر حار
 سرا وقد صرح علما المذهب ان شرط صحة القضا ان يكون
 المحصومه حسنه لانه قبل التراجع والالزام المحسن ولا يكون

كذلك الا اذا كان الحضوره جميعه كما صرحوا انه لا يسوع
 لانماضي ان نسمع الحضوره المتفق وممن صرح بذلك ان
 عاين في رد الحمار وهذا يعلم مع ما نصه من بعض النسخ
 في هذا الزمان من ارتكاب هذا الطريق بل بما وجدته لاسباب
 السر مع عدم وجود ما يدعوا اليه على ان فائدة ما ذكر
 صاحب الخلاصه لاسباب ما ذكر ان عاين بل ما يدعوا ان
 كان الحكم في حادثة واقعه وحضوره جميعه ان يكون
 الحكم راء الخلاف فلا خلاف لان الحكم بالطريق الذي
 ذكره صاحب الخلاصه من كان متبا على حضوره جميعه
 لا صورته يكون بعد دوى وحضوره واسباده بله خلاف
 الحكم اذا كان في الامر بحق الله تعالى كالصوم بانه قد
 وقع فيه الخلاف منهم من حله راء الخلاف ومنهم من قال
 انه من دله على فلا رفع الخلاف كما تقدم في المسح
 الرابع وكلام البحر لا يفرع عليه ان فائدة ما ذكره
 في الخلاصه ما قال ان عاين لان حاصل كلامه ان
 وجوب الصوم لا يوجب على سبب الرؤيه عند الماضي سواء كان

سوها عنه محرر الواحد والحكم في الامر اذا تعلق بها
حق الله الذي المحض او بهاد رحلت او رجل وامرأته
والحكم في العسا وفصل الخصومات والامام يحسن
اذا تعلق به حق عند بل محب الصوم بمحرد حبر العدل بوجه
هلال رمضان رفع الامر الى العاصي ام لم رفع اليه امر العاصي
بالصوم ام لم يامر لان الامر في هذا الله وحد ان مما لا شك
فيه انه اذا احبر العدل به الهلال في غير مجلس العضا
او في مجلس العسا ولكن العاصي لم يامر بالصوم وح
الصوم على الراي العدل وعلى كل من احبر الراي او بلغه
حبر متى كان الدليل وثبوا به عند المعول انه وافاده
سله من عند وى هذا الحال لا يثبت سرعا ما على حى
السهر من حقوق العباد لا قصدا ولا ضمنا ان في العضاء واما
في الدنيا به وقع ما تعلق به متى صدق الخالف الخبر واما اذا كان
حبر العدل لدى فاص بان رفع الامر الى العاصي وحكم
بالرمضاء ما على ذلك الخبر فلا كلام في انه ثبت ما كان معلوما
محمى السهر من حقوق العباد بما قصا ودنايه لان السارع اعبر

السهر وحوذا فكلام صاحب البحر فيما اذا وجب الصوم ولم
 يثبت رؤه الهلال لدى فاص أصلا وكلام اني السه ودينها اذا ثبت
 الرخصة لدى العاصي بقول الواحد العدل وهي لا يثبت
 الا بامر العاصي وحكمه والحاصل ان العدل اذا احرر رؤيته
 هلال رمضان ولم يسهه بذلك لدى فاص ولم يحكم العاصي
 بالرمضانية وحب الصوم ولا سوف وحوته على السوء
 لدى فاص ولا وال لانه خبر ديني سببه بالرواية ولا يثبت
 فصا ما عان عني السهر من طلاق وحس وان كان نعم
 دينه لي ن صدق الخبر واما اذا سهد العدل رؤيته الهلال
 لدى فاص وحكم بفساده عني انه امر بالصوم بعد ان ثبت
 الرمضانية ويحفظ لديه بقول الواحد العدل وحب الصوم
 ايضا وثبت عني سهر رمضان معا لحق الله تعالى وان كان
 مجردا من حق العدل وفي هذه الحال يثبت فصا ودينه - ا
 لسوء الرمضانية ما تعلق بها من حقوق العباد وان كان يبي
 منها الا يثبت فصدا بخبر الواحد واما اذا كان المتصود من
 الاسباب لدى العاصي ما تعلق بالرمضانية من حقوق العباد

بان وقع الدعوى بذلك لديه لحكمه على الخصم المنكر ولا
 بد من اصاب السب باد ولعظما وبعدم الدسوس وبما يلزم به
 ذلك من حقوق العاد انحصار العالمه ولا بد من مجلس العضا
 وى بلس الرمساه من حق من حقوق العاد وح
 الصوم ايضا وهذا هو الطريق المذكور فى الحارصه وسبها
 ومن ذلك ان المذكور فى الحارصه ليس الا طريقا من طرق
 اسباب رويه الحال الى محبها العاد وانه لا بد من ذلك
 طريقا لاسبابها ولا لاثبات افعالها من حقوق العاد بل
 تكفى لاثبات حقوق العاد ان يدعى ان اثبات الرمساه
 ولو حردا عن حق العدنان بمحكم القاضى لرمساه بسبها
 العدل وان كان حوب الصوم لا وقع على اثبات الرويه
 اصله ومن ذلك تعلم ايضا ان ماهه ان ساند فى حاصه
 رد المحار من ان يدعى ان ماهه فى ضمن حقوق العاد على ارحه
 المذكور فى الحارصه عدم بوقعه على الجمع العظيم ان كان
 السبام مصححه لان السبها هما على حلول الركاله بدحول
 السبها لا على رويه الحال ولا سبها ان حلول او كاله تكفى

فيها شاهدان لا يهاجرون حق الصد ولا دين الا دون
 الدحول واذا ثبت دحوله ما وجب الصوم اه غير مسلم
 ايضا لانه اعلم ان على ان جهوى الله ادلا بدينه
 لبوب حق الله الى من وجوب الصوم دون رؤيته الهلال
 لدى الامامى والخكم بها وان ذلك موهف على ميل الطريق
 الذى ذكر صاحب الخلاصه وليس الامر كذلك لما علمه
 وايضا قد علم ان ايات دونه هلال رمضان وعمره من
 الاسير ولو كانت السما مصححه لاسرقت على حبر الجمع العظيم
 واعلم المدارى في الايات على الحبر الذى شهد عاه الطن ولو
 كان ذلك الحبر حبر واحد عدل اذا لم يكن يفرده مطه
 الدليل ولا الكذب لان عليه الطن حجه بالاجماع في ميل
 هذا الحكم الى وان الذى رطد الجمع العظيم من ائمة
 اراد الدد الذى شهد حبر الم السائل لعاه الطن وان قوله
 هذا جرح حوا ان حاده مخصوصه كان الفرد فيها مطه
 الدلط او الكذب كما هو صريح لطله وعدم يفرده الجمع
 دد من واوله على ان الحبر شهد له الطن فان الحبر اذا

مرد و كان مرد مطه الملط او الكذب فحذر لا يصدق
 طافا فصلا عن له الطر ولا سبى ان معاهم مالل والقود
 حجه عندا عاراب الفعها كما صرح به علما المذهب عامه
 كسهم المتداوله وقد فصلا من قبل كما فصلا ان اسيراط
 الجمع العظيم ولعله عماد كر ورد السهاد عند كون المرد
 مطه الملط او الكذب وقولها اذا يكن كذلك لم يكن من
 منها حاصا بهلال رسان اذا كاب السما صححه بل ان كل
 ذلك كما حكوا في هلال رسان اذا كاب السما مصححه
 حكوا في هلال الفطر اذا كاب السما صححه ايضا وما حكوا
 في هلال رمضان اذا كاب السما مصححه حكوا في هلال
 الفطر اذا كاب السما صححه سابه الامر ان يقول سباهه
 الواحد في هلال رمضان اذا كاب السما مصححه لا خلاف
 فيه عندا وفي قولها في سهاد هلال سوال اذا كان بالسما
 عليه خلاف كما ان في قولها خلا في الهلالين اذا كاب السما
 مصححه وان الصحيح انه لا فرق بين هلال رمضان وهلال
 سوال وهلال ذي الحجه في قول سهاد الواحد العدل في

حاله العم وكذا في حاله الصحو اذا لم يكن مفرده مطه العاط
 ولا الكذب وكذا في الاسر الفه اذا اسلب على ما هو
 عاده محبه واما ما استدلل به صاحب البدائع مما رى عن
 ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما من انه اقالا ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم احرأ بهاده رجل واحد لي رونه هلال
 ومضان وكان لا يحرم الا فطار الا تسهاد رحاين اه ولا يصح
 الاستدلال به لوجوه (الاول) انه ضعف جدا لا يوافق الكل
 على ضعف روايه قال في نصب الرأه في خر مج احاد الهده
 ما نصه احرجه الدار فطى عن حمص بن عمرو الا الى حد ا
 مهر بن كرام وابو عوانه بن - المالك بن مسر عن طاوس
 قال سهدت المده وها ابن عمر وابن عباس حنا رجل الى
 والها سهد عده على رؤيه الهلال اى هلال رمضان فقال
 ابن عمر وابن عباس عن سهادهم امر ان يحرم وقالوا ان
 رسول الله لا يحرم سهاد الا فطار الا تسهاد رحاين اه وقال مفرده
 حمص بن عمرو والابى وهو ص ف اه قال صاحب الصحيح
 حمص هذا هو حمص بن عمرو ابن دينار الا الى وهو ضعف

بأنهم لم يخرج له أحد من أصحاب السنن وأما حصص عمر بن
 مسمون المدني المعروف بالمرح فروي له ابن أخيه ووصفه
 بعضهم وليس هو هذا (الثاني) أنه أجاز الإفطار بسهاد
 ساهدين مطمئنين وعم وصحرا كان سردهما طه العاطل والكذب
 أو يكن والخمسة لاسولون بذلك كما هدم بفصل الكلام
 (الثالث) أنه حصر حوار الإفطار في سهاد رحاين سكان حص
 ن المدني لأن المسند عليه قول سهاد رحاين أو رجل
 وأما ابن أبي أمية فقد علم أن الله ط في هلال الفطر
 في حاله العم هو المدد ط سهد بذلك رجل أو امرأة أو عدد
 غير محدود في فدف أو محدود باب على ما هو في المتوسط
 وسر فكان الاستدلال به مخالفا للمذهب وإليه لما ذكرنا
 استدلال به غير صاحب الدائع ن علما للمذهب فيما أعلم فاني لم أر
 في المتوسط ولا في روح الجامع الكبير والصغير ولا في الهداية
 وسروحا ولا في سروح الكبير ولا في روح الدوري ولا في
 سروح الوفاة ولا في روح محصرها غيرها من الكتب المتداولة
 وغيرها من أسني أربابها بالاستدلال للمذهب وإماما أخرجه

ابو داود والدار وطي بهما عن الحسن بن الحارث الحدادي
 والله عطا لاني داود في سنة ان امر به كخط الناس ثم قال عهد
 الدار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يدلك للرؤية بان لم
 وسهدها عدل تسكنها بهما وسالت الحسن بن الحارث
 من امر به قال لا ادري ثم لمعه بعد فقال هو الحارث بن
 حاطب اخو محمد بن حاطب ثم قال الا بران فيكم ن هو اعلم
 بالله ورسوله مني وسهدها ن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واوما سده الى رجل قال الحسن فقلت لسبح الى حي
 ن هذا الذي او ما له الامر قال هدا الله بن عمرو وصدق
 كان اعلم بالله منه فقال بذلك امرنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقال الدار وطي اسناد صحيح مصل و سدا به
 مالك رضى الله عنه على انه لا تصام ولا يطر الا بهاده
 عدلين كما في نصب الراية ولم به دل به الحجة لانه لا يدل
 بمطو به الا على انه صلى الله عليه وسلم امر الناس ان يسكوا
 للرؤية فان لم يروا وسهدها عدل يسكوا وبذل معروف
 المحالفة على اهم ان لم يروه ولم يسهدها عدل لم يسكوا ومفهوم

المحالفة ليس بمحبة عند الخليفة وعلى فرض انه حجة فهو معارض
 ما هو حجة اماما من الاحادب الناطقة بقول سهاده الواحد
 في رمضان وسأى عليه هلال سوال والقياس مقدم على مفهوم
 المحالفة وسأى تمام هذا وميل ما رواه ابو داود والدارقطني
 عن الحسن ما رواه ابو داود في سنة تسد عن حراس عن
 رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اختلف
 الناس في آخر يوم من رمضان فقدم اعراسا فسهدا عند النبي
 صلى الله عليه وسلم بالله لا هلا الهلال امس عسه فامر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الناس ان يهطروا راد حلف في حده
 وان يمدوا الى مصلاه اه لانه اسالا بذلك الا مفهوم المحالفة
 وهو ليس بمحبة عندنا على انه معارض ما هو اقوى كما
 سبق ومع ذلك فالحدث الاول صريح في ان كلا من الصوم
 والافطار تسك وعاد كما ان الحدث الثاني صريح في انه
 صلى الله عليه وسلم امر الناس ان يهطروا وان يمدوا الى مصلاه
 ولم يقل حكمت بروه هلال سوال ولا طبت سدى ذلك وان
 الاعراسين سهدا بالله لا هلا الهلال امس عسه والرسول

عليه الصلاة والسلام قبل ذلك وامر الناس بالاعتقاد ولم يكاهما
 بلعظ اسنيد *

(الفصل الثاني في مذهب مالك)

قال المالكية كما يوجد من بين حال وريحه للدردر وحاسه
 المدسوي عليه ذلك ومضان ان يحق في الخارج سواء حكم
 بنومه حاكم ام لا وليس المراد خصوص السور سنة الحاكم
 باحد امور ثلاثة اما تكال - بان يلاين يوما وكذا اقل
 رجب ان عم اى مح كمال كل شهر يلاين يوما اذا كانت لله
 الللاين معصية في كل شهر واما اذا كانت السما مصححة فلا
 سوف سور الهلال على كماله يلاين يوما لبار تلك بذلك
 ان لم ير الهلال وبارد تلك روية الهلال لله الللاين فيكون
 سه ان وعمره - وعشرين يوما لا يحسب محم وسر من
 على المسرود لان السارع اماط الحكم الذى هو سور السهر
 بالرؤية او بالكال الللاين فمال عليه الصلاة والسلام السهر -
 وعسرون فلا تصوموا حتى يروا الهلال ولا يظفروا حتى
 يروه فان عم عليكم فاعدوا له وفي رواه فاكلوا عده سبعين

أربعين يوماً مفسره لما قلنا وموله في الحديث السهر تسعة
 وعشرون محمول على المال فيه لقول ابن - ودرجى الله عنه
 صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة وعشرين يوماً
 أكبر ما صمنا ثلاثين أخرجه أبو داود والترمذي وقد
 صام صلى الله عليه وسلم تسعة أعوام منها عامان بلا نوم وتسعة
 أعوام كل عام تسعة وعشرون أو محمول على أن السهر يكون
 تسعة وعشرين وهكذا ومعنى حديث ابن مسعود في البخاري
 ومنى فاعذروا و إيمان العذر مسمى الأعمام وأمع بكر
 قال تعالى (قد حمل الله لئلا يكل ي قدرا) أي ما أقال ماله
 إذا نوالى إليه سهروراً يكملون عدد الجمع حتى يظهر خلافه
 أسما للحديث ونصوص أن بين كل خلاف ما عليه كما إذا بين
 أن سمان تسعة وتسعون يوماً وأدرسان كل فاهم مقصود
 يوماً وإذا بين نص وسمان وكال سمان مساوون
 وقال على الأحمرى ن ن تسعة قول الأصم وكال سمان
 ما إذا لم وإلى أرمه سهرور فل سمان على السكالم والأحمل
 سمان بأفصا لانه لا سوالي حمه اسهر على السكالم كمالا سوالي

أرلعه أسير على النقص عند معظم أهل المعاتب وهذا صعب
والأجداد إذا عم لله التلاسن من - إن لم يصب رمضات
الأنكامل - ما يلاسن وإن يوالى فله أرلعه أسير كوالى
أو يلاسه يواضع ولا غيره يقول أهل المعاتب قال السدوى
وإذا كان السبا مصحبه ليله احدى ويلاسن
سيمان وقد كان هلاله ب رويه عدلين من رجب ولم
ر هلال رمضان فى تلك الليلة بان رمضان لا يكمل
سيمان لكذب الساهدس أولا و ا رويه عدلين الهلال
والمراد بهما ما قال الجماعة المسندة فصدى بالأكبر
من العدلين فكل من احره عدلان رويه الهلال او سمها
بحران - ر وحب عليه الصوم لا تعدل ولا به ونامرا ولا
به وامرأين على المسهور فى الكل خلافا لاس الماحسون
فى أسراط العدلين فانه هل تكى عدل وخلافا لاسه فى
الساق فانه هل تكى عدل وامراه وخلافا لاس مسله فى
الباب فانه هل تكى عدل وامرأين و - لى المسهور لايحب
على من سمع حبر عدل او حبر عدل وامراه او عدل وامرأين

رويه الهلال ان تصوم واما الراي فانه يجب عليه الصوم
 مطلقا ولم يوجب رمضان جميع البلاد والافطار اذا كان تكمال
 شعبان ولا يتم اذا كان سواه رويه العدلين الا اذا نزل
 سواهما بدلان فكل من نقل اليه خبر العدلين محرم عدلين
 ويجب عليه الصوم ويجب رويه العدلين ولو كانت السما
 مصححه وفي بلد كبر وهو مول مالك واصحابه قال ابن ردد
 وهو ظاهر المدونه وظاهر ولو ادعى الزويه في الحقه الي
 وقع فيها الطلب من برهما وقال سعدون رد سهاد العدلين
 اذا ادعى الزويه والسما مصححه في بلد كبر وقال ابن سير
 هو حارفي حال ان نظر الشكل الى صوب واحد رد
 وان انفردا بالنظر في موضع ثبت سهادهما فان ثبت هلال
 رمضان سهاد العدلين سوا كانت السما مصححه او كان بها
 عليه وسوا كان البلد كبيرا او صغيرا ولقد عمام بلدين من
 رويهما لم ير لبرهما وكانت السما مصححه كذا في سهادهما
 ولو سهاد بدالين رويه هلال سوال رد ايضا سهادهما
 لانهما سوادا بوضع سهادهما الاولى واعرض الخطاب على

هذا الاطلاق وقال ان أمر الساهدس ح السم وصر الدلد
 يحمل على السداد والحاصل ان مكذب العدلين في سهادهما
 رؤيه هلال رمضان مسروط اعافا بامر من الامر الاول
 عدم رؤيه هلال سوال لمرهما لله احدى و الاين الثاني كون
 السما صحوا في تلك الله فلو رأ عدهما لله احدى وبلاين
 او لم يره احدى وكان بالسما عله لم تكذب العدلان اعافا ووقع
 الرابع في امر ثالث وهو انه هل يسرط في يكذبهما ان
 يكون سهادهما رؤيه هلال رمضان والسما صحوي بكذبر
 فان كاذ بالسما عله او لم يكن بالسما عله ولكن اللد صبر
 لم يكذبا أو لا يسرط ذلك فكذلكان طاعا سوا كاذ سهادهما
 والسما صحوا او بها عله كاذ اللد صبر او كاذ بالاول
 ان الخاحب ومراجه واحضاره الخطاب وال بالاني اس عاري
 والمراد بالمدان اللدس بكذبان او لا بكذبان ن لم بلغ عدد
 الجماعة المسه صه ولو اكبر ن اسين واما الجماعة المسه صه
 ولا تاتي بهم ذلك لانه حرم القطلع والطاهر انه ان فرض
 عدم رؤيه هلال سوال بعد البلاين والسما صحوا كان عدم

الرويه دليلا على ان شرط الاستفاضة لم يحقق فيهم وحدث
 تكذيبون وظاهر قوله تكذبان ايهما تكذبان ولو حكم الحاكم
 بسايقهما وهو كذلك اذا كان الحاكم مالكا اما لو كان الحاكم
 شهادا هما سافعا لا يرى تكذيبهما فانه يحب القطر واما رويه
 جماعة مستقصه لا يمكن بواطونهم عاد على الكذب كل واحد
 منهم بخبر عن نفسه انه راي الهلال ولا شرط ان يكونوا
 كلهم ذكورا احرارا عدولا وقد وقع في الخبر المستقص
 خلاف ما ندى ذكر ان عد السلام والوصح انه المحصل
 لا لم أو الظن وان لم يبلغ الدين احرار واعدد الوار والذى لا ين
 عند الحكم ان الخبر المستقص هو المحصل للعلم لصدوره
 من لا يمكن بواطون على باطل لثبوت عدد الوار وامض
 على هذا ان عرفه والاين والموان والدردر في رجه على
 حليل وى من رويه الهلال بجماعه مستقصه عم السوب
 جمع البلاد وربما ومدا ولا راعى في ذلك مساهه قصر ولا
 افاق انطالع ولا عدم افاقها فحب الصوم على كل من بلغه
 بهوه فعل عدلين وبالاولى بحب الصوم على كل من بلغه

سهل عدلين حكم الحاكم بدووب الهلال سهاده عدلين أو
 جماعة من منصفه خلافا لعدائلك فانه قال ينصر الروح على
 من في ولايته وقال ان عد البران الفعل سوا كان عن حكم
 او عن رؤيه العدلين او الجماعة المنصفه انما لهم البلاد العربيه
 لا الاله حذا وارضاء ان عرفه ويمكن ان يكون مراد
 من قال ولو هذا الاله لاحدا فيكون موافقا لقول ان عد
 البر وطاهر من حال ان الفعل عن رؤيه العدلين شرطه ثم
 كل من يله وهو ان يفعل عن كل واحد منهما عدلان ولو
 كان السامان عن احدهما هما السامان عن الآخر وكذا ايضا
 طاهره السلام وهو مقتضى العواقد وكف اصبح لمن
 طه من اربعة عدول كل عدلين سالا عن كل واحد من
 العدلين اهمما قد رانا الهلال عدم لزوم الصوم فالقول بانه خص
 من راي ومن سمع منه دون من سمع من السامان وان محل
 اللزوم اذا حكم الحاكم او من عد الحاكم وان لم يحكم به
 لا وجه له واما سهل الحكم بدووب الهلال برؤيه العدلين
 فانه نعم ولو سهل ذلك واحد على الراجح والخاص ان اقسام

الفعل بانه يدل عن الحاكم وهل عن الخاتمة المستقصه وهل
 عن المدلى وا مدد شرط في الاخر فقط دون الاولين
 وهل استراط المدد في الاخر اذا لم يرسل الناول لكشف
 خبر رويه الهلال اما اذا ارسل لكشف الخبر فلا يسترط العدد
 في الناول ويكون باع الناول من المدلى عمره باع المرسلين
 له فحب عليهم الصوم والمراد بالاعل عن الحاكم بالاعل
 الفعل لحكمه او لمجرد السو والتجوى عند وان لم يحكم
 ولا يندب ويحكم رويه مدد وكذا الفطر وار حلقه او
 فاضا او عدل اهل دماه الا عند لا اعسا لهم باسم الهلال
 ولو كانوا من اهل من راي عند عند لا اعسا لهم
 باسم الهلال رويه واحد واعداد او امرا من عند عداله
 ووصف هو من غير الامس محرم وعلى كل عدل راي الهلال
 او مسور رحر قول قوله ان يرفع رويه للحاكم اى مح
 على كل مهم ان خبر الحاكم انه راي الهلال والمخار وحب
 ذلك على القاسق ايضا وهو قول ابن سدد الحكم وقال
 اسب سدد القاسق فقط ومح على العدل والمسد

وان افطر من تردد رويته الهلال عدلا كان او - ورا او
فاسما ولم يرفع الامر للحاكم لزمه العصا والكفارة لوجوب
الصوم بلا راع الا اذا افطر اولا لظنه بدم الوجوب عليه
كعبه ممن لم يره فان افطر ما ولا في لوجوب الكفارة
ودل بدم الوجوب وقال في التوضيح وهذا خلاف في حال
هل هذا الناول قرب او لا وما استد وجوب الكفارة
وان افطر من لا اعسا لم يروه الهلال بعد ان احرمه الدل
رؤيه فعلمهم العصا والكفارة ولو ما ولوا لان خبر الدل
في حكم خبره خبر الدل في حق من لم يره وان افطر
من راي الهلال عدلا كان او - ورا او فاسما كان رفع
الامر الى الحاكم ولم يعمل قوله ولله العصا والكفارة انصا
ولو افطر ما ولا اسافا ولا يطر ظاهرا من تردد رويته هلال
سوال اي محرم فطره ولو امن الاطلاع عليه خوفا من الهمة
بالهسي واما فطر بالسه فقط فواحد لانه يوم عند الكه لا يحرم
به احدا فان احرم به أحدا كان كمن فطرى المظفر ظاهرا من كل
وسرر وجماع ويحو ذلك ومن افطر ظاهرا بواحد ما ذكر

ونحو او افطر باله فقط واحذر بذلك احدا وعط وسدد عليه
 في اليأس ان كان طاهر الصلاح والا عرو ولو شهد عدل برويه
 هلال رمضان ولم يثبت بها الصوم ثم شهد عدل آخر برويه
 هلال سوال قال ان رسد نصم سهاد الاول لسهاد الثاني
 فان كان بين سهاديهما ثلاثون يوما وحرم المطر لافاق
 العدلين بعد الصم على معنى السه ولا يحرم الدم الاول
 لان الشهر قد يكون تسعة عشرين يوما وان كان بين الروس
 تسعة وعشرون يوما وحرم فما اليوم الاول ولم يحرم المطر
 اذ لم اهمهما على التمام وذلك لان سهاد الثاني مصدقه للاول
 اذ لا يمكن روزه بعد ثمانية وعشرين يوما فوحب فضا الاوم
 الاول ولان سهاد الاول لا يوجب كون هذا اليوم من
 سوال الخوار ان يكون اسر كاملا فلم يحرم المطر وقال يحيى
 ان عمر لا نصم سهاد الاول لسهاد الثاني ورححه ان
 ردقون وشهر ان رسد فكان هو الراجح وعليه اذا كان بين
 الروس ثلاثون يوما حرم المطر ولا يحرم فما اليوم الاول
 وبالاولى محرم المطر لو كان بينهما تسعة وعشرون يوما واذا

حكم الحاكم المخالف لموت شهر رمضان او بوجوب صومه
 بسبب ساعد واحد هل يلزم المالكي الصوم بهذا الحكم
 قال ابن رشد القضي لزمه ذلك لانه حكم وضعي لا محذور
 به الاحتماد وهو المأذون وقال العراقي لا يلزم المالكي
 الصوم بما ذكر لأن ما وضعه الحاكم اما لاحكم لأن
 حكم الحاكم لا يدخله المأذون وحكمه فيها لزمه اما فليس
 للاحكام ان يحكم بصلاته او بطلانها وانما يدخل تحت
 حكمه حقوق المأذون من معاملات وغيرها وهذا هو
 الراجح عند الاصول والناصر للمعاني قول ثالث وهو ان
 حكم الحاكم يدخل المأذون - الا استغلا لا في هذا اذا حكم
 بدون الشهر لزم المالكي الصوم لان حكمه بوجوب الصوم
 وعلى القول بوجوب الصوم للمالكي اذا صام هو والناس فلا ينسب
 يوما ولم يروا هلال - وال وحكم الساعات بالمعطر الكمال عده
 رمضان فلا ينسب يوما بالذي يظهر انه لا محذور للمالكي ان يعطر
 لان المأذون ان اذنه اصعب من الدخول فيها فانه السبح
 سالم النهوري انه ملخصا من من حال وسرحه للدردر

وحواشه للدروري وافول قد يقال على ما استظهره السبع
 سالم الهوري ان هذا الحكم مخرج على قول ان رسد بلزوم
 المالكي الصوم لانه حكم في موضع الاجتهاد فرفع الخلاف
 فثبت عليه العمل بما حكم به الحاكم في الصوم وفي المطر
 لأن كلا منهما حكم وضع في محل الاجتهاد على هذا القول
 خصوصا واما اوجبا عليه الصوم بالحكم الاول فثبت بمصان
 في حقه والحدوث صريح في ان امطار كالصوم محب ابد
 رب الصوم باحد أمرين اما بروه هلال سوال واما ما كمال
 العدد فلا ينوما وان لم يروا هلال سوال وان كان ذلك على
 خلاف مذهب مالك لان المقروص ان المالكي على قول ان
 رسد الزمان بالعمل بذهب الحاكم الى ان حكمه رفع
 الخلاف فصار المالكي ملزما بالعمل بذهب هذا الحاكم
 ومذهب الحاكم وجوب المطر وما عطف به السبع سالم في
 ان الجروح في العباد اصبحت من الدخول فيها قد يقال عليه
 ان ذلك ليس حروحا من العباد بل ان ذلك عمل ما راجح
 بعد اسبابا ومن العباد فانه ناسها وبالصوم اما تكامل العبد

او رؤيه هلال سوال بدخل وقت الفطر فتح وبمحرم
 الصوم يوم العيد كما هو ظاهر الامر في الحديث خصوصاً
 وان افطر على قول ابن رجب نكح - الوب الصوم بالحكم
 الاول وكمنى - نكح - اعمالا نكح به فصدوا - ما ملأ
 الله الا اذا وجد قبل صريح في ذلك عن الامام مالك او
 عن احد من اصحابه المرحومين لمدهه وما ملأ لك من
 مذهب المالكيه تعلم ان مذهبهم لا يخالف امرده اهل الاصول
 وسماه فيها الخيمه من اهل الاصول والفروع في أن السباد
 في هلال رمضان وهلال سوال من قبل الاحاد ما مردى
 محض وانما من قبل روايه الاحاد وذلك لان المالكيه
 مردوا من لم اعسا رؤيه الهلال ومن لم يسلم
 اعسا بها فسرطوا رؤيه عدلين في حق من لم ادعا به لان
 دواعهم موقوفه وهم بهم حجه لرؤيه الهلال واحتملوا في
 أنه نكح رؤيهما والسماء مصدقه مطلقا ولو ادعا الرؤيه في
 الحجه الى ومع الطلب من غيرهما كما هو ظاهر قول مالك
 واصحابه أو رد سبادهما اذا ادعاهما في الحجه الى ومع فيها

ماد كرم كما قاله سحنون وقد وقع امرهم وحمل الحلاف
 بحسب اختلاف الاحوال حمل القول رد سهادتهما على ما اذا
 نظر الكل الى صوب واحد وهو المدلان بالرويه دون اصحابهم
 من الحلاف وحمل القول بقول سهادتهما على ما اذا اختلف
 المجلس واحمد المدلان بالنظر في موضع ولا شك انه اذا
 اجمعوا في كبره في موضع واحد فليس يكون رويه الهل
 ونظر واحدا الى صوب واحد وهو رد رويه الهل واحدا وانما
 دون من ياراهم في المجلس الهل مع تساوي الجمع من المجلس
 وفي النظر الى موضع القبر وجهه كان ذلك المفرد مطه
 العاطف فلا يسل حرم المفرد ولو كان اكبر من واحد ما يكونوا
 حيا ، مستقصه بعد حرم طه الطن وانما شرطوا العدان
 عند من لهم امسا رويه الهل بعد عدم كرم المفرد مقله
 العاطف ولم يكموا واحد عدل في هذا الحال كما اكد
 الحنفه بذلك عملا بالحدس الذي اخرج ابو داود والدار
 قطنى تسديهما عن الحسن بن الحارث وقد سدم لان دواعي
 من لهم امسا امر الهل موفره وهمهم موجه لويه

الهلال ومي كان كذلك كان مرد الواحد بالرؤية عبر له السدود
 في الرواية فلا بد لي حيره ولو عدلا به واكسوا في حق من
 ليس لهم اعسا بامر الهلال بغير الواحد العدل لروا ما ذكر
 كما لو مرد عدل برأيه في روايه الاحاديث ولم يكن في مرد
 سدود فانه فعل حير ولم يعرفوا في كل ذلك بين هلال
 المطر وهلال الصوم ولم يشرطوا له السهاد واعاا يشرطوا
 المذكوره في العدلين عدم من لهم اعسا على قول ولم يشرطوا
 المذكوره ولا الحره في العدل عدم من ليس لهم اعسا بامر الهلال
 وكل هذا يرشدك الى اهم فابلون بان السهاد في هلال
 رمضان من قبل الحر الذي السعه روايه الاحاديث وبذلك
 بسقط ما اعرض به العراقي في فروقه على المالكيه فراح به
 تعلم ذلك ومن ذلك تعلم ايضا ان الاقرب للمواعيد قول ان
 الماحسون من الاكفاء يعدل واحد وان الطاهر حمله على
 ما اذا لم يكن مرده مطه الملط او الكذب ولان الاجماع
 قائم على ان حير العدل بعد عليه الطن في الدنابات وبح
 العمل به فيها وعلى ان عليه الطن حجه ايضا كما ان المالكيه

لم يعرفوا في جميع ما ذكرنا عنهم من العم والصحو لان
 الحديث الذي اشدلوا به لم يروى وقد حملوا على من لهم
 اعسا باسم الهلال كما هو ظاهر واما الجمعه فقد عرفوا بين
 حال العم وحال الصحو لانهم لم ياحدوا بهذا الحديث لما
 تقدم وحدثوا المدار في قول السهاد في هلال رمضان وهلال
 الفطر وهلال ذي الحجه على كون الفرد مظنه الغلط او
 الكذب او لم يكن كذلك ولم يحملوا ا رد حال العم مظنه
 غلط ولا كذب لان السحاب قد سدرج قد سدر بالرويه
 من رآ دون حبر عراهم فاولا اصول سهاد الواحد في
 هلال رمضان في حال العم بعد ان يكون عدلا بلا خلاف
 او مسورا على الصحيح لاسما انما في هلال الفطر احطت
 الروايه في حال العم ففي روايه الطحاوي وهي ظاهر الروايه
 وصححها كبرن كما سبق انه نقل حبر الواحد العدل كهلال
 رمضان وفي روايه المنسوخ وعبر وهي ظاهر الروايه ايضا
 وصححها كبرون لاصل الاسهاد رحلن او رحل وامر اس
 وهلال ذي الحجه كهلال رمضان في قول اصحابنا ولذلك

لم يحملوا البعير مطه العاط او الكذب اذا احلف المجلس
 بان ما السامع من خارج المصر او كان فيها فكان صريح لا
 فرق بين هلال رمض و هلال سوال و هلال دى الحجة
 اذا لم يكن بالشيا عليه واما اذا احدى المجلس لدن بلسون
 الهلال ومع ذلك بعير بالروية من لم بعد حبر على الطن
 واحدا كان او اكبر ولا على بالشيا لا قبل حبر البعير وذلك
 لان الحصة قالوا انما يكون البعير مطه العاط او الكذب
 ا ا احدى المجلس واسم الموانع وح وجود الله بالشيا لم
 يسم الموانع وكذا اذا احلف المجلس كما فصلنا ذلك من
 فصل كما ان المالكه قالوا اذا سب هلال رمضان سهاد
 عدلين او اكبر وصام الناس فلا ينوما ولم يروا هلال
 سوال لله الواحد والى والسما مصححه بكذب اليهود
 الاولون وهو قول عبد الحصة لان عدم رويته هلال سوال
 ولا على بالشيا والهمم موفره مع الاعضا ناسر الهلال دال
 على ساط اليهود الاولين الذين سهدوا برويته هلال رمضان
 ولو كان الذين سهدوا عدلين فاكبر وقال الحصة في قول

آخر لا يكذب المدلان والصوى على ما كان في الفص
 لان سهاد المدلين او الا كبر رويه هلال رمضان و ما
 ما كذب محكم الحاكم وامر بالصوم ان كان قد امر وحكم
 بالصوم او ما كذب سئل الناس بها ان صام الناس عن رويه
 المدلين وسهادهما بدون حكم فاص لما سئل ان وحب الصوم
 لا يعرف على سوب الرويه والحكم بها وقد صام الناس ا
 على دليل سرعي وهو حر المدلين او ا كبر واما عدم رؤيه
 هلال سوال ولو مع الاعضا بامر الهلال ويوحه الهم فهو
 من سئل الذي وقد احللت الزمان فلا يمارس سهاد المدلين
 او الا كبر رويه هلال رمضان لان هذه سهاد ثابت على
 الاسباب وما كذب عما عدم كما لو روى الزمان في باب روايه
 الاحاديث مدلان ولم يوح في روايه الا كبر من ما يخالفها
 بل سكوا عنها فانها سئل ومخرج من السدود ويوجد القول
 محل القطر اذا سمع رويه من الناس فاما من سهاد المدلين
 الحديث المفق عليه صو والرويه واقطر والرويه فان عم
 عليكم فاكلوا العده فلا ينسوا ان الظاهر ان المراد من قوله

فان عم عليكم عدم رؤيته الهلال سوا كان بالسماء عليه او لم
 يكن بها عليه وان الفطر حتمد يكون واحدا باحد امرين
 اما رؤيته هلال سوال واما بالكمال عدده رمضان بلايين
 يوما عند عدم رؤيته الهلال بلا فرق بين صحو وعم وانما لما
 ان هذا المعنى هو الظاهر من الحديث لان قوله فان عم عليكم
 فأكملوا العدة وقع في معناه قوله صوموا لرؤيته وافطروا
 لرؤيته ولا شك في ان المراد به ان عم عليكم فأكملوا العدة
 بالنظر الى وجوب الصوم وقوله صوموا هو اكمال رمضان
 بلايين يوما عند عدم رؤيته هلال رمضان لا فرق بين صحو
 وعم فكون قد عاق وجوب الصوم باحد امرين اما رؤيته
 هلال رمضان واما اكمال رمضان بلايين يوما وان لم ير هلال
 رمضان لله الواحد والباليين ولا عليه بالان السهر لا يكون
 اكبر من بلايين يوما وهذا المعنى من عليه بالنظر الى
 الصوم وقوله صوموا لرؤيته فكون هو المعنى المراد ايضا في
 وجوب الفطر والنظر الى قوله وافطروا لرؤيته ويكون
 وجوب الفطر ايضا لما باحد امرين اما رؤيته هلال سوال

واما ما كمال عنه ومضان بلاس يوما وقال الحنفية اذا قل
الامام سهاد الواحد سوا فله نعم او صحو وهو من يرى
ذلك ومضان الناس بلاس يوما ولم يروا هلال سوال له
الواحد والبلاس لم يظروا في رواه الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله الى للاحباط ولان المطر لا يثبت سهاد الواحد
وعن محمد اهم مطرون وذب الفطر ما على رب رمضان
سهاد الواحد وان كان لا يثبت بها اسدا كاستحقاق
الارب ما على التثنية سهاد الفالة ومن المباح
من استحسن الاحد يرواه الحسن فيما اذا وصل سهاد
الواحد في الصبح والاحد في الليل اذا قلها في
العم ولعل هذا الى من فرق بين كون الحليم سهاد الواحد
في الهم حوز المطر لان الحليم سهاد الواحد في حاله العم
معنى عليه سد الحنفية ومن كون الحليم في حال الصبح وسلم
في المطر لان رب رمضان سهاد الواحد في حال الصبح
خلف به سد الحنفية وقد احتجوا في ان الحليم يرفع الخلاف
او لا يرفع الخلاف فكان الاحتوط الاحد يرواه الحسن وعدم

مثل العطر وان كان فرق هذا الى من مضى على رأى ضعف
 ولا وجه له أيضا وامالوا صاموا تسهلا عدلين فاكبر فافهم
 سطورون اذا صاموا لا ينوما ولو لم يروا هلال سوال ذكره
 في الحرير وعن العاصي الى على السمدى لا سطورون وهكذا
 في مجموع الوارد وصحيح الاول في الخلاصة قال في الصحيح ولو
 قال قال ان ولها في الصحيح لا سطورون وان في عم افطروا
 احمى رباد الفوه في السوب في الثاني والاسيرالك في عدم
 السوب اصلا في الاول فصار كالواحد لم يداه وهو له نب
 سا على سوب رضان تسهاده الواحد هو معنى ما احاب به
 محمد رحمه الله الى ان سماعة حين اسدسكل عليه ذلك قال
 له لا نب العطر تسهاده الواحد فقال محمد لا سماعة لا بل
 محكم الحاكم بدوب رمضان لما حكم الحاكم بسوبه وامر الناس
 بالصوم فالصروه نب العطر لا ثلاثين يوما كذا في الهداية
 وفتح القدير ولكن في من الدور ورحه الدر المحار
 وحاشه رد انحرار ولعمد صوم ثلاثين يقول عدلين حل
 العطر انما اذا كات السماء لله الحادي والبلاى منه

وكذا لو مصحه على ما صححه في البراره والحصاصه وصححه
 عدمه في مجموع النوارل والسنن الامام الاحل ماصر الدين كما
 في امداد السامح لكن نقل العلامة روح افندي الاقان على
 حل الطير في البابه انصاع السماع والسراج والحوهره
 واقول عار السماع تصها فان عم على الناس هلال سوال فار
 صاموا رمضان تسهاد ساهدين افطروا تمام العدد بلاس
 يوما ر حار لان قولها في الفطر نقل وان صاموا تسهاد
 ساهد واحد روى الحسن عن ابي حنيفة اهم لا يفطرون على
 تسهاد رويه هلال رمضان مد كمال العدد وان وحب عليهم
 الصوم تسهاد فبسبب الرمايه تسهاد في حق الصوم لافي
 حق الفطر لانه لا تسهاد له في السرع على الفطر الا ترى انه
 لو تسهد وحده على الفطر مقصودا لا نقل بخلاف ما اذا
 صاموا تسهاد ساهدين لان قولها تسهاد على الصوم والفطر
 جميعا الا ترى انها لو تسهدا رويه الهلال نقل تسهادم الان
 وحب الصوم عليهم تسهاد من طريق الاحاط والاحساط
 فهناك ان لا يفطر واخلاف ما اذا صاموا تسهاد ساهدين لان

الوجوب هناك لتبدل مطلق فطر في الصوم والفطر
 جميعا وروى ابن سماعه عن محمد بن اسمعيل بن عمار عن
 فاورد ابن سماعه عن محمد بن اسمعيل بن عمار عن
 في الصوم فطر على سعادته ومي افطر عند كمال الابد على
 سعادته بعد افطر بول الواحد وهذا لا يجوز لاحمال ان
 هذا اليوم من رمضان فاحب محمد رحمه الله تعالى فقال انا لا اهتم
 المسلم ان يدخل يوما كان يوم وجاه ان الطاهر انه كان صادقا
 في سعادته بالصوم في أول الشهر فم كمال الابد وول فيه جواب
 آخر وهو ان حوار الفطر عند كمال العدد ثابت سعادته
 الواحد معصودا بل معصى السعادة وقد ثبت معصى
 الذي مالا ثبت به معصودا كالمعرات فانه يظهر بحكم
 التسبب الثابت بسعادته الفاضلة بالولادة وان كان لا يظهر
 سعادتها معصودا والاسسعاد على مذهبهم مالا على مذهب
 أنى حقه لان سعادته الفاضلة بالولادة لا تسبب في حق
 المراتب بعده ومن قول الداع في اول عاربه فان
 عم على الناس هلال سوال دلم ان صاحب الداع لم - رص

لما اذا كانت السماء صاعدة لله الخادى والبلاى ولم يروا هلال
 سوال وقد صاموا بلاى يوما مهاد عدلى او عدل لان
 وضوع طمعه فيما اذا عم على الناس هارل سوال وقد حكي
 الاغنى على حل العطر فى تلك الحال اذا كان الناس صاموا
 سهار ساهدى بلا فرق من ان يكونا سهدا برونه هلال
 رمضان والسماء مصححة او مده وحكى الخلاف فى تلك الحال
 انما اذا كان رمضان سهاد الواحد لا فرق من ان يكون
 السوب سهاد به والسماء مده او مصححة كما ان جواب محمد
 لاس سماعه قال له اما لا اسم المسلم فى لمحل يوم مكان يوم
 ولم يزل له اما لا اقل سهاد الواحد على العطر فكون محمد
 الى مده حتى هذا الخراب ولا سول سهاد الواحد العدل فى
 هلال سوال واما على الجواب الذى حكا صاحب السداع
 سئل فمما ان سهاد الواحد لا سلى هارل سوال وهذا
 وانما قلت هاهنا معالجهم بها فى هارل وسان كما ان ظاهر
 الجواب الاول اسمهم مطروون على روايه ابن سماعه عن محمد اذا
 سمعوا ريسان بلاى وقد صام الناس سهاد الواحد العدل

سواء حكم الحاكم بجهاده أو لم يحكم لأنه عول في حل العطر
بعد تمام العدد على أنه لا يهمل المسلم في سحر يوم مكان يوم
ولا فرق في هذا بين الحكم بجهاده وعدم الحكم وظاهر
الجواب الثاني أن الخلاف إنما هو فيما إذا حكم الحاكم بجهاده
الواحد لأنه قد يكون السوء بحكم الحاكم لا بجهاده الواحد
وإنما إذا صا وإساءة إلى بهاد الواحد بدون أن يحكم بها الحاكم فلا
يظنون إيعافا وظاهر الأول لما عده غير مرده من أن وجوب
الصوم لا يوجب على الحكم وكذا العطر لا يوجب على الحكم
ولكن إيعافه الجوهره والسراح بعد أن حاشا حكمه الخلاف
فما إذا صا وبجهاده الواحد وأكلوا الدهن ولم يروا هلال
سؤال جاء فيها ما نصه ولو صا وبجهاده عدلين أظروا
بالإجماع أنه ومراده إجماع أهل المذهب وكذلك في صره
العساوى من الأساق على العطر إذا كان بالمال عليه الخادي
والبلاتين مطلقا سواء كان رمضان بجهاد الواحد أو
بجهاد الاثنين وكذلك إذا كان السبا صحيحا وبمرضان
بجهاده عدلين كما أنه أمصر على حل العطر في هذه الحال ولم

يحك خلافا في سريح لبي الا بحر لمد الرحم ناسا وفي سريحه
 للعلوي وفي ماوى الظهيره والسابع وكسرين مصرا
 المذهب ومنه سلب ان في ول سهاد الواحد في هلالا سوال
 رواه رواه سولها فيه ومدا وهي ظاهر الروايه ومصححه
 رواه باسراط المدد فيه وعدم قول سهاد الواحد وفي
 ظاهر الروايه ومصححه انصار رواه الحسن عن ابي حنبله اهم
 لا يظرون اذا صاموا سهاد ء ل واكملوا احد رمصاب
 ما من يوا وا روا الهلال لله الحادي والما من منه على
 روه اسراط المدد في هلال سوال وروايه ا ب سماعه
 ن محمد اهم يظرون في ملك الحال منه على روايه انه
 صل سهاد ا واحد في هلال الفطر ولو مقصودا وهذا لما
 تى على حزاب محمد الاول لا على حواه الثاني وكذا من
 حكي الامان في حل الفطر في كلامه على روايه قول سهاد
 الواحد ون حكي الخلاف في كلامه على عدم قولها عرايه وفي
 على روايه حل الفطر اذا ملك هلال رمضان سهاد الواحد
 في سوب الفطر سعا ومن سوبه بمدا سم ول يوح افدن

فيما نقله من الاساق على حل المطر في النية كما تقدم والمراد
 اساق انما الدلالة وما حكى فيها من الخلاف انما هو لبعض
 المسامح اه قال ابن عابد بن قات وفي القصة القوي على حل
 المطر وهو المسمى ابن الهمام في فتح القدير انه لو قال قائل
 ان فعلها في الصحو لا يطررون وان في عم افطروا الى آخر ما علمنا
 عن المسامح من ذلك سم قال قال الحلبي والحاصل انه اذا عم
 سوال افطروا انما اذا ب رمضان سهراده بدلين في العم
 او الصحو وان لم يتم فعل يطررون طالما وقبل لا مطلقا وقبل
 يطررون ان عم رمضان انصا ولا لا اه واهول حاصل الكلام
 في هذا المقام ان هلال رمضان اما ان يدب سهراده الواحد
 في عم او في صحو وقد اكثروا عدد رمضان بلا من يوما وكان
 السامع يسمعه لله الخاضع والا ليس او مصححه فيها ولم يروا
 الهلال بهذه صور اربع ومع اضطراب في نقل الحكم فيها
 حكى فيها من بن كصاحب الهداية ومن واقعه خلافات من
 انما فعلوا اذا قبل الامام سهراده ابواحد وصاموا بلا من
 يوما ولم يروا هارل سوال لا يحل المطر على المذهب قال في

الفصح هكذا الرواية على الاطلاق سواء قبله لمع او في صحو
 وهو من يرى ذلك اه وقال محمد بن محمد بن الفطر اذا صاموا بالاس
 بواصول بدل وهكذا ذكر صاحب السور واطلقوا ولم
 يوصلوا من ما اذا كانت السماء ممتلئة لله الحادي والله من
 بعد كمال عند رمضان بالاس يوما او مصححه في تلك الليلة
 بل ان كلام الداع صريح في وجود الخلاف اذا عم الى
 الناس هلال سوال اذا كان رمضان قد ثبت بهاد الواحد
 وعلى ان الكمال من المحر انه ان عم هلال الفطر حل
 ايضا وميله من المراح عن المحي واطلقوا ايضا ولم يوصلوا
 من ما اذا كان رمضان بهاد الواحد لمع او لصحو من
 يرى ذلك على انه ان الكمال وصاحب المراح لا يكون
 هلال حار من انما في حل الفطر اذا عم هلال سواء وصاموا
 بالاس يوما بهاد بدل واحد لمع او لصحو ممن يرى ذلك
 واما الخاف من تسحب حمد فما اذا لم نعم هلال سوال ان
 كانت السماء مصححه لنا الحادي والاس ولم يروا هلال
 سوال فمدهما لا محل الفطر وعند محمد بن الفطر وهذا هو

الذي قاله سمس الأئمة الخلواني وحرر السرياني في الامداد
 وقال في سابه السان قول محمد هو الاصح ووجهه عما احاب به
 محمد عن اسكال ابن سينا وحكاية صاحب الدرع في ان كما تقدم
 قوله وان كان قد اقتصر على هذا الجواب في مسوط السرحسي
 وقال الرمان الاسه اب عم حل والا لانه وهو يعنى
 ايضا بظاهره وجود الخلاف في حاله الم ومخالف تصحيح
 عابه انه ان لقول محمد اللهم الا ان يكون محل التصحيح قوله
 والا فلا ينافي ان قوله ان عم حل اي اتفاقا فلا يخالف
 افاله الخلواني ولكن متى مخالفته لتصحيح عابه السان وقد
 حمل في الامداد تصحيح عابه السان لقول محمد على ما اذا عم
 هلال سوال وهذا في صريحنا وجود الخلاف في
 حاله الم ومحل تصحيح عابه الا ان موافقا لتصحيح الرمان
 وهذا عجب من صاحب امداد الفلاح بعد ان حرر انه
 لا خلاف بين السان ومحمد فيما اذا عم هلال سوال كما قاله
 سمس الأئمة الخلواني وانما الخلاف بينهما وبين محمد فيما اذا لم
 نعم بان كاتب السمان صححه ولم يروا هلال سوال لله الخادى

واللائق وحيدان حملا ما في عامه اللسان نصحح قول
 محمد على حاله العم لم يكن التصحيح في عمله لانه يكون تصححا
 للمعنى عليه بين امسا اللان ولا معنى للتصحيح مع وجود
 الوفاق وسدتم الخلاف فمن ان يحمل تصحيح سانه اللان
 لهول محمد على حاله الصحة فاسها هي وضع الخلاف فمطلى
 ما حرر هو حتى لا يكون تصححا لانه من عليه ولا معنى له
 ولعل هذا الذي قلناه هو ما اراد ان ياتين في رد المحار من
 امر بالامل في هذا الموضع بعد ان ما سدم وعلى هذا
 يكون ول لزمانى الامه ان عم حل والا لا اه هو الذى
 نطاهر تصححا للمعنى عليه الى ما له الخلوانى وحرر
 السرى لالى ن الاداد او مننا الى وجود الخلاف في الخائن
 على ما في الهامه والنداع وحرى عليه في السور وعتر
 والحق ما قاله الخاوانى وحرر السرى لالى لان المعروض اهم
 صاموا بسهاد الواحد اما ام اولسحو ممن رى ذلك
 وفي الخائن مد صا واما على دليل سرعى اوجب عليهم
 الصوم اذا صاوا لائى نوا واكلمو عده ومضان وكاب

السما مبعثه لله الخادى والى الناس لم يوجد ما ارض سهاده
 الواحد التى هى الدليل فلم يزل ما اوجد من علمه الطن برؤيه
 هلال رمضان وكاتب الحجة فاعلمه ولا وجه للاختلاف عند دلان
 الواحد عليهم حنده ان سطر وا ان راوا الهلال او اكملوا ااده
 وقد اكملوا العده بخلاف ما اذا كان السما صحه ولم يروا
 هلال سوال لله الخادى والى الناس فانه قد وجد انصار
 سهاده الواحد هلال رمضان وان كان الصحيح حل العطر
 لان سهاده الواحد هلال رمضان قد اصل بها حكم الحاكم
 او اصل بها وهى سهاده اسباب اعبرها السارع في مل
 هذا فلا تارضها عدم الزونه لانه في محض فكان حل العطر
 ، على الحديث حسب اكملوا العده و هذا الذى اوصى به
 لك فلم ان ما قاله ابن عابدين في رساله منه الاقل والوسان
 ان انه اذا سمع عدد رمضان فلا ين يوما سهاده فرد السما
 صحه لا يحل العطر انما فالظهور على الساهد وادار
 ساطع محس لانه مخالف لما قدمناه ولما صرح به في الدر المختار
 ولما نقله ابن عابدين منه في حاشيه رد المحتار ان انه اذا

من هلال رمضان سئل العمد وصاموا بلا من يوماً وم
 هلال سئل حل العطر امافا واذا لم دم هلال سئل ولم
 روا الحلال معدها لا محل العطر وعند محمد محل العطر وول
 ان هذا الذي قاله سمس الائمة الخلواني وحرر السرماني
 في الامداد وان صاحب ساه السان صحيح وول محمد كما سس
 مصنفه والاباب من هلال رمضان شهادة عدلين فأكبر
 في سس او صححو وتصوم الناس ريس يوماً ن يوم الصوم
 وكون السبا مصنفه لله الحادي والبلا من او سكون مصنفه
 ولا يرون هلال سئل في تلك اللله فان كاتب السبا مصنفه
 تلك اللله حل العطر امافا الاقرن في ذلك بين ان من هلال
 رمضان شهادة العدلين أكبر والسبا مصنفه او مصنفه
 كما تقدم بدله عن البدائع والهداية وسيرهما وان كاتب السبا
 مصنفه لله الحادي والبلا من او روا هلال واليه فها قد
 ومع الخلاف فسل حل العطر فسل لا محل العطر واحلف
 الترحيح ولكن الهوى على حل العطر كما في المصنف هكذا
 والرا كما تقدم لكن بدعاء اصحابنا من ان فرنسا من

علمائنا قالوا انه لا خلاف بين ائمة السلافة في حل الفطر اذا
تب هلال رمضان شهادة العدلين واكتوا عدة رمضان
بلايين اذا كانت السبا مصححة ولم يروا هلال سوال لسلة
الحادي والسلايين كما لو كانت سنة واب اذا عاب بما
سدم ايضا ان الحق انه لا خلاف بين ائمة السلافة في حل
الفطر اذا تب هلال رمضان شهادة الواحد لعلم او في صحو
من يرى ذلك وصاموا واكتوا عدة رمضان بلايين يوما
وكانت السبا مصححة وانما الخلاف بين السحن ومحمد في
حل الفطر وعدم حله فيما اذا لم يروا هلال وال والسبا مصححة
بلايين بين ان تب هلال رمضان شهادة الواحد لعلم
او في صحو من يرى ذلك لعلم ان الحق انهاهم بالطريق الاولى
اذا تب هلال رمضان شهادة عدلين او اكثر في عم او
صحو وصاموا بلايين يوما وكان السبا مصححة لسلة الحادي
والسلايين كما صرح به في الدائع وغيره كما في ولعلم ايضا
ان الاقرب للصواب انهاهم ايضا كما قال روح امين وسلمان
عن غيره من معبراب المذهب اذا تب رمضان مول عدلين

او اكبر وصا والباس وما وكاب السما مصححه ولم روا
 هلال سوال لله الحادي والباس او تعلم الى الاول ان العول
 بالحل في هذ الصور هو المذهب الصحيح والذ عطر
 ان الخلاف من المسامح كما قاله روح ابدى وان مسامحهم
 ان من حكي الخلاف من السحن ومحمد بن حل العطر اذا
 لم روا هلال وال والسما مصححه في قوله على ان هلال
 سوال في المسحور لا يسب بهاد العدلين بل لا بد من
 جمع عظيم فيكون بهاد ما كبهاد الواحد فكما ان سباهه
 الواحد سر مموله في حال سوال اذا كاب السما مصححه
 سباهه لا بل ولا راي هذا القائل ان السحن هو لا
 دم حل العطر في هذ الصور اذا سب رضان سباه
 الواحد ورأسه هذا القائل ان سباه العدلين مثل سباهه
 الواحد كما ذكرنا قال مدم الحل في هذ الصور وليس
 العول الى السحن محررا لان مسامح العول محل العطر
 الى محمد اصاحر كما قاله الى قوله محل العطر اذا سب رضان
 سباه الواحد لا بما هذ القائل عدم العول من الواحد

والمدان في هلال المطر اذا كانت السماء مصححة ومن حكي
الوفاء في حل المطر في تلك الصورة في قوله على ان هلال
سوال ندب سهاده المدان مطلقا بلافق من حاله عم
وحاله صحو واذا حار ان ندب هلال سوال مقصودا سهاد
المدان مطلقا فلا بد ندب سهادهما - السوب هلال
رمضان سهادهما اولى * ولما كان هلال سوال في حاله الم
ندب سهاده عدان انما مقصدا كان بوجه سهادهما في حاله
العم سعاد سوب هلال رمضان سهادهما اولى بان يكون معها
عليه وكذا في حال الصحو لانه على فرض عدمه ول سهاده
المدان في هلال سوال مقصدا لكن محل المطر هنا انما
انما لسوبه سعاد سوب رمضان وقد ندب الشيء - اعا
لا ندب به مقصدا لكن قد علمت مما تقدم ان الصحيح انه
لا خلاف في هلال رمضان حاله الصحو من شرط الجمع
الطعم ومن من دل المراد مطلق العدد ومن من اكرى
سهاده عدان ومن من اكرى سهاده عدل واحد وان قول
كل فالي حرج حوايا عن حاديه مطلق عليها حوايه بدون

ان يكون مخالفا لما قاله الآخر وان الخلاف انما هو في هلال
 سوال في حال العلم والصحة على ما تقدم وعلم ان
 الصحيح قول شهادة الواحد في العطر مطلقا ان لم يكن سرده
 مطه الملقا او الكذب على ما اذا يكون الصحيح ما اذا
 ان شهادة الواحد قبل فساد في هلال سوال كما فعل شاهد
 الا من فسد في التحريم على وجود الفرق نعم هناك
 قول - ول شهادة الواحد اذا سرده بالروية في معاله جمع
 سطم لم رواه الطارل وقد سار كوا الراي في التماس الهلال
 والمحمد الموضع والسيما مصححه كما تقدم نقله عن الولوالحه
 وهو مذموم الحاله ايضا وظاهر اطلاق الساعه على ما تاتي
 في مذهبهما ومن اراد في ذلك الاسان بالاول وهو
 قول للمالكه على امر ومول شهادة الواحد والاسان
 في هذا الصور خلاف ظاهر الروايه عند مالك لو فرض
 وحكم بشهادة الواحد او الا من في حاله تنمر الذي هو مطه
 العاط حاكم يرى ذلك بان كان حتميا رجع خلاف ظاهر
 الروايه او كان - لما او مالكا او ساقما فان قلنا ان حكمه

رفع الخلاف لانه وقع في محل الاجتهاد وان لم يكن بعد
 دعوى وحسومه كارت ثوب رمضان لا خلاف فيه وبحسب
 الصوم على من وافق مذهبه ذهب الحاكم وعلى من خالفه
 ومضى به هلال رمضان في حق الجمع لا خلاف على هذا
 ذهب به لال سوال كمال عدد رمضان لا خلاف عندنا واما
 ان قلنا ان هذا الحكم لا يرفع الخلاف لانه من قبل الدعوى
 والامر بالاروف لانه لم يكن الزمان ان يخصصوا او ابد دعوى
 وحسومه مع ما به مصالته وعليه فالخلاف باق في ثوب
 هلال رمضان بمعنى الخلاف كذلك في حل الفطر بعد كمال
 عدده رمضان الا ان يوما ولو قلنا ان الخلاف الذي وقع بين
 مسابحي في حل الفطر وعدم حله مبرع على هذا لم يكن له هذا
 وما يقال في الصور المتماثل المسمى لم يبق حاصل
 الخلق المسمى من قبل الخلاف على غير وجهه ومن الزاب
 انه جعل قول الكمال ولو قال فاق الى آخر ما علمناه عنه
 فولا في المذهب وخلافه على ان الكمال انما قاله من عنده
 يوما بين خلاف المسابح وان كان لا يصلح ثوبه كما نعلم مما

قلنا انما ولي كل حال مقتضى الخصوص الصححه الصريحه
 انه اما ان يكون لاحلاف من ائمة السلاه رحمهم الله تعالى
 في حل الفطر منى شب رمضان بسااده عدلين في عم او
 صحو واكملوا عند رمضان بلا من يوما سلا فرق بين ان يتم
 هلال سوال اولام ولا يروى هلال سوال لله الخا دي واللا من
 واما ان يكون حل الفطر هو الصحيح الذي يوبده الاحاد
 الصريحه في ذلك وسببه القواعد ايضا بل القول بحل الفطر
 هو الصحيح اما شب هلال رمضان سباد عدل نعم اوفى
 صحو رى ذلك وصاموا بلا من ادا لم يروا هلال سوال
 ولم تكن بالسما له هذا واذا صاموا عتاسه وعشرين يوما
 ورواوا هلال سوال لله سبع وعشرين وقد كان صومهم باكمال
 عدد سمان بلا من يوما فان كانوا اكملوا عدد سمان عن
 رويه هلاله وصا وارضان ولم يروا هلاله فساوا يوما واحدا
 ومحل سمان ايضا وان لم يروا هلال رمضان لله السلا من
 لان الشهر لا يكون مائة وعشرين يوما وان كانوا اكملوا عده
 سمان لا عن رويه فساوا من احصا طالا حمال نقصان سمان

ورحب فافهم لما لم يروا هلال - ان كانوا قد اكلوا عنه رحب
 صروقه ومن رأى هلال رمضان وهو مكاتب ولو فاسها
 وربع الامر الى الفساضى فرد قوله بدليل رعى كعسعه او
 عاقله او فردده عند من يرى عدم قول سهاد الواحد والجماع
 مصححه وحب عليه الصوم قال في الدائع والمجموعون قالوا
 لا روايه في وجوب الصوم وانما الروايه أنه صوم وهو يتحمل
 على الدب احسب ان لا يكن في الجمعه تحب الصوم وفي
 المسروط عليه صوم ذلك اليوم ولا شك ان المسروط من كتب
 طاهر الروايه وقوله عليه صوم ذلك اليوم صريح في الوجوب
 فلا وجه له قول ان الوجوب لا روايه فيه وانما القول بالوجوب
 هو طاهر انه دلالة بقوله الى من شهد منكم الشهر فليصمه
 وهذا الراى قد شهد الشهر وقوله عليه الصلاه والسلام صوموا
 لرؤيته فان ما شاء والله أعلم فليصم كل واحد منكم اذا رأى لان
 هذا من قبل الفروض المسميه الى من شهد بها حطاب كل
 مكاتب عند وجود السبب في حقه ولان رؤيته الجمع عند
 مراده فطما لم يدرها لوجود من لا يمكن منه الرؤيه من

المكلف ومن لا يجمع منه مع امكانها وافصول - سعاد من رأى في
 حق من لم يروا ووجوب الصوم على الجمع ملاحلاف وذلك لان
 الاحاديث الواردة في ذلك مفسى ان كل من رأى الهلال مأمور
 بالصوم اما أمر المجموع عند رويته المحجوع فلا شك فيه واما امر
 كل واحد عند رويته فهو الظاهر للسرا من فواعد السرعة
 ا ا قوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون فمما
 والله اعلم انه يجب عليكم الصوم جميعا يوم يصومون وليس لديكم
 جميعا دل السكى في العلم المنسور معنى قوله صلى الله عليه وسلم
 فطرتم يوم مطروب وصومكم يوم تصومون وعرفه يوم
 نمرتون واسحاكم يوم تصحون اذا اجمع الناس على ذلك
 دار يكلون بما عسى ان يكون في حسن الامر ولم يلمحوا به
 فلو شهد واحد او ايمان وردت شهادتهما فمما يلزمهما حكم
 رؤيتهما في انفسهما وان كان الا امام والناس على خلافهما فيكون
 ذلك اليوم حكمة في حقهما سر حكمة في حق غيرهما وقال جماعة
 من الجماعة والخاتمة ان الحكم لعموم الناس ولا يلزم من رأى
 هلال رمضان وردت شهادته الصوم وهذا بعد ولزم عليه

اذا فات السه في آخر يوم السك الذي افطر به بان الهزار
 رؤى بالاس انه لا يحب صاؤ وهذا ان البرمه مايرم في
 عامه المعد وقد تودى الى صوم ثمانية وعشرين اذا حارم
 بانصاف في الحديث والله اعلم ما قدمناه اه ولكن ما نسب
 لجماعه من الحنفية والحنابلة خلاف الصحيح عدمه فان الصحيح
 الوحوب على كل من راي ولوردت سعادته ولو كان فاسما
 عند الكل كما مر وسأني عن الحنابلة ما في البدائع مما
 لما في المدسوط في قال يوح افندي انه يخالف لما في اكبر
 المبراب من المصرح بالوحوب قال ابن عابدين والظاهر
 ان المراد بالوحوب المصطلح لا العرض لان كونه من رسل
 ليس قط ما ولذا ساع القول بحد صوم وسقطت الكفارة
 بقطره وليز كان قط ما للرم الناس صوم على أن الحسن وابن
 سيرين وعطاء قالوا لا تصوم الا مع الامام كما نقله في الحجر
 فادهم اه وأقول لعل مراده بالواحد المصطلح العرض العملي
 المعان للعرض العطي كما هو ظاهر عبارته فلا تكفر حاحده
 لوحود الخلاف في الوحوب وعدمه ولكن لو افطر هذا

الذي رأى الهلال ورد العاصي وحب عليه الفضا لان
 الاحواب باب نظاهر الآيه المقدمه والاحاديد الصحيحه
 وليس المراد بالواحد ما لا لالفرص مطلقا ولو عملنا لانه ليس
 بمعصي الدليل ولان وحرد الخلاف فيه لا يعضي ذلك كصلا
 الور فانه افرص على عدد اتي حسمه مع وجود الخلاف وجود
 القول بالسنة لي ان الخلاف في اور اقوى منه في هذا
 الموضع فان ال ل بوحوب الصوم هنا على من رأى الهلال
 وحده وان فاسما مذهب الائمة الارثيه كما نعلم مما قدمنا في
 مذهب الحنفيه وفي مذهب الك ومما تاتي في مذهب الساميه
 والحنابله بخلاف القول بوحوب صلا الور فانه قول اتي
 حسمه وحده وحالته صاحبا والائمة الثلاثه ولا يلزم من كونه
 فرضا عملنا ان يكون قطعا بغير حاحد ولا يلزم من كونه
 قطعا في حق هذا الراي ان يلزم الناس صومه لان وحوه
 على الراي وحده لسوء الرضا به في حسمه وحده لان
 المفروض ان التقاضي ردسها به ولم يعلها فكيف يلزم الصوم
 سربه بعد ذلك سوا فلما انه فرض على او قطعي في حسمه

وان كان الواقع انه فرض عملي في حقه حتى ان المالكة
اوحوا الكفار عليه كما سبق كما انه لا يلزم من كونه فرضا
عملا ان يحث الكفار بنظره عمدا لان المدار في كون هذا
اليوم من رمضان على طعن المكاتب انه من يهود السهر
ورؤيته هلاله وقد يحتمل ذلك في حق هذا الراي وحده فثبت
عليه الصم بالآية المقدمة والاحاديث الصحيحة الصريحة
في اماطة الامر بالصوم ووجوبه يهود السهر ورؤيته هلاله
ولكن لما رد القاضي بعباده اورب ذلك شبهه فسقط
الكفارة ولذلك فسا اذا افطر من راي الهلال وحده ورد
القاضي بعباده نصي فقط ولا يحث عليه الكفارة لان القاضي
لما رد قوله بدليل شرعي اورب ذلك الرد شبهه في قوله وهد
الكفارة فها هي الامومة فسدرى وتسقط ناله بان افطر
فل ان رد القاضي بعباده بان رفعها اليه ولم رد القاضي ولم
يفعل او لم يرفع اليه بعباده اصلا فلا خلاف في وجوب القضا
واما وجوب الكفارة فلا رواة فيه عن المتقدمين ولذلك
احلف المسامح فيه فصل بوجوب الكفارة وهل مقدمه والراجح

عدم الوحوب لما علم ان هذا الكفار فيها معنى المعصية
 وانها تدري بالسبب ولا شك ان وجود الخلاف في وحب
 الصوم من الحسن وان ستر وسطا وقوله صلى الله عليه وسلم
 صومكم يوم تصون فطرتم يوم مطروون اورب سببه تدري
 بها الكفار ولا نمارآه يحصل ان يكون حالا لا هلالا فاورب
 سببه انصا وروى ان عمر رضى الله عنه مر الى ل راب الهلال
 ان عسح حاحه بالما سم ال له اس الهلال فقال فعده فقال له سر
 فاب من حاحسك حسنها هلالا قاله في السراح ولما
 صحح القول ندم وحب الكفار غير واحد واما لو افطر
 بعد رفع شهادته للعاصي وقولها فان كان عدلا فلا خلاف
 في وحب العاصي والكفار وان كان اسبا وحب الكفار
 على الاصح ل ان ذلك لا يخصه بل نعم كل من علمه حكم
 العاصي بالصوم بطريقه السري لانه بعد الحكم من العاصي
 بالصوم صار الموحب للصوم هو ذلك الحكم وصار هذا اليوم
 من رمان في حق عموم الناس وصار صومه يوم صوم الناس
 وكون الساهد فاسعا لاعم صحة ما العاصي بشهادته واعا

مع كل ذلك فقط فقام العاصي اذا علم بفسقه وحكم بسفاده
 ولكن حكمه سجد وحب الصوم بحكم العاصي حديد لان
 العاصي متى فعل السجاده واجب بها لم يحكم بها جميع الناس
 وان لم يدرها من سجد لان العاصي كعام وبذلك فان قام
 من راي الحلال وحده ولم يسل العاصي سجدته بان ردها ولم
 يرفع اليه الا امر او رفع الامر للعاصي ولم يفعل ولم يرد بان
 يومه بها واكمل هذا الرأي وحده سجدته بان الناس يوما
 من يوم صومه لم يطر الا مع الامام والناس للحدث المقدم
 وساقى ايضا وان راي مكلف هلال الفطر وحده ورفع
 سجدته للحاكم فردها وحب عليه الصوم لقوله صلى الله عليه
 وسلم صومكم يوم نصوون وفطركم يوم يفطرون رواه الترمذي
 وغيره والناس لم يطر وا في هذا اليوم فوجب أن لا يطر هو
 أيضا احتياطاً وان اطر وحب عليه الفضا فقط ولا يحب
 الكفار لانه يوم عدي في اعقاده وانما وحب الصوم للحدث
 احتياطاً لأن الظاهر ان ما وفطركم يوم يسلدكم الفطر
 جميعاً وهو لم يسلد لدى الجمع وقوله صلى الله عليه وسلم صوموا

لرويه واقطروا لرويه وقوله اذا راسمو فصوموا وان راسموه
 واقطروا وعبرها من الاحادث الى عمدها وان امصب ان
 كل من راي هلال سوال فهو مأمور بالقطر اما امر المجموع
 عن رويه المجموع فلا شك فيه واما امر كل واحد عند رويه
 نفسه فهو الظاهر المستمر من قواعد الشرع وان من راي
 هلال سوال واحد ورد قوله يجب عليه القطر سرا كما قال
 بذلك الساعه او ناله فقط كما قال بذلك المالكيه كما قالوا
 جميعا بذلك في الصوم لكن الخيمه خالفوا في القطر احتسالا
 للصوم ولذلك قالوا للحدث احتسالا وان افطر قبل ان يرد
 العاصي سباده نأب لم يرفع سباده الا صلي او ربهما
 فوقف العاصي فيها ولم يصلها ولم يردّها ولا رواه في وجوب
 الكفار عن المصنفين فصل نوحوها وفصل نعلمه وهو
 الراجح لانه يوم عند في اعتداد قاروب ذلك سبه وهه
 الكفار مدرن بالسبه لما سديم ولذلك روى انه يجب له
 الصوم طاهرا ولكن يقطر بالسبه كما هو مذهب مالك كما
 سديم ولو ان اهل مصر لم يروا المحال فاكلوا سعاد

بلاين يوما صاوا وفهم رجل صام يوم السبت
 سنة رمضان راوا هلال سوال عنه التاسع والستين
 من رمضان فصام اهل مصر تسعة وعشرين يوما وصام ذلك
 الرجل بلاين يوما فاهل مصر اصابوا واحسوا وأما ذلك
 الرجل واحظا لانه خالف السنة لان السنة ان تصام رمضان
 لرؤية هلاله اذا كانت السماء مضيئة أو ما يكمل - فان بلاين
 يوما كما نطق به الحديث وقد عمل بذلك اهل مصر وخالف
 ذلك الرجل ولو صام اهل هذه بلاين يوما واهل المدينة آخر
 تسعة وعشرين يوما فان كان صوم اهل ذلك البلد روية
 الهلال ثبت ذلك عند فاضلهم او بدوا - ان بلاين يوما
 صاوا رمضان فعلى اهل البلد الآخر فصا يوم لا هم
 افطروا يوما من رمضان لسبب الرخصة برؤية اهل ذلك
 البلد وعدم رؤيته هذا البلد لا يندح في رؤيته اولئك اذ المدم
 لا ارض الرخود وان كان صوم ذلك البلد غير روية هلال
 رمضان او لم يثبت الروية عند فاضلهم ولا عند اعيان بلاين
 يوما فقد اسأوا حب عدموا رمضان تصوم يوم وليس على

اهل البلد الاخرى فساوه لان السهر قد يكون لاس وقد
 يكون لسمه وعسر هذا اذا كان الساه من البلد
 ربه لا يختلف فيها المطالع فاما اذا كان بعد مختلف مطالعها
 فلا يلزم احد البلدين حكم ربه البلد الآخر لان مطالع البلاد
 مني اختلف لعسر في اهل كل بلد مطلع بلدهم دون البلد
 الآخر وان صام اهل مصر لسمه وعسر وانظر والبريه
 وفهم صريع او مسافر لم يصح ان علم مقدار ساهه اهل
 مصر فلهذا صام لسمه وعسر لان الفضا على قدر الغاب
 والغاب هو هذا المقدار وان لم تعلم هذا الرجل ما صام اهل
 مصر صام لاس يوما لانه الاصل في السهر والعصا
 عارض وان اسد سهر رمضان على مكاتب كمن ليس بدار
 الاسلام كالاسير بحري وصام سهر بالبحري لانه ما ورد
 بصوم رمضان وطريق ارسول الله هو البحري عند
 استطاع سائر الادله كامر الصلة فان بين انه اصاب سهر رمضان
 احرا لانه ادرك ما هو المقصد بالبحري وان بين انه صام
 سهر فله لم يحرمه لانه ادى الى ما فعل وحوادث وحواس

فلم يحرمه كس صلى قبل الوقت وذكر الساعات في كتاب الام
 انه ان علم به قبل حى شهر رمضان فقله ان يصوم وان
 علم به بعد مضي شهر رمضان حار صومه وان قاله الساعات
 هو مضي فمات على يحرمه في الصلاة اذا سحطه
 اكد المراع منها وان بين انه صام شهر الله حار سرطان
 اكمال الله وتبين الله شهر رمضان لانه صوم قضاء لما
 وحسب ما به سرود الشهر وفي القضاء بعد هذان السرطان
 فان قيل كم محذور وهو لم سوا القضاء فلهذا لا يوى ما هو
 واحب عليه من الصوم في هذه السنة وهذا هو القضاء سوا
 فان بين انه صام سوا فقله قضاء يوم العطر لان الصوم
 فيه لا محذور عن القضاء وان بين انه صام دا الحجة فقله ما
 يوم الحر وأيام السرى وان بين انه صام شهر آخر فليس
 عليه قضاء الا ان يكون رمضان كاملا وذلك الشهر
 ما صام فحشد بعض يوما لا كمال الله وان صام شهر
 رمضان تطوعا وهو يعلم به اولا فليعلم أحرا عن صوم شهر
 رمضان عدا

في الفصل الثالث في مذهب السامية

وقال السامية كما يوجد في شرح المبرج وحاشية
 المحرمي عليه بحث الصوم برويه هلاله على ن رأ ولو فاسقا
 وعلى من احر الموقوف به سند وان لم يسهده عبد القاسي
 او يكمل له سمان بلا من يوما او نحو رويه هلاله عند
 القاسي بـسهاد عدل سهاد وان كان حديث العصر ولا بدان
 قول الحاكم بن عبدى هلال رمضان او حكمت بنوب
 هلال رمضان والام بحث الصوم الاعلى من راي او احر من
 راي ورويه والحكم هالما ومع توحيد الهلال ورويه وجوب
 الصوم وكذلك ثبت رمضان برويه القناديل المملقة على المار اول
 ليله من رمضان مـى حصل بذلك الاعتماد الحارم وبكى
 في السهاد اسد انى راب الهلال وقال البعض لا بدان قول
 اسهد ان سدا ن رمضان او ان الدهر هل لان قوله اسهد
 انى راب الهلال سهاد على فعل نفسه فلا عمل ولكن الجواب
 انه اسهر في قولها احصاها للصوم ولجروها عن فاعده
 الشهادات بدليل الاكفا فيها بالمداله الظاهر فلا يشرط

الرجوع الى مول المكن ولا ينل سباده العد ولا الا بي
ولا الفاسي وادان رب رمضان سباده عدل للصوم رب
ما سباده كصلاه التراويح لا مالا معه كدس وحل وطلاق او
عمى سلق به ادا كان السلق قبل الرؤيه وقد ساق بهوله ان
سواء رمضان او دخل رمضان اما ادا كان السلق بعد الرؤيه
ثم سباده ن راي اكسبي بالراحه العدل فحل الدين وسبع
الطلاق او انه في الماعى وكذا رب رمضان سواربرويه هلاله
واما وحب الصوم و رب ما د كر لهوله عليه الصلاه والسلام
صوموا الرؤيه واضطروا للرؤيه ان عم عليكم فاكلوا عده سباده
بلايس يوما اى لعمم كل واحد مسكم ادا رآه فلا يحس على
غير الراى الا ادا اخبه الراى وصدقه ولمطر كل واحد
مسكم ادا راي انى الهلال لا يهد كونه هلال و صان بل بعد
كونه هلال سوال فان عم عليكم هلال و صان اى لم يرو
وان لم يكن عم فاكلوا عده سباده بلايس يوما وسيله ان عم
سلك هلال سوال اى لم يروه وان لم يكن عم فاكلوا
عده رمضان بلايس ما ولقول ان عمر رضى الله عنهما

احبب الي صلى الله عليه وسلم انى اب الهلال فصام وامر
 الناس بصيامه رواه ابو داود وصححه ابن حبان ولما را
 الترمذى وعبره ان اعراضا شهد عبد الله صلى الله عليه وسلم
 برويه بامر الناس بصيامه وهند الشهادة شهادة حسنة ولا
 محاج للدسوى ولكن لا بد ان يكون عند فاضل بعد حكمه
 ولو فاضى ضرور ولا بد فسامن لفظ الشهاد ومضى صما
 برويه عدل او عدلين بلاس يوما افطرا ما وان لم ير الهلال بعدها
 ولم يكن عم لانه من معنى بلاس يوما ولا بد لزوم الفطر
 شهاد واحد لان لزوم الفطر من هاهنا صما والسبب ود
 من صما تما لا بد به منصودا وانما محاج لهذا الجواب
 على القول بان الافطار لا بد من صدق واسملا لا شهاد الواحد
 العدل ولكن المصنف ان هارل سوال من صدق واسملا لا
 شهاده الواحد العدل لا سيما على العماد وهو فطر يوم القدر
 لوجوه كالا حرام بالخج وكل شهر اسمل على عاده من
 شهاد واحد عدل بالنظر لا مائة ام ولا سلك ان مذهب
 السامع من حب الا كسما شهاده العدل الواحد في سون

هلال رمضان وسوال والاصحى وكل شهر اسم على عباد
 بالنظر اليها منطبق كل الاطلاق على الفواعد الاصولية ولما
 دل عليه الاحاديث الصحيحة المتقدمة اعتبروا الحرس بهاده
 اودى عند الحاكم فذلك شرطوا في الدل ان يكون ذكرا
 حرا ولعل السهاده وحسن العضا وحكم العاصى في سوب
 الهلال ووجوب الصوم أو الفطر على غير من رأى ومن لم يحرمه
 ن رأى ولعل ذلك لاسم راعوا ما في هذا الحرس من سه
 السهاده لما فيه من الالزام على الغير في الجملة وان كان الالزام
 هاما عاما لا يخص واحدا من ما وهو الزام على الساهد أولا
 وعلى غيره سماعا على انه لا الزام من قبل الساهد انما الالزام جاء من
 جهة الزام المكاتب سرده المصطفى صلى الله عليه وسلم
 وسوى في ذلك الساهد والعاصى وغيرهما كما لا يخفى كما أن
 الاحاديث التي وردت في ذلك لا يدل على اسقاط سوى
 الدلالة وقد حاق في بعضها الصريح بلفظ الخبر كما في حديث
 ابن عمر أحرب النبي صلى الله عليه وسلم وكأها منعه على ان
 الذي وقع منه صلى الله عليه وسلم هو الأمر بالصوم ولم يحى

في واحد منها انه صلى الله عليه وسلم قال حكمت او سمعت
 عندي فلعن لحيي وحيا لا تعلمه ان قيل وقد ورد الحديث
 الصحيح انه عليه الصلاة والسلام قال ادانهم عدلان فصوموا
 واباروا واسكروا فسرطء مدلى في الصوم والفطر وكذا
 ما حاشى من معنى بن سله قال حاشا ما كسب عمر بن الخطاب ان
 الاهله بعضهم اكرم من بعض بارادتهم الهلال بهارافلا يفطروا
 حتى يسجد ساهدان ابهارا ما بالامس عنه روا الداروقطى
 والسهبى ناسدا صحيح وهى عن الافطار حتى يسجد ساهدان
 قلت ان كلام الحديث والار المدكورين انما يدل على عدم
 كفايه شهادة العدل اراحد مهوروم المخالفة فلا رد على من
 قال بعدم حججه وامام من قال بحججه مهوروم المخالفة فبر رسول
 انه حججه ولكن المطوق هدم عليه لان في حججه حلاله
 والمطوق حججه اصابا وقد حاش الاحاديث المسمومة وسرها
 نصا صريحا ناطما تكفايه شهادة العدل الواحد في الصوم
 فقدمت على مهوروم المخالفة وامام الفطر فلان الاكفا
 به شهادة الواحد العدل بن هاشم المساوا وهو ما نسى

بالقياس الحلي أو سحوى الخطاب أو مفهوم الموافقة أو
 دلالة النص وهذا القياس بهذا المعنى حجة إماماً
 فمقدم إماماً على مفهوم المخالفة وعلى فرض أنه ليس من قبل
 دلالة النص بل هو قياس فهو أيضاً مقدم إماماً على مفهوم المخالفة
 لأنه قياس صحيح وهو حجة إماماً خلافاً لمن لا يبعد بخلافه
 وهم نساء القياس ولذلك قال السورى من السادة ، نعم يدرؤنه
 هلال رمضان أول ليلة هل ليس أو تحب فإذا دلت بالسنة أو
 الوحوب هل تكون على الكفاية أو الأعيان وهل مثله نعم يدرؤنه هلال
 سوال لاحتل المظفر أم لا وهل يكون هلالاً من كان لاحتل
 لاحتل رمضان مثل هلال رمضان أم لا ثم احب برأى
 هلال شهر رمضان من فروع الكفاية وكذا منه الأهل لما
 رب عليها من الأحكام الكبرية اه فانظر كيف سوى
 فيما ذكر من هلال رمضان وغيره معاً ذلك بما رب عليها
 من الأحكام الكبرية فمن ذلك مساواة كل شهر اسم على
 عاده لسهر رمضان ويكون كل شهر اسم على عاده في
 سواه بالنظر للعادة مثل رمضان في سواه يساهه الواحد

المعدل بالنظر للعاده للساوا في العلة ولا شك ان كلا من
 السهاد هلال رمضان او هلال الفطر او هلال كل شهر
 اسمع على عباد بالنظر الى العاده اما هي احوار عن سب
 حربي لوجوب ساد معه في وقت حين نعم الحكم فيها من
 المحرم غير من اهل بلد المحرم وسائر البلاد الى المحرم مطلقا
 او اسعد مطلقا على الاحلاف الآتي في اعسار احلاف المطالع
 وعدم اعسار فكاتب لك السهاد كالادان بل اولى لان
 الادان من سب وجوب اصلا وهو نعم اهل بلد المودن
 فقط وانما سهاد رسول هي حبر نعم حكمه كما عدم والعول
 بان الفطر اروب الس ا احوار محرم الواحد وهو المودن
 لما صار من امارات سهاد صدق المحرم لغير وقت العروب
 معه وعليه امارات يروب عليه الظن فاما الصم اها احوار
 المعه دوى الظن بخلاف هلال الفطر فانه لا اماره عليه وانما
 وقت العذر لارم لوف المرب اذا سب دخول وقت الصلا
 باحوار المعه سب دخول وقت الافطار معاله اه دول بالعارق
 في غير موضع الفرق فان وجوب الصوم او وجوب الفطر اما

لزم بدحول رمضان او سوال لما صار به من امارات شهيد
 تصديق المحر لغيره وب انصاف السهر المأصى عن وقت دخول
 السهر الحديدي منه بما يوحى في الاقوى بعد العروب في الحلال
 وعلى ذلك امارات يورث عليه الطن اذا انصم اليها احبار
 الله وصى الطن وردنا أفاد العلم وكل في الامارات في الموضعين
 مساعده كما وردنا فيما سبق كما ان وقت الفطر في آخر رمضان
 لا رم لدحول أول سوال كل يوم الفطر في آخر الشهر في رمضان
 اروب الشمس فالقول بان هلال الفطر لا اماره عليه الفقه
 طاهره لان نفس الحلال الذي ساعده الرأى ويحرمه اماره
 على دخول وقت الفطر فلا يحسب لو حود اماره عليه مع
 ساعده كعروب الشمس في آخر كل يوم في رمضان وسره
 من الاسر بلا فرق

الفصل الرابع في مذهب الحنابلة

وقال الحنابلة كما يؤخذ من الامام وريحه كاف الامام
 بحسب صوم شهر رمضان برؤيه هلاله لقوله تعالى (كس عليكم
 الله امام) الى قوله سبحانه (من شهد معكم الشهر فليصمه) وقوله

عليه الصلا والسلام صوموا الروم والاحماع مسعد على وحوه
 فان لم ير الهلال لله الثلاثين من - بان والسما مصححه اكملوا
 عد - بان ثلاثين يوما صاموا بعد خلاف رصلوا التراويح
 كما لو راو ونسحب براني الهلال احصاها للصوم وحذر من
 الاحلاف وعن عابسه قال كان الى صل الله عاه وسلم
 سقط في سمان مالا حسبي غير سم نكرم لرؤيه رمضان
 روا الداريمطي باسناد صحيح عن اني هريره مر دوعا احصوا
 هلال سمان لرسان روا الترمذي وان لم ير لله الثلاثين
 من سمان وحال دون مطلعه عم ارور ار عار او بحرالك
 لم يحك الصوم دل رويه هلاله اراكال سمان لاثين يوما
 دما ولا تثب عنه وانه كصلا التراويح وحوه الامساك
 على ن اصبح معطرا اراحار السح واصحابه وجمع مهم ان
 الخطا وان غسل وصاحب البصره وصحبه ان رور في
 سرحه وقال السح تقي الدين هذا مذهب احمد المصوص
 الصريح به وقال لا اصل لاوحوه في كلام الامام احمد
 ولا في كلام احد من الصحابه ورد صاحب المروع جمع

ما اسدل به الاصحاب للوحوب وقال لم أحد عن أحد نصرا
 بالوحوب ولا امر به فلا يوحه اصابه الله اه لما روى ابو
 هريره مرهوعا صوموا الرؤيه واقطروا الرؤيه فان عم عليكم
 فاكملوا عد - بان بلا من يوما مفعول عليه ولا به يوم سكت وهو
 به به والاصل بها السهر ولا يفعل به بالسك والمذهب
 بح صوم يوم الثلاثاء من سمان ان حال دون مطلقه عم
 او من او يحوها بنه رمضان حكما ط ا يوحوه احساطا
 لافسا واحباره اخرى واكثر سوح اصحابا واصوص احمد
 عليه وهو مذهب احمد وابنه وعمر بن العاص واني هريره
 وانس ومناويه وعائيه وابا بنى اى كز وقال به جمع من
 السمان لما روى ابن عمر مرهوعا قال اذا راسموه فصوموا
 واذا راسموه فاقطروا فان عم عليكم فاعدروا له مفعول عليه ومى
 فاعدروا له أى صموا القوله دالى ومن قدر عليه رده أى صمى
 وهو ان على سمان تسعة وعشرين يوما ويحور ان يكون
 ما اعدروا ما نطلع فى مثله الهلال وهذا الزمان يصح
 وجوده او يكون ما فاعلموا من جهة الحكم انه يجب

العلم كقولہ تعالیٰ الا امرائہ قدرناھا من العار من ای سلمناھا
 مع ان بعض المحققین قالوا السہر اصلہ تسعہ وعشرون يوما
 یؤید ما روا احمد بن اسماعیل عن ابوب عن نافع قال کان
 عند الله بن عمر اذا معی من سمان تسعہ وعشرون يوما لم
 من مطر له ان رأ فقال وان لم یرہ وان لم یحل د ن مطر
 سحاب ولا یر اصبح مغبرا وان حال دون مطر سحاب
 او یر اصبح صامنا ولا یسک انہ راوی الخبر وادری وایم
 معا فمعین المصنف انہ کما رجع الہ فی تسیر حمار المسافین
 یؤكد قول علی وانی هریر وناثہ لان اصوم يوما بن
 سمان احب الی بن ان افطر يوما بن وسمان ولا یر یحاط
 له وبحر یحیر ابواحد واحب بن الاول بان حیرای هریر
 بروایہ محمد بن ریا وقد حالقہ سعد بن المسیب فروا عن
 انی هریر فان عم علیکم قصو وان لم یس وروایہ اولی لامامہ
 واسہار عدالہ وسہو واقصہ لای انی هریر وقال الاسماعیلی
 ذکر سمان فہ من تسیر اس انی اناس ولین هو سوم سک ام
 ولی القول بوجوب صوم الناس من سمان یحرم من

صا ه ادا بان أنه ن رمضان عنه لان صا ه ومع ه ر صا
ول للمصا لا تصح الا لله ومع السك فيما لا يرى بها
ومال لا مع البردد فيما لا يحاحه كالاسرو صلاه ن خمس وتصل
البر اومح ه ه في لله احباطا لله لما قال الام احمد
العام فل العام وسب ه نواع الصوم ن وحب كفاره
بوطي ه وحب اسالك على ن لم ييب الله وبحو ذلك
مالم يحق انه ن ه بان بان لم ير مع السحو هلال سوال
لعد بلاين لله من الاله الى عم ه هلال ر صا فبس انه
لا كفاره بالوطي في ذلك الاوم ولا سب ه الاحكام من
حلول الاحال ووهوع الماعاب ن طلاق وعق وعبرهما
كاهضا العد وده الاملا عملا بالاصل الذي جواب لاص
احباطا للماده عامه وده في هلال ر صا هول عدل
وحده لاص عليه وحكاه الترمذي عن اكبر الما لاله صلى
الله عليه وسلم صوم الناس هول اس عمر روا أبو داود
والحاكم وقال على برط سلم ولقوله حبر الاعرابي ه
رواه ابو داود والترمذي ن حديث اس عاس ولأه حبر

ديني وهو احوط ولا يهمة فيه مخلاف آخر الشهر ولا
 فرق بين الصوم والصحو والمصر وحارجه ولو كانت الراي
 في جمع كثير ولم ير حرمه منهم وهو حذر لاسيما في مقام رسول
 العدل وامن العدل ولو لم هل اسيد او سيد اني رايه ومن
 فيه قول المرا والمذكر كسار الاحبار ولا يشرط لفظ السهاد
 ولا يخص بمحكم فلم الصوم كل من سمعه من عدل واراد
 الحاكم قوله لكونه لا يرى وجوب الصوم بسهاد الواحد
 او ادم عليه خاله اما لو رد نفسه المذموم له فلا يلزم الصوم
 من سمعه بخبر روى الدلال لان رد له حديد حكمه منه
 ولا يعل خبره وان سب روى الدلال ومصل خبر واحد
 يسب بها للصوم من الاحكام من وقوع طلاق من مطلق
 بدخوله وحلول آحاد لدخول موحله به وبخود ذلك كانهما عده
 وحرار شرط ومد املا او حر ذلك ولا يسل في ربه هلال
 رمضان حر مسور ولا مير لمقدم القه خبر ولا يسل في
 عنه السور كوال وعنه الارجلان - لان لفظ السهاد
 لان ذلك ما نطلع عليه الرجال سالنا وليس مال ولا قصد

المال فاسه القصاص وانما رك ذلك في رمضان احسب اطلاق الاماره
 وانما احار القطر محرم الواحد ثم روت الشمس في كل يوم من
 ايام رمضان لما عاون عروها من امارات تسجد بصدق المحرم
 للمحرم روت العروب سميه وعليه امارات بورد عاه الطن ادا
 انصم اليها احار الله هوى الطن ورواها ادا لم يخلاف هلال القطر
 منه لا امار عليه وانصاوف القطر لا روم العروب ادا انص
 دخول روم الصلاه باحار الله من دخول روم الافطار سما
 وادانها وانساده ان بلاس يوما ولم رواه هلال سوال
 افطروا الا فرق في ذلك من العم والصحو لان سهاده الهدان
 من بها النظر اسداء من ساء لسوب الصوم اولى ولا
 سهادتها بالرؤيه الساسه اساء واحار به عن من وساهده
 فكيف ساهلها الاحار سعي وعدم رؤيه ولا من منه وذلك
 لان الرؤيه محمل حصولها بمكان آخر ولحدب عبد الرحمن
 ان يرد من الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وان
 سهادان يصوموا وافطروا رواه النسابي ولا سطورون
 ان صاوا بلاس يوما سهاده عدل واحد لانه قطر ولا محور

ان يسند الى واحد كما لو شهدا هذا هلال سوال وان صا وا
عاشه وعشرين يوما ثم رواوا هلال سوال فصوا يوما فقط نصا مثله
حبل واحسح قول علي ولا به بعد العلط سوس وان صاموا
لا حبل عم ونحو لا يظرون النصا وحدها واحدا اذ لم
يروا الهلال لله احدي ولا ين لان الصوم انما كان احساطا
فلما وافقه للاصل وهو ثمان رمضان اولى فلو عم هلال رمضان
وسمان ورحب ان يحدروا رحب وثمان مافصل احساطا
للصوم ولا يظرون حتى يروا هلال سوال او نصو والاس
ويلا ين يوما لان الصوم انما كان احساطا وكذلك يصومون
اسن ويلا ين يوما ان سم هارل رمضان وسوال واكملوا
ثمان ورمضان ومانا مافصل وكذا اذا عم هلال رحب وثمان
ورمضان لا يظرون حتى يروا هلال سوال او نصو وا
لنه ويلا ين يوما كامله وقد سوالي سهران ويلايه واكر
من ذلك ثمان وعشرين يوما وفي شرح مسلم ^(١) للبووي

(١) قوله وفي شرح مسلم للبووي الى آخره يقول الذي صرح
به السكي كما ماني في المصحح التاسع ان السهر الكامل في السنة الفجره

عن ابن الصنف لا يصح النقص من واليا كبر من ارداه اسهر
 فكون معنى قول صاحب الاماع واكثر اي ارداه اسهر
 ومطوفى الصحاح من حديث انى بكره سهر اعد لا بمصان
 رمضان ودو الحجة وهل عند الله والايم وعبرهما لا يجمع
 بمصان اى سهر واحد والى المراد عالنا وقل ما لا بمص
 اخر ال وهما بمص عددهما واسكر الامام احمد ناو ل
 من حمل هذا على الله الى قال الى صلى الله عليه وسلم ذلك
 بها وهل ابو داود لا ادري ما هذا فقد رانها بمصان
 وقول من قال ان روى الهارل من حه عن وعسرى فالسهر
 نام وان لم يفر بمص منى على ان يوارى الهلال لا يكون
 الا ليلتين وليس ذلك بمصحيح لحقه خلافه فان الهلال
 قد يحس ولا يرى لله ناره ولباين نار ولباين ناره اخرى
 و من راي هلال رمضان وحده وردت شهادته لنفسه او غير

نار يكون سهر والنافسه ملها وبار يكون السكاملة سهر والنافسه
 حقه فلا يكون النافسه اكبر من سهر ولا السكاملة اكبر من سهر
 وان هذا امر مقطوع به في علم الهه وهذا علم ما في كلام السوى
 ولذلك لم يسل المالكه على مثله كما سبق اه سهر

لزمه الصوم وجمع احكام السهر من طلاق وعن مطلقين
 به ومحمود ذلك في كل ما تعلق بدخوله له يوم قوله صلى الله
 عليه وسلم صوموا الروسه ولانه كعلم فاسي سبحانه لما او
 دس على وره ولانه سمن انه في رمضان فله يومه صومه
 واحكامه بخلاف سهر من الناس ولا عصر الا مع الناس لان
 الفطر لا يباح الا بهاد عدلين وان راي هلال سوال وحده
 لم يطر قلبه الجملة لحدب اني همر برقه قال الفطر يوم
 مطرون والاصحى يوم يصحون روا ابو داود وابن ماجه
 وعن عاصه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم مطر
 الناس والاصحى يوم يصحى الناس روا ابو رمدي وقال حسن
 صحيح عرب ولا حمال خطئه ومهمه فوجب الاحكام وكذا
 لا يعرف ولا يصحى وحده اليه السبح في الدس قال الراعي في
 سلى اصل وهو ان الهلال هل هو اسم لما نطلع في السماء وان
 لم يسهر ولم يظهر او انه لا يسمى هلالا الا بالظهور وروا الاسهار
 فيه قولان للعلماء وهما روايان عن احمد وقال ابن عثيم
 مح على من راي هلال سوال وحده ان مطر سرا وهو

حسن لانه يسه يوم غدوه ومهي عن صومه واحب بانه لا يد
 به النفس في نفس الامر ادبحورا به حل الله ودي ان بهم
 يسه في رؤيه احساطا للصوم وموافقته للجماعه والمرد رؤيه
 هلال سوال عماره لنس مره لد فطر ا على نفس رؤيه
 لانه لم ينس مخالفه الجماعه وان رأى هلال سوال عدلان ولم
 يهدا عند الحاكم حار ان يسمع سهادهما الفطر اذا عرف
 عدالتهما ولكل واحد منهما ان فطر هو لهما اذا عرف عداله
 الآخر لقوله عاه الصلاه والسلام فان يهدا هذان فصوموا
 وافطروا رواه النسائي وقال في المدع دم الحوار وانه مناس
 المذهب وان سهدا عند الحاكم رؤيه هلال سوال ورد الحاكم
 سهادهما لحمله محالهما فلن عام عدالتهما الفطر لان رده لهما
 لذلك السبب لنس حكما منه سديم ول سهادهما وانما هو
 يوف به عن الحكيم لمدم علمه محالهما وهو كونه عن
 الحكيم اسطارا للدين ولهدا لو ثبت عدالتهما بعد ذلك ممن
 ركاها حكم بها والخلاف في هذه المساله كالخلاف في الى
 ولها وانما اذا رد الحاكم سهادهما لنفسهما فلن لهما ولا

لعمرها الفطر سهاديهما لان رد لهما لفسعهما حكم منه بذلك
 ولا تة ل سهاديهما منه لافي حكمها ولا في حق عمرها وان
 لم يعرف احد الساهدين عداله الآخر لم يحركه الفطر خوار
 فسهه الا ان يحكم سهاديه حاكم لثووال اللبس حديد وكذا
 لا يجوز الفطر لعمر المدلين اذا حمل عدالتهما او عداله احدهما
 لا ان يحكم سهاديهما حاكم واذا استهدت الاسهر على اسير
 او مسعود او من غمار ويحرم كس مزارع دار الاسلام
 بحري واحمد في معرفه شهر رمضان وهو الماله اكمه
 ناده برص الصوم بالاحباد فله كالتحري في استعانة القلة
 وى تحري ووقع تحريمه على شهر انه شهر رمضان صامه وان
 بين ان ذلك الشهر الذي صامه هو شهر رمضان احراه وكذا
 اذا بين انه شهر بعد شهر رمضان لانه صامه فصاره ما لم يكن
 الشهر الذي صامه وسن انه بعد رمضان هو شهر رمضان
 من السنة العايلة ان كان هو رمضان منها فلا تحريم من واحد
 منهما اما من رمضان السنة العايلة فلا له لم سوء وأما من رمضان
 الذي نواه فلا له لا تصح فصاؤه في رمضان آخر وذلك كله لاسرار

به العيس وان سبى ان السهر الذي صامه بعد رمضان نطه
 رمضان ناقص وان رمضان الذي فاته نام لزمه مسا العيس لان
 العيس يجب ان يكون بعد الواجب المبروك بخلاف من بدر
 سيرا واطلق لانه يحمل على كل ما ساوله اسم السهر ناقصا كان
 أو كاملا ولو سبى ان السهر الذي صامه بعد رمضان هو سهر
 دى الحجة ففى يوم الهمد وانام السرى وان سبى ان السهر
 الذي صامه نطه رمضان هو قبل رمضان الذي فاته لم يحرمه
 لانه انى بالعاده قبل وفيها كالصلاه اذا سبى انها وقت قبل
 وفيها وان سبى ان صام رمضان ونقصه عن رمضان فوافى
 رمضان او ما دمه احراه دون ما دمه وان محرم وسك هل
 ومع السهر الذي صامه قبل رمضان أو ما دمه احراه لئلا يفرسه
 بالاجتهاد ولا يصره السك في السه لو حود الضرورة ولو سبى
 أنه صام سبعين ثلاث سبى مواله صام ثلاثه اسهر منه فصا
 ما فاس سيرا على أر سهر ربها فالى كما رب الصلوات اذا
 تاته فكما ان رب الصلوات القامه واجب كذلك يجب
 الترتيب من الرصاصات القامه وان صام من اسبب عليه

الا سهر بدون احباد ولا بحر ولا بحر به مع الفدره على
 الاحباد والبحرى وان طن ان السهر لم يدخل ومع ذلك
 صام لم بحر وان اصاب صومه سهر ر صان وكذا لا بحر به
 اذا لم في دخول السهر وان لم على طه دخوله كما لو ردد
 في دخول وقت الصلاة اه ملحضا الى المين والشرح
 المدكورين ولا يحى ان حمل ورله في الحذب فادرواله على
 احد الى التلايه الى مرب في كلام الحاشيه يكاف خصوصا
 انه كما يحمل تلك الى ماى يحمل ان الى فاءو وقد حا
 يفسر بذلك في حذب الى هربو حب قال فاكلوا سد
 سمان نارين يوما والا فصار على - سمان من باب الا كفا
 وحذب ما تعلم اعمادا الى ما نساى الله الهمم وان المراد فان
 عم عليكم هلال رمضان كملوا عده سمان بلاين يوما وان
 عم سلكم هلال سوال فاكلوا عده رمضان بلاين يوما وقد
 حا في عده احادب فاكلوا عده رمضان في سمانا كملوا
 العده بلاين يوما بعد لا سمان ولا رمضان وحديث لا مخالفه
 بين روايه محمد بن رباح عن ابى هرير وما رواه سفيان

المسبب فان قوله في روايه سعيد فان عم عليكم فصوموا بالاس
 من باب الاكسفا ايضا فان قوله ان عم عليكم في كل من
 الرواسين راجع الى قوله صوموا لرؤسه وأفطروا لرؤسه على
 طريق الدورع كما لا يخفى على فطن ولا شك ان الدورعيين
 الاحادب مقدم على حملها معارضه وطلب الترجيح وما نقله
 من بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو معارض
 بما نقله عن السج بن النضر وهو من اكبر الحفاظ من قوله
 لا اصل للوحد في كلام احمد ولا في كلام احمد من الصحابه
 وان صاحب المروعي رد جميع ما اخرج به الاصحاب للوحد
 وما نقله من عمر راوى الحديث لا يدل على الوحد وكذا
 مقالته اني هريره وعائسه لان اصوم وما الخ لا يدل على
 ارحوب ومع ذلك فقد قال في نسب الرايه نهـ ان نقل
 ما قاله الاسماعيلي قال صاحب السمع واما ما ذكره
 الاسماعيلي ورفاده في صححه الحديث لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم اما ان يكون قال اللفظ وهو ظاهر اللفظ واما ان
 يكون قال احدهما وذكر الراوى اللفظ الآخر بالي ان

اللام في قوله فاكملوا العدد لا يداي عد السهر والى صلى
 الله عليه وسلم لم يخص بالاكمال سهر اذون سهر اذاعم فلا فرق
 بين معان وعبر اذ لو كان معان سر مراد من هذا
 الاكمال ليسه لان ذكر الاكمال عب قوله صوموا
 وافطروا فمعان وسر مراد من قوله فاكملوا العدد
 فلا يكون رواه فاكملوا عد معان مخالفه لرواه
 فاكملوا العدد بل مسنده فان احدهما اطلق لفظا بمعنى الصوم
 في السهر والثاني ذكر فردا ن لافراد قال بسنده حديث
 اخرج ابو داود والترمذي عن سماك عن عكرمة عن ابن
 عباس مرهوعا لا تصووا قبل رمضان صوموا لرويه وافطروا
 لرويه فان حال بينكم وبينه صحاب فكملوا العدد لاس
 ولا تسعدوا السهر اسفلا قال الترمذي حديث حسن
 صحيح روا ابن حزمه وابن حبان في صحيحهما وروا ابو
 داود في مسنده حديثا ابو سوانه عن سماك عن عبيد صوموا
 لرويه وافطروا لرويه فان حال بينكم وبينه عمامه او صانه
 فاكملوا سر معان فلاس ولا تسعدوا رمضان لصوم يوم

من سمان وقال وبالجملة فهذا الحديث نص في المسألة وهو
صحيح كما قال الترمذي وسألك عنه ابو حاتم وابن مبرور
له سالم في صحيحه قال والذي دل على الاحاديد في هذه
المسألة وهو معنى التواعد ان كل شهر عم اكل لاس
سوا في ذلك من رمضان وعمرها وعلى هذا يكون قوله
فان عم عليكم فاكلوا العدة راجعا الى الحملين وهما قوله
صوموا الرؤبة واضطروا الرؤبة فان عم عليكم فاكلوا الد
اي عم عليكم في صومكم او فطاركم هذا هو الظاهر من
اللفظ وباقى الاحاديد يدل على ذلك كقولهم فان عم عليكم
فاضطروا له اه والحقه في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا في قول عمر ولا في ذلك وكذا ما اخرجناه ابو داود والنسائي
بسندهم عن حماد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تفسدوا الشهر حتى يروا الهلال او يكملوا العدة فله
هم صوموا حتى يروا الهلال او يكملوا العدة فله وروا ابن
حنبل في صحيحه واخرجناه النسائي عن طريق آخر عن ابن
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر اسم أحد

منهم وما قاله ابن الخوري من ان حدث حدثه هذا صفة
 احمد بن محمد بن علي بن حال الصخر قد رد صاحب التمع
 وقال انه قد سمع من احمد بن محمد بن حال الصخر قول من
 قال من رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وان سمعته حدثه وقد الى ان ال وما حمله فالحديث صحيح
 رواه صاحب صحيحهم في الصحيح واما الحديث الذي رواه
 الدارقطني عن عائشة قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يمشي من هلال سمان الى آخر فقد ذكر سارح
 الاماع محضرا وقد رواه ابو داود بسند عن عائشة قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي من هلال سمان
 مالا يخط من غيرهم يصوم رمضان لرويه فان سمع
 لاسي بواهم صام ورواه الدارقطني وقال اسناد صحيح
 وقال ابن الخوري وهذه عصة من الدارقطني كان يحيى
 ابن سعيد الارمني معاوية بن صالح وقال ابو حاتم لا يصح
 به في التمع لنسب العصة من الدارقطني واما العصة
 منه فان معاوية بن صالح هو صدوق وبه احمد بن حنبل

وعند الرحمن من مهدى وانور رعه وقال انى حامم سالت
 عنه فقالوا حسن الخدب صالح الخدب واحصح به مسلم فى
 صححه ولم يرو سنا حالف فيه القاب وكون يحيى من ساعد
 كان لارضا غير فادح فيه فان يحيى برطه سديد فى الرجال
 ولذلك قال لو لم ادر الا عن ارضى ما رويت الا عن حمه
 وقول انى حامم لا يصح به غير فادح انصافه لم يدكر السب
 وقد تكررت هذه الالفاظ منه فى رجال كثير من اصحاب
 الصحيح الامام الا اناب من غير بيان السب كجالد الخدا
 وعمره اه ما خصا بن نصب الرايه وفيها ذكر من احاد
 هذا الباب ، صها عن عاصه و صها عن عرها وكلمها رد
 القول بوجوب الصوم وبذل دلاله صريحه على وجوب الكمال
 سمان بلا من يوما ان عم هلال رمضان وفى القدر الذى
 قلنا كناه

﴿ المبحث السادس فى هل الشهاده ﴾

﴿ فى رمضان وسؤال وهل الحكم بوجوب هلالهما ﴾

اعلم انك قد علمت مما تقدم ان المذهب الصحيح عند

الخمسة ان كلا من هلال رمضان ووجوب صومه
 وهلال الفطر ووجوبه وحرمة الصوم في اول سوال لا يدخل
 تحت الحكم متى الا لزام وفصل الخصومات وانه يدخل
 تحت الحكم متى ان العاصي بامر بالصوم في رمضان وبالحج
 الى المعلى في هلال الفطر وهذا هو المراد بنسب كل من
 هلال رمضان وهلال الفطر بل ان الامة الاربعه متفقون
 على ان الهلالين لا يدخلان تحت الحكم بالمعنى المذكور فانه
 الامر ان السابعة برطوا لفظ الشهادة وان يقول العاصي
 حاتم برونه الهلال او بن عبد رونه الهلال لعنم الوجوب
 على من لم يبر ولم يحرم من راي على ماسى ومن المعلوم
 انه لا خلاف لاحد من العلماء ان كلا من الهلالين متى نسب
 رونه في بلد لم ينافى البلاد الى متحد متظاهرا مع مطلع بلد السوء
 او مطلقا الى الخلاف في اعسار احتمالات المطالع وعدم اسرار
 وعلى ذلك فالعمل اما ان يكون قتل الشهادة بالرؤية او قتل
 وسما اما قتل الشهادة بالرؤية في رمضان فقد قال في الدواع
 وعبرها وفضل سهاد واحد عدل على سهاد واحد عدل في

هلال رمضان بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام
 فانها لا تصل ما لم تشهد على سهاد كل واحد وحده او رجل
 وامرأتان لما ذكرنا ان هذان باب الاحبار لا من باب الشهادة
 ومحور احبار رجل يدل عن رجل عدل كما في رواه الاحبار اه
 وأما هلال الفطر فلا بد ان يحضر عدلان على القول باسقاط
 العدد فيه برؤيه هلال سوال او سئل حبر العدلين عدلان
 النصا على هذا القول واما على ما جمعناه من عدم الفرق بين
 هلال رمضان وسوال وان كلا منهما من باب الخبر الذي
 يكفي في هلال الفطر حبر الواحد الدل كالهلال رمضان
 في لم يكن النهر دونهما مطلبه العاط او الكذب وكذا محذور
 في إخبار رجل عدل عن رجل يدل لانه خبر ديني كما في
 رواه الاحبار واما سئل السوف لدى القاضي فلا خلاف عدنا
 في انه يكفي فيه حبر الواحد العدل لا فرق في ذلك بين هلال
 رمضان وهلال سوال وما ذكر في بعض الكتب كمن
 السور وعنده مما يوم ظاهر اسقاط السهاد والحكم فظاهر
 سر مراد بل المراد انه محذور ان يكون فيه هذا الطريق لانه

معنى فيه هذا الطريق وقد صرح بعض كتب المذهب بان
 السداد الى لا يوجد فيها حاكم يصوون محرم عدل ونظرون
 محرم عدل وهذا بظاهر نصي اسباط الحكم في هلال
 رمضان وهلال سوال الا لضرورة في السداد الى لا يوجد
 فيها حاكم وهو مسمى على ان كلا من الهلالين يدخل تحت
 الحكم وهو فهم له من السامح من طواهر بعض العبادات
 ويترفع على ما يحبو من اسباط الدعوى على فاس مذهب
 اى حقه كما تقدم عن الصبح وفصلا عن كون اسباط
 الدعوى حلال الصحيح على فرض صحة الحب فان
 نصوص المذهب الى حلاله كما تقدم ولا فرق بين السداد الى
 يوجد فيها الحاكم وبين السداد الى لا يوجد فيها في انه عب
 الصوم والعطرسا على الحس بوجه هلالهما سواء كان ذلك
 الحر عند الحاكم وامر بالصوم والخروج الى المصلى اولم يكن
 عند الحاكم وانما الفرق بين السباده عند الحاكم والسباده عند
 غيره انه يهد الراى عند الحاكم وامر بالصوم او بالخروج
 الى المصلى لزم جميع الناس ما امر به الحاكم بمجرد علمهم بامر

واما اذا لم يسهل الرأي عند الحاكم ولم يامر بمقتضى سباده فلا
 بد في وجوب الصوم من وصول خبر الرأي الى المكلف اما
 من الرأي نفسه واما بان يعمل الخبر عنه عدل من عدل وهكذا
 كاحار الرواية فلا فرق واعيا يلزم العمل على وجه ما ذكر
 اذا كان الرأي عبر الجماعة المستقصية واما اذا كان الرأي جماعة
 مستقصية كفي ان يعمل العدل ان جماعة مستقصية راو في بلد
 كذا ولا يلزم ان يقول أحترق فلان لا يدل او احترق العدل
 وكل من يلمه ذلك الخبر بهذا الطريق وحب غايه الصرم او
 الفطري كان المحترق عدلا ولم يكن مبرره مطرعه العاط او
 الكذب او كان جماعة مستقصية فالمدار على العمل من جهة
 الى جهة نظري موجب العمل برعا بان يمد عليه الظن فاما
 حجه بالاجماع وهذا هو المصووص في المذهب كما انه وسنده
 فان قيل قال في فتح القدير انما يلزم مباحرة الرؤية اذا ثبت
 عدم رؤيته اولئك نظري موجب حتى لو شهد جماعة ان
 اهل بلد كذا راوا هلال رمضان فليكن يوم فصايرا وهذا
 اليوم بلايون محاسبهم ولم يرهؤلا الهلال لاساح فطر عد

ولا تترك الراوي هذه الله لان هذه الجماعة لم يسهوا
بالرؤية ولا على سباده عزم وانما حكموا رؤيته عزم ولو يسهوا
ان قاضي بلد كذا يسهو عند اسان رؤيته الهلال في ليلة
كذا ونفي سبادهما حار لهذا القاضي ان يحكم بسبادهما
لان قضا القاضي حجه وقد يسهوا به اه فلب اما ما قاله
اولا ان اسراط السوف نظر موحف فصحيح وامامافره
عليه بقوله حتى ارسهو جماعة الى آخر قصه نظر اما اولاً
ولان هؤلاء الجماعة يسهوا ان اهل بلد كذا راوا هلال رمضان
فليكم يوم فصا وانما اسدوا الرؤية لاهل البلد وهم جمع
عظيم بعد حرهم عليه الظن ولا بعض هذا الخبر في اناة
ذلك ووجوب العمل به عن نطق المصاديق وصرح المدافع
وما مابل ذلك مما حملوا به هذا لعله الظن وموحا للصوم
ولا يلزم في الصوم ووجوبه حكم الحاكم حتى يلزم ان
يسهوا بحكمه لما علمه سر مر انه لا يدخل بحكم الحكم
بل يكفي فيه دل الخبر نظر في بعد عليه الظن رؤيته الهلال
وهذا هو الطريق للوجوب قال في الجوهره لو يسهو عند

الحاكم رجل طاهر اذاله وسممه ورجل وحب عليه الصوم
 لانه قد وجد الخبر الصحيح انه فالمدار على الخبر الصحيح
 وهو ما قصد عليه الظن واما ما ساقلا من قوله ولو شهدوا ان
 قاضي كذا الخ طاهره انه لا بد ان يشهدوا ان القاضي شهد
 عند اسان رؤيته الهلال وهو ليس بلام بل بالمدار في رجل
 الحليم في رجل دبت على ان يشهدوا ان قاضي كذا شهد
 عنده عدل أو عدلان رؤيته الهلال وامر الناس بالصوم
 او ان قاضي كذا امر الناس بالصوم واما بالنسبة
 قوله حار لهذا القاضي ان يحكم بسلامتهما ليس على طاهر
 أيضا لما علب انه متى دبت في حقه دبت في سائر القضاة
 على الاحلاف المتقدم في اعصار احلاف المطالع وعدمه
 فهذا الحكم لا معنى له نعم اذا رجع الى ذلك القاضي حاديه
 من حقوق الساد وحق الفصل فيها على سبب الهلال وشهدوا
 بفساد القاضي على وجه ما ذكره احصاح الى الحكم حديد
 وقد قدمنا لك ما نقله السكي عن المرعشي وهو عن ابيه في
 المسح وذكره في بن السور وما قاله ابن عابد من

ان ذلك مسمى على ما في الحاشية من محب اسيراط الدعوى او
 ليكون سهاد لي ايضا بدليل البطلان بقوله لان وصا
 القاصي حجة لانه لا يكون وصا الا بعد ذلك والظاهر ان
 المراد بالوصا القاصي صما كما تقدم طريقه والا فقد طلب
 ان السهر لا يدخل محب الحكم اه وا ا رادا فان ما قاله
 مخالف لما نقله من الخبر من سمس الا انه الخلواني قال قال
 سمس الا انه الخلواني رحمه الله الى الصحيح من مذهب اصحابنا
 ان الخبر اذا استعاض ومحقق فيما بين اهل البلد الاخرى
 لم يهمل حكمه في البلد اه وهل يملك السمع حسن السر سلالى
 في حاشيته على الدرر عن الامى وعرا في الدرر المختار الى المحسى
 وعبر مع ان هذا الاستعاضة ليس فيها مل حكم ولا سهاد
 قال ابن عابدس في رساله منه العاقل والرسائل لكن لما كانت
 الاستعاضة برهله الخبر المتوار وقد ثبت بها ان اهل تلك البلد
 صا وا يوم كذا لم العمل بها لان المراد منه فيها حاكم
 سرعى كما هو العاد في البلاد الاسلاميه فلا بد ان يكون
 صوهم بناء على حكم حاكم سرعى فكانت تلك الاستعاضة

عن قتل الحكم المذكور وهو أهوى من السهاد بان أهل
 تلك البلد رأوا الخلال يوم كذا وصاوا يوم كذا فأيها سرد
 سهاد لا بعد اليقين فلو لم ينعزل الا اذا شهدت على الحكم
 أو على سهاده غيره لم يكون سهاده مبرره برعاو الا أهوى سرد
 احرار أما الاستعاضة فأيها بعد اليقين ولذا قالوا اذا استعاض
 ويحصى الخ فلا ينافي ما تقدم عن فتح القدير ولو سلم وجود
 المماثل فالعمل على ما صرحوا بتصحيحه والامام الخلواني
 من أهل مسامحة المذهب وقد صرح بأنه الصحيح من مذهب
 اصحابنا انه ولا يخفى ان المماثل متعديه ولا يلزم في السهاد
 ان بعد اليقين في هذا المقام ولا ان يكون الاستعاضة
 سهاده صريحه على الحكم ولا أن يكون سهاد صريحه
 على سهاده لان قول الخلواني ان الخبر اذا استعاض ويحصى
 ما بين أهل البلد الاخرى يلزمهم حكم هذه البلد صريح
 في ان الخبر عام يشمل ما اذا كان خبرا بحكم الحاكم او برؤيه
 عدل معين او برؤيه جمع غير معين كاهل البلد والجملة وقد
 الاستعاضة ليس فيها بطل حكم ولا سهاده الى سهاده

واما القول بان المراد بلد فيها حاكم شرعي الخ فمعه ان المصريح
 به ان وجوب الصوم لا سوف يستدعي حكم الحاكم كما ان
 وجوب الفطر كذلك وقد اعترف بذلك نفسه كما قدمنا به
 فربما قالوا احب حديد ان يقال انه متى استعاض الخبز كاد كر
 يحمل على ان بلد السوء انما صاموا بطريق شرعي موجب
 للصوم جملا لحالهم على الصلاح سواء كان الصوم بامر حاكم
 ام يكن خصوصيا في القرى التي لا حاكم فيها وبالجملة فالاول
 عليه ما قاله الخواص على اطلاقه لان اطلاق الصوم وجه
 ولا عند الا به ود مخصوصه نفسها او عما يفهم به السعد
 والامر بها بالعكس بان مقصود التواعد الاطلاق ثم قال ان
 سائدين وكسب فيما علمه على الحر ان المراد بالاستعاضه نوار
 الحر من الوارد من ملك البلد الى البلد الاخرى لا مجرد
 الاستعاضه لانها قد تكون منه على اختيار وحل واحد وتسع
 الحر عنه ولا شك ان هذا لا يكتفي بدليل قولهم اذا استعاض
 الحر ومعه ان النعم لا تكون الا بما ذكر اه واقول ان
 ان عائد من بلد هذه العباره عن الرحمة كما صرح بذلك في

رد المحار وانه حرمها لانه تصرف فيها بما اخرجها عن معادها
 فان الرجم لم يعمل لا يجرده الا بمقتضى الى آخره بل قال لا يجرده
 السوء من غير علم من اساعه وهذه المارة صحيحة وهذا
 أسأل الله علما ان اساع المحر وانه عدل كان المحر كافيا لانه
 لو احر بالرب وحده بدون - وع وكان عدلا وحب العمل
 بحره فالسوء قد دلل وعده سوا قال في القاضى المهدى
 لو احر عدل به احدا برؤيه الهلال عند سير الحاكم السرى
 أو كان غير به ووقع في قلب المحر صدقه لزمه الصوم ديانة
 كما لو احر بسوء الهلال عند قاضى البلد انه حر العدل البه
 في الدنابات بوجوب العمل بعشر البه سحرى واما بحره بان
 وقع في قلب الصدق عمل سحرى انه والحاصل انه اما ان يرى
 الهلال في بلد جمع عظيم واما ان يراه غيره بان واه جمع عظيم
 بعد حرم البه بان يلعوا عدد البوار او بعد حرمه الظمانه
 وعنه الظن عليه بغير من البه فكى ان عمل المحر عنهم
 واحد عدل الى البلد الاخرى او غير عدل ولكن اذا وقع في
 ظلم صدقه بعد السحرى وبالاولى اذا هل المحر جمع آخر ولا

لزم في مثل خبر الزوجه عن الجمع العظيم ان يدكر الناقل
 شخصا معسلا بل مكفي ان يقول ان الهلال قد رآ جمع عظيم في
 بلد كذا وصا وا او اظروا سوا قال الناقل وقد حكم الحاكم
 بذلك او لم يقل بعد ان يكون الناقل عدلا او جمعا سطحا على
 وجه ما تقدم واما اذا راي الهلال واحد او امار فان كان
 الناقل من الحكم والنوب عند القاضي وكان عدلا وحب
 العمل بخبره وان كان الناقل من خبر الزوجه فلا بد ان نفس
 الراي وسول اخبرني فلان العدل انه راي الهلال ليله كذا
 او اخبرني فلان وفلان العدلان انه اذ انا الهلال او اخبرني
 العدل او العدلان وان لم يسم معسلا لان العرص ان الناقل عدل
 فصدق في كون الموعول به عدلا كروايه الاحاد وبالحمله
 فالعدل في مثل هذا هو العدل في مثل روايه الاحاد اذا
 تردد هذا بالخبر الذي مع به العمل اما ان يكون نظري
 المسامحه او نظري المكافه ولا يلزم ان يكون مجلس العصا
 لانه خبر ديني لا شهادة اما خبر المسامحه فكان مسامحه عدل
 غيره بانه راي الهلال او فان فلانا العدل اخبر بانه راي الهلال

او ان العدل راى الهلال او ان جماعتهما راو و من قبل الاحبار
 بالمسافه الاحبار بواسطة الفوقراف (الآله المعروفة الآن)
 فان ما سمع منها هو نصه كلام المسكّم اعاده تلك الآله حاكمه
 صوب المسكّم بدون أدنى اختلاف مئى كتاب المسكّم عدلا
 معروا لدى الموقول اله السامع عنها وسمع عنها ذلك الخبر
 وحب عليه الصوم دناه وكذا الاحبار بواسطة الفوقراف
 عرف المسكّم وعلم صوبه ووبى محرمه وحب الصوم واما خبر
 المكاتبه فكان كتاب عدل خبره ناه راى الهلال او ان فلانا
 العدل احببه أنه راى الهلال ورسل اله ذلك الكتاب مع
 مخصوص او بواسطة الوسيله المروقه فمى عرف المرسل اله
 حفظ المرسل او حسنه وعرف عداله وحب الصوم ومن قبل
 الخبر ناله انه الرسائل اللعراقه سوا فى ذلك الباراف
 السلكى او بلا سلك وكما أن المحبر فى حذر المسافه بجميع انواعه
 الممقدمه هو المسكّم وصاحب الصوب لا آله الفوقراف ولا
 الباقون كذلك المحبر فى الاحبار الكاسبه هو المرسل وهو الذى
 يشرط فيه العداله ومئى علم المرسل اله ان تلك الرساله خطا

كتاب او بغير اصدار من مرسلها فلان المدل وحب عليه
 العمل بها فان المكاتبه محب اليها كالمسافر في الدنابات واما
 الراسطه في وصول تلك الرسائل فليس هو المحرر فلا يلعب
 اليه وسوى فيه ان يكون عدلا او حرا عدل مسلما او غير
 مسلم وحامل البريد وعامل الناظر في كل منهما واسطه في اتصال
 الرسالة من مرسلها وليس راحداً منها هو المرسل والمحرر
 وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قد دبت بكفه الى الآتي
 وملأه الحق ومصر والروم والعراق لسلطه الرسالة واذا الامانه
 اليهم واما حجه الله عليهم وكسب لعمري من حرم وحر
 وكتاب الصحابه مفعول على العمل به والاحتجاج بما كتب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتاب الخلفاء يعلدون الاما
 والامراء والنواب عنهم بالكفاه ولم يرمون العمل بها والقيام
 بتوجيهها وتعدون اليه ودعى حب الكفاه مخالفه للامر كما
 في صور المسافره وبلى ذلك حرب سه النافس وانه السرع
 وبها الامه واعلام المحمدين ولافعال لعلهم كانوا همون
 المحجة عليهم على لسان رسلهم وسفاحهم على ما كسر لا ما

نقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى مصر بدعو
 الى الاسلام وكتب كتابه اليه دحه من حلقه الكلى وامره
 ان يدفعه الى عظيم نصري لدفعه الى مصر وكتب كتابه الى
 كسرى مع عبد الله بن حذافه السهمي وامره ان يدفعه الى
 عظيم البحر لدفعه الى كسرى على ما في الصحيحين وغيرها
 فاب رى ان وصول الكتاب الى المسكوب اليه كان على يد
 من لا يعرف ما فيه وبوساطة لسوا من يصدقون في
 حرم وكانوا على غير الاسلام وما ذاك الا لان الكتاب حجه
 بداهه واما امر الخلفاء في مكاسبهم فاطهر واكبر وبدأ حرج
 احمد والدارمي والطبراني والحاكم والارود والبخاري في تاريخه
 وابن بابويه في معجم الصحابة وابو بكر بن مردويه في معجمه
 عن ابي حمزة الانصاري رضى الله عنه لما بارسل هبل من
 يوم اعظم احراما آمنا بك واسعاك قال ما نجمعكم من ذلك
 ورسول الله بن اظهركم ما سمع بالوحي من السماء بل يوم ن
 نهدكم ما نهم كتاب بين لويحي يومسون به وعمارون بما فيه
 اولئك اعظم مسكم احرام من قال ان كسرى فيه دلالة على

العمل بالوحدانية لانه مدحهم على ذلك وذكر اهم اعظم احرا
 من هذه الحنده اه والوحده هي الروايه عن المعراء كما اذا على
 الكتاب المنسوب الى المروى عنه لا روف لا راوى ومن هذا
 منس لك صححه ما قلنا من الاكفا بالاحار بالمكافيه في الامور
 الدنيه واما السهاد في الجمعوى الى جمع فيها الخصومه والبراع
 فلا بها شرط فيها ان تكون ادائها معجلس الفسا لا تكفى
 فيها المكاسب بجميع انواعها وكما ان الحر بالمسافه سقيم الى
 سرار ومسرور وآحاد فمكذلك الحر نظرين الكانه ولو
 باللعراف سقيم الى هذه الاصنام اللامه وقد لمب ان العمل
 واحب بها جميعا في مثل هذا ومن هذا الذي اوضحنا لم
 جواب السؤال الوارد السا بواسطه سعاد حسن باسمه ذكر
 وقد تقدم ملخصه في اول هذا الكتاب وان الحق مع القرى
 القائل بالعمول على اللعراف والآخرين فلا وجه لما اوردوا
 اما قولهم في الوجه الاول فلامه بشرط في الحر المستعص
 الاسلام لان اهل الاصول عدو في حر الآحاد والحر الواحد
 لا يصل الا مثل عدل والمعدل ما حود في ندره الاسلام كما

لا يحى وما سله عن ابن عابدس مسدلا به على ما قاله ايضا
فمه ان ما قاله ابن عابدس اسطهار من عنده والمعول ان في
ذلك خلافا كما قدمنا فعلا عن روح محصر الوفاة للمفسراني
حب قال والا كما مسرناه لا يشرط الدعوى والسهادة
والعدالة والحريه وفي المحط انه يشرط بالا حيران اه قال
عنه قوله والا كما اى باسراط الجمع العظيم مسرناه
لا يشرط فيها الدعوى من الجمع العظيم والسهادة والعدالة
والحريه اى فهم اه ولا شك ان الجمع العظيم **الدين** **مسد**
حريم عليه الطن يكون حريم مسد صا وقد تقدم ان في اسراط
ذلك خلافا عند المالكيه ايضا والحرر المستضعف وان كان من
الاصوليين قد عدوه من أحرار الآحاد لكن لما افادناه
الطن الى سرب من العبيد الخى بالموارر ولذلك له الاصوليون
ن قسم العطى لان العطى عدم فسيان قسم لا احوال فيه
أصلا وهو ما بعده الحرر الموارر وقسمه احوال لكن لا
دليل عليه فمقطع نعمه وهو ما بعده الحرر المستضعف
وان كان الذى يظهر لنا اسراط العدالة ولو في بعض المحرمين

لانه حر ديني فسرط فيه العدله كما سدم عن الدائع والعدل
 الواحد نكبي فيه ومن راد حله فهو به ولي انه سسرط الاسلام
 ولا يلزم من ان حر اللعراف شيئا من محرمه من هو قائم بدفع
 السلك وسر محرمه ن كان في الخاب الآحر الى آخر
 ما وار ان يكون العام بدفع السلك هو المحر بل هو الواسطه
 في اتصال الحر اللعرافي لمن ارسل اليه وار كان سامل اللعراف
 هو المحر لنسب اليه ذلك الحر وهو خلاف المفعول و اعمول
 به فان كانه الناس من ملوك وامرا واعان ومخار وسره راسل
 بعضهم بعضا بالاراف ولا مهم واحد هم ان سرسل اللعراف
 هو من تلقا ن مرسله ولا انه هو المحر بل ينسب الحر لمن
 ارسله ووضع خطه عليه او حمله فالملك بولي الامرا والعصاه
 ولعزلهم باللعراف ولا يوجد احد منهم ان الذي بولي الامرا او
 العامي او عزله هو ن ملئ اللعراف وهو ذلك العامل وهكذا
 سائر المعاملات فكانه المعلا يصدقون كما هو ارايع ان عامل
 اللعراف واسطه فقط وقد علمت بالتصووص الصريحه ان
 الواسطه لا سسرط فيها الاسلام وان الرساله الكسايه حجه

بدها واسمها الدفات في الطراف اصطلاح في فهم ذلك
 الحروف ومهمه كالا اصطلاح في الكناه بالحروف وليس العرص
 ن الكناه بالحروف او الاساره الا الالفهم والمهم وكلاهما
 سميان في السه فاره كان عليه الصلا والسلام بهم الناس
 بالماوه وبار بالاساره قال في الحديث الصحيح السهر هكذا
 وهكذا وهكذا مع صم الالفهم فاره وبدون صم فاره اخرى
 فهم الناس ان السهر تسعه وعشرون بار وملايون بار اخرى
 أما ما قالوه في الوحه الثاني فقد اعتمدوا فيه على ما نقلوه عن
 الدر وحاصله رد الحمار وصاحب الحرم فوطم لاثم سهدوا
 رويه عنهم لاثم لم تسهدوا بالرؤيه ولا على سهاد عنهم واعا
 حكوا رؤيه عنهم كذا في فتح المدر اه وهذا هو الذي
 اسدرك عليه صاحب الدر نفسه بقوله نعم لو استعاض الحبر
 في اللذه الاخرى لزم على الصحيح ن المذهب محسني وعمره
 وعله ان عائد من الدخيره معولا عن خمس الاثمه الخلواني
 وسال ماله عن السريلاله عن الماي وسن وحه الا يدراك
 بان هذه الاستعاضه ليس فيها سهاد على قضا فاص ولا على

سهاد وبهذا تعلم انه لا وجه لما حان بالسؤال في الوجه الثاني
 من ان الحجر المسعص اما يكون حجه لكونه بفلا عن
 نصا الناسي وحكمه بل ان الحجر المسعص في ذلك حجه وان
 لم يكن بفلا عن نصا قاص ولا عن سهاد واما ما استدرك
 به ان عائدس على ذلك قوله لكن لما كانت ميرله الحسير
 الدوار ووجدت بها ان اهل تلك البلد صاموا يوم كذا ثم
 العمل بها لان البلد لا يخلو عن حاكم سرعي ماد ولا بدى
 ان يكون صومهم مساعلى حكم حاكمهم السرعي فكانت تلك
 الاسفاسه ميرله بل الحكم المذكور وهى ابوى من السهاد
 بان اهل تلك البلد راوا الهلال وساء والامبالا عند السن
 فلما لم يصل الا اذا كانت الى الحكم او على سهاده عزم
 لكون سهاد مضمرة والافهى مجرد احاد بخلاف الاسفاسه
 فابها عند البعض فلا ساء ما قبله هذا ما ظهر لى بامل انه قد
 دل عليه في رساله منه العاقل والوسان ورا دلت عليه قوله
 ولو سلم وجود الشافى فالعمل على ما صرحوا بصحته والامام
 الحلوانى من اجل مسامح المذهب وقد صرح بانه الصحيح

ن مذهب اصحابنا وقد علم ان المناق محققه وان وحيث
 الصوم لا يوجب على حكم الحاكم ويبيح له ان يهدا من قبل
 واما ما قاله ابن عابد بن النصارى واسندوا عليه اساقى الرحه
 الثانى من قوله قلت وكذا لو شهدوا برؤيه عزم وان قامى
 تلك المصر امر الناس بالصوم ومضاهى لانه حكاه ليعمل العاصى
 وليس محله بخلاف مضاهى له وهو محال للمعول ولما
 صرح به هو وعزمه من ان العاصى لا يسجد له اما بامر
 الناس بالصوم فلا فرق بين السجاده بحكم العاصى بالصوم
 والسجاده بامر به لان كلاهما حكم به بالصوم وهو من
 باب الاقوال لا من باب الافعال وقد قدمنا لك على ان
 القيساني مدعى بالعماده ان في الصوم والفطر لا يشرط حكم
 الحاكم بل يكفي ان يامر الناس بالصوم والخروج الى المصلى
 وبالحمله فدعوى ان السجاده على امر العاصى الناس بالصوم
 سجاده على فعل العاصى ولا حجه فيه محال للمعول والاصل اما
 العمل فقد سمعنا واما العمل فلان الامر بول لا دل واما
 ما له صاحب البحر من قوله لو شهد جماعة الى آخره فهو مسمى

على خلاف الصحيح من مذهب اصحابنا كما تقدم بعبارة عن
الخلواتي وغيره وامامنا اعمد طه القري في الثاني في الوجه
الثالث قالا عن حواشي ابن عابد عن علي بن الحر وقد علمت
ما فيه من مل واصل العبارة للرحمى ونصها كما عليها ابن عابد
نفسه في رد المحار والرحمى في الاستقصاء ابن ماني
من تلك البلد جماعة ممددون كل منهم بخبر عن اهل
تلك البلد اهم صاموا عن روزه لا حرد السومع من عر علم
ن اساعه كما قد نسخ احبار محدث بها سائر اهل البلد ولا
الم ن اساعها كما ورد ان في آخر الزمان مجلس السطان
من الجماعة فسكان بالكلمه فمحدثون بها وهولون لا يدرى
من فانها قبل هذا لا يسمى ان سمع فصلا من ان نسب به
حكم اه قلب وهو كلام حسن وسير اليه قول الدخيرة اذا
استعاض وبخمس فان الحق لا يوجد بمجرد السومع اه
رد المحار وقول الرحمى ان ناني جماعة ممددون كل منهم
بمخبر عن اهل تلك البلد اهم صاموا عن روزه صريح في
ان المدار على ان مخبر كل واحد من اولئك الجماعة بصوم

اهل تلك البلد عن رؤيته سوا كان ذلك بحكم الحاكم او لم يكن
 وهذا هو الموافق للمعقول لان وجوب الصوم لا يوقف على
 الحكم كما ان قول الرضى لا يخرجه عن علم من علم عن اساعه
 صريح في ان المدار في الاستعاضه على العلم بالنافل للحر ومعرفة
 وان الاستعاضه لا تنفي الا بذلك واما عند سبوع الحر مع جهل
 النافل عن تلك البلد فلا يقول عليه وهذا هو الذي تضمنه واعد
 المذهب واذا كانوا اوجوا الصوم برؤية العادل وصرح المدافع
 وسار الامار اب الى بدل على السبب وصوم الناس برؤية الهلال
 عملا بالظاهر واداه العادل ونحوها لما ذكر انما هي بدلالة
 الحال الى بعد عنه الظن فالأولى بحكم الصوم عمل هذه
 الاستعاضه فانها بعد سلبه الظن ايضا ولا يلزم في الحر
 المص على وجه ما ذكر ان يكون سلا عن حكم او سهاد
 والحاصل ان النافل ناز يكون جماعة بلعوا عدد النوار فبعد
 حرهم القطع بان اهل تلك البلد صاموا عن رؤيته بحكم او غير
 حكم او لم يداوا عدد النوار ولكمهم كثرون بعد حرهم عليه
 الظن الى نظمين لها الغلب وصرح في المتن وفي هذين

الحرس لا يلزم ان يكون الحرس شهادة علي وفا فاص او سبي
 شهادة وبارك يكون النافل واحدا عدلا شهيد علي وفا فاص
 او علي شاهد عدل او احبر بان العدل احبر بالرويه
 وهذا هو مل الحكم او الشهاد علي الشهاده او الحبر باحار
 سر وبارك يكون النافل واحدا عدلا مل عن اهل بلدانهم
 صا وا عن رويه جمع عظيم او عن رويه عدلين او عدل وفي
 كل ذلك بح الصوم متى كان المحبر عدلا او غير عدل ويحرم
 اهل البلد الآخر ووقع في قلوبهم صدقه وما قلنا في الصوم
 مال ايضا في هلال المطر بلا فرق في الحكم الا انه في هلال
 المطر بشرط ان يكون النافل في هل الشهاده فقط عدلين
 عن عدلين علي رواه اسباط العدلين في هلال المطر كما عدم
 قال في المساوي المهديه ولو احبر عدلان بهلال المطر عند غير
 الحاكم فكذلك اي نوح العمل به وهذا من اورد الدلائل
 وفي رد المحتار الطاهر انه يلزم اهل القرى الصوم بسمع
 المدافع او رويه الصادق لا بها علامه طاهر بعدد عليه الظن
 وعله الظن حجه موجه للعمل كما صرحوا به واحتمال كون

ذلك لغير رمضان بعد اد لا يعمل مثل ذلك عادة في ليلة السك
 الا لدروب رمضان اه قال في العناوين المهدية انصا واما ما استفاد
 بالعرف من الاحبار بدروب الهلال لرمضان او الفطر فلا
 يكون وحسبنا على القاضي الحكم بذلك والرام الناس عوجه
 ساه الامر ان وقع في قلبه صدق هذا الخبر بل ربه الصوم فاذا
 صرت المدافع بنا الى هذا الخبر البار في حكم ما عها الحكم
 هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى اعلم اه واقول قال علما
 الجامعة فاطمة وبنت رمضان اي محقق وجود برؤيه هلاله
 أو بأكمل عد سمان بلاس بوا وليس المراد بالوب السوب
 عند القاضي والحكم به لان وجوب الصوم لا يوقف على ذلك
 وانه في محقق عند يوم ووجوب عليهم الصوم محقق عند غيرهم
 مني علموا بذلك ومحقق عليهم الصوم انصا سوا تب لدي
 القاضي وحكم به ام لا ومثل هلال رمضان في ذلك هلال الفطر
 لا فرق وما وقع في بعض اله ارب ما يوم اسرط الحكم
 في على انحاب للمباح وهي خلاف المذهب او ان طاهره
 عن مراد لما علمت ان كلام من هلال رمضان وهلال الفطر

وسائر الالهة لا موقف محصيا على الحكم من الحاكم وقد
علم انصاف الشهاد هلال ومضان او سوال والاصحى
وعبرها من كل شهر فلقب به عباد دمه محصيه من قبل
الحبر الذي فسرطه في المداله فقط كرواه الاحاديث ولا
يصرط في الشهاد الواحد منها لعل الشهاد ولا التسوي ولا
الحكم ولا جلس القضا وان الصحيح انه يسئل حبر العدل
في كل من هائل الصور والمطر والاصحى وعبرها وكذا
المسور على الصحيح اذا كان بالسما على او حاشاه
خارج المهر او كان فيها حكا مرصع وبالحمله اذا لم يكن مرد
الساهد مطه اللط او الكذب قبل حيره في الدنابات وان لم
يكن بالسما علىه وكان مرد الساهد بروه هلال ومضان
او سوال او الاصحى او عبرها مطه اللط او الكذب
وكان حيره حديد على حاف الظاهر بان مرد بالروه
من لم يسمع العلم ولو علمه الظن بمحر من بين اصنافهم من
الحلائق فان قبل حيره مرد بالروه واحدا كان او اثنين
بل لا بد من حيره جمع بعد حيره العلم وان علمه الظن وكذا

بس هلال رمضان ومحب الصوم وهلال سوال ومحب المطر
 بما ذكرنا من كل منهما بالحجر المستفيض من مذهبه أخرى
 بنوه عديم في الصحيح من المذهب ورويه الصادق لله
 السك في هلال رمضان أو لله اللاتين في هلال سوال
 وسباع صوب المدافع كذلك وهكذا كل أماره أرفها وسعارها
 المسلمون وحملوها علامة على وحرب الصوم أو العطر لأن
 المدار على حله الظن بذلك وإن لم يوحى بما ذكرها كمال
 سمان ثلاثين يوما في الصوم وبأكمال رمضان ثلاثين يوما في
 العطر وفي كل هذه المواضع لا يوقف وحب الصوم على
 أن يحكم القاضي بالصوم بمعنى شهادة العدل أو الجمع أو رؤيته
 الصادق أو سماع صوب المدافع أو أكمال العدة ومن ذلك
 نعلم أنها لا يحتاج في وحب الصوم أو المطر بالحجر اللعرا في
 إلى حكم الحاكم عنه صاه فليس مراد صاحب الفاوى المذهب
 رحمه الله رحمه الله وإن قوله وما يستفاد بالراف من
 الأحبار دون الهلال إلى آخر ما نقلناه عنه أن وحب الصوم
 على الناس سوف على الحكم بل مراده أن كل من نفعه

الحجر ووصى به وحب عليه الصرم مدليل قوله سانه الامر
 ان من وقع في مله الى آخر لما علمت انه جرد علم اهل
 البلد ولو مله الظن باى طريق من الطرق الى قصد محقق
 وموت هلال الصوم او العطر وحب على كل من علم ذلك منهم
 الصوم او العطر لا فرق في ذلك بين العاصي وسر فان كل
 مكاتب واصبا كان او غيره ملزم بالزام السارع له بان يعمل بالدليل
 لديه قصد مله الظن في العطلات الى لا يمكن الوصول بها
 الى المقصود ولا الزام لاحد من الناس الا من قبل الشاهد ولا
 من قبل العاصي بل الشاهد والعاصي وسائر المكاتب ملزمون
 بالزام السارع عند قسم الدليل المقصد لعله الظن كما انك قد
 علمت ان الحجر التلغراف لا يلزم ان يكون مترجمه حجر الواحد
 ان الحجر التلغراف سئل ساد من جهة الى جهة ما وسائط
 المده اعلم فكما ان الهواء المموج يحمل الصوت ويوصله
 الى الاذن فسمع السامع الكلام وبهمه كذلك وسائط عمل
 التلغراف والتلغرافيون وانلقون وعلى ذلك يكون الاحبار
 هذه الرسائط حواري نار قصد النطق وعلم المقصود فلو

فرضا ورود عدد من الأوقات بنوب هلال رمضان
 أو سوال لدى حاكم و تعدد مصادر ذلك الحر و بلغ المحزون
 عدد التوار وكل واحد منهم بحر بذلك ما على سماعه حكم
 القاضي وأمره بالصوم أو الفطر أو أن كل واحد منهم رأى
 هلال الصوم أو هلال الفطر كان الحر للفرأى بذلك سوارا
 وباره يكون حرا مستغصا ومسهورا قصد له الظن إلى
 ضرب من الضمان بان تعدد مصادر ذلك لكن لم سلعوا عدد
 التوار وفي هاتين الحالتين لا شيء في وجوب العمل بالحر
 بأي واسطة من تلك الوسائط كان مثله على كل من وصل
 إليه وعلمه لا فرق في ذلك بين القاضي وغيره ومضى علم
 به القاضي وحب عليه إعلانه للناس لصوموا كما يحب على
 الراوى هل الحديث ورواه له من له غيره وإنما بواحد
 سلع أدله الأحكام الدينية ولا حاجة لأن يحكم القاضي أو يلزم
 الناس أي وقد علمت أن الحر ينقسم إلى موار وهو
 بعد القطع إجماعا وإلى مستغص وهو السانع بين الناس عن
 أصل وهو ما أراد مثله عن بانه عند الأصوليين وما مثله بانه

فأكبر عند المحدثين وهو بعد طمانته القلب التي قربت من
 النفس والعالم المطرقي وإلى آحاد ومحبة العمل به وبعد العلم
 ولم يخالف في وجوب العمل به إلا أبو الحسن والحائري
 المبركة وابن اللبان لي لو فرض وأمر القاضي بالناس بالصوم
 أو الفطر من مثل هذا كان أصح من مثل الأمر بالاروف
 ومن مثل القوي لأن هذا الخبر مجرد وصوله إلى أي مكاتب
 صار لزم بالعمل به من قبل الله سبحانه وتعالى لأمس قبل
 القاضي وبارك تكون الخبر المتعريف أو بواسطة القوي برف
 أو القوي وحر ذلك من وسائط مثل الاحبار حيا حدث
 أو يحدث من تلك الوسائط خبر آحاد لم يبلغ عدد التوار
 ولا حد السمر أن يحدث معه فرائس مع أن أحمال الكذب
 بأن كان صادرا ممن لا يحمل خبر الكذب منه من مثل ذلك
 كالنار فإجابتي إلى مصدر من الحكومات مصدره رب الملوك
 أو بولسهم أو بولس الولاء أو عيسى لم أو ما سأل ذلك إذا خبر القطع
 ووجب العمل به أيضا كالخبر المتوار ومن هذا العمل بالمراتب
 الرسمية التي ورد من بعض القضاة السريعين أو من بعض الحكام

الاداريين بدو هلال الصوم او المظفر لدى أحد من اولئك
 القضاة فان هذا ايضا مما لا شبه في صدقه وعدم احتمال
 الكذب عادة في مثل هذه المقطع ومح العمل به على ما أوضحنا
 وكف نعمل ان مثل هذا التلغراف الرسمي يحمل الكذب
 وكثيرا ما رايانا وسمعنا ان الملوك يولون القضاة ولما و ذلك
 لحل ولا ياتهم بالتلغراف وعجود وصول التلغراف من الصداده
 العظمى لقاصبه الحلاله الاسلاميه ميلا بولايه فاص كقاضي
 مصر ميلا لاسك أحد في ولايه القضا ولا يخطر على بال واحد
 من الناس احتمال كذب التلغراف ومي حصر ذلك القاضي
 لدرجه اهل ولايه قاصبهم وباسر الاحكام وهصل الخصومات
 بينهم وسراهمون لديه وهكذا الحال في ولايه الولايه والامرا
 وعزل من عزل من هؤلاء ومن مكرسنا من ذلك قد كابر
 نفسه وانكر حجه وعانده فيما هو يوم لكل الناس بالضرورة وان
 لم يوجد مع الخبر البارقي وعمره الذي هو من قبل الآحاد
 فربما يحد المقطع فان كان الخبر عدلا افاد خبره عليه انظر
 ووجب العمل به فانه لا خلاف عدنا في وجوب العمل بخبر

الواحد اذا كان المحرم عدلا وان كان المحرم غير عدل فان كان
 مسورا وهو العدل طاهرا بان لم تعلم عليه فسق وحب العمل
 بمحر انصاعا على الصحيح عندما لان كلا من حر العدل
 الماروف بالعدالة وحر المسور الذي لم تعرف بالفسق موحد
 لعلمه الظن وسلبه الظن حجه في مثل هذا بالاجماع وان كان
 المحرم فاسقا فان محرمي السباع للمحر منه وسلب على طه صدق
 المحرم بعد المحرمي والندب وحب سلبه العمل سحره واحكامه
 لان المحرم واحد لم يكن دليلا برعا موحد عليه الظن فوحد
 الندب والمحرمي لقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا ان حاكم الله
 بنا فنبسوا) واما ما حا في السؤال من قوله ولا اطيعكم ساكن
 ان المحرم المسبب الحاصل بالاعراف لا يكون من الوارد
 من ذلك السوء بل من جهة الكتاب المكشوف على
 الاعراف المعروفين اهلهم وقد ذكر القمها ان كتاب
 الشهادة لا يؤول عليه ما لم يكن له شاهدان عالمان بما فيه من
 الشهادة مسددا بما امله عن الهداية فسلم في الشهادة لان من
 شرطها مجلس القضا وسماع القاضى لشهادته اليهود ومن شرط

السهاد على السهادة ان تسهد على سهادة كل ساهد ساهدان
 وما نحن بصددہ لنس من و ل السهاد ل من قبل رواه
 الاحادب وقد علمت أنه مكفی و ہا الاحار بالکتاب و انه
 لا یسقط الاسهاد علی المکتوب ولا أن یتکون مہ ساهد
 فصلا عن ساهدس ولا یسقط ان یتکون الواسطه فی وصوله
 الی المرسل الہ مسلما فصلا عن ان یتکون عدلا ل المرسل
 علی عداله المحر و هو المرسل للمکتوب بواسطه التلغراف
 او البريد واما ما قاله العرب الثانی فی الوحہ الرابع ن ان
 العوام وان كانوا یعون فی معاملہم بالتلغراف لکن الحکومہ
 النظامہ مع محالہا للامانہ الاسلامیہ لا یسند علیہ فی امر
 السهادہ ولعل ذلك بسبب احوال بطرق الخطای الہ وعدم
 الاستکشاف التام عن احوال السہود والتمسک عن کفہ
 سہادہم اہ فقد اعترف فیہ ان العوام یعون بالتلغراف فی
 معاملہم ولا یتسبون مستثما منها الی عامل التلغراف ل یعون
 انہا صادرة من مرسلہا الی المرسل الہم وان عامل التلغراف
 واسطه فقط فی الاتصال کحامل البريد بلا فرق واما عدم

اعتماد الحكومة البريطانية على التعريف في الشهاد فلا
 العوائق الوضعية حاب مواهه للعوائق الالهية من انه يشرط
 في التعويل على شهاد الساعد ان يودها مجلس العصا امام
 القاضي وذلك خاص باب الشهادات فان الشهاد قد احدى
 مفهومها انها حبر ملزم على التعر بمجلس العصا الا ترى
 ان الحكومة البريطانية فيما عدا ذلك من الاحار تعد
 على التعريف هي اذا حارب حاكم الهند العام بالتعريف ولا
 شك في انه صادر من حكومه ولا تسمه مخالفه وعدم
 الاعتماد عليه واذا حاربها هو بالتعريف اعتمدت عليه ولم
 شك في انه صادر من حاكمها بالهد وهكذا سائر معاملها
 مع ممالكها وسائر الممالك الاخرى وقد علمت حكم التعريف
 اذا كان صادرا من واحد عدل او غير عدل بدو هلال
 الصوم او العطر او روية الهلال وانه لا فرق في الخبر
 بالسكانه من ان يكون بالتعريف او بكمات مرسل بطريق
 الدوسه فيما ذكر من الصور وانه لا حاجة لان يحمل امام المسجد
 الجامع او غير ميرلا ميرله القاضي في العصا بدو هلال

رمضان حاصه براضى المسلمين في بلاد لا يوجد فيها الحاكم
الشرعى ولا الهامى لاي كلاً من وجوب الصوم والعطر من
قبل الا ورد الله الى لا يدخل تحت العصا والحكم ولا
بمباح الله ولا سوف عليه كوجوب الصلا والزكاة والحج
وسائر الفرائض والله اعلم

﴿المحب السامع في صحة حكم فضاء المراكز﴾
﴿وامرهم بالصوم والعطر﴾

اعلم انك قد عاتب ابن السبابة بوجه هلال رمضان
أو هلال الفطر من قبل الحبر الذى رواها عنه بوجه
الاحاديث وان كلاً منهما لا يدخل تحت الحكم والالزام
وان وجوب الصوم بعد ان يحق دخول رمضان ووجوب
الفطر بعد ان يحق دخول سوال لا وقت واحد منهما
على الحكم ولا على سواه لدى فاص وى ساء ذلك علم
انه لا يدخل في الاحاديث الى بحرى فيها يخصص العصا
ولا يدخل تحت لواحق الحكمه وفوائدها كما هو مره ٢٥
الذى أصدره الحكمه المصره وبها فيه احصاى كل

فاص ومحكمه محسب المواد والحوادث والامكه لان ذلك
 القانون كغيره من القوانين خاص بالحوادث التي تقع فيها
 النزاع والمقصود منه ومحتاج للحكم وفصل القضا ومحكم فيها
 على جميع الناس الا ما دسوا في ذلك ما كان حقا لله وليس
 بفساد الحسنة كمن امة وطلاق حرة وما كان حقا للعبد
 خاصا او حرة او الله سالا او لربا كما لا يخفى على نصير
 فطن اما مالا يحتاج الى حكم ولا سباده بل تكفي فيه الخبر
 المصدق له الطن ومضى وحد ذلك الخبر وحب العمل به على
 امته ولى العاصى وعبرهما من كل مكاب وصله ذلك الخبر
 واذا علمه طن بالمحرمة كالا حار ورويه هلال رصا او هلال
 سوال وسائر اوقات العادات فهذا كله مما لا يدخل تحت
 القضا ولا يسميه هذا القانون واماله مما تصدر الحكومات
 مسلما بخصص القضا محسب الزمان او المكان او الحوادث
 او الاشخاص لان حكم القضا في الامور الدنية ليس الامن
 قبل الامر بالاروف والهي عن المنكر او من قبل القوي
 وليس حكما بمعنى فصل الخصومة وقطع النزاع والالزام على الله

نعم على من المداوم كذهب الساده الساء ، الذين شرطوا
 حكم الحائكم وحسن الفضا ولفظ الشهاده في وجوب الصوم
 او العطر على من لم ير الهلال ولم يسمع من راي ولا يسمع
 بحكم بذلك من ان يكون قد فرض الله الحائكم فيه من قبل
 من علم بولده الفضا وسوئنا الاحكام اللهم انا على مذهبنا
 ومذهب المالكيه والحائله فلا حاجه الى ذلك لما علمه وقد
 علم انه منى بيب ويحتمل في حقه من الجواه رؤيه هلال
 الصوم او العطر بيب في غيرها مما اتخذ راي المظن او مطالعا
 على الخلاف فعلى كل من وصل اليه ذلك ان يعمل به فيصوم
 او يعطر وعلى فرض اسرط لفظ الشهاده وسائر شروط
 الشهاده في هلال العطر فقد علم انه لا يشرط فيه الدعوى
 ولا الحائكم ولا يحسن الفضا على هذا القول بل على فرض
 اسرط ذلك ايضا فليس في اسباب هلال العطر حكم على
 خصم من لانه امر ديني يحسن وما دام من منفعه العباد
 من العطر لا يمكن ان يحرق في الخصومه ولا ينع في التراجع
 ولا يباح للفصل فيه نظر من الفضا فلا بد حل بحسب النقص من

الذي وضعه او نصه الحكومات في قوانينها للعصا فسوا
 شرطها في الاحار هلال المطر شروط السهاد كما هو ظاهر
 لبعض العارفين او لم بشرط ويكون كالا حار هلال رمضان
 كما هو الحق الاول عليه في نصوص المذهب فهو لا يدخل تحت
 ذلك التحصيص ون هذا كله ينسب لك ان ما وقع من قاضي
 محكمه مركز الدر السريعه صحيح سرعا في هلال المطر وتحت
 العمل به على كل من سلمه ولو بالحرر النا راقى الرسمي وتحت
 على كل من سلمه الحر لطريق سرعي ان سلمه ويحرم به غير
 وسلمه فاما بالراح الذي كما تحت ذلك في رواه الاحاد
 لان كلا من الامر من سويت عليه حكم ديني محض فان الحد
 المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تحت سلمه
 لكونه دليلا على حكم سرعي هو الوجوب او الحرمة او سر
 ذلك من الاحكام كذلك الحر بوجه هلال رمضان تحت
 به الصوم ومحرم به المطر والاحار بوجه هلال سوال تحت
 به المطر ومحرم به الصوم وكل منهما توجب حكما دينيا فوجب
 سلمه ايضا والله اعلم

﴿المحبة الناس في روزه الهلال بهارا﴾

اعلم ايها المسلمون في روزه الهلال بهارا فقال أبو يوسف
 روزه بهارا قبل الروال مصره وهي كرويه بعد العروب
 حتى لو رأوا الهلال قبل الروال بهارا وكان هلال فطروا
 وصلوا المدا ان امكهم والا في المدا وان كان هلال رمضان
 ما والا به عاليا لا يرى قبل الروال الا ان يكون للناس وحكم
 بالصوم في أول رمضان او بالمطري آخر وقال ابو حنيفة
 ومحمد ومالك والشافعي واحمد لانه روزه بالنهار اصلا لا قبل
 الروال ولا بعده وقد علمت وجه قول أبي يوسف ووجه
 قول أبي الاعمى قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الروضة وافطروا
 لروضة واللام في قوله لروضة اما لام الوقت او لام الله فان
 حمل على الوقت كان المراد وقت الوحوش لا وقت الادا
 وان حمل على معنى العلة فهي لسان سبب الوحوش وعلى
 كل حال فالحدث أوجب سبق الروضة على الصوم او العطر
 ولذلك ما في حديث آخر اذا راى الهلال فصوموا واذا
 راى الهلال فافطروا وفي آخر لا تصوموا حتى يروا الهلال ولا

يطرأ حتى يرو والمعروف المصادق روه الهلال الى طي
 عليها وحوب العنوم او العطر روه بعد عنه الشمس في اول
 كل شهر عند الصبحه والتامين ومن تقدم ولا عبر روه
 بهاراً قبل الروال او بعد ولذا قال في فتح القدير والمحار
 وولها اه وافول ان الحق هر ما قاله ابو حنيفة ويحمد والامه
 اللله رضى الله عنهم اجمعين وذلك لان كل دين به ساعد
 الهلال في اول الشهر طالما بعد العروب فمك بعد عروب
 الشمس في الاقوى العربى مد فله وفي اللله الساعه تطلع بعد
 العروب ايضا في حبه العرب فملوا فله في كذا الساعه
 لكن يكون مكه وعلو اكبر ما كانا في اللله الاولى
 وفي اللله الساعه سدوا ايضا بعد العروب حبه المغرب ويرد
 مكه وعلو في كذا الساعه وهكذا يرداد مكه وعلو في كل
 ليله عن الى فله الى ان ساعد يسرى من حبه الله في عند
 عروب الشمس او بعد سليل وهكذا يسمر سروه من
 حبه المسرى وساحر سروه عن عروب الشمس فله فله
 الى ان يسرى في نصف الليل وهكذا الى ان يسرى في

القمر على وهكدا الى ان يسرى مع القمر من قبل الشمس
 على من مع سروق الشمس ولكنه لا يرى له من نوره
 وسده نورها وعليه على نوره من يسرى حتما كدلك الى ان
 يظهر ناسا وبعد ليله او ليلتين او ثلاث يرى هلالا من برا
 بعد الغروب جهة المشرق وتظهره كذلك بعدى السهر
 الحديد وهكدا سائر السهور القمرية وهذا الظهور وهذا
 الحما انهم الوقت الى سهور ثمره ابي عشر سهرأ كما قال
 تعالى ان هذه السهور عند الله اساعير سهرأ في كتاب
 الله ومن تلك السهور يكون السنين القمرية الى اعينها
 السارع في كل احكامه وهذا هو الباب بالمساهده والبيان
 لا يختلف فيه اثنان سوا فلما ان عليه ذلك ما قاله علماء الفلك
 ان ذلك ما ي من قرب القمر من الشمس وبعد عنها
 في اول ليله من السهر القدرى يكون القمر قربا من الشمس
 من بعد عنها كل ليله الى ان تصير في الجهة المعاكسة لها من السما
 أى يكون هو جهة المشرق ويكون الشمس جهة المغرب
 عند الباب وهو في المغرب وهي في المشرق عند السروق أى

بينهما نصف دوره ثم هل البعد بينهما فمعرفة من يوم الى
 يوم الى ان يصير في جهة الشمس فتسرى حينئذ معها في جهة
 واحدة وتنب معهما هم هارها فللا مسعلا نحو السرى حتى
 يظهر هلالا في غير ها او فلما ان السب عبر ذلك فان القمر
 على كل حال يسامد في اول ككل شهر مري وآخر على
 ما وصفا عطف النظر عن الاسباب وسوا فلما انصا ان
 الارض كره دابر كما هو الاثر للصواب وهي الى بدور
 حول الشمس او لم هل ذلك فان الكلام هما انما هو في دور
 القمر ويسمى الى الشمس ومن هما لها هسا ان الهلال اذا كان
 لله او للشمس من الشهر الجديد استحال عاد ان يرى
 هارا محال من الاحوال لافل الروال ولا بعد وان يكون
 اول الشهر الجديد بل اذا روى هارا فل الروال او بعد كان
 من الشهر الماضي لا مك قد علمت مما تقدم ان الهلال في
 آخر كل شهر مري محقق فقط لصاف نور وسدده نور
 الشمس لا يظهر في لله او للشمس او ملا ولاكن لا تقدم
 يمكن رؤيته هارا في هه الله الجديد البصر حدا على وجه

يكاد يكون حارفا لا اد وعدي لمارص نمرص في الحو
 نص م به نور الشمس فطهر القمر كما فصلنا من قبل فلا
 يسدي السرر الخديد الممر برعا الا بروه الملال بعد
 الدروب حبه المرب ومي ذلك كله على المساهمة التي تساوي
 فيها العانة والخاصة وعليها مدار السكك الذي لم الجمع
 انسا وليس مسا على حساب الوعس وان وافق حسابهم
 انما على ان حسابهم صحيح مبني على قواعد قطعه صححه
 وقد اسار الله تعالى في قوله عمر من قابل (هو الذي حل
 الشمس صبا وانهم يورا وفتره مازل لعا وا عدد الشمس
 والحساب) وقوله تعالى (والعمر فتره مازل حتى عاد
 كالمرحون القديم) وهو انما يصير كالمرحون القديم اي
 (الراح المروح) حتى ما يظهر بوره فوسا صغرا بعد عروب
 الشمس في اول كل سرر فتره فكل الحق الذي يسجد له
 المان والمرآن والخدب وحساب المآثره هو قول اني حسمه
 ومحمد والائمة الثلاثة ولذلك حا عن سمي من سله قال حا ما
 كتاب عمر يحا من ان الالهة نعصها اكرم من نعص فادا

راسم الهلال بهاراً فلا يظفروا حتى يمضوا او يسهوا شاهدان
 ايهما رانا بالامس عسسه رواه الدارقطني والسهوي باسناد
 صحيح وقد قلنا ان روجه بهاراً ممكنه لحديث البصري كما ايهما
 ممكنه لغرض تعرض في الخبر نصفه صواب السمس ومراد
 عمر بالامس عسسه هو الامس اليهودي قوله حتى يمضوا
 وقد تكونه عسسه للاسار الى انه لا بد من روجه بعد
 الغروب وليس مراد بالامس عسسه ليله ذلك النهار الذي
 روى فيه الهلال لما علمت ان من المحال عاد ان يرى الهلال
 في اول ليله من الشهر القمري في بهار تلك الليله فليس فيه
 دليل على امكان روجه الهلال بهاراً في اول يوم من الشهر
 القمري وان روجه بهاراً لا ياتي روجه في ليله ذلك النهار
 الساعه سله كما رعمه ابن عابدين في رساله بنه السافل
 وارسان فان روجه ساراً لا يمكن ان يجمع مع رؤيه في
 ليله ذلك النهار الساعه على اول الشهر ولا في ناسه ولا
 ناله ورايمه وهكذا الى الرب الذي محور ان يظهر فيه بهاراً
 وللا او بهاراً فقط لانه لا يمكن محالعه العاده الساعه سكرار

المساهده والمدايه من مبدإ الخلقه الى ان يدل الله الارض
 عن الارض والسموات نعم ان رؤيه هارآ لاساق رؤيه في
 اللله العاله اى في مساء ذلك النهار بعد العروب كما اشار الى
 ذلك عمر رضى الله عنه ومن ذلك تعلم ان هذا الار لا دليل
 فيه فصلا عن ان يكون نصاً في قول السهاده على رؤيه الهلال
 في اللله الساعه بعد سوب رؤيه في هارها وان سوب رؤيه
 هارآ لاعم الحماكم من سماع السهاده على رؤيه في اللله
 الساعه على ذلك النهار الذى رؤى فيه الهلال كما رعمه ان
 عابدين في تلك الرساله انصاً فان المصرح به في كتب المذهب
 فاطمه ان السهاده اذا قامت على المسجل عملاً او عاده او
 قامت على خلاف الظاهر لا تسمع كما تقدم عن مدموط
 السرحسى وههنا قامت السهاده على المسجل عاده فلا تسمع
 ولا محور للحاكم ان يسهها ويحكمها ولو سهها وحكمها كان
 حكمه باطلاً بلا سهه وعلى ذلك يكون عمر رضى الله عنه
 قصد ماله ان يدفع ما سوه من ان رؤيه هارآ في آخر السهر
 بوح الفطر كرؤيه بعد عروب الشمس ما بال للمعى المراد

من قوله صلى الله عليه وسلم (صو والرؤيه واظروا الرويه)
وهو رضى الله عنه قول ابن الرؤيه الى راط بها السارع
الصوم او الفطر انما هي رويه الهلال بعد غروب الشمس
ولا سر رويه بهاراً لان رويه بهاراً حلت باحلاف
هو نور الهلال وصمعه نارا هو نور الشمس وصمعه وهو
المراد بقوله ان بعض الالهة اكبر من بعض بمعنى ان بعض
الالهة قد تظهر نور بهاراً مع وجود الشمس لعارض درص
لها ولحد بد الصر حداً والبعض لا تظهر نوره مع وجودها
وعلى كل حال فلا غير رويه بهاراً هذا هو المعنى الذى
يحتمل الارسله حتى سطق على الامع الباب بالمعاصه
والمساهد ومقصي القرآن وحساب المومنين حد هذا
الحصن ساكراً نعمه الله عليك

هو المحب التاسع في قول علما الحجوم والحساب والمعاد
اعلم ان جمع علما الحفصه وعبرهم كما غامب ما سدم
قد صرحوا في كتبهم بوجوب التماس هلال ومضان وميله
هلال سوال وذلك في لله التماس من سمان ولله التماس

من رمضان فان راوا هلال رمضان صاموا وان لم يروه
 اكلوا عده - فان مالا من يوما وان راوا هلال سوال افطروا
 وان لم يروه اكلوا عده رمضان ثلاث يوما فاعتبروا في
 وجوب الصوم ووجوب الفطر رؤيته الهلال او انكسار العده
 وذلك بهم لا عمل بالاحاديث التي فيها صريحاً امر السارع
 بذلك وقد ثبت ولم يرد في احاديث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما يصرح باعسار حساب الموفين في وجوب الصوم
 او الفطر ولم يرد في اكثر النسخ ما يصرح به من ان
 النيات واعتمادها على الحساب في دخول شهر رمضان للصوم
 ودخول سوال للخروج منه لان السارع على كلا من الصوم
 والفطر على الرؤيه بقوله (صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته)
 والمصادر في الرؤيه الرؤيه البصريه بالعين واعتمادها عليها
 بالنسبة المذكور رحمه الله تعالى ونسبوا لهم قال الامام السبكي
 في رساله الالم المنصور في اسباب السهول وحل ذلك علماً على
 السهر في السرقة ليكون حطاً تاماً طاهر يعرفه كل احد
 ولا يغلط فيه بخلاف الحساب فانه لا يعرفه الا القليل من الناس

وضع الماط فيه كسراً للتفصيل في سلمه ولبعد مقدماته ورعا
 كان دعماً طاماً فاقصبت الحكمة الالهية والسرعة الحسية
 السمعة الضعيف عن السناد وربط الاحكام بما هو مندر
 على الناس من اروه او اكمل العدد بلاس اه وليس عدم
 الایاد على الحساب لطلائه وعدم صحه مقدماته في الواقع
 ومن الامر وريعه ومكذب قائله بل لان السارع العا
 في هذا الحكيم لما ذكرنا والالما في والابطال سي آخر
 ان السارع قد اتي امورا في مواضع من غير ان سطلها بعد
 التي اصابه الفسلة اذا صلي لا بحر واحهاد واعبر الخطا
 بها اذا صلي بحر واحهاد عند استنهاها عليه وألبي
 السلم القطعي الذي يحصل للامام او العاصي من
 المساهد في امامه الحدود والفعل واسر الطن الذي يحصل
 له من سباده السهود فمعه من اقامها في الاول وأوحى عليه
 اقامها في الثاني مع ان الاول من قبل الحسن وهو بعد العلم
 القطعي قطما والثاني من قبل حر الآحاد وهو لا بعد الا
 الطن قال ان كسرا هي العليا عن نكر انهم على ان العاصي

لا يصل بطله وان اخطوا في سائر الاحكام وقد قدمنا ذلك
 ما قاله صاحب الهداية في محاربات النوارل من ان علم النجوم
 في نفسه حسن غير مدموم اذ هو بيان حساني وانه حق
 وقد نطق به الكتاب قال تعالى (والشمس والقمر بحسبان)
 اي سرهما بحساب واستدلالي بسر النجوم وحركة الافلاك
 على الجواهر وهو حائر كاستدلال الطب بالنص على
 الصحة والمرص الى آخر ما عديم وقال الامام السبكي في رسالته
 المذكورة بعد ان ذكر حديث ابا امامه امه الى آخره وقال
 انه حديث صحيح رواه البخاري ومسلم ومات والله اعلم ان
 السهر بانه يكون بلا ناس وبانه يكون له وعشرين لا يخرج
 عن هذين الامرين وليس كما يقول اهل الحساب والنجوم
 فانه دائما عديم سبع وعشرون وكسر لان السنة القمرية
 ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمسة يوم وستين يوما وعده
 السهر اربعين شهرا كما قال تعالى فاذا مضت هذه الايام
 على ابي عسر كان كل شهر تسعا وعشرين شهرا والقمر يجمع
 مع الشمس في كل شهر مرة فاذا فارغها فهو اول الشهر عديم

الى ان يهتدى الى مثل تلك الحالة وقد يكون ذلك في اما النهار
 وقد يكون في اما الليل فاطل النبي صلى الله عليه وسلم
 اعصار ذلك وجعلها سد معارقه الشمس الى غمام تسع وسرس
 ان دوى او الى غمام ملاين ان لم ير من السهر الاول وسوا
 راما ليله الدرس او اكلنا ملاين فاول السهر عروب
 الشمس من احدى اللطيس واود ذلك من اساره صلى الله
 عليه وسلم وقول الراوى عسرا وعسرا وسعا فان ذلك نصفي
 دخول الليلي في حكم الامام لان حذف اليا يدل على اسار
 الليلي وهي الاصل في التاريخ وقوله صلى الله عليه وسلم اما
 نبي العرب لان العال علمها ذلك وان كان قد تعلم بعضهم
 الكمانه والحساب وكوهم لا يكون ولا محسون سرف
 لهم لما سبق في علم الله من اهم انه النبي الامي فذلك معجزة
 له صلى الله عليه وسلم وسرف لهم لا تصابهم نصفه من صغاره
 الى ان قال وليس معنى الحذف الهى عن الكمانه والحساب
 ولاد هما وبعضهما بل هما فصلهما وليس في الحذف السا
 انطال قول الحاسب في قوله ان القمر مجمع مع الشمس

او عارفها او عاكف رؤسه او لا يمكن والحكم كده في
 ذلك وانما في الحديث اناطه الحكم السري وتسميه السهر
 به انه وقال الهى في عمده العارى والمراد بالحساب هنا
 حساب النجوم وسرها ولم يكتروا يعرفون من ذلك سنا
 الا التبر النسر وعلى السارع الصوم وسره بالزوجه لرفع الخرج
 عن امه في معانا حساب النسر واسمر ذلك بينهم ولو
 حدث بدهم من تعرف ذلك بل طاهر فوله صلى الله عليه
 وسلم فان عم عليكم فاكلوا الله بلاس منى نطق الحكم
 بالحساب اصلا اد لو كان الحكم تعلم من ذلك لعال فاسالوا
 اهل الحساب وقد رجع يوم الى اهل النسر في ذلك وهم
 الروايس ونقل عن دص القمها موافقهم قال الباصي
 واجاح السلف الصالح حجه عليهم وقال ابن جرير هذا مذهب
 باطل فهد به السريه عن الخوص في علم النجوم لاهها
 حدس ويحس لنس فيها قطع ولا طن عالب مع انه لو اوسط
 الامر بها الصاق الامر اد لا تعرفها الا القليل وقال ابن بطال
 وعنه من الحديث انما لم تكلف في ارفه مواسد صوما

ولا عاديا ما يحاج فيه الى معرفه حيات ولا كناه ائما
 رطب ساديا باعلام واصحه وامور طاهره تسون في
 معرفه ذلك الحساب وعبرم اه لكن ما قاله ابن جرير فيما
 ساق بالخوص في علم النجوم ليس تصحيح كما تقدم من صاحب
 الهداية والسكي على ان ما نحن قصد ليس من قبل الخدس
 والحمدن كما قال فافهم وفي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله
 عنهما قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا راسوه
 فصوموا واذا راسو فافطروا ان عم طلكم فافدروا له
 واحلف العلماء في معنى قوله فافدروا له قال في شرح المهدب
 وسر ان صغواله وفدروه بحسب السحاب فمن قال هذا احمد
 ان حصل وسر ممن يجوز صوم يوم النهم عن رمضان وقال آخرون
 منهم ان سرح ومطرف من عند الله وان فيه معناه فدروه
 بحسب المنازل يعني منازل القمر وقال ابو عمر في الاسدكار
 وقد كان ليس كبار الناس يذهب في هذا الى اعمار
 بالنجوم ومنازل القمر وطريق الحساب وقال ابن سيرين
 وكان افضل له ان لم يهل وحكى ابن سرح عن الساعدي اه

قال ن كان مذهبه الاسدلال بالحجج ومصارف المرميين
له من جهة الحجج ان الهلال الله وعم عليه حار له ان يسهل
المصوم ونسبه ومخرجه وقال ابو عمر والذي عدا في كسبه
انه لا يصح اعماد ومضان الا برؤيته فاسه او سباه عادله او
اكمال سمان بلاس يوما وعلى هذا مذهب جمهور فيها
الامصار بالحجار والمراي والسام والمغرب منهم مالك والشافعي
والاوراعي والاورى وابو حنيفة واصحابه وعامة اهل الحديث
الا احمد ومن قال بقوله يود كرى الفقه للحنيفة لانس
بالاعتماد على قول المحدثين وعن ابن معال لانس بالاعتماد
على قولهم والسؤال منهم اذا امن عليه جماعة منهم وقال الماردي
جمل جمهور العلماء بقوله صلى الله عليه وسلم فاعدوا له على ان
المراد اكمال المدة بلاس كما فسره في حديث آخر ولا يجوز
ان يكون المراد حساب الحجج لان الناس لو كانوا به صاين
عليهم لانه لا يعرفه الا الافراد والشارع اما من الناس بما يعرفه
حماهم قال القسري وادادل الحساب على أن الهلال قد
طلع من الافق على وجه يرى لولا وجود المانع كالعلم مثلا

فهذا معنى ارجوح لو حود السب السرى وليس حصه
 الرؤيه مسروقه في اللزوم وان الاثنان على ان المحوسن
 المظوره اذا علم باكمال العدد او بالاجهاد ان اليوم من رمان
 وحب على الصوم وان لم ير الهلال ولا احده من رآه والكرمانى
 واحلهوا ان هذا التمدد يسمى في قوله فادروا له قتل معا
 فادروا عدد الشهر الذى كسم فيه ثلاثين يوما اذا اصل ما الشهر
 وهذا هو المرمى عند الجمهور وقل فادروا له ما رل القمر وسر
 ان ذلك يدل على ان الشهر تسعة وعشرون يوما او ثلاثون
 يوما ارا هذا حثا لم حقه هذه العلم والرحه هو الاول
 اه وقال السكى في العلم للصور واجمع المسلمون فيما اطن على
 انه لا حكم لما بقوله الخامس من معارفه الشمس اذا كان عدد
 ممكن الرؤيه لمره منها سوا كان ذلك وقت سر رب الشمس
 ام قبله ام بعد وما اقتضا اطلاق الماوردى والروياتى والراعى
 من خلاف في ذلك فليس تصحيح وانما اخلقوا فيما ارا بعد
 عنها بحث ممكن روميه وعم ذلك بالحساب وكان هناك سم
 محول مساويه فذهب ان مريح والفعال والقاصى ابو الطيب

ن اصحابا وجماعه من غير أصحابنا الى حوار الصوم بذلك لمن
 عرفه وامضهم لمن عرفه ولمن فله وذهب بمصهم الى وجوب
 الصوم بذهب على من عرفه وامضهم على من عرفه وعلى من
 فله وذهب الجمهور من اصحابنا وغيرهم الى انه لا يعتمد ذلك
 اصلا لافي الرجوع ولا في الحوار لافي حق نفسه ولا في حق
 غيره واستدل الاولون بالناس على اوفات الصلاة فانه يعمل
 بالحساب فيها لا يعرف في ذلك خلافا الاوحيا اسار الله صاحب
 الدروع وأحاب الآخرون بوجوب احدهما ان السارع انما طه
 في الاوفات بوجوبها قال تعالى (اقم الصلاة لذلوك الشمس)
 وقال صلى الله عليه وسلم وقت الظهر اذا رآب الشمس وانما طه
 في الهلال بوجوبه فلم يصر وجوبه في نفس الامر والثاني ان
 مقتضى الهلال حقه وبكر العلط فيها بخلاف الاوفات ولا
 محذور في ان الهلال تعلم بالحساب وجوبه وامكان روجه ولا
 تكاثر السرعة بحكمه ولو عمل في الاوفات كذلك كان الحكم
 كذلك لكنه انما طه بوجوبها اسماء في كل باب ما مرده السرعة
 به والمسألة محتملة محتمل ان حال اذا قوى احوال بعده

السمسم وامكان رومه حلا وهناك عم نعلب على الطن انه
 هو الخابل المانع من الروبه سوى هيا حوار الصوم والبول
 لعدم الحوار في مثل هذ الخاله بعد نعم الوجوب بعد ما
 احار في ذلك قول ابن سريح ومن واقع في الحوار خاصه
 لافي الوجوب وسرط احساري للحوار حسب تكسب ن علم
 ا اب اكسا فاحلا امكانه ولا يحصل ذلك الا لماهر في
 الصمه والعلم وذكر في سرح المباح انه لا فرق فيما ذكرناه
 من الصوم والعطر ولا ادرى الآن ن ان سله لكه
 مقصي اطلاقهم ونسبى الفرق والفرق الاحساط للصوم
 واستصحاب رمضات الموح للصيام حتى يحق حلاله وفي
 كتاب النان للميراني عن العروع انه اذا كان مستحيا فعلم
 دخول الوقت بالحساب فهل فعل قوله وفي شهر رمضان
 وجهان المذهب انه يعمل عليه نفسه اما سرح فلا يعمل عليه
 فاعرب في حكاية الخلاف في الوقت وفي دعوى المذهب
 وليس هذا من السحيم في و ازال الناس في سائر الامصار
 والاعصار يسمدون في الاوقات في العم على الحساب في الزل

والما ونحوهما وهل ذلك الا كالمصدر بالادوار بل اكبر
بحريرا وقد نضطر في رفعه اسدائها الى رونه كوكب ونحوه
بيدي عليه ولا تعرف الا لعلم وحساب وفي قوله صلى الله عليه
وسلم هكذا وهكذا واساره محقق لاعتماد الامر
المحسوس الذي هو من احلى الا وروى قطم عن اسناد الحساب
في ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم السهر لست الالف واللام
فيها للعموم حتى يكون وصفه كما به بل هي قصه حربه وهي
هيانته ما سمعته المظعون مهمله وهي في رونه حرثه كما به
قال قد يكون وعلم الحساب مضي لاجل الكسر الذي ذكرنا
في عدد ايام السنة القمرية كمدته فبانه يكون الاسهر الكاله
في السنة والناقصة ملبا وانه يكون الكامله والناقصة
حمه فلا يكون الناقصة اكبر من سنة ولا الكامله اكبر
من سنة هذا امر مقطوع به في علم الله ولست في السرع
مارده سم قال بعد ذكر الحديث المتيقن وان الحب فيه في
وصيه في أحدهما معنى قوله فافدروا له وان الصحيح
في معناه مارواه البخاري صريحاً فاكلوا سده سبعان ثلاثين

وطاهر يعصى لظلال قول من يعتمد الحساب لانه لم يرد
 من ان يعلم انه ممكن الرويه اولا الا ان قال انه حائز على الغالب
 عادة العرب ن انه يمكن الحساب عددها ولا شك انه
 اذا اسكل الحال عددا ملاين وانما الخلاف في بعض الناس
 اذا علم بالحساب امكان رويته وقد قدمنا ان السه اكبر
 ما يكون الكمال فيها سبعة فاذا فرض يحصى سبعة كماله في
 السه وعم علينا الهلال في النان او يحصى ما قدمنا الحكم بقصه
 وقد تسمر العلم في اكبر من ذلك فحصل القطع بحسب
 علم الله به بعدم السكوت وسمن المصير الى قول ابن ابراهيم
 وسوى القول بالوجوب حينئذ قال قال سدد من المالكة
 لو كان الامام يرى الحساب فادب به لم ينفع لاجتماع السلف
 على خلافه واعترض الله وحى ناه يمكن ان السلف لم يعملوا
 به واكتفوا بالرويه ولم يجمعوا على مع العمل به وهذا الاعراض
 حذر ومن قال من اصحابنا وعبرهم بخوار الصوم او وجوبه على
 من فله الحساب كيف تسلم ذلك انه بعد حذف مالا حاحه
 لانه هذا واقول مما يورد القول بالعمل بالحساب الصحيح ان

اهل السرع من الصبيان وعيهم يرجعون في كل حادثة الى اهل
 الخبرة بها ودوى الصبابة فيها فاهم ماخذون بقول اهل الامة
 في معاني الفاظ القرآن والحديث وقول الطب في اوطار
 شهر رمضان وغير ذلك كثير فما الذي جمع من ما اكمل
 سمان ورمضان وغيرها من الاسهر على الحساب والرجوع
 في ذلك الى اهل الخبرة العارفين به اذا استكمل علما الامر في
 ذلك مع كون مقدماته فطرية وموافقها لما نطق به آيات القرآن
 المقدمة الا ترى ان الحاسب اذا قال ما على حسابه ان
 الحبوب او الكسوف مع ساعته كذا ن يوم كذا وقع كما
 هل قطعا ولا يحتاج خصوصا وان مبنى الحساب على الامور
 المتسوسة والمساهمة بواسطة الارصاد وغيرها وقد بلغ المحررون
 بوحود الهلال وامكان رؤيته عدد الدوائر فبعد حرم القطع
 بوحود الهلال وامكان الرؤيته لولا المانع اولا منع المحررون
 عدد الدوائر ولكنهم مكثرون الى ان بعد حرم سله الطن
 التي عرب من النعمين فطعن القلب الى صدق ذلك الخبر
 وسى احوال غيره كالعظم ومما يؤيد ذلك انصافه وله تعالى فمن

سهد مكم السهر فليصه وسهر د السهر اما عني المحصوره
وسدم السهر واما عني العلم بوحود وهذا الثاني هو الطاهر
ب الآله فان اليهود عني العلم هر سب وحب
الصوم وقوله تعالى فليصه حا مرما عليه بالما حبرا
لمن او حواما لله ط فكون الطاهر من الآله ات كل
من علم مكم بوحود السهر المهود وهو سهر ريسان وحب
سبه صومه ووحود السهر ربا كما هو معنى الاحاد
بوحود هلاله سد عروب الشمس محب رى للناظر من
علم بوحود هارل السهر سد العروب ماي طريق من طرق
العلم السامل لعله الظن سوا كان ذلك العلم رؤيه صه او
باحار من سى به رويه او بامر العاصي بذلك وطمه بامر
او بحساب فلكي دل على ووحود وامكان رؤيه بلاعر
لولا المانع وحب على الصرم فالدني صسه النظر هو اياه
الفسري كما سدم من انه اذا دل الحساب على ان الهلال قد
طلع من الافق الى وجهه رى لولا ووحود المانع كالمم ملا
فهذا معنى الوجود لوح د السب السرى وليس حصه

الرؤيه مسروطة في الاروم اه وبلغ الصوم والافطار
 بازويه لاساق ذلك قال السكي في العلم المنسور في حديث
 ابن عمر الصحيح لا تصوموا حتى يروا الهلال ولا يفطروا حتى
 يروه وهو عند منطوقه بحرم الصوم والمطر قبل الرؤيه كما ان
 اللمط المصدم عند منطوقه الوجوب بعدها فلم يسن للحوار
 عمل وان كان من قال به حرج الى انه مكفى في الحوار بما لا
 مكفى به في الوجوب كاقاب الصلاة بحضور الدخول فيها
 بالطن ولا يحب حتى تسمن نعم اذا ظهر المعنى وان العصد
 رويه ظهور محب يرى امكن خرج الخلاف في ذلك على
 نظار هل ينظر الى اللمط او الى ان نظرا الى عموم اللط
 معناه وان نظرا الى معناه حصصا ولم يجمع اه ولا سك ان
 المطور اليه هو الى كما هو معنى الا انه المصدم كما أسار
 اليه القسري بقوله وليس حتمه الرؤيه مسروطة الى آخر
 ولا أسار معصية عده من المباحين على الغائبين بذلك
 كالسكي وامثاله كما لا اعصار سول ن قال بوجوب الصوم
 أو حوار عند عدم امكان رؤيه بعد غروب الشمس لان

ذلك مخالف لما اصب عليه كلمة المتقدمين من انه لا يثبت الصوم
 بمجرد وجود ادا لم يمكن رويته او يثبت لانماهم لي
 ان السارع قد اصاب الحكم بالرؤية بعد العروب وانما الخلاف
 بينهم في انه مكفي رويته لولا المانع فان دل الحساب على ذلك
 او لا بد من رويته بالفعل وقد علم ما قاله السكي من
 الاجماع وما نطق على ذلك وقد وافق طه الواقع كما ندلم
 مما قدما كما انك قد علمت ان الـ كي لم يكن محرمًا للعول
 بالاعتماد على الحساب بل ذلك قول فريق من العلماء منهم من
 سرح ومطرف وان منسبه وان مقابل الرازي وهو من
 اصحاب محمد بن الحسن وهو قول بعض كبار الناميين وكفي
 ما اولئك قدو ولا باقي ذلك ما قاله ابو عمر بن انه لا يصح
 اعسار رصان الا برؤيته فاسه او سهاد عادله الى آخر
 ما قال فانما نسلم ما مال ولكن هول لا يلزم ان يكون الرؤيه
 بالفعل بل مكفي في الرويه العاسه ان سوم الدليل على انه
 رى لولا المانع ولا باقي ذلك ايضا ما قال المارري من ان
 الناس لو كلوا بالحساب صان عليهم لانه لا تعرفه الا الافراد

الى آخر ما قاله لانه انما يلزم ذلك لو كانت عامه الناس بالحساب
 ولم يسل بذلك احد بل الذي قاله ابن سريج ومن واقعه ان
 قوله صلى الله عليه وسلم فاعدوا له بالي الذي قاله حطاب
 لمن حصه الله بهذا العلم وقوله فاكملوا اليه حطاب لما به
 وحده يكون معنى قوله فاعدوا له فانظروا ويندروا فيه من
 قولهم يدرب الا مرادا نظرب فيه ويندربه والطر والندس
 في ذلك مختلف باختلاف الناطقين فالذين حصهم الله بهذا
 العلم يكون نظربهم بالطين الذي علموه وهو طين والحساب
 في ذلكم حسابهم على كمال السهر وانه صاموا او افطروا
 ويكون نظر العامة الذين لا يعرفون الحساب اولا يلهون من
 ندبه بالطين الذي ندبه وهو طين العدد وكما انه
 ان لم يروا الهلال ومادا يصنع الذين لا يسمعون الحساب في
 البلاد الى سمرقند طالع الشمس وطهورها سهرس واكثر
 الى سمرقند سهرس وسمير احقاؤها كذلك فهل يمكن لاهل
 تلك البلاد ان يصوموا برؤية الهلال بالفعل بعد الغروب او
 يمكن ان يقول احداهم غير مكلف بالصوم اذا وافى رمضان

سهر من الاسهر الى نظير فيها الشمس او يحق فيها ح ان
 القمر جمع مع الشمس في كل سهر مره وسارها فاذا فارها
 فهو اول السهر القمري وذلك لا يختلف في جمع جهاب الكر
 الارضيه وانما الاختلاف في مد ظهور الشمس ومد احتفاظها
 في بعض الجهاب يكون ظهور الشمس سهري او سلاه
 الى ان تكون في بعضها سه اسهر نظير فيها الشمس وسه
 يحق فيها فالاسهر القمريه متجهه في كل جهه والسهر القمريه
 كذلك والشمس والدور الوميه والسهريه والسويه مجمع
 اقسامها لا يختلف في ح ح احا الكر الارضيه فكما انه
 في كل دور يومه محب الصلوات الخمس ويصدر اوقاتها
 بالساعات الفلكيه بحسب اقرب البلاد المبدله الى اولئك
 مع انه لا روال ولا طوع حل كل مهي مليه او مليه ولا
 عروب للشمس ولا عه للسعي الاحمر ولا الاسس ولا
 طلوع للمجر لا كادنا ولا صادنا والشمس جمع علامات اوقات
 الصلاه معهود في الدور الوميه في البلاد الى سهر فيها
 ظهور الشمس ادا احتفاوها اكبر من اربع وسهر من ساعه

الى سنة أسهر كذلك الدور السهره سمسه أو ثمره والدوره
 السهره سمسه أو ثمره موجودان في جميع أنحاء الكره
 وقد ثبت فرصه كل واحد من الصلوات الخمس بالكتاب
 والسنة وإجماع الأمة على كل واحد من المكلفين من غير
 اختصاص بأهل قطر دون قطر وبدون حصرها في أهل عصر
 دن أهل عصر وكل واحد منها على قدم وساق في عموم
 الفرصه وبموجب الوجوب ودحوها بحسب كتاب وحرمان
 الدلائل القطعيه وعمومات البراهين القاطنه وكونها كذلك
 وكونها حاسه في كل يوم وليله مؤتمنه محدوده بأوقاف مسميه
 وأوصاف مسميه كل ذلك وأمره وأمر القرآن وآياته حتى صار
 ذلك عمليه الدمى والضروري الأولى وقد وردت احاديث
 كثيرة يدل على ان لكل صلاه وقفا على حده كما هو مبين
 في الصحاح كالبحاري ومسلم وغيرهما وقد حاث تلك الاسناد
 سانا لعوله حل ذكره (ان الصلاه كتاب على المؤمنين كسما
 وقونا) فانه يدل على كونها فرصا مؤتمنه ودالاوقاف لا يمحور
 أهلها واصابعها واحراحيها عن أوقافها ولعله تعالى (فسبحان الله

حين عسوق الآله فانه يدل على انها مودسه الى تلك الاوقات
 المروقه في الدين ضرور من العدوه والظهر والعسه والمسا
 ولهوله تعالى (اتم الصلاه طرقي النهار ورلعا من الليل) وموله
 (وسبح محمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل
 فسبحه وادبار السجود) هذا الآيات طاهر في تعالى الصلوات
 الخمس باوقتها وان لكل صلا وما وان كانت محمله حاب
 الاحاديث من قول النبي وفعله الما وارس سانا لذلك وعليه
 انهمد الاجماع ولا سكت ان الزمان انما هو مقدار محدود غير
 فارسوا فلما ان حقيقه مقدار حركه الفلك الاعظم على ما صرح
 به العاصي ابو زيد الدومني في كتابه المسمى بالامد الاقصى
 وسره من الائمة العظام موافقه لما قاله الفلاسفه وان كان حله
 مقدار حركه الفلك انما هو محسب ما سدد للباطر والافال اقرب
 للصواب ان الحركه اليوميه والحركه السنويه كلاهما مقدسوان
 للارض ودورانيهما حول الشمس كما هو مذهب الفلاسفه
 الاقدمين وهو مذهب علماء الفلك اليوم او فلما ان حقيقه
 الامداد المبرع من الحوادث المحدد باعدادهم بعضها على

بعض وما حرر بعضها على بعض في الوجود فانه على كل من
 العوائس لا يخرج عن كونه المصدر المحدد غير العار فاحمله
 ما نسب وسمه بما نسب فانه على كل حال لا يدخل في حقيقته
 من الألوان من الجمر والصغرة والناص والظلمة ولا
 الطلوع ولا الروال والسمي والدروب ولا سوف على
 وجودها وانما هي اعلام معر اب لمضى الزمان وانما
 المصدر المسمى بالافان يعرفها حضور الافان الى
 جعل بحكم السرعة مداراً لاداء الصلوات ووجوبها قال
 تعالى (يسألك عن الاهله قل هي مواضع للناس والحج)
 والمعنى والله اعلم ان الاهله وما ماثلها من العلامات مواضع
 للحج وما ماثلها من العبادات وان هذا هو الذي يلزم المسكاف
 السؤال عنه ومعرفة لاما سألوا عنه ولكن لا ينبغي ان
 ذلك باسمها لاسيما اعلام ومواقف فقط ومثل تلك الاعلام
 التي تصفها السارعة علامه على ما ذكر في العلامات الى
 موضع لسان معادير المسالك في الامكنه بان يوضع على كل
 معدار من عامود منصوب ليكون علامه على ذلك المقدار

معادير المسافات على حالها تحت تلك العلامات او رالى
 فالصلوات الخمس على هذا الموال اذ ترب مع الاوقات وحمل
 طلوع الفجر والروال وطلوع ظل كل شئ من ماله او ماله
 وعروب الشمس وحده السبق الاصل او الاحمر عارفات
 لوجوبها وآدابها مراتب لما يمكن به العامه والخاصه من العلم
 محصور الاوقات الممنه للصلوات ولم يحمل السارع مدار العلم
 تلك الاوقات الى الالات الرصديه والعلوم الحساسه والساعات
 الفلكيه اهاون كات معرفه انصا لانس الرمان وحضور
 الاوقات الا انها لا تسير لكل مكاتبى كل وضع ولا
 يمكن من المعرفه بها كل احد وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم
 حكم بالسمعته الهه الصا ولكن مما لامه به انه ار السارع
 لم يحمل مدار وجوب الصلوات وآدابها تلك العلامات على
 الاوقات الا بالنظر الى العال ولم يرد ان الصلوات بسط اذا
 لم يوجد تلك العلامات فمن حشد ان نصير الى عرف آخر
 كما ان السارع ان لم يحمل مدار العلم تلك الاوقات على علم
 الحساب لم يمنع من الاستدلال به على تلك الاوقات لمن درها

لا بها معروف انصا كما علمت الا ترى اهم ح لوا طلوع طل كل
 من له او مبله علامه على دخول وقت العصر وخروج وقت
 الظهر وليس المراد من هذا الا نفس وقت صلاة الظهر وعدد
 مائه الفاصله بين روال الشمس لو كان وبين صروره طل كل
 يوم مبله او مبله لو كان وهكذا يكون المراد بروال الشمس
 وعروها وعنه السهم وطلوع الفجر وان لم يوجد في الدوره
 او منه من ذلك فقد عدم وجود تلك العلامات بعدد
 بالساعات بحسب اللاد المعدله المره من اللاد الى لا يوجد
 فيها تلك الاوقات كما في الارى ان الفلكين انفسهم قسموا
 السه الى فصول اربع وح لوا هطى اء ذال واعلاب وغير
 ذلك وكل هذا ليس الا باعشار العال فكذلك السارع انما
 في خطائاته على ما هو العال وعلى ذلك يكون الامر كذلك
 في العوم وهل يكن لعامل ان هول يوحوب الصوم من
 وقت طلوع الفجر الى وقت غروب الشمس في اليوم الذي
 تمكك الشمس فيه طاهره مقدار سهرس او ثلاثه او سته
 أسهر عملا قوله تعالى (وكلوا واسربوا حتى تنالكم الخط

الارض من الخط الاسود من المحرم آمنوا الصيام الى الليل
 او يقول انه مائل وسرت الى طلوع الفجر اذا احسب الشمس
 سهرا او سهرا او اكبر ووافق ذلك شهر رمضان ام يعني
 ان يقال ان بل هذا الخطاب مبي على العالم وكانه قال
 واما الذين يسمعون عنه طهور الشمس او احصاوها اكبر من
 اربع وسري ساعه فيعدرون وقت الصوم ووقت الافطار
 بالساعات بحسب اقرب الجهات المعدله اليهم وذلك انما يكون
 بالحساب فلا شبه فكما ان علما الفلك سوا احكامهم على العالم
 ولم يميلوا حكم سائر العالم كذلك السارع بي احكامه في سائر
 اوقات الصلاة والصوم على العالم ولكن لم يزل سائر حكم
 سائر العالم فيه اخرج مسلم في صحيحه عن روايه يونس بن
 سيمان عن حماد بن الدجال وفيه قلنا يا رسول الله فذلك اليوم
 الذي كسبه انكسافه صلا يوم قال لا افدروا له وكذلك قد
 احاديث سائر حاشي في هذا المعنى قبل حكى ان يقال ان
 معنى افدروا له او واكثروا كالا بل يعني ان يكون المراد
 انظروا فيه ويدرو حتى يعرفوا الاوقات وذلك مختلف

باختلاف الناس ولا لزم ان يكون كل الناس عارفين بالعلامات
 التي يدل على حضور الاوقات بل يكفي ان يعرف ذلك الص
 ومن لم يعرف يعرف ممن يعرف قال تعالى (فاسألوا اهل الذكر
 ان كنتم لا تعلمون) الا يرى أن لو كان أهل بلد عميانا ما عدا
 افراد آلائل فان هؤلاء المصرين يعرفون علامات الاوقات
 ويخبرون الناس فكذلك الحواصص يعرفون الامام بالحساب
 ويخبرون من لا يعرفون وي كانوا عدولا وحب قبول حرمهم
 ولا شك ان حدث الدجال وان كان مسوقا لسان حكم الصلاة
 في امامه ولكن علم منه ان مدار السادات على الدوره الروميه
 والدوره السهرية والسويه وسان حكم الصلاة في امامه سان
 لحكمها فيما يماثل أمامه والطاهران السارع اسار الى ان الانام
 بحساب في الطول والعصر وانها لا تتساوى في سائر الاقطار
 بل تكون اليوم في بعضها كالسوع وفي بعضها كسهر وفي بعضها
 كيه وأن حكم السادات لا يختلف بسبب ذلك الاختلاف
 ومما يرشد الى ذلك اقصاره في غايه الطول على مسمه ولا
 يكون اليوم في الواقع ومن الامر اكبر من ذلك بان

عابه ما يكون ظهور الشمس منه اسير واحفاؤها كذلك
 فلا محاور اليوم بهار ولله به اي درو كامله وقد سواو
 الليل والنهار طولا وقصرا في جهات الكره الارضيه ولكن
 لا محاور ان هذه المقادير في الدور لا تكون اكبر من سه وهذا
 كله دليل على ان السارع لما في الصلاه لدولك الشمس مثلا ولا
 بالصوم لرويه هلال رمضان وعبر ذلك من الاوقات التي جعلها
 علامات لاوقات العبادات الا ما على العالم وليكون العلامات
 التي يعرف بها اوقات العبادات طاهر للحواص والعموم
 في سائر الامور لا لان العبادات تسقط اذا لم يوجد تلك
 العلامات لان سقوطها لا يوجب سقوط نفس الاوقات فلا
 تسقط العبادات ولا لان السارع يمنع الاعتماد على العلامات
 الاخرى التي يدل على تلك الاوقات انما من آيات الرصد
 والحساب والساعات على ان العبادات كبر ما اعمدوا
 على الحساب في سائر الساعات العمريه التي يدرونها ما من الناحل
 في الشمس ومن الناس من ذلك فقالوا ان الساعات العمريه
 المعبر بها ذلك طمانه يوم واربعه وخمسون يوما وخمسين يوم

وسدسه ونعصهم قال انها ملايمانه يوم واربعه وحسبون
 يوما بالغرب وأن فصل ما بينهما وبين السنة السدسه عشره
 أيام وثلث يوم وربع عشر يوم وهذا لا يمكن ان يوفى عليه
 الا بالمحاب وسير الشمس والقمر فاعرف ذلك بانك لا تجد
 في غير هذه الحاله واما ما ذكر في الكبر وغيره من سقوط
 المسا والور في البلاد التي تطلع فيها القمر قبل غبه الشمس
 فهو غلط كما يبينه في الصبح وغيره والله ولي الدود

✽ المحب العامر في احلاف المطالع ✽

اعلم ان احلاف المطالع لاحلاف سنة لاحد من العلماء لانه
 من الامور النابه بالمساهده وقد وافى السرع العقل على ذلك
 ايضا كما ان اسمعان على الدوام الا يرى أن السارع نبى على
 احلاف المطالع كبرا من الاحكام في غلبه احلاف
 اوقات الصلاه ووقت الحج فان العبد عطل اهل مكة فيه
 وبى غلبه أيضا معروفة من تقدم او تاخر موته في الموارث
 وغير ذلك كثير وكل ذلك معنى غلبه وانما اختلفوا بعد ذلك
 في اعساره وعدم اعساره بالنظر لرؤيه هلال رمضان وسؤال

ووجوب الصوم والعطر فقال المالكه ومي ثبت رونه
 الهلال بحجاءه مسقطه عم السوت جمع البلاد مرما وسدا
 ولا راي في ذلك سافه قصر ولا امان المطالع ولا عدم امانها
 فحب الصوم على كل من مله سونه سهل عدلين وبالا ولى
 محب الصوم على كل من مله سهل عدلين حكم الحاكم بدسوت
 الهلال سهاد عدلين او جماعه مسقطه حلالا له يد المالك
 به قال سدا الوجوب على ن في ولايه الحاكم وقال ان
 عد البران سهل سوا كان عن حكم او عن رونه العدلين
 او الجماعه المسقطه امانهم البلاد القريه لا البعد جدا
 وارضا ان عرفه ويمكن ان يكون مراد من قال ولو بسدا
 البعد لا حدا فيكون واقعا لقول ان سدا البر كذا يوجد
 من سرح حليل وحواسه فقد احطب المالكه في اعمار
 احصاف المطالع وعدم اعمار وقال الحميه كما في السكر
 وسرحه للربى ولا سرح باحلاف المطالع وعلى دسر ومعا
 انه اذا راي الهلال اهل بلد واهل بلد اخرى محب
 ان يصوموا رونه اولئك كما كان على قول من قال لا عبره

بأحلاف المطالع وعلى قول ن قال بأعصار مطر فان كان
 بينهما مبارات محبت لا يختلف المطالع محبت وان كان محبت
 يخلت لا محبت واكثر المسامح على انه لا يصير والا سبه ان
 صير لان كل قوم يحاطون بما عديم وامتصال الهلال عن
 راع الشمس بخلاف ما حلاف الاقطار كما ان دخول الوقت
 وحروجه يخلت بأحلاف الاقطار حتى اذا رآب الشمس
 في المشرق لا يلزم منه ان يرول في المغرب وكذا طلوع الفجر
 وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس دوحه فملك طابوع
 فجر لهوم وطلوع شمس لا تحرس وغروب لبعض ونصف
 ليل لغيره والدليل على اء ار المطالع ماروي عن كرت
 ان ام الفضل بعته الى معاونه بالسام فقال قدمت السام ونصف
 حاجتها واسهل على شهر رمضان وانا بالسام فراءب الهلال
 لله الجمعة ثم قدمت المديسه في آخر الشهر فسألتني عبد الله بن
 عباس ثم ذكر الهلال فقال مني راسم الهلال فقلت راساه لله
 الجمعة فقال اب راسه فقلت ثم وراه الناس وصا وا وصام
 معاونه فقال لكما راساه لله السبت ولا يزال بصوم حتى يكمل

مارس او را ملك اولاً مكى رؤيه عاويه وصامه قتل
 لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المتقى
 روا الجماعة الا البخارى وابن ماجة انه وقال الخليل لا غيره
 باحلاف المطالع وقال السامع كما في الهباء وعبرها وادا
 دوى سلا لزم حكمه البلد العرب دون الهند الاصح والعدد
 مساهم العصر وصل باحلاف المطالع ملك هذا اصح والتول
 الثانى انه يلزم العدد انصا واسدلو على التول الاصح من
 اعصار احلافها مثل ما سدم عن الربلى وقال الا مظهر الى
 ان اعصار المطالع محو الى حساب ومحكم المحقق مع
 عدم اعصار قولهم لانه لا يلزم من عدم اعصار قولهم في الاصول
 والا رر العامة عدم اعصاره في الفروع والامور الخاصة وقال
 السراى في فروبه ان الحق اعصار احلاف المطالع وسع على
 من قال بعدم اعصاره وان ادا رحت الى الرابع وهى
 الامر بحد ان احلاف المتالع ملوم باصرو واحلاف
 الاوقات باحلافها مساهم معان فان سكان البلاد الى تسمر
 فيها ظهور الشمس سهرى اربلانه مساهدون ذلك وكذلك

كل ن ذهب الى بلادهم شاهد ذلك وكذلك صار ن
المعلوم بالضرورة ان الشمس تظهر منه أسير ويحصى منه
أسير لدى سكان جهة القطب قبل يمكن اذا رأى أهل مصر
هلال رمضان وقت المغرب عدم ان يكاف هؤلاء
بالصوم رؤيته أهل مصر كما انه صار ن بالضرورة التحالف
في الاوقات بناءً من أهل امرنا قبل يمكن ان يكافهم
بالصوم رؤيته أهل مصر للهلال بعد المغرب مع ان هذا الوقت
عدم ربما كان وقت طلوع الفجر او وقت غروب الشمس
وبالحمله فالقول بعدم اعسار احوال المطالع مخالف للمعقول
والمعقول اما مخالفه للمعقول فلما علمه من مخالفه لما هو ثابت
بالضرورة من احوال الاوقات وان النهار عند قوم قد يكون
للاعداء آخرين واما مخالفه للمعقول فلابد مخالف لما تقدم عن
كرب وذلك لان المسادر من قول كرب لاس عاس (نعم
رأته ورآه الناس وصا واوصام معاونه) وقول اس عاس لكما
راساه الى آخر وقول كرب بعد ذلك اولا فكيف رؤيته
معاونه وقول اس عاس في حوايه لا اى لا فكيف رؤيته

معاونه ان قوله هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رجع الى عدم الاكتفاء برويه معاونه ورويه كربت والناس
 وصومهم وصوم معاونه وهذا ظاهر في أن كل قوم مكلفون
 برويهم ولا شك ان ورد هذا النص في السائر والمخار وقد
 وجد بينهما مسافة العصر واحارف الاقليم واحلاف المطالع
 واحتمال عدم الرويه فاسند كل طائفة الى واحد مما وادبه
 قوله كذا فان الامام الاسوي لكن احتمال عدم الرويه قد
 ان ان عباس لكربت اب راسه فقال له نعم ورا الناس
 وصاموا وصام معاونه ومعاونه كان الحلقه سند جدا لا يثبت
 اليه ولم في الاحتمال مسافة العصر واحلاف الاقليم واحلاف
 المطالع فاذا رجعا الى الرابع عداه لا دخل في احلاف الناس
 في رويه الهلال بعد العروب لمسافة العصر ولا لاحارف
 الاقليم وان المدار في ذلك على احلاف المطالع انه ليس المراد
 احلاف الناس في الرويه ان هذا يرى وهذا لا يرى بل المراد
 ان رويه هذا للهلال بعد العروب لا يسر رويه لا حر لانه
 لا عروب ولا هلال في بلد وهذا لما يكون باحلاف المطالع

فليكن عليه المول فال الحصري الكبر الدماطي في سرح اللعنه
 آخر الفصل العاسر في الكلام على رؤيه الهلال واعلم ان احلاف
 الزويه في البلاد لا تكون الا ما حلاف المطالع اللدنه واحلاف
 المطالع اللدنه لا تكون الا ما حلاف " رص سم قال واما احلاف
 الطول فلا يظهر به كبر فرق اه وعرض كل بلد هو وادها
 عن خط الاسوا كما نصوا عليه في علم المهاب واما قول السكي
 في العلم المنصور بعد ذكر تلك الاحتمالات الباريه فلا اسكال
 على سى ن الاقوال المصديه الا على قول من يقول ادا رؤى
 في بلد يلزم سائر البلاد فيمكن ان يحاط به فانه قد يكون
 في المدنه صحيحا لله بلاس وقد احلف الفقهاء فيما اذا ثبت
 شاهدان وصفا بلاس ولم ير الهلال هل يعطى او لا
 واحدا وبلاس لان عدم رؤيه مع الصحوتين وهول الساهد
 طس فلا يترك اليقين بالظن قال ابن عباس كان يرى هذا
 المذهب وهذا هو الوجه الثاني لما محمله كلام ابن عباس
 ويحتمل ان يكون ابن عباس اقام كراما مقام ساهد واحد
 على هلال سوال وهلال سوال لا يثبت الا شاهدان عد

جمهور العلماء فذلك رده لعدم ساهد آخر معه وهذا هو الوجه
 الثال كما محمله كلام ابن عباس وقوله هكذا امرنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بمحمل انه اشار الى قوله صلى الله
 عليه وسلم اذا راى صوموا الحذب ومحمل ان
 يكون عند حذب آخر وليس خاص في مثل هذا الواقعة
 والحاصل انه لا معارضة فيه لما سدم اه فعه ان ابن عباس
 ل فلا يرال تصوم حتى تكمل لاس او را فهذا صريح
 في ان ذهب ابن عباس ان العطر معان بالروية او اكال العدد
 لاس فقط وان المشار اليه بقوله هكذا هو عدم الاكسفا
 روية معاونه سواء كان ذلك الحذب اذا راى صوموا او
 لم ير وليس ذلك لرد ابن عباس سهاده كرم لانه ساهد
 واحد فان كرسا قال لاس عباس نعم ورا الساس وصاموا
 وصام معاونه قد سهد وبعل سهاده الساس وحكم معاونة
 بالصوم واما اتسك به القائلون بعدم اعسار احلاف المطالع
 من تعان الخطاب ما اعطى الروية في حذب صوموا الروية
 مسلم لكانهم لاسكروا ان الخطاب اعان تعان عاما بالروية

بعد العروب لا مطلقاً فلا دم الاكل من محمي لديهم الرؤيه
 نه بعد العروب أما ن لم يوجد عدم الرؤيه بعد العروب بل
 وب العروب عدم من رأوه هو وب طلوع الشمس عدم
 الآحرى فكيف يوجب عليهم الصوم ولم يوجد عدمه سبب
 الوحوب وهو رؤيه الهلال بعد العروب فعلم أن الحديث عام
 في كل يوم محمي بالنسبه اليهم رؤيه الهلال بعد العروب فلا
 يدل على عدم اعسار احولاف المطالع ولذلك قال الرامى
 والاسه انه يسر واصصر عليه في البدائع فانه قد ان ذكر
 ان الهلال اذا رآه اهل بلد يلزم اهل البلد الاخرى قال هذا
 اذا كان المسافه بين البلدين قريبه لا يختلف فيها المطالع فاما
 اذا كان نه نه لا يلزم اهل احد البلدين حكم الآخر لان
 مطالع البلاد عند المسافه العاصيه محلهه في سر في كل اهل
 بلد مطلع بلدهم دون البلد الآخر اه وان كان قوله عدم
 المسافه العاصيه ليس بعد بل المدار في الحكم على احولاف
 المطالع وهو ما اختلف عرص البلدين الا مدخل له المسافه
 ورمها ولذلك انعوا على اعسار احولاف المطالع في وحبوب

الح الح فاعبروا مطلع مكة وفي الاصححة او حوا على كل يوم
 الاصححة في يوم للحر وهو العاشر من شهر ذي الحجة على
 حسب ما يرى هلاله عندهم فلا معنى للاحلاف بعد ذلك في
 الصوم دون سائر اوقات العبادات وبالجملة دلوا حب النودى
 بما وقف به المالك به فحمل قول من قال بعدم اعسار احلاف
 المطالع على ما اذا كان احلافها لا يودى الى ما وب في رويه
 الهلال بعد العروب وقول من قال باعساره على ما اذا كان
 احلافها يودى الى ذلك فان احلاف مطالع البلاد كما حلب
 مى على احلاف عروبها وان عرس كل بلد هو بعدها
 عن خط الاسوا وهذا الاحلاف قد يكون سهراً حداثاً
 لا تربط له احلاف في رويه الهلال بين القدس بعد العروب
 واعما سعاب مكب الهلال بعد في اقتضاها وقد يكون احساناً
 تربط سلسه ذلك وهذا هو الذي سعى المصدر اليه حمد
 لكتابهم على السداد لان السرع لا ابنى بالمسحلات وانه
 الموقن لما فيه الصواب

(المبحث الحادى عشر فيما لزم القاصى عمله عند اسباب

رؤيه هلال رمضان وسؤال)

اعلم ان **ب** رى الهلال سواء كان هلال رمضان ام
هلال سوال اما ان يكونوا جماعة بعد حرمهم القطع او سله
الطن الى عرب منه واما ان يكون **ن** راى واحداً او ا **ن**
او اكبر لكن لا بعد حرمه القطع ولا ما عرب منه وقد
طلب مما تقدم ان الراى اذا تردد بالرؤيه وكان تردد مطه
العاظ أو الكذب لاسل سهادته واحداً كان او اكبر ولذلك
قال السكى رحمه الله فى العلم المسور وعلى القاصى المذهب فى
اسباب ذلك انه يحسب مع ما يحسب اليه فى غير ذلك الى رباد
لما سمع فى الهلال من الاسماء والتجمل لديه وصغر حجمه
وقد حكى عن انس بن مالك رضى الله عنه وهو ما هو انه
حصر مع جماعه فمهم انس بن معاوية فاحذر انس رضى الله
سنة انه رآه ولم يره احد من الجماعة ففطن انس بذكائه ونظر
الى عن انس فوجد عليها سحره مصا وقد رتب من حاجته
فرفعهما انس سيده وقال له ارنى الهلال قال لا انظره فسطر

العاصي في حال اليهود ولمد محقق عدالتهم وسظهم وبرايم
 من الرب واليه وسلامه حواسهم وحده نظره وسلامه
 الا في وعمل الحلال ما تسوس الرويه ومعرفه ميرله الحلال
 الى نطلع فيها وما نفعه الحساب من اكمال رويه وعدمها
 فان المسود به شرطه الامكان واذا كان شرط في الاقرار
 الامكان والمرحح عن نفسه محرر ساطها ما ضحك بالساده
 فكون هذا عند العاصي عداء ولا يبعد ان هذا هو الذي
 قدمنا من ان الحساب هل سئل به اولا بان دال فيما اذا
 دل الحساب على امكان الرويه ولم ير هل سئل الامكان اولا
 لالما السريع اما وهما بالعكس ن ذلك ولا يقول بالعكس
 على المحقق لان العكس ان يرى مع عدم الامكان وذلك
 مستحيل واما المراد ان محبر محبر رويه مع عدم امكانه
 والاحار يحمل الصدق والكذب والكذب يحل لعدم
 والعلم ولكل منهما اسباب لا محصر فليس من الرسد قول
 الخبر المحتمل لذلك او السباده به مع عدم الامكان لان السريع
 لا ياتي بالمسحلات وهذا الساله لم يحدها مسطوره فمعها

بها ورأينا فيها عدم قول الشهادة وانما سكب الفقه عليها
 لانها نادرة الوجود ولما وقع في هذا الزمان احتمل الى
 الكلام فيها والفقه بحر لا ساحل له ومسائله متجدد متجدد
 وفاء به وقد راسا من تولى فعله ودسه بملط في رؤيته الخلال
 كثيرا وسمعا من نفس الجهال انه يقصد السدس بالشهادة
 بذلك ويقصد ان له بذلك اخر من صام بقوله وسمعا عن
 بعض السعفاء انه يقصد بذلك بروج تركه وسوب عبد الله
 وللناس اعراض عنه فادا سلمت اليه من هذه الامور
 كلها وسلم وضع الخلال من الموانع وحاسه الساهد من
 الآفة فلهذا اذا حوربا الرؤيه فان احملها بدليل فام عندنا لم
 تسئل تلك الشهادة وحملها على الاط او السكوت ولم تكن
 بذلك حارجه عن العائون السريع لان دلالة الحساب العطي
 او العرب من العطي على عدم الامكان أقوى من الرسه
 والرسه موجه لرد الشهاده فاعتمادا عدم الامكان كذلك او
 أقوى ومقصودنا بذلك القطع بردها وان لا يحرى فيها الخلاف
 المسمد واما اذا استرحنا فالتدنى يقول بوجوب القطر بالحساب

اذا دل على امكان الرويه هول به هيا لطريق الاولى ونسب
 للعاصي ان يكون له حظ من معرفه علم الهسه او سجد ن س
 به في ذلك ليكون على نصيره بما فعل في ذلك او برد ولا
 يسرع وقد سل عن محمد بن الحسن التميمي الخوهري في
 كتاب ادب الساجد في قوله تعالى (فمعصيان بالله ان ارسم)
 انه مذكور وان الاجماع على ان سجاد المراتب به في سجاهه
 غير معموله ولا اصحاب فروع كسر يدل على ذلك وما نحن
 فيه اقوى من الرويه لانه مسجل عاده ولو سجد ساجدان
 عند حاكم ام ا رانا فلا يحرصا ونحن لا نرا كتاب
 سجاهها مردود وحكم الحاكم بذلك مردودا كما صرح به
 الشيخ ابو حاسد والعاصي ابو الطيب وان كان ذلك اوضح
 من ان فعل عن احد فاما يقطع به ومما يدل للعاصي به
 تسير سائر الشمس والقمر ورويه واعد منها ووب مقارنه
 سماعها وفوس الرويه وهو قدر ارشاعه عن الاقوى وفوس
 النور وهو قدر ما في حرمه وفوس المك وفانوا اذا كان
 فوس الرويه سب درج وفوس النور سبع درج وفوس المك

سبع درج استحال رؤسه ومعنى بالاستحالة الاستحالة العادية
 وان رادب كل واحد من الثلاثة درجه أمكب نمر
 وكذلك اذا راد امان دون الثالب وكما حصلت الزيادة بقوى
 الامكان وبمخارج الى النظر انصافى صفا الحو وكدره وكون
 الهلال فى جهة الشمال أو جهة الجنوب واحلاف مطا -
 وطلع الروح وه ارضها ولا يقول نحن ان ذلك واجب على
 القامى مطلقاً لأنه فى المال يحمل الامر على السلامة
 وحسن الظن باليهود وامهم ما شهدوا الا عما راوا وامهم
 ما راوا الا وهو ممكن واما الكلام فمن فاب عده ربه
 أو بلغه ما قاله اهل الحساب فى ذلك الوقت فاه مح عليه
 التنب والظن فى ذلك له لم صحه او عدمها وهو ابن الله على
 نفسه فاذا اسف عه الرب والشرح صدره اسف وان كان
 يقول مع دلالة الحساب العطنى او العرب منه على عدم
 الامكان انه اسرح صدره فهو اخرق ام ومسى انصاف
 محمد ان كلام الامام السكى صريح فى ان المقصود هو بحرن
 القامى وتنس حتى لا تكون سهاده من شهد عده مطه العلط

او الكذب وقد صرح علما الحنفية بان السهاده ولو في حق
 العباد اذا مات على مسجل عملا او عاد او خالف الظاهر
 لا قبل وقد تقدم عن مسوط السرخسي انها رد اذا خالف
 الظاهر وليس ما قاله السبكي من وصل رد السهاده السريعه
 بحساب اهل الميت كما فهمه من اعترضوا عليه ودعواهم ان
 يصل هذا الاحتمال فم في كل سهاد دعوى باطله لان
 السهاد وان كان حرا محملا للصدق والكذب لكن عداله
 اليهود و واقعه سهاد كل سهاد في المعنى لسهاده الآخر
 وموافق سهادهم للدعوى كل ذلك يرجع حاب الصدق
 على حاب الكذب اذا وقع السهاد فمسجل عملا او
 عاد او خالف مسورا ظاهرا فقد وجد ما يرجع حاب
 الكذب على حاب الصدق او يوجب القطع بالكذب فيرد
 السهاده حينئذ وما نحن بصدد من دلالة الحساب القطعي
 او الغريب منه على عدم ايمان الزوجه قد وجد ما يرجع
 حاب الكذب او يوجب القطع به فيرد السهاده وليس هذا
 المعارض لمرجح الصدق موحودا في كل سهاد وقد علمت

مما قدمناه ان التعرد بالسهاد في رمضان وعنده بي كان
 مطه العلط أو الكذب مع ن ولها وقد قد مال ك عن
 الولوالجه اه مي نماز ص مرجح الصدق وهو العداله في
 سهاد الواحد العدل ومرجح الرد وهو مخالفا للظاهر
 تقدم لي الصحيح مرجح الرد لي مرجح القول وقد ا
 ان المدار على ان التعرد بالسهاد تكون مطه العلط لا فرق
 بين الواحد والا كبر وادارد بالسهاد عندما تكون التعرد
 طه العلط أو الكذب وذلك عند ما يرى الهلال جمع دليل
 دون اصنافهم فكيف لا رد اذا وجد دليل قاطع او قرب
 من القاطع على عدم امكان الرؤيه لاسك ان عدم قول السهاد
 هسا اولي لانه اذا راى القليل ولم يره احد افيهم فعدم رؤيه
 اصنافهم يوجب عليه الظن بالخط القليل او كذبه في دعواه
 الرؤيه واما هنا فالدليل قاطع او قرب منه على ذلك كمن وقد
 جعلوا ن شروط افاده الخبر الموار العلم لاسمع ان لا يكون
 السامع معذرا له من ما ينقصه الخبر اما لسه او لقله او
 اعتقاد فادا كان هذا حال الخبر الموار فكيف يبره وحده

اذا قيل القاصي سهاد من سهد عده بروه الهلال مع دلاله
 الحساب العظمى او العرب منه على عدم امكان الرويه كان
 ذلك على خلاف ما تمعد ولذلك قال السكي انه احرى وليس
 هذا من قبل معارضة الحساب للسهاده حتى يقال نعم
 بالسهاد دون الحساب بل ان ذلك من قبل وجود دليل
 على القاصي المسهود عند اعتمد حوجه خطأ الساهد او كذبه
 فان حساب الخاسر المدل الراسخ في الفن اذا دل على عدم
 امكان الرويه اوجب عليه الطعن لخطأ الساهد او كذبه ولا سيما
 فكيف لا يطعن القاصي ان يدل مع هذا سهاد هذا الساهد
 ومثل القاصي فيما ذكرنا من بحر المدل بروه الهلال اذا
 لم يمكن رويته وكلام السكي صريح في انه لا فرق في رد السهاد
 حينئذ بين ما اذا كلف الحساب فقط ما او فرما من العظمى
 وهو ما وافق قواعد مذهبنا ان المدار في رد السهاد على
 كرمها خالف الظاهر بان ما لا يلي مستحيل عملا او عادة
 او على حروف المسهور المروف او عارضها ما حملها مطبوعه العلط
 او الكذب وقال ابن حجر في المحققه والذي سجد منه ان

الحساب اذا اثنى اهله على ان مقدماته قطعه وكان المحزون
هم بذلك عدد الوار ردت السهاده والا فلا وهذا اولي ن
اطلاق السكى لما السهاده اذا دل الحساب العطى على
استحاله الرؤيه واطلاق غيره فقولها واطال كل لما قاله تعالى
وسه نظر لاه مامل انه لكن قد علم ان السكى لا يروق
من الحساب العطى والعرب منه وان المدار على ان الحساب
كذلك سوا احبر به عدد الوار ام لا وان المدار على ان
لع العاصى كلام اهل الحساب فحدث عنه الكتب الى آخر
ما تقدم عنه واما قول ابن قاسم اذار عدد الوار انما يفسد
القطع اذا كان الاحار عن محسوس فوقف على حسبه تلك
المقدمات السكاره انه فان كان سراده الاسراس بان الوار
لا يمكنها لعدم حسبه تلك المقدمات كما فهمه الى من من كلامه
ونه ان عاين في رساله منه الما قبل والوسان فليس يصحح
لان الحساب كما ذكره في الكواكب الدرجه مبي ومؤسس
على آلاب رصده محسوسه موصول بها الى معرفه بمادر
حركات الكواكب وغيرها فان تلك الآلاب اذا

وصب على وجهها المحصوص عند اهل هذه الصناعة افاد
بواسطة البطارات المظلمة رفع حركات الكواكب ومعاديرها
والنماد لبعض الكواكب عن نفس ومخاداه لبعضها لبعض
ومن واصفها بالحق والمساهمة فقد طهر ان تلك المقدمات
حسوسة وان كان مراد ان كلام ان حجر معروف في ان
تلك المقدمات حسوسة فعد الاحار حديد عنها القطع فهو
صحيح فستن حمله على ذلك لكن قد علم انه لا يلزم في
رد السهاد ان يبلغ المحضون عدد النوار بل تكفي ان يدل
حجره على غلبه الطن الى سرب من الذهب باستحالة الزوهر
فانه بهذا المقدار يكون السهاد مطه الملقط او الكذب فبرد
نعم اذا احتلف الحساب السهاد لا يرد حديد بل يصل لانه
عد اختلافهم قد تمارضت افوالهم فتساخطت ببعض السهاد
بلا معارض فسلت عني ما اذا احترق الزوهر جمع عظيم لتسجل
بواطوره الى الكذب او كل حجر الزوهر سفسفاته فمما هو
من القطع ولم يبلغ المحضون عدد النوار ودل الحساب على
عدم امكان الزوهر وان الحساب وطعوا عدد النوار او لم

نا واقالدي يظهر انه فعل خير من سجدوا بالرويه فلا شبهه
 لان الحساب لا يعرفه الا العقل والدي يدعي معرفه كسر
 كما ان الملتصق به من العارف كسرا للمصر في عمله لا في
 علمه ولا في مقدماته وربما كان بعضها طسا بخلاف مساعده
 هذا الجمع العظيم للهلال فانها منسرة طاهره واقاد حرم
 الملعن أو ما عرفت منه هذا ما يخصه فواعد المذهب

(فائدة) فعل سباده الراي للهلال واراي بالطاره المظنه مي
 كان الهلال من سباده ان يرى لغير تحديد العصر حدا عندما لان
 المرى بواسطة هو عين الهلال وانما وطبقها انها ساعد العصر
 على رؤيه الاساس اليه أو العصر مما لا يمكن رؤيه بدورها
 فلا مانع حينئذ من راي الهلال الآن من الرصد حانه المصربه
 وغيرها بواسطة ما فيها من الطسارات المحسمة وانما ما قاله
 مساحا من عدم الوبل على رؤيه في الما او من ورا رجاح
 فعد ول على ان المرى مبال الهلال لا عين الهلال لان رؤيه
 الهلال في الما او من ورا الرجاح انما هي بطريق الانعكاس
 فلا يكون المرى حينئذ عين الهلال بل المرى قد يكون

صور كوكب العكس الى الما او الرجاح فاحد السكل
 الذي يكون عليه فهما ولا يكون على سكه الخفى ولا سل
 السهاد لاحمال انه سكل فى الما او الرجاح سكل الهلال
 فروى تصور موسى مبرولس هو الهلال واما الروه بواسطه
 الطاراب المعطه هى كالروه باله لا فرق كما تعلم ذلك
 عند اسمال نطار الفراء والله الموفق لما فيه السداد
 فى الخائنه فى سان العكس الى نول عليها

(وسان طعاب علما المذهب)

اعلم ان الذى اجمع عليه الا انه واعف عليه كله فيها
 الامه ان ماصح من حبر الواحد وسلا عن الكتب والسه
 المواره او المسهور اذا لم تعرف محالفه لما هو فوقه وهو
 فى حاده لادم ها اللون ولم يكن مبروك المحاحه عند الحاحه
 فهو حجه لارمه والمعمل به واجب لا محاله كما هو مذكور
 مسهور فى كتب الاصول والفروع والآيات والاحاد
 الداله على وجوب ذلك كسر ولا محور محال لعدم نول
 من احوال الرجال مهيا كان مقدار العال على الحدب الصصح

فان ذلك رد للنصوص ورحم بالعب ولو قلنا ان الحكم
 السريع لا يثبت سرعا الا بهول الفقه لزم الدور او التسلسل
 فانه اذا لم يثبت الا بحد بول الفقه وما الذي رجحه على بول
 غيره فان قلنا بول فقه آخرها السلام الى وجوب اهل
 بول هذا الفقه الاخر وهكذا فاما ان يدور او يتسلسل
 وهو باطل ومحال للاجماع فلا بد ان ينهي الى كتاب الله
 اوسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكانا هما الذين علمهما
 النبوة فان قال قائل ان التمسك بالادلة اعما هو وطبقه المحمد
 والحدب وان كان كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وهو
 معصوم لا يخطئ عن الحق لسكن سطور انه احوال اوضح
 والتمسك بالصف بالنظر الى اسماؤه واحوال رواه قلنا ان
 احوال ما ذكره صحه منه ونبوت الله اما رفع اسماؤه
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فعل الفقه عن الله سالما عن
 السدود والعلة وما يمس عن رحاله والحب عن احوال
 رواه واما بوجده في الاصول المسير والمجامع الممد
 وبول الفقه محمل للخطا اصله وعاله حال عن الاسناد

الى قتله ومن دفعه طرس مقول بمسند عليه وكل احتمال
ذكره في الحديث فهو قاسم في قول القمها بانه محتمل ان
يكون موضوعا فدافرا على القصة غيره الا ترى ان انا
جعفر الطحاوي وانا الناس الاصم وعمرها رووا عن محمد
ابن عبد الحكيم انه سمع الساسي يقول في امان المرأ من درها
ماصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في محله ولا بحر ، سي
والناس انه حلال وحكي من مالك انه اناح سكاح المسعة وكذا
منه عن غيره وهو موضوع عليهم وقد حكى ابو نصر من الصياع
ان الرسع كان يحلف بالله الذي لا اله الا هو لم يدكذب ان
عبد الحكيم على الساسي في ذلك رده مالك وجوب الحد
على من وطئ سكاح الله ، ولذلك لما قال في الهداية وقال مالك
هو حاربان في الفصح بسنه الى مالك رحمه الله غلط وقد يكون
مكرا لا يام بآله وصحبه مما لا يضر بآله كروايات ابي عمير
يوح ان ابي مريم رحمه الله ان رواياته انكروها عليه وروايات
هشام بن عبد الله الرازي من اصحاب محمد بن الحسن رحمه
الله فانه كان يضر في رواياته قال القمها ابو سعد الله

الصبري كان مع عظم سانه لنا في الروايه سمعت السج انا
 بكر محمد بن موسى يذكر عن أبي بكر الرازي رحمه الله أنه
 كان يأمر ان يقرأ عليه الاصل بروايه اني سليمان او محمد بن
 سمانه لصحبه ما وصا طهما وبكره ان يقرأ عليه من روايه
 هشام لما روي عن الاصطراب اه وامثال ذلك كثير خصوصا
 عند نزل الرمان وروع الكذب والهدمان ومحمد بن ان يكون
 منسوحا قد رجع عنه المصنفه قال كلا من اني حقه واصحابه
 ومالك واصحابه والسافعي واصحابه واحمد واصحابه وعمر بن
 النعمان قد رجعوا عن احوال الى احوال بما رجع عنه
 بن سواد ودلال وان يكون موقولا لا يرى الى مالك رحمه
 الله انه نص في كتابه على وجوب غسل الجمعة وصرفه اصحابه
 عن طاهره وحملوا على ان المراد منه انه حتى ما كذب قال
 الحافظ أبو عمر بن عبد البر رحمه الله هو قول اي واحد
 في السنه او في المروه أو في الاحلاق الجملة كقول الرب
 وح حنك سم اخرج بسند عن أسهب ان مالكا سئل عن
 غسل يوم الجمعة او احب هو قال هو سنة ومعروف وان

يكون محصيا او معدا من انا حسمه رحمه الله نص على ان
 الاسمار مكره وحمله الطحاوي على اسماء اهل زمانه وربما
 يكون معارضا ولا محالة من وجود المعارضة سد احتلال
 المعها واما طريق معرفه الاحادب في هذه الاعصار المناحر
 فهي سهله فاسما بالاسمار على الائمة الاربعين هم من علم الحديث
 والآثار وذلك بالرجوع الى كتبهم كالصحيحين وجامع
 الترمذي وموطا مالك ومسند الدارمي وسنن ابى داود
 والبيهقي وابن خزيمة وآثار الطحاوي ونصب الراية في مخرج
 احادب الحديث وبحر الخبير في مخرج احادب الرازي
 الكبير لاس حجرون ملحق اصحاب هذه الكتب في منه
 الحفظ ولاطلاع وموه الصسط والاثمان والمدة من الا
 المعارف فاحوال الاحادب للمعري بين الساب والسما
 والمروكي من الروا فاسم ح واودودوا وصحوا وحسوا
 وصموا وقرعوا اراحويا عن الحب في الاسناد والتمس
 عن رجاله والحب عن احوال رواته وروايت عنهم كتبهم
 وداس وساعب بين سما الائمة ملوها بالقول ونهرا

من الترم احراج ما نقل على صححه اهل الشأن كالحارثي
 ومسلم ومهم من الترم ما صح عنه كابي عوانه وابن جرير
 ومهم من يين صحيح الاساد عن حسنه ومير حسنه عن
 صفه كالتريدي ومهم من اطلق فيما رجع به الصحه
 وصرح بغير كافي داود والسناني ولا يشرط في الرجوع
 الى تلك الكتب والاعتماد عليها ان يكون له بها رواه الى
 ولها بل اذا صحب سند المسحه منها بما عليها على اصل
 معتمد غير مهم صح الاحتجاج بها ووجب العمل بموجها
 وقوم ما فيها من الاحاديث الصحيحه حجه على كل سلم صحاحا
 كان او محمدا آخر او غيرها ولا سيما اذا كانت المسحه قد
 استظهرت باصول متعدده ومجامع متكرره وقد قدمنا لك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كتب كتابا الى الارقام وملوك
 اليمن ومصر والروم والعراق ليلع الرساله واذا الامامه المهم
 واثامه حجه الله عليهم وكاتب الصحابه معهم على العمل
 والاحتجاج بما كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان
 الخلفاء يسلطون القضا والاماره والسامه بالكتاب ويلزمون

العمل بها الى آخر ما قدمنا من ان اناجعه الا بصارى رضى الله
 عنه قال فلما بارسول الله هل من قوم اعطوا احراما مما آما
 بك واسمائك قال ما عنكم من ذلك ورسول الله من اظهركم
 ما كنتم بالوحي من السما بل قوم من بعدكم ما بهم كتاب من
 لوحين ومسونه وسمعون بما فيه اولئك اعظم منكم احراما من
 قال ان كبره دلاله على العمل بالوحد لانه مدحهم على
 ذلك وذكر اسم اعظم احراما من هذه الحنثه واما الاحمال
 السح والناول والتحصن والتعدد فان طهر الناسح وما
 سوى التحصن او التعدد او الناول ولا كلام في وجوب
 الله بل بما صهر اذكر وان لم يظهر في مما ذكر ما لا يحمل
 السح والناول والتحصن والتعدد هو المسم المخصص باسم
 المحكم من اقسام نظم الكتاب والسنة والذي يحمل السح
 دون الباقى هو المسمى والذي يحملها جميعا هو النص والظاهر
 وكل اقسام النظم مع ذلك بوجه الحكيم وبحسب العمل بها فلما
 وانما يظهر التفاوت بين الاقسام عند المعارض فمدد المحكم لي
 غيره ثم المسمى النص على الظاهر واما اذا لم يوجد

معارض فلا محور رد العمل بمجرد الاحتمال وكف محور ترك
 اله ل مجرد الاحتمال وقد صرح الحنفية انه لا محور نسخ
 الا ان الا بالواو ولا محور الراد عليه الا بالهمزة ولا
 محور ي هما عدم خبر الواحد فاذا كان كذلك فكيف
 بالاحتمال المحض والنوم المحرد وقد صرح عن ابي حنيفة ومحمد
 ابن الحسن والحسين راد ان الحدب وان كان مذبوحا
 لا يكون أدنى درجة من روى القصة المحمد ما لم يسمع السامع
 وعن مالك رحمه الله اذا حالف مولى الدليل فسدوا به الحائط
 ومما لا راد ومردود عليه الا صاحب هذا القبر يسير
 الى النبي صلى الله عليه وسلم وعن احمد ^(١) من الحدب احب
 الى ن احوال الرجال وعجب لقوم عرفوا الاسناد وصحبه
 يذهبون الى راي سفيان والله سبحانه يقول (فليحذر الذين
 يخالفون عن امره ان تصيبهم فسه او تصيبهم عذاب اليم)

(١) قوله صعب الحدب الخ المراد بالصعب ما محور الاحتمال
 و ومقابل الصحيح فالمراد به الحسن لانه او ليس وليس المراد
 الصعب الذي لا محور به الاحتمال اهمه

ويقول تعالى (للا تكون للناس على الله حجة بعد الرسل) اه
 وقال السامعي اذا صح الحديث فهو مذهبي وعنه اذا صح الحديث
 وثبت فانا راجع من مولى وفاتل بذلك وفي روايه كلما قلت كل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه حديث النبي صلى الله عليه وسلم
 اولى ولا يسئلوني اخرجني اني عامي في كتاب مسائل
 السامعي رحمه الله قال ان كثير هذا من ساداته وامامه
 وهذا قول احواله من الا به رحيم الله اجمعين اه ولذلك
 قطع القاضي الماوردي وغيره بان مذهب السامعي رحمه الله
 ان الصادق ارسطي هي صلا العصر لصحة الاسناد فيها
 وان كان قد نص في الحديث وغيره انها الصحيح وصرح بانه
 اصحابه انها الصحيح عند مولا واحدا واما الذي روي عن ان
 يوسف رحمه الله من قوله ليس للامامي ان ما حدثنا من الحديث
 فالمراد منه العالي الذي لا رتب الحديث وطرق الاسناد
 واسام النظم واحكام العمارين من رجع وما قبل وبمخصص
 ونسخ وليس عند اهلنا لذلك فان قيل احتمل النسخ والتاويل
 اما تكون غير مصر في قطعه الحكم اذا كان بالنظر الى دلالة

اللفظ وأما إذا حمل كونه منسوحاً في نفس الأمر فذلك
 به في أن لا يبعد الحكم لانه ينسخه أو يؤوله في الواقع حرج
 عن أن يكون دليلاً ومضى كان فيه هذا الاحتمال سقط به
 الاستدلال فلما ليس الأمر كذلك فافهم انهم اجمعوا على أن العمل
 بالمنسوح في الواقع واجب إلى أن يظهر ناسخه وإن الناسخ
 لا يجب العمل به إلا من دلت عليه به وكذلك الحكم في ما وجب
 التأويل واستدلوا على ذلك بأن محول الله له يدل على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقد صلى ركعة من الظهر وذلك
 بمسجد بني سلمة فسمى مسجد المسلمين وأما أهل مكة فلم
 سلمهم الخبر إلى صلاة الفجر من اليوم الثاني وفي حديث
 بولاه ثبت أن سلمة أحرم الحرم بذلك وهم في الظهر فمحول
 الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال وفي الصحيحين عن
 أن عمر بن الخطاب أنه في صلاة الصبح إذا حرم آت بهن
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد يدل عليه الله ورسوله
 وقد أمر أن لا يعمل الكعبة فاسهأوها وكاتب وحرهم
 إلى الشام فاسهأوا إلى الكعبة وراود مسلم وقال فر رجل

من بي سلمه وهم ركوع في صلا الفخرو قد صلوا ركعه فادى
الا ان الفله قد محول مالوا كما هم بحر الكمه ولم يوصروا
بالاعاد قال محمد بن الحسن في موطنه وهذا واحد من احط
الفله حتى صلى ركعه او ركعتين ثم علم انه صلى الى غير الفله
بحرف الى الفله فصلى ما بي وسند ما معنى وهو قول
ابي حنبل رحمه الله والامام الطحاوي في الآراء
ان اسد على ان التكلم ما نسبته كلام الناس في الفله
محمد معاوية بن الحليم السلمي وسر وخرجه مسلم في
صححه وحمد واو داود والسناني وان الكا ماد كرك
ما حاشا في صدر الاسلام ثم نسخ ولان سال سائل من
ابي الذي لاحله لم يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
معاوية بن الحليم فاما الفله لما تكلم فيها قبل له لان الحجة
اكن فام عليه نسخ ذلك لهذا ما رنا ما دة الفله
على ان المدرج من الاحاد في شأن الفله والدر وقد
حمه ابو الفرج عبد الرحمن بن الخوري رحمه الله في وروا
وبال انه اورد فيها ما صح نسخه واحمل واسر من سبلا وحه

لمسحه ولا اعمال وقال من سمع محمد يدعى عليه النسخ وليس
 فيها ذم لك دعوى ثم قال وقد يدرب فاداهوا أحد وعشرون
 حديثا ودكرها وقال الساجي رحمه الله اجمع المسلمون على ان
 من استناب له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحمل له
 ان يدعيها قول أحد وقال ابو عمر بن عبد البر يحب على كل
 من نابه شي من الحديث أن يستعمله على عمومته حتى تدب
 عنه ما يخصه او يسجه ام واذا كان اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يحجوا حين بالحديث الصحيح اذا استبان ذلك
 عن ذويهم وعلى هذا اذا بين ان قول واحد من المتقدمين
 مخالف للحديث الصحيح وحجب ان يحمل على ان صاحبه لم
 يلبه هذا الحديث ولو نابه ارجع بحسنا للطن به فمن هو
 اهله اسألوا فرصا انه حاله له بالانه وله او به لا سمعنا
 عداله فلا يعمل قوله ولا روايته واحتمال ان هالك ناسحا
 لهذا الحديث او منارضا اموى اطلع عليه ذلك القصة فحالف
 لاحله الحديث احتمال لم يكن ناسبا عن دليل وقد صرحوا
 بان الاحتمال المخصص الذي لم ينسب عن دال لا عبره به أصلا

كالخرج المزمع وأما أن وحدها حدسا آخر فبإسائه احتمال أو
كان لفظ الحدس حتما كما إذا كان مستركا أو مستكلا
أو محتملا أو نحو ذلك من مدر على رجح أحد الحدسين أو
أحد المآليني المحتملة بطرق من طرفه الصحيحة المندبة في
أصول الفقه عمل بما رجح عند ومن لم يدر على ذلك عادب
إليه صروا العقل بغيرها من دل وده إله إن الظاهر أن
يكون الحق مع احتمال لا يتم اعلم وأورد فكيف نصح
لمن دونه بحاله يتم لأن أحدهما من دونه لا يبلغ أحكام
ولعل عند واحد أو دلتلا ساقا لم ينف عنه غيره ومعنى
الحدس ما من لا يطلع عليه إلا واحد ومد واحد فلما لا شك
عندنا في كونهم أفعه اعلم وأورد لكن قد صرحوا
أنهم إن لواحد على كل مكاتب أن يعمل بالكاتب والسبه
والاجتماع والسام على حب فهم واحكام من لم يبلغ
رسمه الاحكام أو طبع أو لم يبلغ رسمه الكمال فيه أو حصل له
ذلك الحال ولكن استمر عليه المسألة ولم تظهر بدليل عمل
عمضى الدليل على قدر فهمه ولا يجوز له نقل غيره إلا بما

عمر عن هذه الدليل فيه واضطر الى المعتقد اضطرارا لا يرى
 ان انا حسمه مع كونه افعه وأورع من غيره عند اني يوسف
 ومحمد وورع وان المادك ووكنع وامسالم كسرا ما حالهوه
 في واضع وعملوا بما طهر عنهم ن الادله لا يرى الى قول
 اني يوسف امامك لم اني لم احر في حكم حكمه فيه بين
 ان ن عبادك د مدا ولعد اح يدي في الحكم بما وافق
 كتابك وسنه بذلك صلى الله عليه وسلم وكلما اسكل الامر
 على حطب اما ح منه بيني وبينك وكان عدي من ارف
 امرك ولا يخرج عن الحق وهو ارفه وقد صبح عن عصام
 ان يوسف ايه مع كونه من اصحاب اني حسمه المسكين
 عده والعاثن صرته كان رفع يديه عند الركوع والرفع
 به أحدا محدث ان عمر في الصلاة حين ركان ابو كرا الهال
 ن اكار الساده يقول للسان في مساله سال عن مذهب
 السافى ام ما عدى ومن هذا الفصل ما ذكره صاحب الهداية
 في الحديث ان الواجب عدى ان يقى يقول اني حسمه على
 كل حال مع انه صرح بان العوى على قول اني يوسف ومحمد

او غيرها و برك قول اني حسبه في مواضع وكذلك قاصي حان
 فعل مثل ذلك وفي التفصيل طول وبالحمله فقصرهم القوي
 على قول اني حسبه رحمه الله بالنظر الى المبدأ الذي يعبر عن
 فقه الدليل ويكون ابو حسبه عند السلم واورع وما وقع لهم
 من افعالهم ببول غير بل رجحانه عنهم بالنظر الى الدليل وكما
 بدى من له ادنى مسكه اقل انصاف ان المكلف اذا لم يكن
 محمداً ليس اهلاً لان بهم الحديث وبعمل به مثل قوله عليه
 الصلاة والسلام مثلاً انما جعل الامام ائمة ليوم به اذا كبر
 فكبروا واذا ركع فاراً واواذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله
 لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد وحديث سادة من الصائبات
 هي التي صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة والبر بالبر والتمر بالتمر والماء بالماء والماء
 سوا سوا عباد من راد او ارداد فمد اربي وامالهما
 وسول هذا المدعى لا يرف هدى من الحديث وامالهما ولا منهم
 المراد منها الا القصة المحسنة بدعى ان غير المجتهد يعرف
 ومنهم المراد من قول القصة المجتهد مثل قول محمد رحمه الله

في الربادات رجل اوصى لرجل عمل نصب احد منه الا
 لك ما بقي من الثلب بعد النصب او بعد الوصيه او قال الا
 لك ما بقي من الثلب ولم يرد عليه شيئا من مات وركب بانه
 من ثوى الورثه مال ووسع مال فاهض نسي ولب نسي وغير
 ذلك مما لا تعد ولا تحصى فكيف يمكن لعادل ان يلزم المكاتب
 العادر على الهم ان يعرف وبقهم المراد من قول الله وروح
 عليه السلام مع ما فيه من امثال هذه الصواب ولا يحمله
 ان هم الآلهه والآلهه والاحاديث السويه فها صححا ونعمل
 بها مع ان ذلك مخالف لاجماع الامه كقولنا مناهض لصرح
 كلامهم بعد صبح عن ابي حنبله واني يوسف ومحمد وورث
 ومالك والسامعي واحمد وعمرهم وبن عثم يوما لا مرد له
 ولا سلك فيه ائمه مسوا عن القليل من غير ضروره واجهوا
 على انه لا محل لاحد ان هي قول واحد منهم حتى تعلم من
 ان قاله وصبح عن عصام بن يوسف قال كتب في مام وقد
 اجمع فيه اربعة من اصحاب ابي حنبله رفر واني يوسف
 وعامه وآخرا فاجموا على انه لا محل لاحد ان هي قولنا

حتى تعلم من ان فلان قال الذهبى عصام هذا صاحب حديث
 من فيه ودكر ان حان في القاب وقال ابراهيم بن يوسف
 عن ابي يوسف بن ابي حنيفة لا يحل لاحد ان يجي شويلا
 ما لم ارف من ان فلان و ابراهيم بن يوسف هذا روى عنه
 الناسى وقال به ودكر ان حان في القاب وبل السج
 فاسم الخمانى في رحمه هذا الرواه هي الى حملى على سرحى
 للمدورى الذى ذكره من ان احدوا عليهم واحرج
 الحافظ ابو دهم الاصبهانى كتاب حله الاولى عن السافى
 انه قال لحمد بن الحسن اما كما لا تعرف الا القليل فلما قدما
 عليكم ماكم يقولون لا تملكونوا واطاوا الحق والحجاج و ل
 سر الدين بن عبد السلام راصح عن بعض الصحابة مذهب
 في حكم من الاحكام لم يحرم مخالفه الا بدليل او صرح من دله
 ودكر القمه ابو اللب في كتاب القسار لا ينبغي لاحد ان
 يضى الا ان يعرف اقرار العلماء وسلم من أس واراو لم معاملات
 الناس ان عرف اقرار العلماء ولم يعرف حجه كل واحد
 منهم على مذهبه فان قيل من مسئله تعلم ان العلماء الذين

احد هو ندامهم وانحلها قد انه واعلى الحكم وها فلا ناس
 عليه ان هول فيما استموا على حوار هذا حار وبما استموا
 على عدم حوار هذا لا محور وانكن يكون قوله على سبيل
 الحكمة عنهم ناسا ذلك الحكم الهم وادا كانوا قد احلوا في
 حكم المسألة فلا ناس ان هول هذا حار في قول فلان ولا
 محور في قول فلان ولا محور له ان حار هول نعمتهم فحسب
 به الا اذا عرف حجه وقال في الروضة وغيرها الحادثة الواقعة
 او الحكم الواقع او الفرض المفروضه اذا كان لها ذكر في
 كتاب الله تعالى ولم يعرف الماده في الآيه هي العلة والحكمة
 التي نأحياها سريع الله الحكم بالآيه محور ان نعمل بالآيه
 وان لم نعرف مآلها بل قوله تعالى (امضوا الصلاه) وقوله (من
 شهد منكم الشهر فليصمه) وقوله تعالى (واحل الله البيع وحرم
 الربا) فانه نأخذ الآيه ولا نعمل بالمعنى ان الله لم اوجب الصلاه
 ولم احل البيع وحرم الربا واحموا على ان نأخذ قوله تعالى
 الصلاه والسلام حار بل قوله عليه السلام المحرر وكما ان قوله
 في خمس نال الساعه ساعه وفي اربعين من الساعه ساعه وان

لم يعرف معناه لمادا امر بها على هذا المبال واحتموا على ان
تعدد قول التامس وسائر الناس لا يجوز ما لم يعرف معناه لمادا
بانه ولا ينبغي ان يقول قل فلان من الناس او الفعيا كذا
لانا نعمل به الا اذا عرف حجه الى من احلها قال هذا للقول
واحلهموا في سلبه قول الصحابي فقال سلما الحنفية في ظاهر
الاصول ان افاويل جمع الصحابة حجه سلب وسعمل بها من
تقلب الساطرين صحيح ان لم يعرف لمادا قالها حتى روى
عن ابي حنيفة انه قيل له اذا سلب قولك وكسب الله مخالف
ورك قال ارك فولى اكسب الله تعالى فقبل له اذا كان خبر
الرسول مخالف فولى قال ارك فولى بخبر الرسول فقبل له اذا
كان قول الصحابي مخالف فولى قال ارك فولى قول الصحابي
فقبل له اذا كان قول التابعي مخالف فولى قال اذا كان التابعي
رحلا انا رحل اه ن فلى هذا الشأن الذي ذكره ساقى ما صرح
به سبر واحد ن ان عصر الاجتهاد لم يمتصى وانصرص اعلمه
مدد رمان طريل وان دليل المعلة هو قول المجاهد ومحب الصلاة
في المذهب والمسئل ن مذهبنا جهاد وبرهان آم ومرار

مدونهما بالطريق الاولى قال صاحب الخلاصه من الحجه ان
 العاصي اذا قاس مساله على اخرى وحكم فظهر رواه ان الحق
 بخلافه فالخصومه للمدعي عليه يوم القصاص على العاصي وعلى
 المدعي لان العاصي آثم بالاجتهاد لانه ليس من اهل الاجتهاد
 في زمانه والمدعي آثم باحد المال وقال العراقي من الساده
 في احكام الامم ومن ليس له ربه الاجتهاد وهو حكم اهل
 العصر انما هي فيما يسأل عنه باولا عن صاحب مدهه فلو
 طار له صاحب مدهه لم يحركه ان يركه وليس له الصوى
 بعده وما لسكل عليه يلزمه ان يقول لعل صاحب مدهه
 حروا عن هذا فاني لست مسئلا بالاجتهاد في اصل السرى
 وقال ابو العباس القرطبي من المالكيه في شرح صحيح مسلم
 المجتهد صريحا ان احدهما المجتهد المطلق وهو المسئل باستدانت
 الاحكام من ادلتها فهذا لا شك في انه اذا اجتهد ما حور
 لكن بغير وجوده لانه لم يدر في هذا الزمان وانها مجتهد
 في مذهب امام وهذا غالب فضاء العدل في هذا الزمان
 وقرط هذا ان يحقق اصول امامه وادله ويزيل احكامه

عليها فيما لم يحده مصوصاً في مذهب امامه واما ما وجد
 مصوصاً في لم يحلف قول امامه عمل على ذلك المص ودد
 كفى وبه الحب والاولى به تعرف وجه ذلك واما ان احلف
 قول امامه فهال تحب عليه الحب في الاولى من القولين
 الى اصول امامه ام وقد احلف آرا الماخر من اصحاب
 السافى في ان العرالى وسبعة ائمة الى الحوينى والرويانى
 من اصحاب الرخوة في المذهب ام لا مع قول الرويانى
 لو صاع نصوص السافى لاملها في حدودى ولما ادى
 السوطى الاحهاد على راس السابى العاشر ام معاصرو
 ورد من قوس واحد وانكروا عليه دعوا وكسوا
 الله مسائل اطل الاصحاب فيها وجهين وطاوامه
 انرجح الى قواعد الاحهاد فرد السؤال في غير جواب
 واعذرنا ان له سقلا منه عن الطر في ذلك فاذا ظهر برول
 حال اولئك ومصرف عن هذا فعدركم من دونهم
 ما كبر من ذلك فلما الادله الدله على وجوب التمسك بالكتاب
 والسنة والاجماع والعقاس ثامه وجه لما عده في الحكم

من غير محض من لخص دون سخص وعصر دون عصر
 ولا محور العدول عن مصاها الا لضرورة البحر مدبرا
 ذلك بعد الضرورة ولذلك صرح غير واحد من العلماء ان
 الاحاديث مرص دائم وحق قائم الى قيام الساعة وانما
 هذه النسخ ودعوى انما عصر الاحاديث وانما اهل
 دعوى لا دال عليها من الكتاب ولا من السنة ولا اجماع
 ولا قياس هي دعوى باطله عاطله قال محمد بن عبد الكريم
 السهرستاني رحمه الله في كتاب المال والنحل المخصوص مساهمه
 والوفاء غير مساهمه ومالا يداهي لانه يظلم ما يداهي فلاحتماد
 والقياس واحدا الاعصار حتى تكرار ذلك كل حادثة احاديث
 وكلام العرب الى انما كان منه على طرق الارام على معاصره
 في حوصهم على المناطرات طلبا للمال والحام وقد صرح صاحبه
 النسخه احمد بن علي بن برهان بن القاضي لا لزمه انه قد ذهب
 ورجحه النووي وكلام القرطبي في المحمود المطايع الذي ينسب
 لهما خارجا عن جميع مذاهب من بعده من المحمدين
 في الاصول والشروع وذلك مستند بلايه على ما ياتي وكلام

الخلاصه محمول عليه ولا يدل كلامهم قط على امتناع وجود
 المحيّد المطلق في ذاته بل على عدم رخصته في تلك الارضه وهو
 مسمى على الاستسرا الناقص وما يدرهم باحوال اللدان الثانيه
 والارمان الآتية ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا ولا يلزم
 من عدم كون المرآتي والحوي والرومانى السوطى محيدين
 ان لا يكون محيدين لو سلم اهم لم يلقوا ربه الاحياد
 وقد قال ابن الرقعه لا تخلف اسارى ان اس عند السلام وان
 دوى العمد يلقا ربه الاحياد اه وان عند السلام من رجال
 المائيه السائيه وان دوى اله دما سبه اس وسعمايه والكمال
 ابن الهمام ليس ساوه درن ساوهما وقال المرقد احاطوا مسمى
 السد باب الاحياد على احوال ما ارسل الله بها من سلطان
 قبل بعد ما سبى من المجره وقبل بعد الدامى وقبل بعد
 الا وراعى وسه ان وعده هولا ان الارض قد حلت من قائم
 بحجه الله بطرقى الكتاب والسنة وناخذ الاحكام وان
 لاسى احدنا فها الا بعد عرصه على قول معاذ فان واقفه
 حكم وادبى والا رد وهذه احوال سائده فانه ان وقع

حاديه غير مخصوصه او فيها خلاف بين السامع فلا بد منها
 من الاحتماد من كتاب او سنة او قول سوى هذا الا
 صاحب هديان اه وكيف يسوع لاحد سم رايحه المهم
 واوون مسطاً ولو قلنا من العلم ان قول بافعال باب الاحتماد
 وانقراض عصره وهو فصل الله وسه من نسا من عاده
 في اي عصر كان وقد فرروا عنه الذين سلفوا وحلفاء الاحتماد
 في كل عصر فرض كفايه بالاجماع وفرروا انسا ان الاحكام
 بعد وفاته صلى الله عليه وسلم صار حكمه لا قبل النسخ
 بحال من الاحوال وفرروا انسا ان الاجماع الذي يكون حجه
 هو اجماع محمدى الا في عصر على حكم رعى وحده
 فاهو الدليل الذي نسخ فرضه الاحتماد بعد ندرها في
 كل عصر ان كان الدليل من الكتاب او السنة فهما لا يكونان
 الا بطريق الرضى ولا وحى بعد وفاته صلى الله عليه وسلم
 حي يحيى الناسح منهما وان كان الدليل هو الاجماع على
 افعال باه وانقراض ازماته مع القول بذلك على وعم العاقل به
 كيف نسخ اجماع محمدى الا الذي هو حجه والمفروض

في رعمه امر اصيهم واجماع عزم ليس يحجه على ان الاجماع
 الذي هو حجه لا مسح غير ولا مسح سره على ما هو الحق
 وانما اذا اجمع المجتهدون على مسح حكم كان ذلك منهم احكاما
 على وجود المسح من الكتاب او السنة وان لم يفسله
 والمرص انه لا دليل من الكتاب او السنة او الاجماع على
 امر اص الاحكام بل الدليل مبني من الاجماع على انه فرض
 كفايه الى ان سوم الساعه ولو خلا عمر من وجود محمد
 ام امله ح او ان الدال هو القياس حجه القياس سوب
 على ان يكون له اصل قياس عليه يكون مخصوصا عليه في
 الكتاب او السنة او محمدا عليه وقد علم انه لا يوجد كتاب
 ولا سنة ولا اجماع يدل واحد منها على مسح فرض الاحكام
 لا بطوره ولا بطله حتى يمكن القياس على ان القياس في
 داه لا يصح ولا سوم حجه في مساله النص او الاجماع فضلا
 عن ان يكون باسحا لشي منها وقد تمت المسح محمد
 سري الدين في رساله في السلك كلام العرف قال هذا كلام
 لا يفت اليه ولا يجوز ان يدل عليه وارفع هذا الباب

لرب علمه ما رب بعد اسولى على الناس ما اسولى من
 الحمل المركب مدعى كل عى حمول رة الاحهاد وناحد
 كل احد في الحوادث بحكم رعم أنه حكم الله فيها ونحل نظام
 المراجعة وناسا منه مذهب لا سكاذ منهاهى ونسئل بار الله
 رة ل الحكم ماساؤا عسكا رأى واحد من أولئك الحمله
 نود بالله من ذلك انه قال الصالى على الدر المحار وهو في
 غايه الحسن ووهى اس عايدس من مائه الروس مائه سرى
 الدس فقال فى بعض رساله واقول ما قاله الدر محمول على حوار
 وعود المذهب فى دانه وما قاله رى الدس محمول على وعود
 مذهب محمد مذهبها غير مذهب المذهب وانه اذا احدث
 مذهبها غير وافى لمذهب واحد منهم حب القطع سطلانه
 كما نسر بذلك لعل كل منهم ونصرح عما ذكرنا من كروه
 فى اساع المذهب الدس الجمواهم قال اس الدر والمحصار
 اهم مذهبون ليرمون أنهم لا يحدون مذهبها اما كوسهم
 مذهب فلان واصاف الاحهاد قائمه بهم واما كوسهم ملير من
 ان لا يحدوا مذهبها فلان احدث مذهب رائد محب يكون

لغرضه اصول وفوائد مائة لسائر فوائد المتقدمين منسدر
 الرخود لاستيعاب المتقدمين سائر الاساليب ثم لا يسمع
 عليهم بل قد امام في فاعد فاد اظهر له صحة مذهب سائر امامه
 في وافته لم يحرك له ان يلد امامه لكن وقوع ذلك مستبعد
 لكمال نظرين فله اه وقال الطحطاوي بعد فله كلام ان
 المبر ويدل له ما سئل في الدر المحارعن الاسماء من ان علم
 الفقه نسخ واحرق لان حوادث الخلا على اختلاف
 مواضعها وسماها مرقومه بعضها او ما يدل عليها بل قد يكلم
 الفقه على اوسع اصلا او مع ما راوا اماما لم يكن مخصوصا
 فادرو وقد يكون مخصوصا سائر ان الناظر يقصر عن البحث
 من محله او عما يشده ما هو مخصوص بهوم او مطوق اه
 قال ابن عابدس له في هذا الموضع وقال المراد الفقه ما سئل
 منه وما وعبر انه بهذا المعنى لا سئل ازاداه اصلا اه
 لا يجوز احداث قول خارج من المذاهب الاربعه اه لكن
 تخصيصه المذاهب الاربعه بخالف ما سئل فله عني بعض
 رسائله وما قاله الكمال من الهام في التحرير وفتح القدر

وسره في غيرهما ان اذهب المحمدين على العموم سوا
وان الموحب لمع اعداد قول راند كون ذلك انه قول المحمدين
خارفا لاجماع المحمدين وله والاجماع لا يخص بامه المذهب
الاربعة كما لا يخفى وسأني لهذا له ولا ساق ما قاله ابن السمر
وسأله الطحطاوي عن الدر المختار قاله السمر سأني
ابن الخصوص سأله والوفاع لا ينهاي الى آخر ما تقدم
لان كلام ابن السمر وسأله الطحطاوي محمول على انه
والاصول وعال الاحكام الى دوسها المعها فاسهل لانه لى المراد
رسدك الى هذا قول ابن السمر فلان اعداد مذهب راند
محب يكون لغروعه أصول ومواعيد ما به لسانه فوا
المدى من سندر الى آخر ما ساق وما قاله السمر ساقى محمول
على احكام الوفاق المارسة المحددة بحدود الاسخاين والاحوال
والار ان وهى لا ينهاي رسدك الى هذا قوله الخصوص - اهـ
والوفاع لا ينهاي الى آخر ما ساق وسأني اوضحنا سلم
حلما ان لا خلاف بين العلماء الاول علمهم في عدم افعال ابن
الاحماد وان ساق فاعماله باه واعراض اربانه فاعماله

اراد ذلك بالشيء المذكور لا مطلقا وحسب مكنون ذلك من
 على قاعد اصوله قد اهتموا عليها وهي ان احداث قول خارج
 عن جمع مداهب جمع المجتهدين المعتمدين على الحديث
 لهذا القول يجب ان يكون ذلك القول المحدث خارجا لاجماع
 من قبله لا قبل ان يقطع بطلانه لان حرر الاجماع
 لا حرر ان يحرم لانه حجة فاطمة يجب عليه العمل بها وعزم
 عليه محالها لانه احد الادلة الاربعة التي يجب على كل مجتهد
 ان يعمل بها واحكام الشريعة واراد هذا المراد اسما
 لا محمود لمن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد في كل المسائل او في
 بعضها من اصولي عليهم الخليل المركب ان مجتهدا وهو ارا
 على الله الكذب قال تعالى (لا تصف ما ليس لك به علم ان
 السمع والبصر والعواد كل اولئك كان عنه مسؤولا) وهذا
 لا يمنع من وجود المجتهد في ذاته في جميع مسائل الله او
 في بعضها لان الحق ان الاجتهاد سحرا ومن انهم افعال
 بانه وعدم اسرها انما اراد ذلك بالنظر الى ذات الاجتهاد
 في كل المسائل او بعضها واما قولهم دليل المسئلة قول المجتهد

ما ان العاخر عن دمه الدليل السري المصطر الى السلد
 ليس عند دال رحيح انه لى على الترك أو العكس سوى
 قول المحمد لى ملده وى حل رانه وليس معا ان غير
 المحمد يحب مله ملده غير ولا يحوى له التمسك بالادلة اذا
 كان قادرا على احد الحكمين بها كما انه ليس معا ان قول
 المحمد احد الادلة السريه لاهم احد واعلى ان الادله
 حصري الاربعه وقول المحمد ليس واحدا منها وى ولهم ان
 الاحكام سحرا كما هو الحق نعم انه ليس بى ضرور ان لا يكون
 بى هذا ظاهرا ان يكون ملدا بل وى يكون بى هذا فى بعض المسائل
 على انه لا يلزم من انه غير محمدا اصلا ان يكون ملدا فما يقدر
 على دمه ن الدليل السري واما ما مله بى منهم عن كتاب
 تحرير الاصول من انه اى الاحتماع على عدم العمل بمذهب
 مخالف للمذهب الارده فهو بل سري صحيح بان المذكور
 فى التحرير ما نقله عن كتاب البرهان لاني الى الى الحرى
 ان اجتماع المحققين على مع الوام عن بى اعلان الصحابه
 بل يلزم ان ملد وام — دم الدس سري ووا ووصرا وودوا

ثم قال وعلى هذا ما ذكره بعض المأخزين من أن الصالح
 من مع بطلان سر الأرمه لا تضابط مذاهبهم وتقصد مساوئهم
 ومخصص عمومها ولم يدر مطلبها في حيزها لا فراض اناسهم اه
 قال ان امر حاج في سرجه عليه وحاصل هذا انه امسح بطلان
 سر دوله الارمه لعدم بل حصه مدسهم وعدم بونه حق
 الدوب لا لانه لا يملك من ثم قال السبع عمر الدين بن عبد السلام
 لا خلاف من القول في الحفصه ان ان يحق سوب مذهب
 عن واحد منهم حار بقاء و افا والا فاف وقال المر ايضا اذا
 صحح عن بعض الصحابه مذهب في حكم من الاحكام لم يحز
 مخالفه لا بدليل اوضح من دليله انه وقد بعد فانظر الى
 هذا الدليل من الحرركه افترى عليه وعل عنه مالدس به
 وادى ادعاي الاجماع وجماعه على الاجماع السري الذي هو احد
 الادله الاردهه من انه الى ان الهام وكف بعمل حصول
 الاجماع على ما ذكره ان الاجماع لا يكون الا بن الجهد من
 والواحد على كل سهم من ان عما ادى اليه اجتهاد وار
 حالف مذهب الاله الارامه فكيف حزمه على عدم الله ل

يذهب مخالف للأردية كيف وقد اعترضوا على ما في البرهان
 وما ماله ان ما ذكر لا يوجب تولد الأوردية لا غير لان
 من عدم سر انصا ووضع ودون كما دونوا ان لم يكن ا كبر
 فكيف لا يجوز اسماعهم اذا نكبت مداهمهم بطريق صحيح
 والحق ان هذه القول غير صحيحة لما مر من الأدلة
 ونصر بحاج الأئمة اسمهم فكيف يصح هذا الدعوى وكيف
 وقع هذا الإجماع الذي ادعا ذلك الماويل ل الإجماع اذ عد
 على خلافه من ان الإجماع اذ قد ربه فاعه الى تمام السامه وان
 الواحد على كل محمد ان كل مما ادعى الله احاده ولى
 من قبله اسما وود قال ان الهام نفسه في فتح المدر لا دليل
 على وجوب اسماع المجتهد المعلن بالبرام نفسه ذلك هو لا اوه لا
 بل الدليل انصى العمل بقول مجتهد فيما احتج الله لقوله
 تعالى (فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) والسؤال انما
 يحق عند الحاجة اليه وحده اذا لم يرد قول المجتهد
 وح العمل به والا ان مل هذا أى مع الاستعمال الرامات
 منهم لكف الناس عن منع الرخص واحد العامى في كل سالة

يقول جبهه احف عليه وانا لا تدري اجمع هذا من العقل
 او السبل فكذلك الانسان يجمع ما هو احب على نفسه من
 قول مجتهد مسوع له الاجتهاد ما علمت من السرع دمه عليه
 وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما حلف الي امه اه وول
 الراي المقتد الاحماع على ان من اسلم فله ان يعقد من سا
 من العالمين رححروا جمع انصحاها رصوا وان الله عليهم اجمعين
 ان من اسقى الماكر وعمر فلدها فله ان يسقى انا هرير
 ومعا من حبل ويزها و ل هو لهم س عبر كبر من
 ادعى رفع شمس الاحماع من فعله النان والدليل اه وقد
 صا طاب وسيرت لدايت حماه من الاله الاجتهاد من سوى
 الارلته واسكال واحد منهم اصحاب يتحلون لدهه واساع
 يعملون به خلفا الماسون كانوا به ان عملت حدهم
 عند الله من عانس رضى الله عنها من عبر بكر من الاله
 وقد جمع فسا حصه المامون اسر المومنين ابو بكر محمد من
 موى من به وبه قالى الهداه والكائن وعترها والناس
 يعملون اليوم لدهب ان عانس رضى الله عنها لامر الله

الخلفاء فاهم ك وائي ماسرهم ان يصلوا صلاة الله عدهم
 خدم واما المذهب فعول اس - ودرصى الله عده ام و ن
 المذاهب المصنوعة مذهب سيمان الا وري وكان من اساعه
 ابو نصر سرى الحارث الا روف بالخافى كما نقله الحافظ الذهبي
 وفي الاحكام لا رالى عده القضا الذين كبر اساعهم حمسه وعده
 هم سيمان الدورى و بها مذهب ابي نور ابراهيم بن غالب
 الشكلى و ن اساعه الحافظ ابو الاسحق بن سيمان
 النسوى وسيد الصوفه حيد بن محمد الا - نادى ومها
 مذهب داود بن علي الطاهري ومن اساعه السج ابو محمد
 رويس بن محمد النجادى بن طيه حيد مات الاساقى - ه
 بلاء وبلاء عاه ولا يزال لداود الطاهري اساع و مذهب
 دور الى يومنا هذا ومها مذهب محمد بن حرير الطبري
 المعمر الماورج ومن اساعه ابو الفرج هاشم بن عمران الهرواني
 مات سنة تسعين وبلاء عاه ومها مذهب ابي بكر محمد بن
 حرمه النساورى و ن اساعه ابو محمد دعلج بن احمد بن دعلج
 السجري المدل مات سنة احدى وخمسين وبلاء عاه ولم يرم من

العلماء مذهب مستقلة اثاروها واملوا بها ومعنى رحوب
 الصلاة في المذهب هو وحب الساب على الطريقة الناس
 عن النبي صلى الله عليه وسلم والمجاهدين والنايين ومن تقدم
 من ائمة الدين والسلف السالطين من اتباع الكتاب والسنة
 والاجماع والعماس في موضعه على ما هنا من قبل لا الترام
 مذهب فقه واحد والمقدمة والى حسب له من غير تمام دليل
 بوح ذلك وى حسب لواحد من الاله رن الباقى ويرى
 ان قوله هو السواب وحب الله ورد قول حى وان ظهر
 فوه وى حسب حجه مصال جاهل حمله مذهب واحد
 من الصحابة كالرواقس والخواارج الدوايب وغيرهم من
 اهل البدع والاهوا وقال الراعى وسره لا واحد الا ما
 اوحه الله ورسوله و بوح الله ورسوله على احد من الناس
 ان مذهب مذهب رحل من الاله فقلده من مذهب احد بل
 ما نأى م وورد غير على ان ان حرم قال الله وا على انه
 لا محل لحاكم ولا مذهب فقلده رحل ولا محكم ولا سى الا
 رسوله الله قال ان امر حاح فى رح الحرر وقد انطوب

العرون الفاضله على سديم العول بذلك ل لا تصح لامان مذهب
 ولو مذهب به لمسلم باهله وليس له نظر و صبره بالمذهب
 على حسه ولا يعرف ماوى اما وادواله و دعواه بانه حتى
 اوسافى كقولها اما فمه 'و يحوى وكف تصالح له الانساب
 الا بالذرى المجرده عن الحجه والبول الفارع من المى من
 كل وجه اه وكف ، جعل صحه ذلك واليكامه السامه بين
 الامه من دولهم انما هم حجه فاطمه واحلافهم رحمه واسمه
 بسيد على خلافه بانه لو حل اساع الواحد واحدا كان نصهما
 واساع الناس لا لما على المورث ليس فمه من النصف
 والدوم لان من قال انما مة الا لو الاما به لا يكون له
 يومه من حوار سله حماه لاسافى وآخرون لمالك وآخرون
 لاحمد وانما يحصل التوسعه بخور سله كل مفاد لكل سله
 من المساله الخلافه الى سوع فيها الخاف قال السح أبو زيد
 السطامى رحمه الله اختلاف الاما رحمه الاقى محمد التوحيد
 ذكر المسمى من رساله وقال السح حى الله رحمه الله
 فى الوهاب ومحمد الله حل ذلك رحمه لالولان الفعها

حجب هذا الرحمة على العالم بالراهم مذهب شخص معين
 لم يسمه الله ورسوله ولا دل عليه ظاهر كتاب ولا سمه صحفه
 ولا سمعه ومثوا ان نطلب رحمة في داره في مذهب عالم
 آخر ايضا احقاد وسددوا في ذلك ثم قال والذي وسعه
 السمع لهذا الامه ر ر رحمة المحمدين صفة عوام الفقهاء
 ر ط الرجل مذهب خاص لا يدل على غير واحد
 عليه فيما لم يحجر الله واما الامه مل الى حقه ومالك واحد
 اس حبل والساقى وحمهم الله سبحانه عن ذلك ما فعله واحد
 منهم فلا مل عنهم اهم ارا احدا مصر علينا ولا فدى
 فيما اقبل به بل القول عنهم خلاف هذا اه و ال اس القرى
 التنبهات على سبلات الهداية ن حسب لواحد معين غير
 الرسول عاه السلام ورى ان وله هو الصواب الذى يجب اتباعه
 دون غير فهو صال جاهل ان كافر بسبلات فان مات والا قبل
 له ميراثه الذى المصوم اه ر ان القول تكفره سر طاهر
 ولعل المراد منه التسع وبالحمله لا يمكن ان يوجد دليل يوجب
 على احد اتباع محمد معين بل ان العمل بمصطفى الادله

السرعة والتمسك بها ليس من الاعمال من ذهب الى مذهب
 في ذلك اساع لكاتب الله وسه رسوله صلى الله
 عليه وسلم وهو مذهب الجمع ولو سلم احد لا ان ماد كره
 الماحرون من السديد في حق من اسفل من مذهب الى مذهب
 صحيح متى على حجة فالواحد حمله الى من اسفل عن مذهب
 بالكلية لا رهان يدعو الى ذلك ويحمله عنه ويرجع
 ما اسفل الله على ما اسفل عنه لكان اسفاله لمجرد الهوان
 وعدم الله الا له اول اساع هوى النفس وسهواها كما هو في
 وجه النفس من مباركة ان من يد الواسطى المعروف بان
 الدهان الجوى الصرير انه كان حيا اهل لمذهب الساقى
 ثم تحول حتما حين طلب الجماعة نحو ما لم ولد الجوسم انه
 تحول ساقما حين رب وطيفه بدرس الجوى بالطامسه
 لارب شرط صاحبها ان لا يوظف بها الا ساقى وفي ذلك
 قول ابو الرقاب وريد من يريد الكرمي
 ومن بلغ عى الوحه رساله
 وان كان لا يحدى الله الرسائل

مذهب للبيان بعد ان حصل
 وذلك لما احوربك المآ كل
 وما احرب راي الساقى بدا
 لكن ما يرى الذى منه حاصل
 وعما قيل اب لاسك صار
 الى مالك افطن عما اب قابل

باب الانفعال من مذهب الى مذهب لا للمذهب على
 نفسه ولا للترجح بل لاتباع الهوى والاعراض القاسد
 والسهوات لردائه مستصح واما الانفعال لحرص صحيح فلا
 بأس به فقد اقبل الامام ابو حمزة الطحاوى وابو المحاسن
 محمد بن عبد الله الدساوورى من مذهب السابى الى مذهب
 ابي حنيفة رضى الله عنه وعكس ابو حمزة التريدى وابو
 المطهر السمعاني وابو العباس احمد بن محمد السبى وابو
 عبد الله محمد بن عمر الباهرى المعروف بابن المعرى من مذهب
 مالك الى مذهب ابي حنيفة واسد بن العراب على العكس
 وابو النائم عبد الواحد بن على العدادى وابو المطهر

يوسف بن علي بن طه بن الحوري بن مذهب احمد بن
 حنبل الى مذهب ابي حنيفة وابو العلاء بن حسين بن محمد
 القزويني بالعكس ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم واحمد بن
 زكريا بن فارس النعماني الا وى من مذهب السافى الى
 مذهب مالك بعكس سدا ربر بن عمران الجراعى وابو الفرج
 محمد بن علي بن وهب المصري المعروف بابن دوي الهـ
 وابو ابي اسحاق بن محمد بن حبان النسي الحافظ بن مذهب داود
 الطاهري الى مذهب السافى وابو ابي اسحاق بن محمد بن علي بن احمد
 بن محمد بن علي بن معروف بن حرم الحافظ وابو هاشم احمد
 بن محمد بن اسماعيل المصري الزهد بالعكس وابو ابي اسحاق
 بن احمد البغدادي الخطيب ومحمد بن الحسن بن احمد بن
 مذهب احمد الى مذهب السافى وعكس الحافظ سمس الله بن
 ابو عبد الله الذهبي وكبر غير هؤلاء من كبار العلماء والعلماء
 الارار قد اسفلوا بن مذهب الى مذهب لاعراض صحبه
 فان فاب قد صرحوا بان الظاهر ان الحق مع اصحابنا وان
 المعنى لا يحالهم فيما افوا فان احباده لا تبلغ احبادهم وبان

مذهباً في العروع صواب يحمل الخطأ ومذهب المخالف خطأ
 يحمل الصواب وفي الأصول الحق هو مذهبنا ومذهب المخالف
 باطل قطعا فكيف يسوع الاسعاف من مذهبنا الى مذهب
 آخر فلما ان المقلد هو من يتبع غيري قول او قول من غير
 ان يكون مذهباً ولا دليل باحده سوى تقليد امامه
 وليس من ضرور الزام هذا المقلد العاخر بالتقليد احر ان
 ن لم يبلغ ربه الاحكام ولكن كان قادراً على فهم الكتاب
 والسنة فيما صححنا لا محور له العمل بالكتاب والسنة ومسعى
 الادلة فلا وجه للحجر عنه كما هـلهم ونحن نسلم ان المسي
 لا تخالف اصحابنا السلاية ونسعى طبعهم لكن اذا اسعفا
 المقلد لهم عن مذهبهم بل اذا اسعفا المقلد لا في حقه وحب
 عليه ان يفسد مذهب اني حقه رحمه الله وحده اذا صبح عنه
 قول في الحادثة لي راي من العلماء على طعن المسعى
 ان احكامه غير اني حقه لا يبلغ احكامه لانه مقلد له ولا
 دليل عند سري قوله حب اصبر الى تقليد لعله طه ان
 الحق معه ونقول ان مذهبنا في العروع النامه بالطر السحيح

والعقاس وعند حلق من الطون والاراكس اما مع فيه اختلاف
 العلماء ويردد قولهم بلاسبه من الصواب والخطا وهو صواب
 في طسافه مط والالما احمدا مدها لنا ولما صبح فله لمن فله
 فان من احمده مدها وهو قادر على النظر في الدليل لا سجد
 الا وهو بعد ان به حق وصوابه في طه واما المما
 العامي الذي لا يذهب له جميع مذاهب المحدثين المدبوه عند
 سوا فله ان يعمل منها بأي مذهب ساوحد باصرا بء
 محور العمل به كما يؤخذ من كلام الكمال المتقدم فان قلبه قد
 ذكر علماءنا ان الكتب الخمسة التي هي كتب طاهر الرواية
 واصول المذهب كالاحبار النواريه او المسموره وان المدون
 كالنصوص وما سواها كاحاد والآحاد فكيف يكون الامر
 كما ذكره قلب نعم قالوا ذلك وليس وجه السه فيما ذكر كما
 لم يزل ان وجه السه هو العمل عن واهمها فالكسب الخمسة
 كالاحبار النواريه او المسموره في سلبها عن محمد بن الحسن
 رحمه الله بالنوار او السهر لافي كونهها حقا تحت ابعاءه على
 سائر المكاتب وفانها مصوصم عن الخطا وليس من قولهم

المود كالصومس ابا كالات الفراسه او الاحادب السوه
 في القو والحجه ووحوب العمل والمسك بها على كل احد
 محب لئال ن اعرض عنها وحالها بل متى ذلك ان للمود
 المسير وصفت لجميع اموال صاحب المذهب دون غيرها
 فالمدكور ما يره صريح المروي ن اني حسمه ولذلك
 بن اصحاب المود للمير اذا ذكروا قول غير ذكروا قوله
 اولاً في صورته الاطلاق ثم يدكرون قول غيره فعولون
 وقال ابو يوسف او محمد او زور كذا ونحو ذلك فمفسون
 قول المخالف اليه ولا تظلموه لانهم لو اطلقوا جمله الناطرون
 فيها على انه قول صاحب المذهب وكان خطأ الا بن ان
 البخاري سلمنا رحمته لما التزمنا في صحيحه ا اراد الاحادب
 الصحيحه التي اثنى عليها الخياط ومحمد بن عيسى رثا رثا
 ارفع ساهما ونفعها الا في القول ا برص سلمنا واحد
 ن الاماد كافي حمر الطحاوي وروى احادب بامها لنسب
 على سلمها مع اما صحيحه وهذا الا برص اما سوجه ساهما
 بلطرا الى الانصار على ما التزمنا ورك الاحادب التي صحب

لا ريب فاسمنا لم يخرجنا عن محمد بن اسحاق صاحب المعاري
 مع كونه به سنا حجة لان مالكا رضى الله عنه تكلم به ما
 تكلم وان كان الصحيح ان مالكا رجع عن الظن فيه واما
 مذهبا في الاصول في باب الامانة وعنه ما هو مناط به
 الكتاب ومما رواه مع الساب على حدود السرع في اسباب
 ما اتته وفي ما شاء والسكوت عما عدا من سر ربا على
 ما داه ولا ضمان عما نهى عنه ولا تخاذا الى اوردنا
 في النول الممدى الواحد وقرره علما الساب وانما اراد
 من مذهبا اما ان يركه طواف كبرون من علما الكارم من
 قسموا اقسامهم الى ما يريدونه واساعروا به له وحاشا له وكرامه
 وسرهم من الآراء الرأى والافوال السجعة ما حالهوه فيه
 الساب واسفوا فيه وحاشا له الحجة والدين الذي
 هو امر لا عسر فيه ولا حرج في سانه الصواب لا يدر على
 الدين به الا الايراد اما المون والله ورسوله اسعدان على
 خلاف ذلك فلا شك ان مذهبا في المقام وما يد بها على ارحه
 الذي قررنا حق لم يخالف فيه احد ولا محور لاحد ان يخالف

فيه فكان ما مخالفه باطلا فلا شبهة سوا كان السائل به فلسفا
 او كلاميا او شرعيا سمع الله ان الله تعالى قال (اسمعوا ما امر الله
 بكم ولا تنصوا من دونه اولنا) وقال سبحانه (ام لم يركب
 الله من الذين ما امدن به الله) وقال عز من قائل (فاسأرا
 اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) وقال (واردو الى الرسول
 وانى اولى الامر منكم لعلكم تسمعون) (سورة المائدة)
 (سورة المائدة) من بعد ما سمع الله من رسله
 بوجه ما تولى وتصله بهم) وآيات كثيرة كلها باطنة بوجوب
 اتباع ما ارسل الله وان ما سلك سلكا رد الى الله رسول الله
 واوى الامر الله بكم على ما اسكن بالاستسقاط والله
 لا يحور سائر الرسل ومخالفه اتباع رسل المؤمنين
 واحرج مسلم في صحبه عن محمد بن سيرين ان هذا العلم
 من انظر اعمى ما حدون دينهم في الصحاح من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الله لا يسمع العلم بمرعه امرانا من
 من العلماء ولكن يسمع الله العلماء حتى اذا لم من سألوا
 محمد الناس دوسا حمالا فسلوا فافوا بمرغم فسلوا واصلوا

وقد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا ان حاكم فاسق قد افسدوا)
 وقال (ولا تعف ما لئس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد
 كل اولئك كان عنه مذموم ولا) فمن هذه الاحاديث والآيات
 وحسب ان لا يدخل الا بما يثبت اليقين المطابق للواقع الذي
 لا يحصل اليقين لان الظن ليس داحلا في معنى العلم وقد
 اوضح الله علما العلم قال تعالى (الهمم به رب علم ان هـ الا
 نطقون) فانما الظن مذموم في العلم لكن الادلة الاخرى قد
 بوارب داله على ان المراد من العلم في باب العمليات ما هو
 الظن الحاصل من طريقه المعتبر في نظر الشارع على حسب
 ما عساه وبه وقال تعالى (لا تكلم الله نفسا الا وهما) بالمعنى
 على فيه الدليل داحل به لانه في وسعه والمآخر من فيه الدليل
 وتعمل الحجة سانه طامه يحصل الظن عند حميد ورع في
 طه وحسب عاه ان يصدق محمد آية المعجز للصبر وده عملا
 بما اوحى الله عليه حسب طامه وعلى ذلك قول ان هل السرده
 اما ناسها المخصوص عليه واما سرعها المسدط منه فالاول
 آيات القرآن واحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ولاحق

سمان كونه حجه احوال انصاحه فيما لا يكون للرأى به
 مدخل عند انى حجه رضى الله عنهم اجمعين خلا لمواد على
 سماعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخارفة
 والعدل في دين الله فالمرآة موار معلوم لدى كل مسلم واما
 الاحاديث فظن معرفتها في العصر الماضى كاب الرواية
 واحد العدل عن العدل واما في هذا العصر الماسى فظن
 معرفة الاسناد على كتب الائمة الموقوفة في سلم الحديث
 والرجوع اليها واحدها عن يمينه من علماء العصر لان
 اصحاب تلك الكتب واثمها الاحاديث ودونوها وارادوا من
 القسيس من احوال الاساد ووارث كتبهم عنهم او اسيرت
 واستبان الحديث الصحيح والحسن والسليم والموضوع
 والثاني احوال الفقهاء المحمدين وكبار العلماء المسخرين في لم
 القمه ومن الظن ومسال الفروع والروايات عن هؤلاء دارة
 من صحبه محور الاعتماد عليها وسببه لا تعد منها فوجب على
 الناس ان يخرروا في دسم نظريتهم في العلم فكما انهم لا
 سلون في مما لا هم دراهم ودماير لا يعرفون حودها واما

بحار وروا الطب الحد لا يهلون من الروايات الحديثة والافوال
 المعهه الا ما صح وثبت رواه ودرانه فان اعتماد الا دال
 عليه واتحاد دسا مهي عنه كما دلت عليه الآيات المعهه ولا
 يسوع ان د ل بكل كتاب مولف في المعهه فان الكتب
 المتداوله في زمانها هي كتب جمعها صعبا الرجال من الماخرين
 من اطراف الخواي وانه واقفا بالنصره وانه ما را هم او
 آرا الماخرم على غير نصيره وانصره من افوال متهه على
 احباب ممن نصب نفسه ممسا وسمى نفسه عالما وقد علم الجهل
 وساع الفسق بعد الفرون التلايه بالمسور فيما دلهي حكم
 العاسي ثم مضى هذه العلمه وهذا السوع فار ووجد هول
 احد ن هول الا ن د الكسب ن حاله والنجده من
 عداله والريون به ولذلك ال العاصي الامام انور يد الدوي
 رحمه الله ن الاميد الاقصى ما صلب امه ن مضى فلما الا
 اتباع ناهم وفساق علما دهورم وند الكتب والسهورا
 ظهورم وقد اسهر عن الامام اني بكر الرازي الحصاص رحمه الله
 بل نوار ممسا وسمه ن حا بعده وطلعاه انه ال قد اسهر

رأى الأصوليين ان المسمى هو المجتهد اما غير المجتهد من
 محقق احوال المجتهد من فلسفة والراحم عليه اذا سئل
 ان يذكر قول المجتهد كاني حسنة على جميع الحكام فانه لا
 يفي الا المجتهد وهو القمعة اه معروف ان ان يكون رما
 ليس مقوى بل هو سئل كالمسمى لاحد به المسمى وطريق
 سئل المجتهد باحد امرين اما ان يكون له سند فانه الى
 المجتهد او باحد من كتاب معروف يداوله الايدي قد
 اسمر ان يافيه يقول عن المجتهد وذلك على كتب محمد بن
 الحسن ومحوها من الكتب المشهورة لانه المجتهد من المعروفين
 بالعلمة واعماله القمعة في الرواية لان ما عهد الكتب متبركه
 الخيرات الموارد او لمسموع وعظيم ولد اول ابن الخيام فعلى هذا
 له حد بعض نسخ الموارد في رما لا يحل عرو ما فيها
 الى محمد ولا الى يوسف لاسمها اسمر في عصر ما في دارها
 له اداء حد في كتاب مشهور معروف كالمكتباته والمبسوط اه
 كان الحال في الموارد ذلك فالاولى لا تصح عرو ما في
 كتب الاخر من المقاييس والامام وغيرها الى احسن

لا بها مع حلوهاء الاسناد وعراها عن الدليل لم نسب
 ما لم يأتها الى أمنا الدار ون محدودهم في القصة
 والاحتماد والقصة ولا التزم ارباها ان محروما ما تكسبهم عن
 احسانه على ان ما تصدق به ن احوالهم في غاية الضرر وما
 يداها ن احوال طائفة ن معها القرون الرسطنى والمناحر
 لم ارف حالهم ولم يثبت عدالتهم وكسرا ما عير واعصارا
 المصدقين بافعالهم ففسدوا اليهم ما لم يولوا به كما علمه ما
 سديم في سوب الالهة والمهاجرة ملكة راسخة وتصور كاملة
 ممكن بها من فامته من الاطلاع على ارار السرد اطلاعا
 تاما ومن اسباط الاحكام الفرعية ن اسلمها القصة الى المرحمة
 التي هي السمات والسنة والاحماع والقاس وصاحب تلك
 الملكة والتصوره هو القصة المحمدي على الحقيقة وفيه اتي حصة
 رضى الله عنه وسائر الائمة وكرار الصحابة والتابعين من هذا
 الفصل واما من يحفظ المسائل القهرية عن ادلتها القصد له
 ولا لم كيف احدها المحمدي لكن لم يحصل له ملك الملكة فهو
 العالم بالقصة وهو القصة نى صاحب العلم بالقصة يسمى الصاعه

والمدون سامية وهذا هو المال في سائر القرون الوسطى
والا الذي يحفظ المسائل الفقهية لا عن ادلتها فليس يسمى
اصلا ولا تصديق عليه هذا الاسم وهذا هو حال الدرون
المأخوذة المسلمين بممارسة الفقه في القرون المدون وهو لا
لاسل مهم قول ذلك كونه معلوم العدالة الانسراطين (الاول)
ان يكون مسكنا من فهم كلام الفقه الذي حصل مسائل
مدونه (الثاني) ان يحكى في الاسماء جمع الاقوال المحلقة
للمحدثين في احكامها وكان حافظا لها قال ابن الهمام وعنه
انه لا يحب منه حكما كتابا ان يذكره ان يحكى ولا مسا ان
المقلد له ان يلد اي عهد سا فاذا ذكر قول واحد منهم
فيلد المسمى حصل المقصود نعم لو حكى كتابا فالاخذ ما
ضع في قلبه انه الصواب الى والا فالعامة لا يعرف ما وضع
في قلبه من صواب الحكم وحظته انه في واما الترفه العامة
هي التي تعرف المسائل الفقهية فادلتها وسند على سائر الادلة
واله حرج يدون ان يكون لها ملكة الاستساضة وانها ان
تعمل ما يرحح لديها منصوص في الدليل والافان بذلك

الا اذا كان المسمى يريد مذهباً معيَّناً من المذاهب
 يريد السائل وعلى كل حال في حكمي في الله ربي قول غيره
 فالشرط هو ما سبق وما قاله الكمال هو ان لا يوافق
 لما هو الحق من عدم وجوب التمام مذهب معين واما
 الكتب المصنوعة في الفقه على اختلافها من مبين وسروح
 وماوى وغير ذلك فقد اشعب في بيان حالها كلمة المتقدمين
 والمؤخرين على ما في واحد وان اختلفت الاراء فقال
 المتقدمون لا تصح عروا في الواجب الى اني حسمه ولا الى
 اني يوسف ومحمد الا اذا كان له اسم ادمسلسل او وحدي
 كتاب مسهر معروف بداواه الايدي واما المؤخرون
 فقالوا لا رخص مما في كل كتاب وان ما في الموضع مقدم على
 ما في السروح وهو مقدم على ما في الماوى وفي ذلك لا بد
 من فصل المقام في المسائل الفرعية في مذهبها وان مراها
 فقول المرسى الاولى مسائل الاصول وهي طاهر الرواه
 وطاهر المذهب وهي التي استعملت علما واعيان محمد بن
 الحسن بن الحائث والسير والرمادات والمنسوط وهـ

المسائل هي التي اسندها محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 او اسندها بن ابي حنيفة فقط رحمه الله تعالى وقد صنف
 تلك الكتب في تعدادهم فوارب منه او اسربت برواه
 جمع كثير من اصحابه وقد بلغ عددهم مبلغا لا يحور العقل
 بواضعهم على المكذب او الخطاي الرواه عنه وهم حرا الى
 ان وصلت اليه والمندسوط نسخ اطهرها واصحها واسبرها
 نسخة ابي سليمان الخورجاني وسال له الاصل وقد سرحها
 جمع كثير من كبار العلماء وكتاب الكافي للحاكم الشهيد
 المروزي هو مجموع كلام محمد في الاصول فهو في حكمها وقد
 سرحه كثير من فقهاء الحنفية وبن اهل مروجه سرح
 سمس الا انه الى حسي دل في الفصح القدير وسرده ان كتاب
 الكافي هو جمع كلام محمد في كسبه السه الى هي كتب طاهر
 الرواه انه دل النري في سرحه على الاسماء وهذه كتاب
 معتمد في سبل المذهب سرحه جماعه من مسايح المذهب
 منهم سمس الا انه السرحسي وهو المسهور بمسوط السرحسي انه
 قال السرح اسماعيل الناطقي قال العلامة الطرسوي مسوط

السر حسي لا دخل عما مخالفه ولا تركن الا الله ولا شيء ولا
 دول الا علمه اه وقال هـ هـ الله في سرجه على الاسماء
 المسوطة للامام محمد بن محمد بن ابي سهل السر حسي احد
 الاله الكا ارا الحكا المقصود الاصولي مسمي الاله الخلواني
 ويخرج به حتى صار انظر اهل زمانه واحدا من وصفه والى
 المسوطة نحو خمسة سر خلداه وهو في السجدة باور حد تكلمه
 كان فيها من الناصحين توفي سنة اربع مائة وتسعين وارب
 اطلق المفسر ط فالمراد به مسوطة السر حسي (المرتب اليه)
 مسائل البوادر وهي عبر طاهر الرواية لا الم نظير كما طهرت
 الاولى ولم يرو الا بطريق الاحاد من صحيح وصفه
 كالرفعات والكسائب والخرجات والهارونيات من
 تصانيف محمد بن رواها عنه الاحاد ولم يسمع حد الوار ولا
 السهره عنه والرفعات صفها حتى يزل ربه وكان ورد لها مع
 هارون الرشيد فاصفا غايا والكسائب رواها عنه سمعت
 ابن سليمان الكسائي والخرجات رواها عنه علي بن صالح
 الخرجاني من اصحابه وكتاب النسي للحاكم السمرقندي مجموع

كلام محمد بن سيرين رواه الاصول فهو في حكمها كما ان الكافي
 له انساب حكم رواه الاصول كما سبق ومن ذلك الامالي
 والخواص لابي يوسف وكتاب المحرر للحسن بن زياد ومنها
 الروايات المعروفة كروايات محمد بن سنان وروايات ابراهيم بن
 رستم المروزي وروايات هشام بن عبد الله الرازي وسائرهم واما
 المحصرات التي هي باحدان الامة وكبار الفقهاء المعروفين
 بالعلم والرهدة والفقهاء والمدائلي في الرواية كالاماني حمير
 الطحاوي وابي الحسن الكرخي والحاكم السمرقندي المروزي ابني
 الحسن المندوري وسفيان الططعي من علماء الكبار
 فهي موضوعه لسطر احوال صاحب المذهب وجمع فتاواه
 المروية عنه مساندا لمحققه سائل الاصول وطراهر الروايات
 وصحاحا وعداله رواها وما فيها دابر من منابر ومسير
 وآحاد صحيحه الاسناد وقد توارث هذه المحصرات عن
 صنفها وبلغها علماء المذهب بالقبول منهم (المرتب المالكه)
 الفناوي وتسمى الرافعات وهي مسائل مستطها المأخرون
 من اصحاب محمد وابي يوسف ورؤسوا الحسن بن زياد واصحابهم

وهلم حرا لكتاب الوارل لاني اللب السمردي وقد
جمع فيه فواوي سامحه ومساح سامحه كمحمد بن مائل
الرازي وعلى بن موسى الهادي ومحمد بن سلمه وسداد بن
حكيم ونصر بن يحيى اللخمي واني العصر الفاسم بن سلام
ون ذل هولاء بن اصحاب ابي يوسف ومحمد بن عبد الله بن
يوسف وابن رسم ومحمد بن سباعه واني سليمان الخورجاني
واني حمص الجباري وقد سبق لهؤلاء حمدا ان يخالفوا
اصحاب المذهب لدلائل واسباب طهرت لهم واول كتاب
جمع في فواوي فيما آتاه الوارل المار ذكره وامل مجموع
الوارل والحوادث والواديات لاحمد بن موسى بن عيسى
الكسي والواديات لآبي العباس احمد بن محمد الرازي
الناطلي والواديات للصدر السمردي جمع من اقدم واول
اولئك محطته غير ممداره كفاصي حال في فواوي والخلاصة
والسراحة والمخطوطة التي وقد مر من الروايات والفواوي
ومضى الذين السرحي في محطته فدايمه برواياته الاصل
ثم عمال الواديات طلب بالفواوي فمره كتب الاصول

السه عدا كالصحيح في الحديث ومرتبه الوادر في مدتها
 كالس الاربعه والمحط الرصوى كالمصاح والمسا الى جمع
 ما الصحيح ما الس الاربعه وسر ذلك مع التمر و
 ذلك اسر الى السه الحقه ان المون كالصوم بالمعنى الذى
 مر ساه وان ماها عدم على ما السروح وماها مسم على
 ما السواى لان ماورد في السروح من المسائل اما هو
 لاسداس ما المون من الاصول وكسب حائه سائنا فسد
 المصطفى يخص العام وبين السهم وهكذا اما ما السواى قد
 علم انه حلوط ما را الماحرس فى اقل درجه من الواد
 فان ماها لس جمعه من احوال صاحب المذهب رلس له
 اساد روه الى دله ولا اصحابها فى دحه مساللاى العاده
 رالعده ولا فى دحه ارباب المون من حب الزهد واله رع
 والعده ولا من حب العلم والاسان الحفظ رالصط بل
 اما جمعها سخاص من المعصين لم درت حالهم الرواه
 وحسن الدر به فعمل بها ولا هل ماها مما لم يوجد فى
 كس الاصول والوادر الا شرط ان يوافق قواعد المذهب

الأصوله ونوم على صحه الدليل واما الروايات العريضة الى
 مرد عليها آحاد المصنفين من اهل القرون المتأخرة فلا تعد
 بها ولا يثبت عليها ولا تصاحبها لاسيما اذا خالف وما قاله
 الأصوليون وبأن المجهول والمجهول ودرجتها كدرجته المجهول
 والمجاميع المجهولة هما اضطر للمسلم الخبي الى التمسك بها
 حاله الى هذه الضرورة فاللزام ان نأخذ بما في روايته الاصول
 ثم ما في الامور المتحصرات كمحصرات الطحاوي والكراحي
 والحاكم السمرقاني ناسف مسير وولعاب مع مده قد
 بدأوها العلماء حفظا ورواية ودرسا ووراثة وسموها ودرجته
 شرح محصر الطحاوي ابو حسن الكراحي وابو بكر الرازي
 الخصاص وابو بكر احمد بن علي البرمدي الصوفي الوراني
 وابو عبد الله حسين بن عبد الله الصمري القاسمي وابو نصر
 احمد بن محمد السمرقاني الاقطع وابو نصر احمد بن منصور
 الطبري وسمي الأئمة السرخسي ومحمد بن احمد الحنفي
 وبها الدس بن علي محمد الاسدي وابو نصر احمد بن محمد بن
 مسعود البصري وغير أولئك كثير من المعصية الاعلام وشرح

محضر الكرخي ابو بكر الرازي الحصاص وابو الحسن
 القدوري وابو الفصل عبد الرحمن بن محمد الكرمانى وآخرون
 وعصر الخاتم وهو المسمى بالكافى وقد سدم ان ن احل
 مروه ح مسم الاثمه السرخسى وقد سرحه اسماعيل بن
 عبد الاسار واحمد بن منصور الاستحافى واما محضر
 القدورى فمن مسم مداول مسم الاثمه الاعان قال النسطاى
 هو كتاب مبارك وهو مراد صاحب الهداية وسره حب
 اظهروا الكتاب والمحصره م سرحه ابو نصر الاقطع ومحمد
 بن ابراهيم الرازي ابو المعالى عبد الرزاق بن منصور الترمي
 وابراهيم بن عبد الرزاق الرسى مسم الاثمه اسماعيل بن
 حسن السرى وابو م سرحه طهر بن الحسن التردى وحسام
 الدين بن احمد بن مكي الرازي وابو الرضا مختار بن محمود
 الرازدى وحاق كسر وليس المراد بن المون عبد قول القضا
 سدم مافى المون الا محض اب هو لا الدين م من حفاق
 الاثمه والقضا لا سام م واما المحصر اب الى جمعها الماخرون
 كالوفاء والكبر والساه ومحوها م اصحابها وان كانوا علما

صالحين فصلاء كاملين عدولا اما لكم لسواءه
 اصحاب تلك المحدثات من الفصاهه مع حلوله صرات
 الماخرن عن الاسناد والحجه وعدم صلاح كلامهم عن
 نوع امر وحاطه ونصرف في الدبر عما دى الى حبل في
 المي المراد ولا بد عاها من الاعمال على المحدثات
 المعده وانما لتمامها من المسائل الصروريات والمسهورات
 وما قد صح منه في المذهب اعمالا على السهره او ظهور
 الصحه او ابناء على واقعته للاصول ودلاله الادله عليه لا
 لانه اوردته واحدا من اصحاب هذه الكتب فصلا عن
 المحدثات الى صنفها من دوهم الا يرى ان كتاب الدرر
 والزرر والمذهب والوفاء والكبر والحقا سجدونه بأراء
 المساحرين ثم قد يكون ما في الوارد اصح ما في طاهر
 الرواهه ما ارفق المدرك وصحه الرواهه به لان غالب ما في
 الوارد قد صحب الرواهه به وان كان نظري والآحاد اذا
 صحب به الرواهه ولو آحادا وساعده الدرايهه قدم على طاهر
 الرواهه الا يرى ان صاحب الحجه قد ابحار روايه الوارد

وقد جاء على ظاهر الرواية في هاتل الاصحى حب قال
 والصحيح انه يسئل فيه سهاد الواحد انه وقد سئل ان
 صاحب الداع حمله مذهب اصحابنا اذا كانت النما معه
 وحمل معانيه وهو استراط العدد مذهب الكرخى ووجه
 في ظاهر الرواية انه لا يجوز سئل البانى مطلقا لكن ما
 في رواية النوادر ان قوله كقول الصحابى اذا طهرت فوا
 في رمهم او رو سئلوا واحد فحر الاسلام وابعه لمهم
 ووجه هو الاصح ومثل ذلك وقع من صاحب الهداية وغير
 اهم صححوا اصاعير طاهر الرواية فادانم بوجدى رواه
 الاصول ولا رواه النوادر حكم لا يحاديه بوجدما هو الاصح
 والامس ان ائمة الصاوى الامل بالامل الى ما هو ابرل
 من العساف ومن ذلك مصحح لك ان الصحيح في مدعى
 بوعا صحيح دانه وهو الذى به من دلسه ر وب ححه
 ولعله من كان صدوره واما كان صدور وما هو صحيح
 رواه لسونه عن الفاسد صد صحيح بوا را ار سهر او
 آحادا مل ما بروى عن ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد وروى

والحسن ومالك والسافى واحمد وعمر من الائمة بارس
صحيح اما رفع اساده الى المقول عنه سل الله عن الله
سالمنا عن القادح والاله او بالوحدان في كتاب معروف ود
عرف صاحبه بالادلة والسط في الرواية ككتب محمد بن
الحسن وما قدمناه من المون الممد فان قلبه قد صرحوا
بان الرواية ارا رباب بقوله هو الصحيح او هو الماحود به
أو الظاهر او به هي او سله الهوى فليس للمعنى ان مخالفه
وان الصحيح مقدم على الاصح والظاهر على الاظهر عند
العارض الى سر ذلك مما بدوه في رسم المعنى فلما ان المراد
من ذلك هو ما كان هو الصحيح في الواقع دراه وروايه وهو
الظاهر بحسب سونه عن المروى عنه في الواقع الى ما مر
بمصله عبر ان المعلة الذي يخرج عن هذه الدليل وليس عند
ما يعتمد عليه الا قول المجتهد لما كان ساجرا عن معرفه ذلك
كله الا من سان العالم وبرسله القول بالصحيح بحوه قالوا
ما ذكرنا عنهم ولذلك شرطوا ان يكون المرسل لى ما
ذكر من أهل العلم معه الدليل والا فما العائد في تصحيح

الخامل بالرواية والدراية ومحل موطنهم ان الصحيح والظاهر
 معدم في الاصح والاطهر اذا اوردوا نصه به في الحصر
 كموطنهم هو الصحيح ونحو وان لم يوردوا كذلك فلا يندم
 لان الصادر حينئذ ادعى بدل على صحة القول المراد مع السكوت
 عن ما لا يثبت ان يكون صحيحا عند انساخ احوار بعدد
 الصحيح روايه ومع اسرط ان يكون المرحح عالما بغيره الدليل
 بشرط ان يكون عدلا له قد عرف واسمها بالحق والصسط
 والورع والافارغ المرحح ان لا يترتب اليه والسنين ولا
 يفرق بين اسما واليمن من ص ما الناس والمسور من الذين
 اذرف حاله وان يثبت عدالتهم رجلا لا يترتب صحيح هذا
 ورجحه لا يترتب له وقوله ولا يترتب عما يترتب به الا بشرط
 واقفه للاصول وما الدليل عليه وان لا يترتب به من هو
 فوقه او مثله والا يصح حل بالارض او بطرود عدم صحة الفعل
 وعدم تمسك الدليل له ومما دلل ان المصلي مفردا اذا
 قضى الصلاة الخ به هل يحل عليه احما الفراء او لا احلف
 به هل يحل عليه الاحما ومحور الخبر والخبر افضل لكون

الفضا على حسب الاداء وصل محب عليه الاحكام قال في
 الهداية هو الصحيح واعترض عليه العلامة السمعاني في النهاية
 وعبره بانه مخالف لقول سمس الاثمة السرخسي وهو الاسلام
 والامام الترمذي والامام المحمدي وفاضلهم وعبرهم بالخير
 وان الخير اوصل وانه الصحيح وفي الخبر والسكاني هو
 الاصح لان الفضا على وفي الاداء ولم ان ما صححه صاحب
 الهداية بقوله هو الصحيح غير صحيح وقد احاط به صاحب
 النباهة بانه ليس مراد النصف الصحيح رواه حتى يرد عليه
 ما ذكره بل الصحيح رواه وذهب لان الحكم السرخسي في
 ناسا المدرك السرخسي والمعلوم من السرخسي كون الخير من
 المفرد بخبر في الوقت وحيا على الامام ولولا الاثر في
 النبي صلى الله عليه وسلم انه حين قصاه خبر عدها الى راس
 خبر فيها بالمرأه كما كان يعلم في وقتها لعلنا نعلم من الوقت
 انصاف في حق الامام وصل هذا الاثر في المفرد معدوم في
 الخبر في حقه على الاسما الاصل فلا يدل على الا موح
 ولم يوجد انه ورده المحققون ناسا لا يعلم ان الاصل في المرأه

الاحكام وان الجهر عارض بدليل فان الباب انه صلى الله عليه
 وسلم كان عهرا في الصلوات كلها فسرع الكفار بطلونه كما
 سبوا له ورله (سألى) وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا
 القرآن والعوا فيه) ما حى النبي صلى الله عليه وسلم الا في الاوقات
 الثلاثة فامهم كانوا فيها عسا او ماعين او مسموعين بالطعام واسمير
 الامر على ذلك فهذا يدل على ان الاصل فيها الجهر وان الاحكام
 عارض على اسما لا تسيم اسما المدرك السري لى هو وجود
 وهو العباس على ادائها بعد الوقت اذ ان واما لى ارلى لان
 فيها الاعلام بدحول الوقت والسروع في الصلا ومع ذلك
 قد ساء في العسا وان لم يكن من بعد بدحول الوقت
 والسروع في الصلا بان كان المصلى وحده فعلم ان المقصود
 مراعاة هذه الجماعة في العسا كما كان تراعى في الاداء وقد
 روى ن صلى على هذه الجماعة صلصلاة صفوف من
 الملائكة وفي موطا مالك عن زيد بن اسلم اذ اراد احدكم عن
 الصلا او تسبها فليصلها كما كان يصلها في وومها بان فليان
 سبى الجهر الذين ذكرهما صاحب الهداية ناسان بالاجتماع

وهذا في كل منهما بعد خروج الوقت فكيف في حكم الجهر
 بعد انقضاء سنته واما ما ذكر في موافقة النص للردا
 فلم يعمد على منسبه للجهر اجماع ولم يأت به نص جملة
 سيما تكون اينا للسنن انما بالرأي وهو لا يجوز فلان ما ذكره
 في انقضاء السنن سلم لكن لا سلم انما الحكم لا انقضاء
 لان الحكم انما في ما عليهما اذا اجمعت الاجماع على حصر
 السنن فيهما وليس كذلك وقد برر في الاصول ان ما
 بالاجماع في الباب بالنص فيكون معولا ولا كما هو
 الاصل في الاحكام السرعة وجوز الخاف غير به لوجود
 على الحكم في ذلك قال في الفصل فظهر ان ما ذكر
 صاحب الهداية ليس بصحيح دراهم انصا ومثل اوقع لصاحب
 الهداية وقع لغاصي حان فانه قال في هلال رمضان وهلال
 الفطر وينبغي ان يسقط لفظ الشهادة والدعوى على مناس
 قول الامام ووقع على المحقق الكمال في الهام ما رعه عليه
 وقد تقدم ما في ذلك من انه مخالف للمعقول رواه وللدرايه
 انصا لان القياس غير صحيح في ما شاء من ذلك وعلى ذلك

يح على الساطر في كلامهم ان يدعى الطر في كتاب الترحيح
 والصحيح فان كان قد صدرت من اللها انما ووجدت
 في كلام من تسد به ولم يد على ما في كتابه ولكن وجدتها
 مما يخالف ظاهر ما هو صحيح في الواقع ونس الامر
 رواه ودرايه وامكن جملة على ذلك الصحيح وحب جملة له
 اصلا كما لا يدرى بالمدد الممكن ومحسنا لاطنه وان لم يمكن
 جملة على ذلك الصحيح وحب العمل بما هو صحيح في الواقع
 ينقطع الطر عن ما قاله ذلك القصة وصححه لان الحق احق ان
 يدع والقصة ليس بمصوم من العلط وان كان تلك الكتابات
 صادرة عن لئسوا كذلك فلا تسد بها ولا تلغى اليها واما
 ما لا يدرى الى السه كبر في الحصة وفي كتب بعض المباحين
 في قولهم ان افضل الكتب هو خلاصة الماوي ثم وادى فاصحان
 ثم المحيطان والذخير والمليط والحرايه والقصة في حكم محض
 وعرد خمس صدر عن هومي فانه كيف تصح ان يقال ذلك وهو
 لا لزم اليها افضل من الصحيحين في الحديث فلو قلت المراد
 اليها افضل كتب القصة فلما اذا تصح في كتب محمد بن الحسن

وما دكرناه من المود الله به فان هذه اصح واسب واوس
من تلك فمعنى ان تكون المراد اسما افضل الكتب من نوعها
لكبر اسمها على مسائل الحوادث النادر النوع بقطع
الطر عن صحته ما فيها وسويه فان الاصله هي الزيادة الصادقة
عما دكرنا الى ان هذا لا ينافي ان بعض المصنفات
اكثر اسمها لثب المسائل من تلك الكتب مثل كتاب بعد
المسائل في احكام السبل والفتاوى المسمكة كما ان عبد الله
من تلك الكتب عجب مع ان اس السجدة قال في مرج
المطوية ان كل ما كان في الفقه محالاً للموعود والاصول
لا القاب اليه ولا عمل عليه مالم يقصد بل عن غير واما
افعال ان الامام فاصحاح مقدم على غيره لا فقه النفس
واهل لا يرجع وهو اهل من يسمد على تصحيحه فهو مسلم
بالثب اليه اراده من لا يسمم الى اطلاقه بان من كان
فوقه من علماء المذهب مقدم عليه واقعه منه * ولتسرع في سان
الطبعات فيقول * اعلم ان المحيد صرنا احدهما المحيد المطلق
وهو صاحب الماسكة السكاه في الفقه والسياسة وفراط البصره

والتمسك من استنباط الاحكام من ادلتها المسئل بذلك كان
 حسمه ومالك والشافعي واحمد واى يوسف ومحمد ورور
 والورى والاوراعي واسى اى لى وسرم وباتهما المحمد
 فى مذهب امامه من قال اوهو الذى يحق اصول امامه
 وادله ووجد نصوصه اصولا تستنبط منها المروع وسرل
 علما الاحكام نحو مامعه مصوص السارع فاما سدر على
 الاستنباط منه من الادله الارده وهولا وان لم سلعوارسه
 الاحهاد المطلق وماسرواى الله عن ربه المحدث احهادا
 مطلقا كهم لسوا مامعه بل هم اصحاب نظر واستدلال
 ونصاره فى الاصول وحر نامه مامعه ولهم على رفع فى
 العلم ومماعه النفس ومماعه المنكر وقدر وامه فى الخرج
 والتعديل والتمسك من الصحيح والضعف وقدم سال فى المعط
 للمذهب والنصال عه والذب عن احكامه وماخص المسائل
 ونسب الادله وسرر الحجه وسرر السبه وكانوا مصوص
 ومخرحون وهولا على الحسمه محمديون فى بعض المسائل
 لا فى كلها وعبر ستمسك باستنباط الاحكام بل ستمسكون فى

جمع ما ذكر مما يبين انهم من طرق الاستباط وتعيين الادلة
 من بعدهم ولا طوائف آخرون معاونون في العلم به
 وصحت في الرواية وكامل وطاصر في التمهيد والدراسة وروى
 الطبعات على هذا الوجه لا يخفى من به اهل عصر دون عصر
 بل المدار في الطبقات على الانصاف بالغ لا على العدم
 في الزمان والافق من معد في الزمان وهو مفضل لانه
 من الدليل سيما وكم من ما حرق في الزمان طعن به الاحقاد
 كما هو اليوم بالنداهة وقد قال احمد بن سليمان الرومي المروفي
 ما من كمال ناسا احده العالم الماخر في الدولة العمانية فيها
 الاصحاب على سبع طائفات (الاولى) المحمدون كالاتي
 ون محمد حديم (الثانية) المحدثون في المذهب كاصحاب
 ابي حنيفة والشافعية ون سلك سلكهم في استخراج الاحكام
 على الفوائد التي وردت فيهم ان حاله في اخص
 الاحكام فلهذا في فوائد الاصول وبذلك يشارون عن المحققين
 له في الاصول والفروع (الثالثة) المحدثون في المسائل كالحصاف
 والسجاي والكراحي وسمي الاثمة الخوارق وفجر الاسلام

الردون وفجر الدين قاصحان وامالهم ممن لا يقدرون على
 المجاهدة لصاحب المذهب لافى الاصول ولا في المروع
 واما يستطون الاحكام فيما لا نص فيه عن المجاهد في السرعة
 على حسب اصرله الى مذهبها ومعتنى فواءده الى استبظها
 (الرابعة) الملتدون وهم الذين لا يقدرون على الاجتهاد اذ لا
 لسكنهم لا حاطهم بالاصول ومضطهم بالماخذ يقدرون على تفصيل
 قول محلي في وجهين وحكم محلي لا مصلح من اصول من احد
 المذهبين وهم اصحاب التخرج كالرازي وادريه (الخامسة)
 اصحاب الترخيع كابي الحسن النعماني وصاحب المذهب
 وسامهم تحصل بعض الروايات في بعض نصوصهم هذا اسحق
 رواه هذا اوفق لسان ورفي بالاس (السادسة) الملتدون
 السادون في التميز بين الاقوى والضعف والسمت وطاهر
 المذهب وطاهر الراية وسيرها كصاحب الكبر والمجاز
 والرقابة والمجمع وغيرهم (السابعة) الملتدون الذين لا يقدرون
 على اذكر ولا يقدرون بين العيب والسمت ولا يقدرون
 السام من التميز يجمعون ما يحدون كعاطف لبي حول لهم

ولم يلق كل الولي له ملخصا وقد ذكره التتبع في طبعه
مخروجه من قال وهو قسم حسن جدا مع انه قد جدا
عن الصحة فضلا عن الحسن فانه يحكم محض ولا سلف
له في هذه الدعوى وان تامة لها من حاتم من
حدا حدوه ر غير دليل بذل على ذلك وعلى فرض تسليم ان
انها والمعه على هذه الاراء السبع لا تسلم الخطا الفاحس
الذي وقع في امين رجال الطهات ورمهم على هذه الدوحات
الا ترى انه ادعى ان انا يوسف ومحمدا ورور وان حالوا الامام
احد في بعض الاحكام فادونه في فواعله الاصول فما
لدى ريد من الاصول التي تليق فيها فان اراد بها الاحكام
السكا الى سبب عما في كتب اصول ائمه وهي فواعله
عقله وصوابه برهاه در فها الانسان من حاتم دو مل
وصاحب فكر ونظر صحيح سوا كس حمدا او سر محمد
ولا ان لما تكرر الانسار حمدا ام لا ولا من لا هو لا
الامه تليق انا حمدا وساهم ارفع واحل من ن تليقوا
فها احدا ولا سكا ان مر ريدهم في ائمه كرا سارا محمد من

الذي في عصره ومن بعدهم قال الخطيب البغدادي قال طلحه
ابن محمد بن حمير ابو يوسف مشهور الا مر طاهر السبل وافته
اهل عصر ولم يقدمه احد في زمانه وكان على السبيل في العلم
والحكم والراية والقدرة وهو اول من وضع الكتب في
اصول الفقه على مذهب ابي حنيفة والى المسائل وشرها
في اوطار الارض اه وقال محمد بن الحسن مريض ابو يوسف
وحبب له بغداد ابو حنيفة فلما خرج من عند قال ان عم
هذا الذي فاته العلم من على الارض اه مع كبر المجهود
واكار القضا في هذا العصر الاد العراي وغيرها وكذلك
محمد بن الحسن ايضا قد بالغ الساق في مدحه والساق عليه
وقال الربيع بن سليمان كتب اليه الساق في وقد طاب منه
كما فاجر

فل للذي لم ير عني * ممم رآه مثله
ون كان من رآ * قد راى من مثله
العلم سعى اهله * ان سمعه اهله
لمه سله * لاهله لعله

فابعد اليه الكتب وقال ابراهيم الحرني قلب لاجمده بن حنبل
 بن ابن لك هذه المسائل الدوميه قال من كتب محمد
 بن الحسن وقال الحسن بن ابي مالك من ملامد ابي يوسف
 لم يكن ابو يوسف يدين هذا البدعي الشديد وقال عيسى بن
 امان هو افقه من ابي يوسف وقد ذكر النماصي عبد الرحمن
 ابن حلدون المالكى في عديمه ان الساذى رحل الى الراى
 وابى اصحاب ابنى حنبل واحد منهم ورح طرعه اهل الحجار
 بطريقه اهل العراق واحصى عنده وكذلك احمد بن حنبل
 اخذ عن اصحاب ابي حنبل مع وود بساعه في الحديث
 فاحص عنده اه الا ترى ان لما ادعى من الساذى رحجان
 القول بمفهوم الصممه والسرط على القول عنه تكون الساذى
 رضى الله عنه قال به مع سلامه طه واسه امامه فيه وعمراره
 سابه وصحه العمل عنه وكبره اساعه بال ابن الهمام وآخرون
 بان هذ الكمالات مجمعه انصافى محمد بن الحسن مع عدم
 زمانه وسلو وسابه وهو قابل عنه واماره فقد قال فيه ابو
 هذا امام من أئمة المسلمين وانه اقدس اصحابى وقال المرزى هو

اخدم فاسا وكفى بذلك جهاد له ولكل واحد من هؤلاء
 الائمة الثلاثة اصول مخصوصة به يرد بها عن اى حجة وحجة
 فيها ومن ذلك ان الاصل من ضعف الحجج الخاصة بمارض الادلة
 عند اى حجة واحلاف الائمة عندهما وان المحار حلت من
 الحجة في الكلام اولى الحجة وعبر ذلك كسر كما هو من في
 كتب الاصول بل قال المراد الى اهمها حالها ان حجة في سبي
 مدحه وشمل الزوى في كتابه يهدى الاسما واللغات عن
 انى الى الخوى ان كل الحار المرى ادى انه يخرج مدح
 بالمذهب به لا يخالف احوال السامى لا كانى يوسف ومحمد
 فام الخالفا اصل صاحبه او احمد من حل لم يذكر الام
 ابو حنيفة الطبرى في عداد القمها وقال انما هو من حماط
 الحديث وقال ابن خلدون واما احمد من حسل فله دليل لمد
 مدحه من الاحكام ول ان الحجة اهل الاح والنظر
 والامالكه فمسوا باهل نظر اسهى فكف دمد اس كمال
 فاسا الا احمد من حسل من طمعه للمجهد ولا يكون
 ابو يوسف محمد وورق منها وليس مى كوان اى يوسف

و محمد و زهر و امثالهم جمعین دون الالب و السادی و احم د
 و امثالهم اسم علم دون لانی حقه فی الاصول او فی المروع
 بل بی دلت اسم نام و او و اسر و اعلی سر مدسه و اداعه
 علمه و سلسله و له واحد و العلم سه و سه و اعا و لار و ه
 و سلوا مدسه و لم عروا مداه هم عه و قد اد و انه فی اخص
 الخواص و عر دوا لعه و اصوله و مروع و عروا ابواب
 سانه و مصولها و مود و اوعده تحت سعاد بها الاحکام
 و اسد مطوان احواله و واس صححه و طرا فی دونه سرف
 بها المسانی فی تصاعب الکلام و نا و ا فی بیان مدسه لمن
 سسک به لاعمداد انا علم و اورع و احی بالافدا به و الاحد
 بوله و او فی للمعنی و اردی لاسه می و لدلک دل مسه ر بن
 کدام بن حل انا حقه مدسه و بن الله تعالى و حوب ان
 لایحاف له و لم کن فرط علی مدسه فی الاحساس ام و کان
 نام ر فی الفقه بما الا احق سهد له بدلک اهل صبا به
 خصوصاً مالک کالسادی و ن دلت الوجه امار اصحاب انی
 حقه نام حه و ن دون من حاله کالاه السلا به و سبرهم

لا لاهم لم يلهوا مذهب الاحياء المطلقين مع درهم
 مذهب سحرهم والاعتماد له محمد بن نسرورا آراهم بين
 الخلق انما واحجوا لها بالكتاب والسنة والقياس والاجماع
 بحسب ان لم يحاطرهما عند انى حصة لكان لكل واحد
 منهم مذهب مفرد عن مذهب الامام بحالها له اصولا
 وفروعا في كثير من المواضع وان اراد ان يكملها من
 الاصول الى فروعها اما حصة الادلة الاربعه من الكتاب
 والسنة والاجماع والقياس في الاحكام واستنباط الاحكام
 منها فلا سبيل له الى ذلك لان هذه الادلة مسند كل امام
 ومرجع كل مذهب في احكام الاحكام منها فلا تصور ان
 واحدا منهم يخالف الآخر في مذهبها وان واحدا منهم
 عند معقلا لا يحرر في موافقه له في ذلك ان كل مسلم مكلف
 فادر على احد الحكم مذهبها على ذلك - عاوان لم
 يكن في ذلك وان كان مراد ائمتهم بغير انما حصة في قوله
 ان قول الصحابي ومرسل الاحاديث مما يوجب به وان
 الاصحاح والمصالح المرسله لا يوجب بها هذا ليس من العقل

في يء بل هدام من قبل موافقه راي المحمدي لراي حميد
 آخر موافقه رايهم لراي الامام لعلم الحجة عندهم على ذلك
 كما قامت عليه عده لادد بطلان الارى ان مالكا قابل بحجة
 الاحاديث المرسله والساقى قال : دم حجة المصالح المرسله
 ولم يكن واحد منهما معادا لاني حسبه فيما وادعه وهه الارى
 ان الجميع انه واعلى ان كلا من الاجماع وحق الاحاد والقياس
 حجة ولم يد ذلك بطلان من الدس لبعض الآخر ولو كان
 موافقه محمد لمحمد آخر في حكم بطلان الاوصى اجماع المحمدين
 على حكم ان يكن كل واحد منهم معادا للآخر وهه لا يكون
 اجماعا من المحمدين والمفروض انه اجماع منهم وهدسل عن
 اني نكر العقول واني على من حذر ان والقاصى حسس من
 الساده اءم كانوا يقولون لسا معادن للساقى ان وافى
 راي رايه وهذا هو الظاهر ايضا من حال الامام اني حمير
 الطحاوى في احده عندهب اني حسبه واحد حاحه له واسمارة
 لامواله حسب قال في أول كتاب سرح الآمارا دكر في كل
 كتاب ما فيه الناسخ والمندسوح وما قبل العلميا واحتجاج

لمصهم على اخص واذا لم يجد الحق لم يصح عدي قوله منهم ربما
 يصح فيه مثله من كتاب او سنة او اجماع او نوار من اقول بل
 الصحابة او بالمصم رضى الله عنهم اجمعين اهـ واما قول ان
 كمال ناسا في الخصاف والطحاوي والكرخي اهم لا يهدرون
 على مخالفة ابي حنيفة لا في الاصول ولا في الفروع فليس
 لمصم بل هو مخالف لا واقع فان ما خالفوا فيه انا حنيفة من
 الاحكام لا بعد ولا محض ولهم احسان في الاصول والفروع
 وافعال مستطاعة احبوا عليها بالمعول والمعول كما لا يخفى
 على من تتبع كتب الفقه خصوصا الخلافات وقد قدمنا لك
 معاملة الطحاوي في شرح الآبار كما قدمنا لك من السماع
 ان السكرخي خالف الاصحاب في هلال ذي الحجة وقد
 اورد السكرخي عن ابي حنيفة وعمر في ان العام بعد
 المحصر لا يبيح حجه اصلا وان حذر الواحد في حادثة
 بها التلوي ومثوله المحاجة به عند الحاجة كل منهما ليس بحجة
 اصلا واورد ابو بكر الرازي المدروفي الخصاص بان العام
 المحصر من حنيفة ان كان الثاني حيا والا محار وهذا كله

من مسائل الاصول ثم ان كل ناسا مع ذلك عد انا نكر
 الراى الخصاص من المقلدس الدس لا يندرون على الاحهاد
 اصلا وهو سرى لاني نكر الراى عن محله الرمع فان سابه
 فى العلم حلال وباعه ممد فى المعه وكه عال فى الاصول
 وهدمه هاراسح ووطسه سيدده ووطسه دوى فى معارك
 النظر والاستدلال ومن يدع تصافيه كفسره المسى
 بالاحكام وعبره علم انه من كبار الائمة المجتهدس قال سمس
 الائمة الحلوانى فيه هو رجل كبره روف فى العلم وانا مقلد
 وباحد بقوله اه فكيف يحمل ان كل ناسا سمس الائمة
 الحلوانى صاحب هذه المعاله عهدها فى المسائل وانا نكر الراى
 مقلدا لا يندرون على الاحهاد اصلا فمضى ان سمس الائمة
 الحلوانى وهو عهده مقلدا انا نكر الراى وهو مقلد وودد كر
 فى الكسب الكبر ما يدل على انه افضه من انى منصور
 الماترىدى وقال فاصحاح فى الاوكل بالخصومه محور للمرأة
 المجدره ان يوكل وهى الى لم محالط الرجال نكر اكاب او دنا
 كداد كره او نكر الراى وعامه المسابح احدوا بما ذكره

ابو بكر الرازي رحمه الله وقل في الهداية ولو وكلت الرا
 المحذر قال الرازي لم يرم الوكيل بها سم الى وهذا من
 اسبغته المأخرون وقال ابن الهيثم رحمه الله هو الامام الكبير
 ابو بكر الخصاص احمد بن علي الرازي منى اما على ظاهر
 اطلاق الاصل وسر من اني حسبه رحمه الله انه لا فرق
 بين الكبر والنب والمعد والمتر والسوى على
 ما حارو من ذلك وحده فخصص الرازي من نعم
 المأخرون ليس الا لقائه انه المسمى بمرجع ذلك وسعوده
 من الفصح نظر الى ان كمال ناسا كيف عدا اصحاب من
 المحدث في المسائل وانظر الى قاصصان كيف باحد هو
 ومسانحه العظام حول اني بكر الرازي الذي جعله ان كمال
 ناسا معاد الاسد على الاحتماد اصلا وهو الذي اسدا مفرغ
 هذا القول على خلاف قول اني حسبه وانى يوسف ومحمد وروى
 وسعه المأخرون وادوا بوله وآرايه وقد ذكره شمس الامه
 الحلواني وهذا كبر لمعد الحلواني وهو شمس الامه السرحى
 من كسه من الفعل عن اني بكر الرازي والاسسهاد بآرايه

والاحد هما والحمله فمن سعه على انى نكر الراى ابو حمير
الاسدي وسى وهو اسناد القاصى انى ريد الدوى وابو على
حسن بن حصر السبى وهو اسناد سمس الائمة الخلوانى وقد
سب ان السرحسى من بلاد الخلوانى واما فاصحان فهو
ن اصحاب اصحابه ولعل ان كمال ناسا فهم ن قول علمانا
كدا فى خرج الراى ان وطهه الراى هى المخرج فقط
مع ان انا حسه واصحابه قد خرجوا قول ان عباس بن كبراب
السدى أنها ثلاث عشر كبره يحملها على هذا المدد لكن
باصافه المكبراب الاصله وخرجه السامى واصحابه يحملها
على الرواد فقط وخرج ابو الحسن الكرخى قول انى حسه
ومحمد بن محمد بن الركون والسجود وحله واحنا وابو عبد الله
الخراسانى وحمله على السدى ويطاثر ذلك بخرجات كبر ووب
ن الائمة المجتهدى وماصرهم ذلك فى اجتهادهم فانو نكر
الراى كذلك لانه خرج فى مره ابرل من مره ووب
حل ان كمال ناسا الامام انا الحسن المدورى وصاحب
المدان من الطهه الخامسة اصحاب الرحيح وحمل فاصحان

من المحمدين مع ان الامام العدوي توفي سنة ٤٢٨ والخلواني
 سنة ٤٥٦ والرحبي في حدود سنة ٤٩٠ كما سبق والتردوي
 سنة ٤٨٢ واما جان سنة ٥٩٣ بالعدوي فمقدم على الخلواني
 والرحبي والتردوي وقاصحان مع كونه اعلى منهم كما
 واطول بانا في القمه فكيف بعد هرا لا من المحدثين في
 المسائل ولا بعد العدوي منهم نعم ان الحصاب والطحاوي
 والكرخي مقدمون على العدوي ان الحصاب توفي سنة ٢٦١
 والطحاوي سنة ٣٢١ والكرخي سنة ٣٠٠ واما ابوبكر الرازي
 الحساس فوفاه كاتب سنة ٣٧ كذا في طبقات السمي
 وراحم الالامه ايم واما صاحب الهداه فوفاه كاتب في سنة
 ٥٩٣ في الاسه الى توفي فمات صاحبان وكان صاحب الهداه
 هو المسار الله في عصر والمعروف عليه الحاصر من علما
 وقته وقد ذكر في الخواصر وغيرها انه امر له اهل عصر
 بالهليل والعدم كالامام فخر الدين قاصحان والامام حسن
 الدين الغاني وغيرهما وقال انه فاق على امرانه بل على سوجه
 في القمه وادسواله به فكيف يدل مرتبه عن مرتبه

قاصحان مع انه احق به بالاجتهاد وانف وما قصصه على انه
 هل في الطائفة الخامسة ان ساسهم بفصل نفس الروايات على
 نفس الى آخره وقال في الطائفة السادسة اسهم فاروق على المنبر
 من الهوى والافوى والصواب الى آخر فلم يكن فرق
 بين سان الطائفة من في الماي كما هو ظاهر واضح وامد ذلك
 لا يدري ماى سى علم ماد ر هو لا الائمة وما منهم من السعاب
 مع انه لم يكن في عصرهم بل عمله هدا دل على انه لم يكن
 يعرف كبراسهم وكان الواجب عليه ان يرجع الى راجهم وما
 دونه في كسهم ان اراد ان يهجم عليهم واصح لكل واحد
 من القمها مرته ايلي او ايرل وان كان القمها في كل عصر
 انما ارفون بالاوصاف الفاضل احسا وبالنار ا واما
 ولا عره بقديم الزمان ولا ساحر بل القمها كالطائفة المفرقة
 لا يدري ان طرفاها وهل الله واسع لاسه درمان ولا مكان
 ولا شخص دون شخص على ما يسر الله قوله تعالى (وما يرهم
 ن آله الا هي اكرم من احبها) يريد والله اعلم ان كل آله ناني
 م الله اذا حرد الباطر نظره اليها فالهي اكرم الآيات فاه

لا تصور ان تكون كل آفة اكبر من الاخرى من كل وجه
 للساقص وما ينبغي ان ينسب له انه قد حارب عاد لما العرا
 وقبهاهم ومن عداهم من عدا اهل حراسان على مباح
 السلف الصالح في الاكدار لتسرى عنهم بالامنا
 والانساب الى العسلة او الفسلة او القرية او المحلة او
 نحو ذلك فيقولون الحصاص الحصاص السدوري الطحي
 الطحاوي الكرخي الصوري حيا المباحرون هم على مباحهم
 وحرب عاد اهل حراسان ولا سيما ماورا النهر في القرون
 الوسطى والمساخره على ان تلقوا قباهم بالالقاء البله
 ونصعدهم بالاوصاف الخلة فعوار اسس الاله فخر الاسلام
 صدر السردنه الامام الاحل لراشد الامام الفقه وهكذا
 وتواحد على الناطر في طبقات الفقه واحوالهم ان سطر
 الى آناهم وافوالهم لا الى الالقاء والاوصاف ولا لدول طبها
 في اعطاء الدرجات وقد كان ان كمال ما سامعنا في الدولة
 العثمانه عالم الحلاله كان كسرا ما سمعته طه حال الفقه
 فجعل اراحد منهم اسس والامن واحدا وقد الموحرمهم

و ذكر المتقدم وندست كثيرا من الكتب الى سر مصنفها
 والمصنف لله وحده ثم لرسوله دمه وانما نمرضا لما قاله ان
 كمال ناسا على الوحي المتقدم لاحقا الحق ومحافه ان
 يكون مافله جدا ان ندمه فلا محاورونه الى غيره فلو على
 اللهم قول عن كبار الالما الذين ارسل ان كمال ناسا درجهم
 ابروا بذلك ويقولون انه ليس من طائفة المحمديين في المسائل
 لانه لم يذكر في طائفت ان كمال ناسا خصوصا وقد رده
 من دمه جماعة كسروون ومن الواضح الحلي ان ان كمال ناسا
 لم يذكر من دها الحنفية في طائفة الا الدر الدسبر مع انه
 رفع من سا وخصص منهم من سا ولم ير كل واحد منهم
 مبرا وقد روى عن عائشة رضى الله عنها انها قالت امرنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان يرسل الناس مبارتهم صحبه الحاكم
 وعمره وكلهم ائمة الدين ودعاه الحق والنعيم ولكن الله
 فصل بعضهم على بعض ورفع بعضهم فوق بعض درجات
 والله يحصى رحمه ناسا ووثى الفصل من ناسا والله
 ذو الفصل العظيم الاله الخلق والامر مارك الله رب العالمين

والذي فعل الله بانه وحده ومعه علي الرجال والنساء من
 الفصائل انما هو الو والرسالة فلا يي ولا رسول بعد سيد
 الخلق علي الاطلاق وما عداها من صفات الكمال لا يرال
 في الامه المحمديه باقيا معجدها الي ان يرب الله الارض و ن عليها
 (وهو خير الارض) ما كان محمد انا احدم من رجالكم ولكن
 رسول الله وحام الدين (وهو العاقل لا يرال الخبر في
 و ن اى الى يوم القامة ولا يرال طافه من امي طاهر من
 علي الحق لا نصرم ن حالهم الى يوم الدين صلى الله وسلم
 عليه ولي آله وصحبه اجمعين * هذا آخر ما ذكر الله تعالى
 حمه و كتاب الحمص وما فتح به علي هذا العدد القدر اليه
 المسكين حله الله مفعولا لديه باقيا لمعاد م ولا منهم عليه
 انه علي ما نسا قدروا بالا حانه حذره * وكان الفراع منه في يوم
 السبت اربع الثاني ن سه و رسته تسع وسرر
 وبلاغته والف ن هجره من له العرو السرف
 عليه الصلاه والسلام * اللهم اعمر لي
 ولا حواني المسلمين

(بيان الخطأ والصواب الواصل في هذا الكتاب)

سطر	صحيفة	صواب	خطا
١٢	١٣	السهم	السهم
١٤	١٣	السهم	السهم
١٦	٢	رواه	رأه
٢	٣	أحدا	أحد
١	٣	أه	ان
١٣	٤١	لان	لانه
١٦	٤٢	رفع	رفع
٦	٤٣	رؤه	رؤه
٦	٤٤	راب	رب
١٢	٤٦	والمداله	والمدله
١٥	٥١	لم يكن هناك	أهناك
١٣	٦	البردوى	البردوى
٩	٦١	الحاكم	الخواط
١٣	٦٣	الامر	لامر

سطر	صفحة	صواب	خطا
٩	٦٤	مرجح	فرجح
١٢	٩٦	عدان	من ان
١٢	٧٤	فا	فهما
١٢	٧٨	او هو	وهو
٣	٨٣	عهم	عه
١	١٨	(بين الهم متلعا والصحو) بين الهم والصحو متلعا	
١٢	١٧٧	عد	عد
١٦	١٧٧	وما	ما
٣	١٧٨	عراهم اسروا	اعسروا
١٣	١٨٤	درس	درس
٧	١٩	وح	ورح
٨	٢٦	الجماعة الذين سجدوا الجماعة سجدوا	
١	٢	سوا وسجد	سوا او سجد
١٦	٣	ثم القصر على الص	ثم القصر انص
١	٣١	رك	رد
٨	٣١٨	وان كان الدليل	وان الدليل

﴿ فهرست كتاب ارشاد اهل السنة الى اسباب الاهلة ﴾

تتممه

٢ من الباب على مذهب الكتاب

١ المبحث الاول في اقسام الخمر الى موار وع

١٢ المبحث الثاني في اقسام الخمر الى سهاد محصه ورواه محصه

وسنة هما

١٧ المبحث الثالث فيما اوجب اسراط السروط والعدد وع

السهاد دون الرواه

٢٣ المبحث الرابع في باب العاد مدخل بحث الحكم اولاه

محصات بره

٤٥ المبحث الخامس فيما نسب هلال ر صار وسوال وعرها وما سعلق

بذلك والاحكام على المذاهب الاربعه وفيه اربعة فصول

٤٦ الفصل الاول في مذهب ابي حنبله وفيه مباح خله

١٢٧ الفصل الثاني في مذهب مالك وسعلق على ذكر احكام سعلق

بالهلال والصوم على مذهب ابي حنبله

١٧٩ الفصل الثالث في مذهب الشافعي وفي هذا الفصل تحقيق مفيد

١٨٣ الفصل الرابع في مذهب الحنابلة وفيه خمس محصات مد

٢١ المبحث السادس في مثل اسهاد في رمضان وسوال هل

الحكم منسوب هلالهما وفيه فصل هل ذلك بالاعراف

والعرب وعرف القوم وما اسه ذلك والحواف عن السوال

اوارد ن حطب جامع ركون بالهد ورد سنة من لم يد

أختر المبراني في الصوم أو اعطر

٢٣٥ المنح السابع في تحكيم فسا المراكز امرهم بالصوم والمطر

٢٣٩ المنح الثامن في روية الهلال هارا وسن ما هو الصواب في

ذلك وسار في الاراء عن عمر رضي الله عنه

٢٤٦ المنح التاسع في موبسما اسد وسار ما هو صواب في ذلك وحكم

وحوب الصلاة والصوم على الالاد الي سرفها ظهور السن

ا احتفاوها كبرن العا في البلاد المعدله وامهم سدرون

الاولاد للصوم والسلا بالسار على حسب اقرب البلاد اليهم

٢٧٣ المنح العاشر في اخلاق المطالع وفيه سار ان الصواب اساس

في الصوم والنقط كما اسري سرهما من العا اب والتوفيق بين

العولن اساس وعدم اعسار

٢٨٣ المنح الحادي عشر فيما لمزم للقاضي سمله عند اساسه هارل

ر حان وسال فيه سار وجه رد السهاد لارويه انا دل

الحساب القصي او الترمب به على سدم امكانه وسار اول سها

الرائي للهلال ولو رأ لمطر المعظمه

٢٩ الختمه في سار الكسالي يقول سلهما سار طعنا سلهما اندس

وسم قبل ما بالاحهاد واحس على المكتسب العمل بالاحكام

المرسه وارد على ان كمل ما سافله في طعنا سلهما المذهب

هو سم القه سم

کتاب

(العالم المنصورى اسباب السهر)

—۱۳۴۱-۱۳۴۲—

(لمدف)

العلامه السهر الفاضلى بنى الدس على بن

عبدالکافی السکى فاضى قصاه د سى

رحمه الله مع بعض تعليقات مسده

للاسناد الفاضل السبح محمد

جمال الدس الفاسى

حفظه البارى

الحق فى الطبع مکتب ارساد الاعله مامر

ولفه العلامه اسادما السبح حمد محب

فاضى اسکندره الآن وهه رب الره

ودلف مطبعه (کردسان العلميه) لساچها

(روح الله رکی الکردى) بدرب المسمط

مالماله مصر الجمعه سنه ۱۳۲۹ هـ

(معه للعلامة المفصل السبع محمد جمال الدين الفاسمي الدمشقي)
 (قول الفقه جمال الدين الفاسمي) صحح هذا الكتاب ومعلق حواشه
 هذه الرسالة او الكتاب من الموليات النافعة الى جمع اواعد الفقه
 ما اساسها من اصول الفقه والمعاملات واحب جهتها في بعض الاقضية المتعلقة
 بها والاحكام * انذره ما دل عليه العمل والخبر والرهان من القطع
 صحة الخيارات والله فب للاهله الله ر اصولها في الفن * وصدع رحمه
 الله ما من سهد ر به الحلال في رهان او دين الحجة ودل الخيارات
 على انه لا يمكن روجه ان ملك السهاد رد لان قول السهاد اماه
 عند عدم الرسة ووجود الاحتمال اما مع القطع استحالة الروية للرهان
 الخفي في ذلك فلا يصل ملك السهاد وحمل على الغلط او الكذب
 قال لانه اوي من الرسة لانه مسجل باد (قال) ولو سهد ساهدان
 سد حاكم اهمما رانا فلا يحرصا وحس لا را كتاب سهادتهما مردود
 وحكم الحاكم بذلك مردودا وهكذا حال فيما قطع به الخيارات * وقد
 اوضح هذا في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب * وبين انصاما محب
 على الفاسمي من النسب في ذلك وما ينبغي له من الاتمام سلم الفقه والمعاملات
 او ملند من سبقه في ذلك لكونه على صفة هذا هل من السهاد
 في ذلك او رد * واوضح في الفصل الثاني والمسيرين الحامل له على
 نصف هذه المسألة وهي واقعة وقعت سنة (٧٤٨) بدمشق راى

الناس هلال دى الحجة منها ودل الحساب على عدم امكان ربه وسارع
 بعض القضا في اسباب السهاد ثم ظهر بعد مطلاع السهاد في عرام
 ذكرها وقصها رحمه الله * وافاد في الفصل الاول في شرح حديث
 (انا امه امه لا مكس ولا محسب) فواد لا يسمي عنها (ومنها)
 ان الامه عندحها السكوتها محرم للنسب لاني ساراب الله عليه (ومنها) ان عدم
 سريع اثبات الهلال بالحساب للسرو ووقع الخرج لسكون اثباته بامر
 يعرفه كل احد (بها) انه اس معنى الحديث الذي عن السكاه والحساب
 ولا دمها وبقيتها (ومنها) انه ليس معنى الحديث ان يطل دول الحساب
 في قوله ان الهلال مكن روجه اولا وانما في الحديث عدم اناطه الحكم
 السريعي به * الى غير ذلك من الفوائد الدقه * وقد ضمن الرساله شرح
 الاحاديث الوارد في الباب في فصول واسمها فصول اخرى في ابوال
 فيها الحجه والمالكه في فروع حد المساله حرا الله حرا

﴿تمت﴾

عوض حد النسخه بنسخه المؤلف بخط يد في ٣ رمضان سنة ١٣٢٨

جمال الدين العاسمي

الدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين * اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد
كما صلبت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد *
وسلم تسليما كبيرا (هدا) محضر من (نالعلم المنسور في
انساب السهود) مررت على فصول ان سا الله تعالى

(فصل)

(في معنى قوله صلى الله عليه وسلم * السهر هكدا وهكدا
وهكدا وعقد الالهام في ناله والسهر هكدا وهكدا وهكدا)
اعني تمام بلاس * وهو حديث صحيح روا البخاري ومسلم
عن حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما * وفي اوله (اما
امه امه لا كسب ولا محب) ومعا والله اعلم ان السهر
نار كون نارين ونار تكون تسعا وعشرين لا يخرج عن
هدس الامر (وليس) كما قوله اهل الحساب والذم^(١)
به دائما عديم سبع وعشرون وكسر * لان السه العمره

(١) من اليهود هكدا وحديث خط خالف للاصل ويطاير آهارة

بلائها وادبه وحمه وون يوما وحمس يوم وسدس يوم وعده السهور
 انا عسر سهر آتكا قال الله تعالى * اذا قسم هذه الانام الى
 ابي عسر كان كل سهر تسعا وعشرين وسبا * والقمر مجتمع
 مع الشمس في كل سهر مره فاذا فارها فهو اول السهر عديم
 الى ان ينهي الى مثل تلك الحاله * وقد يكون ذلك في ١١
 النهار * وقد يكون في اثناء الا ان فانطل الى صلى الله عليه
 وسلم اعشار ذلك وحمل ما بعد مفاره الشمس الى عمام سبع
 وعشرين ان روى او الى عمام ثلاثين ان لم يرم من السهر الاول
 وسواء راياه لسله اللباس او اكلمنا بالاس فاول السهر
 غروب الشمس من احدى الليلين * واستبعد ذلك من
 اساره صلى الله عليه وسلم وقول الراوى عنه عبرا وعسرا
 ولما بان ذلك نصي دحول الليلي في حكم الانام لان حذف
 الباء بدل على اعشار الا الى وهي الاصل في التاربخ (وقوله
 صلى الله عليه وسلم انا لدى العرب لان العالم سلمها ذلك
 وان كان قد علم بعضهم الكناه والحساب وكوهم لا يكونون
 ولا يحسبون سرف لهم لما سبق في علم الله من انهم امه التي

الامى فذلك معجزة له صلى الله عليه وسلم وسرف لهم لا تصافهم
 بعينه من صفاته وحصل ذلك لحماى السر منه الى السهر
 ليكون ما عطا باسر ظاهر يعرفه كل احد ولا يخلط فيه خلل
 الحساب فانه لا يعرفه الا القليل من الناس ويقع الغلط فيه
 كثيرا لا يصير من علمه ولعمد عدما به وريما كان بعضها طبا
 فانتسب الحكمة الالهية والسريته الحسنة السمجة الحصف
 عن الصادور لفظ الاحكام فهو مفسر على الناس من الروية او كمال
 العدد لان (وليس معنى الخدب) البهى من الكناه
 والحساب ولا دمعها ومعها بل هما فصله فها (وليس فى
 الخدب اسأ) اطلاق قول الخاسب فى قوله ان التمر يجمع
 مع السمس او يشارفها او يمكن رويته او لا يمكن رويته والحكم
 بكده فى ذلك وانما فى الخدب عدم اناطه الحكم السرى
 ويسمى السهر به واجمع المسلمون بهما اطلق على انه
 لاحكم لما سوله الخاسب من معارفه السمس اذا كان غير ممكن
 الرؤيه لغيره منها سوا كان ذلك وقت غروب الشمس ام قبله
 ام بعده وما اعصا اطلاق الماوردى والروانى والراسى

من خلاف في ذلك ليس تصحيح وإنما أحلوهما فيما إذا تعد
 عنها محب ممكن رؤى ، وعلم ذلك بالحساب وكان هناك عم
 محول نسا ومنه ذهب إلى ربح والعقال والعاصي أبو الطيب
 ن اصحابا وجماعه من غير اصحابا إلى حوار الصوم بذلك
 لمن عرفه (واصبرهم) لمن عرفه ولمن قلده (ودهب دصبرهم)
 إلى وحوط الصوم بذلك على ن عرفه (ودصبرهم) على من
 عرفه وعلى من قلده (ودهب الجمهور) ن اصحابا وعبرهم
 إلى انه لا يعتمد ذلك أصلا لا في الرحوب ولا في الحوار لا في
 حق نفسه ولا في حق غيره (واستدل الاولون) بالتماس
 على اوقات الصلاة فانه دلى بالحساب فيها لا يعرف في ذلك
 حللا الا وحدها اسار الله صاحب الفروع (واحاط الآخرون)
 بوجهين (أحدهما) ان السارع أطاق في الاوقات بوجودها
 قال تعالى « أم الصلاة لذكرك الله س » وقال صلى الله عليه
 وسلم وب الطهر اذار الله س واما طى الهلال رؤى
 فلم تعد وجوده في نفس الامر (والثاني) ان عدمات الهلال
 احق وبكر العلط فيها بخلاف الاوقات ولا محذور في ان

الهلال تعلم بالحساب وحوود وامكان روزه ولا تكاملا السرعة
 بحكمه ولو عمل في الاوقات كذلك كان الحکم كذلك لكنه
 اباط بوحودها فانما في كل باب ما قرر السرعة منه (والمسألة
 بحمله) يحصل ان يقال اذا فون اعقاد بعد من الشمس
 وامكان روزه حلتا وهما لم يتم ذلك على الظن انه هو الحال
 المانع من الرويه سوى ما احرار الصوم والدرل ودم الحوار
 في مثل هذه الحالة (دم) الرحوب بعد (فاما احرار في
 ذلك) قول ان سرح ومن واقعه في الحوار خاصة لا في
 الوحر (و شرط احرار للحوار) حب مكسب من
 علم الحساب انكسار حلتا امكانه ولا يحصل ذلك الا ما هو
 في الصوم والسلام (ود كرت) في سرح المباح انه لا فرق
 فيما ذكرنا بين الصوم والمطر (ولا ادري) الآن من ان
 عليه انكسار مسمى اطلاقهم (وسى) الفرق او تكون الخلاف
 مرنا * واوتي ندم الرخوع والفرق الاحساط للصوم
 وان صاحب رمضان الموح للصيام حتى يحق حلاقه (وقال)
 السح ابو حامد محور الصلاة في يوم الصبح والظن في العم

اولى (وقال) ان المردان لا محور الا من وفى الاعمال
 على اللودن بلاته اوحه فى المصر بانها محور فى الصحو دون
 الدم اما الاعمى فمحور قطعا فهما كذا قالوه (ومحسب) ان
 قال اذا ودر على الاحباد لا محور له العتيد (وفى كتاب
 السان) لا يرى عن المروع انه ان كان محمدا وسلم دخول
 الوف بالحساب قبل مثل قوله وفي شهر رمضان وثمان
 المذهب انه يعمل عليه نفسه واما غير فلا يعمل عليه فاعرب
 فى حكاية الخلاف فى الوف وفى دعوى المذهب وليس هذا
 ن السحرم فى وما زال الناس فى سائر الاعصار والامصار
 يسمدون فى الاوقاف فى المسم على الحساب بالرميل والمما ومحورهما
 وهل ذلك الا كالمدر بالاوراد لآبى محمد رافد نصطر
 فى معرفه اسماها الى رؤيه كوكب ومحو وبني عليه ولا
 درى الا نعلم وحساب (وفى قوله صلى الله عليه وسلم
 هكذا وهكذا) واساره محمى لاعمال الامر المحسوس
 الذى هو من احلى الاور ووطم عن اعمال الحساب فى ذلك
 (وقوله صلى الله عليه وسلم السهر) لسبب الالف واللام فيه

للمعوم حتى يكون قصه كله بل هي قصه حربه ه وهي
 هائسه ماسمه النطسوم مهله وهي في مو حربه كاه
 قال قد يكون وعلم الحساب يعصى لاجل الكسر الذي
 ذكرنا في عدد امام السه المعمره ومكملها ماره يكون الاسهر
 الكامله في السه سه والناقصه ملها ومار يكون الكامله
 سهه والاقصه حمسه فلا يكون الناقصه اكبر من سهه ولا
 الكامله اكبر من سهه ه هذا امر معطوع به في علم الهسه
 وليس في السرع ماردده وسكون لعاوده الى ذلك (ومن
 ارب الاول في ذلك) قول المعمر ^(١) لعه الله ان السهر

(١) و المعمر بن سعد السجلى الكوفي من سلا الرافضه والباحثه
 قال السهرسبي ادعى ان الامام محمد بن علي بن الحسن محمد بن
 سعد الله بن الحسن الخارج بالمدينه ورعماهه حي لم يمت وكان المنه
 ولي خالد بن سعد الله القسري واعى الامامه نفسه بعد الامام محمد
 وبعد ذلك ادعى التو لعه وسلا في حق علي بنه السلام سلوا
 لاسعد عاقل وراد على ذلك قوله بالنسبه الخ ما اطال في آرائه السجده
 وقد رحمه الامام الذي في هذا الرجل رحمه ميهه وقتل من صالده عراب
 قال الحورحاني قبل المعمر على ادعا التو كان اسفل اثرا بالكوافه
 على التو وه والسعد حي احاه خلق هله الهدي جمال الدين القاسمي

مارؤى الهلال * والدومان اللذان يسرفهما لسا من السهر
 والمعبر هدا فله خالد بن عبد الله ^(١) وله احوال محسه وله طافه
 سمون المعبره * ون الـ حكي هدا القول عه * في السهر
 الكرايسى في ادب الفضا * ون مقالات المعبره هـ
 اماحه المـ

{ فصل }

(في معنى قوله صلى الله عليه وسلم اذا را سموه فصوموا واذا
 را سموه فافطروا فان عم عليكم فادرواله) وهو حديث
 صحيح روا البخارى ومسلم من حديث ابن عمر رضى الله عهما
 والحب فيه في موضعين (احدهما) قوله فادرواله * قال
 لبعض من يقول باعماد الحساب احسوا له * وقال الخليل
 صموا ولاحل ذلك راوا حوار صوم يوم السبت والصحيح
 خلاف القولين وان معا مارواه البخارى صريحا فاكمله اعده

(١) السرى السهر سمه لفسر صح فكون نطق من بحيلة كان م
 خالد هدا ورهطه وكان قبل خالد للمعبر واصحابه في حدود العسرين
 ومائة ناله الذهبى اهد جمال الدين الفاسمى

سمان بلاس * وفي رواه * تعدوا بلاس * وظاهر نصي
 لطلان قول من تعد الحساب لانه لم يرق من ان يعلم انه
 يمكن الرويه اولا الا ان قال انه حا على الغالب وعاد العرب
 من انه لم يكن الحساب عندها ولا سك انا اذا اسكل الحال
 سددا بلاس وانما الخلاف في تعد الناس اذا علم بالحساب
 امكان رويته * وقد قدمنا ان السه اكرما يكون الكال فيها
 سه اذا فرض نصي سهه كامله في السه وعم علما الهلال
 في البان انصى ما قدمنا الحكم بنصه وقد تسمي العم في
 اكر من ذلك فحصل القطع بحسب علم السه بعدم الكملي
 وسعي المصير الى قول ابن ربح وسوي القول بالوحد
 حسد (المحب الثاني) قوله * راسو * نصي ان كل من
 رأ مامور بالصوم وكل من رأى هلال سوال مامور بالقطر
 اما امر المحوع عند رويته المجموع فلا سك فيه * واما امر
 كل واحد عند رويته سهه فهو الظاهر المسعرا من قواعد
 السريعه ووجدن ذلك ان رأى هلال رمضان وحد
 وردت سهادته بحسب علم الصوم ومن رأى هلال سوال

وحده انظر را * وفي كلا المسائل خلاف لا لما
 (ومعومه) بمعنى ان عدم الرؤيه لا يحل الصوم
 وهو كذلك ان لم يحصل رؤيه اصلا فان حصل رؤيه
 دون بعض فقد يحل الصوم على الجميع بالاجماع اذا كان الذي لم ير
 اعمى او بصيرا ولم ير مع استغاضه الرؤيه من غير * وقد يكون حل
 خلاف اذا رؤى في بلد دون بلد وبينهما اما مسافه القصر او
 اختلاف المطالع (فقد اختلف العلماء في ذلك) ومن احمد من جعل
 واللبس * بل انه اذا رؤى في بلد لم يجمع البلاد (وعن) عكرمه
 والعالم وسالم واسحاق وابن المبارك لكل بلد رؤيه وبوب
 البخاري باب لكل بلد رؤيه * (والمدف السالف) لم يرميهم بل
 الرؤيه دون غير ذلك الا فلم (والرابع) كل بلد لا يصور
 حماؤه عنهم بلا عارض (والخامس) لم يرميهم دون مسافه القصر
 وهذا احسار جماعه من الحراسه من اصحابنا (والسادس)
 لم يرمي كل بلد بواحد بل الرؤيه في المطالع * وهذا هو الصحيح
 عند العراقيين من اصحابنا وسيرهم (وفيه حواش الى الحساب)
 لان المطالع اما ان يعرف بالحساب * والمراد بالمطلع مطلع الهلال

ومرفعه يوافق اللذين في مطلق الهلال محباح الى خط حد
 من علم الله . ولا يستكر نظر الا كرس الى الحساب ههنا
 واعراضهم عنه اذالم ير الهلال لان هناك مجرد الحساب وحده
 وهما انصاف الى الرويه في بعض السلاسل ههنا ما حد ان
 الحساب ليس ملحق لكن الرويه في الجملة شرط للحدث .
 (والقول) ان لكل بلد رويته على اطلاقه صعب لما روي
 من مصر في مصغه . قد صحح الى اني عمر بن اس
 قال اخبرني عمومه في من الانصار من اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم قالوا عم علينا هلال . والاصحاحا صامنا حار ك
 من آخر النهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اهم
 راوا الهلال بالامس فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يظروا ثم يخرجوا الصدم من الصدم (وفي روايه) قد
 امر ايمان على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر رمضان
 فشهدا عند الله لا هلا الهلال بالامس عنه فامر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الناس ان يظروا . (واعصار) مساه
 العصر في هذا المثل صعب لكنهما معبر سريع في الجملة .

(واعصار) كل بلد لا منصور حماؤه عنهم حد (واعصار)
 الاقليم صيف (والرام) جمع البلاد اذا روى في بلد صيف
 حدا لان عمر بن الخطاب وسائر الخلفاء الراسدين لم يقل اقليم
 كانوا اذا راوا الهلال يكتسبون الى الآفاق ولو كان لا رما لهم
 لكتسوا اليهم لعمامتهم بامور الدين ولانما ينقطع بانه قد يرى
 في بعض البلاد في وقت لا يمكن رؤيته في بلد آخر كما انما ينقطع
 بان الشمس تشرق في مكان قبل ان تشرق في غيره وكذا
 الطلوع والبرال والعجز وعاب السعد وما من حركة
 حركتها الشمس الا وهي حر عند قوم وروال عند قوم وعروب
 عند قوم وليل عند قوم (واجمع) التمام في اوقات الصلوات
 على ان للمسلم عند كل يوم حرم وروالهم وعروبهم ولا يلزمهم
 حكم حرمهم فكذلك الهلال باله اس عليه وبان الله ما مخاطب
 فوما الايمان رفوه مما هو عدم

﴿فصل﴾

(في معنى ما رواه مسلم في صحيحه عن كريب ان ام الفضل
 نسيته الى معاوية بالسام قال فقدمت السام فقصت حادثة

واسئل على رخصان واما بالسام فمراتب الهلال ليله الجمعة ثم
 قدمت المذنبه في آخر الشهر فسألتني اس عاس ثم ذكر الهلال
 فقال مني راسم الهلال فقلت راسما لله الجمعة فقال اب راسه
 فقلت نعم ورا اللبس وصاموا وصام معاونه فقال لئبنا راسما
 لله السبت فلا يرال تصوم حتى تكمل لابس او را فقلت
 اولاً تكفي برويه معاونه وصامه فقال لا هكذا امرنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (وكلام اس عاس هذا محمل ارجو
 (احدها) ان طالع السام ومطالع المذنبه مختلفه عند ربي الهلال
 بالسام في وقت لا يمكن رويته بالمذنبه وبهم ما اكبر من مسافه
 النصر وهما اقليمار مختلفان فلا اسكال فيه على مني ب
 الاقوال المتقدمه الا على قول من يقول انه اذا روي في بلد يلزم
 سائر البلاد فيمكن ان يحاط به بانه قد يكون في المذنبه صحو
 لله اللابس (وقد احتجبت) القعها فيما اذا ثبت شاهدان وصح ما
 لابس ولم ير الهلال هل يطر او تصوم واحدا ولا لابس لان
 عدم رويته مع الصحو من وقول الشاهد من طي فلا ترك القع
 بالظن فقلل اس عاس كان يرى هذا المذهب (وهذا هو ارحه

الثاني) مما يحمله كلام ابن عباس (والمحمل) ان يكون ابن عباس
 أقام كرامته شاهد واحد على هلال سوال وهلال سوال
 لا بد الا شاهد من عند جمهور العلماء فذلك رده لعدم شاهد
 آخر معه (وهذا هو الوجه الثالث) لا يحمله كلام ابن عباس
 (وهو له) هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمحمل انه
 أسأله الى قوله صلى الله عليه وسلم (اذا راى سموه فصوروا) الحديث
 (والمحمل) ان يكون عنده حديث آخر ونص خاص في مله
 الرافعه والحاصل انه لا معارضه فيه لما تقدم

(فصل)

(في حديث ابن عمر الصحيح لا يصو واحي رواه الحلال ولا
 مطر واحي روه) وهو سد عن طوره بحرم الصوم والمطر دل
 الرؤيه كما ان اللفظ المقدم به مد عن طوره الوجوب سد هما فلم يبق
 للحوار محل وان كان ذلك به حرج الى انه قد كفى في الحوار
 بما لا يكتفى به في الوجوب كأوطاب الصلاة بخور الدحول فيها
 الطن ولا ينجح حتى تسمن ثم اذا طهر المني وان المقصد
 روه طوره محب يرى امكان مخرج الخلاف في ذلك على

نظاره هل مضر الى اللفظ او المعنى ان نظرا الى عموم اللفظ
معناه وان نظرا الى معناه حصصا ولم مع
{ فصل }

اذا تاب صوموا الروسه واقطروا الروسه احمل ان يكون
اللام للوصف وان يكون للسئل فان حملنا للوصف حرج منه
الليل لان الصوم ومنه النهار وان حملنا للسئل لم يرم ذلك
والساق الى انهم مهاب في هذا المحل الوصف

{ فصل }

في معنى قوله صلى الله عليه وسلم فطركم يوم سطورون وصومكم
يوم نصوون وعرفه يوم نعرفون واصحاحكم يوم نصحكون
وهو حديث حسن رواه ابو داود والترمذي من حديث
ابي هريرة ورواه الترمذي ايضا من حديث عائشة الفطر
يوم سطر الناس وهذا معناه والله اعلم اما اجمع الناس على
ذلك فان يكدون حاشي ان يكون في سن الامر ولم يعلموا
به ولا شهد واحد او اسان بالاحلال فردت بهادتهما فعندا
لم يهما حكم رومهما في انفسهما وان كان الامام والناس على

حلالها فيكون ذلك اليوم حكمه في جميعها غير حكمه في حق
 غيرها * (وقال) جماعة من الجماعة والحائله ان الحكم لعموم
 الناس لهذا الحديث فلم يراى هلال سوال وحد الصوم
 مع الناس ولا لرم يراى هلال ومضان وردت بهاده
 الصوم وهذا يدل على ما اذا طاب الله وتوارى في
 آخر يوم الك الذي افطر به بان الهلال رؤى بالامس ان
 لا يحق صاؤه * وهذا ان البرمه لرم في سابه البعد وقد
 ودى الى صوم تمامه وعرس اذا حار رمضان باقضا في
 الحديث والله اعلم ما قدمناه (فلو) انقسم الناس وقبل الامام
 بهاده يسهل بالحلال وافطر هو وعال الناس وناحر
 آخرون لسه عدم في اليهود او علمهم بما نوحى رد سهادهم
 مما لم يما بالامام ولا أمكن هؤلاء اطلاعة عليه فالوجه عندى
 انه لا حرج عليهم واسمهم مكاهون واسمهم وبن الله بما اسعدوه
 وكذلك عليه لو رد الامام سهاده يسهل بهلال رمضان
 واعتمد على الناس صدقه حار له او وح عليه الصوم واحكام
 الحكم في جميعه وحق عموم الناس

{ فصل }

عن الدواع من كتب الحنفية ^(١) عن ابى سعد الله الصرري
انه اسمى رجل اسكندري ان الشمس غربت بها ومن ركان
على مبارها براها طالعه فقال محل لاهل البلد المظفر ولا
محل لمن على مبارها فانما لكل قوم مظفر ومبره ورواه
اهى كلام صاحب الدواع بلبه فاصى القضا سمس الدين
السروحي رحمه الله

(١) اسمه بدائع الصانع في رتب السرايع طبع في هذا العام
١٣٢٨ ووسع مجلدات منه وقد ذكر هذا المصنف في كتاب الصوم
في البحر امانى صحفه (٨٣) وصدرها فاما اذا كانت المسافه بين
البلدين عند فلا يلزم احدهما بل يلزم حكم الآخر لان مطالع البلاد
سند المسافه الناحيه مختلف فمصر في اهل كل بلد مطالع بلدهم دون
البلد الآخر (تم قال) وحكي عن ابى سعد الله عن ابى موسى الصرري
الح وهكدا دل الزماني الاسم ان مصر اسرار اختلاف المطالع لان
كل قوم محاطون بماعدهم الح والمساله اصحب من مذهبهم الحافه
والمعاب تكاد ان يلمسها مذهب الكفر ومصرها من سبل اطوال
البلاد عروضا اه جمال الدين

﴿ فصل ﴾

قال سيد من المالكة لو كان الامام يرى الحساب في الهلال
فانف به لم ينع لاحماع السلف على خلافه * واعرض السروحي
بانه يمكن ان السلف لم يعلموا به واكفروا بالرؤية ولم يحجوا
على مع العمل به وهذا الاعراض حدة * ومن قال من
اصحابنا وعبرهم بخوار الصوم او وجوه على من ولد الحاسب
كيف نسلم ذلك

﴿ فصل ﴾

(هل في هلال رمضان عدنا شاهد واحد) مصححه كتاب
السيما او معناه * وبسرط فيه لفظ الشهادة وهي شهادة
يؤدي عند الحاكم * هذا هو الصحيح من مذهبا (والقول
الثاني) عدنا لا يثبت الا شاهدان (وقيل) اذا قلنا الواحد كان
ره انه لا يسرط فيه لفظ الشهادة * وهما من ذلك مذكوره
في الفقه باكثر من هذا لا يطول بها (ومذهب مالك) لا
ثبت الا شاهدان (ومذهب ابي حنيفة) ان كان في السيما
عليه ثبت في قول ابي حنيفة بالواحد كدهما (واختلف) هل

هي سهاد او روايه كالاخلاف في مذهبها الا ان المسهور
عنده انه روايه (وقال ابو يوسف ومحمد) لا نسب بالواحد
وان كاتب السبا مصححه لم نسب عند الحنفية بالواحد ولا
بالاثنين حتى يخرج به جماعه وسئل عن سئل الخبر لا سئل
السهاد

{ فصل في اسباب القاصي لذلك }

الذي يظهر من ذهب اني حنفية ان ذلك لا نسب عند
القاصي لان سئل عن سئل الخبر وما كان كذلك لا يعلق له
بالقاصي (والذي) ما في سبى فوايد اصحابا انه نسب لاهم جعل
سهاد والسهاد للقاصي * وفائدة ذلك انه اذا اخبر به من
سئل القاصي من غير ان يسجد عنده لم يلزم الناس اساعه الا
من اعد صيده فان سجد عند القاصي ورد سهاد به طال
حكمها في حق غيره * وان قلنا القاصي واجب سأل حكمها
جمع الناس وان لم يعرفوا من سجد لان القاصي كعام مووده
ذلك * وفي بعض كتب الحنفية ذكر طريق في اسباب السهر
ودلك لا ينافي ما ذكرنا بل يؤكد لانه لو كان محور اسانه

فصدا لما احباح الى طريق

(فصل وعلى العاصي السب في اسباب ذلك)

فانه محباح مع ما يحباح اليه في غير ذلك الى زياده لما سمع في
 الهلال من الاستناء وان يحل لبعده وصار حرمة (وقد) حكي
 عن انس بن مالك رضى الله تعالى عنه - وهو ما هو - حصر مع
 جماعه فهم انس بن معوية فاحبر انس رضى الله عنه انه رآه
 ولم يره احدا من الجماعه ومطن انس بكاه ونظر الى عين
 انس وحده عليها - ربه ساء قد رتب من حاجه فرمها انس
 سده وقال له ارنى الهلال قال لا انظره (ونظر العاصي في
 حال السجود) بعد تحقن عدالهم وسعظهم وراهم من الرسه
 والهمه وسلامه حواسهم وحده نظره وسلامه الاقوى ومحل
 الهلال مما نسوس الرؤيه ومعرفة ميرله الهلال الى مطلع فيها
 وما نسبه الحساب من امكان رؤيه وسدها (فان المسجود
 به سه طه الامكان) واذا كان يسرط في الاقرار الامكان
 والمبر محبر عن نفسه محبر عليها فما طك بالسجاده فيكون
 هذا عد العاصي عبدا (ولا يبعد) ان هذا هو الذي قدماه

من ان الحساب هل يعمل به اولا فان دالك فما اذا دل الحساب
 على امكان الرويه ولم ير هل نعتبر الامكان اولا لالما السرعة
 انا وهما بالعكس من ذلك ولا اقول بالعكس على وجه لان
 العكس ان يرى مع عدم الامكان وذلك مستحيل * وانما المراد
 ان يحرر برويه مع عدم الامكان * والاحار يحمل الصدق
 والكذب * والكذب يحمل البعد والغلط * ولكل منهما
 اسباب لا يحصر * فليس من الرشد قول الخير المحمل لذلك
 او السهاد به مع عدم الامكان لان السرعة لا تأتي بالمسحلات
 (وهذه المساله) بخبرها مسطورة ومعها فيها وراسا فيها
 عدم قول السهاد (وانما سكت عنها لانها تادر
 النوع) ولما وصى هذا الزمان احصا الى الكلام فيها
 والله لا يحرر لا ساحل له ومساله سجدد وفاده (وقد
 راسا) ان يوقى فعله وده غلط في روجه الخلال كثيرا
 (وسمعنا من بعض الجهال انه قصد الدين بالسهاد بذلك)
 ونعقد ان له بذلك احرم من صام قوله (وسما) عن بعض
 السعيا انه قصد بذلك رويح تركه وسوب عداله وللناس

اعراض محمله (فإذا) سلب النعمه من هـد الامور كلها وسلم
 وضع الهلال من اللوانع وحاسه الساعد من الآفاب وما
 احورما الرؤيه فان احلتها بدليل قائم بما لم يدل تلك السهاده
 وحلتها على الا لظ أو الكذب ولم يكن بذلك خارج عن
 العاين السري^(١) لان دلالة الحساب القاطن او العرب من
 القاطن على عدم الامكان اقوى من الرسه والرسه موحده لرد

(١) يوضحه ان ما يدل عليه النص من استحالة الرؤيه باجماع اهله
 بوجوب رد تلك السهاد لانه محله حرج اولئك اليهود من المرداه
 بور في حرج اليهود وسقط عدالهم ادوال الخارجين وان كان
 مقطوعه غير ملومه فكيف وهي مقطوعه ما كالمقطع بان الواحد نصف
 الاس وان العلم نور والجهل ظلمات، وكل من سدا طرفا من هـد النص
 من الحسه والمغاب — صار هـد الدنه من التمهات ودس الخبثه
 سمعه العمل اني سارونوبد علوه اس انحه وقد جمع هـد السحب في غير
 هـد الموضع ولنا في كتاب (دلائل الوجود) كما مذهب فيه راحه
 في بحث (مناقضه السرع للعمل ومواحا الالم لانس) وما قاله الامام اس
 حرم في هـد المي في كتابه الفصل حر ٢ ص ٩٥ ومما الله ان ناني
 كلام الله سبحانه ونمالي وكلامه عليه صلى الله عليه وسلم بما سطره عن
 او رها انما سب هـد الى القرآن والسعه من لا من هما ونسي
 في انطالها الخ

الشهادة اعمادها عدم الا كان كذلك او اقوى ومقصودنا
 بذلك القطع بردها وانه لا يحزن فيها الخلاف المقدم هـ واما
 اذا اسرحنا لدى قول بوجوب القطر بالحساب اذا دل على
 امكان الرويه سرل به ها نظري الاولى (ودى للعاصي ان
 يكون له حقل من معرفه علم الحسه او دلد من سن به في دلب
 لتكون على نصره مما سئل في ذلك او رد ولا يسرع) وقد
 هل محمد بن الحسن النعمي الجوهري في كتاب (ادب الساهد)
 في قوله تعالى « فعبان بالله ان ارضم » انه يسرح وان الاجتماع
 على ان سهاد المرئيات به في سهادته غير مقبوله وللاصحاب
 فروع كثير يدل على ذلك وما نحن فيه اقوى من الرسله لانه
 مستحيل عاد ولو شهد ساهدان ضد حاكم اهما رانا فساد
 محض ربا ونحن لا را كتاب سهادتهما مردوده ^(١) وحكم

(١) حكى لي مدتها السبع عند العادر القنطاوي الفلكي المتفاني
 ان سحبا السلامه السبع محمد القنطاوي انه في احد الاعوام رصد
 اول رمضان على حساب الشمس فحفظه انه يوم كذا لان هاربه يرى للثله
 سم اذهب الى المحكمه السبعه في اللثله الي نطن ان سم الحاكم بها
 السهر — وبك اللثله على حياه مستحيل ان يرى فيها الهلال — ودا

الحاكم بذلك مردودا كما صرح به السج ابو حاتم والقاضي
 ابو الطيب وان كان ذلك اوضح من ان سهل عن احمد بن
 يعقوب بن (ومما ينبغي للقاضي من روى به من اهل السج
 والقمر وغيره وبعد منها وروى عماره سمعها وهو من الدور)
 وهو قدر في حرمه (وهو من المك) وقالوا ادا كان من
 الرؤيه سب درج وهو من الدور سبع درج وهو من المك سبع
 درج اسب حال رؤيه ونسب بالاسب حال الاسب حال الماده
 وان راد كل واحد من الثلاثه درجه امكس عشر وكذلك
 ادا راد اسب دون الثالب وكما حصل الزاده في الامكان
 (وبحسب) الى النظر ايضا في صفا الخو وكدره وكون الهلال

صدها سلمه حله صرحا وقله من شهد من القاه بانه راي
 الهلال - لاوحو الي ذكرها المؤلف ها ولوحه آخر وهو انه كان
 يعقوب الساهد ان حائر وقد اظهرها والحمد لله بعض حلال القضا - قال
 صدها فعدم لنام القاضي وقت له لا تحجلونا فاسب السهر الله امام
 البصري الفلكي واما لم فانه الله بسجل رومه واسعوا في افساد
 سهاد اليهود واسروا وبعد صدق جعله الله فان القضا حينئذ
 حاله ماري ولا فو الا الله اه حال الدس القاسمي

في شبه الشمال او جهة الجنوب واحداً من مطالعه ومطالع
 الروح ومعاربها (ولا سول نحن) ان ذلك واحد على العاصي
 مطالع لانه في الغالب يحمل الامر على السلامة وحسن الظن
 بالسرور واسمهم ما شهدوا الا بما راوا واسمهم ما راوا الا وهو
 ممكن (واما الكلام) فمن فامد ربه او بلغه ما قاله
 الحساب في ذلك الرب انه يحب عليه التثبت والطريق ذلك
 لعلم صحته او عدمها وهو امن الله على نفسه فاما اسم
 عنه الرب وانسرح صدره انك (وان) كان يقول مع دلالة
 الحساب العظمي او الغريب منه على عدم الامكان انه انسرح
 صدره فهو احرى

{ فصل }

فادا قل رب سدي وكان قاصداً لما سداً عرفنا ان شروط
 ذلك قد تكاثرت عنده واسعت موافقه ولعل ذلك يطلب العاصي
 به ان كان كلما سداً به شاهدان رب كان القاصد سهلاً ولكن
 (وضعه العاصي الخاصة الطريق ذلك ومحضه) حتى مكامل
 عند نفسه فادا انه لزم حكمه (واحتل العلماء) هل السور

حكم أولا (فذهب) ابي حنيفة انه حكم لكنا فلما ان طاهر
ذهب ابي حنيفة ان سوب السور لا يدخل تحت الحكم ومعنى
ذلك ان لا يدخل تحت الاثاب (ومسهور) مذهب مالك ان
الاثاب حكم ايضا وسندكر ما في مذهبهم ان ان ذلك هل
يدخل تحت الحكم أولا (والاصح) عند اصحابنا ان السوب
ليس بحكم (وانما احبار) انه حكم به بدل الدية وهولها حتى
لا يمع على غيره اعاده وان لم يعرف حال الدية وليس بحكم
بالحق المسعوديه (وبني) على هذا الخلاف ان السوب المحرر
في الدية على الاصح عند اصحابنا لا سهل وعلى نوحه الآخر
وعلى المحار عدى سهل

﴿ فصل في حكم القاصي بذلك وهل هو مما ﴾

﴿ يدخل تحت الحكم أولا ﴾

لم أحد لاصحابنا في الصايط في ذلك * وراى في الهداه
ان كتب الخمينه عند قوله أهل عرفه اذا وهو اى يوم
وسيد يوم امهم وهو يوم البحر احرام في الاستحسان بال
ووجه الاستحسان ان هذه سباهه على النبي وعلى أمر لا يدخل

بح الحكم لان المعصود بها هي حجهم والحج لا يدخل بح
 الحكم فلا يصل قال حلال الدن الحارن في الحواي
 علل بالمجموع كذا يلزم النص عما لو شهدوا انه طلقها بلاما
 ولم يسن او اعنفه ولم يسن او قال المسح من الله ولم يصل
 قول البصري (قال) لان هذا الشهادة وان قامت على النبي
 لكن يدخل بح الحكم فلا ردها (قال) وما رده ان
 الشهاد اما نصبر حجه بالنص فادام يدخل بح النص
 لا يكون حجه ويكون النص وعمره فيه سوا واما
 لا يدخل الحج لانه من باب العادات هي به ولا يحكم به
 كادور والكمارات ولا يلزمه النص لان الذي شهد انه
 طلق او اعنف ولم يسن شهد من حجه الممي ولهذا
 لو شهد انه طلق واستنى او اعنف واستنى رجع الي منه
 على الامساك كان الملبس شهد انه لم يطلق ولم يسن وكذا
 الذي شهد انه قال المسح من الله ولم يسن قول البصري شهد
 رده واما حجه دمه وذلك انما والذي شهد انه وصل رسول
 البصري لم شهد بذلك ولا ان ادراكه فيه غير ممكن

فليس به الا اتباع الفقه فلا يسمع الامام بهادهم وسول
 قد تم حكم انصرفوا (وفي) فاصى حان الاستحسان وحبان
 (احدهما) ان هذه الشهادة قامت على معنى صحة الوقوف فلا
 يسل (والثاني) انها موهولة وحجهم تام لقوله صلى الله عليه
 وسلم (صومكم يوم تصومون وفطرکم يوم يفطرون وعمره
 يوم تعرفون واصحاحكم يوم تصحون) اراد ان وقت الوقوف
 هو يوم عمره عندهم وقد وهوا في ذلك اليوم (اسمى كلام
 الختمه) وهو يقضى ان العبادات لا مدخل للحكم فيها وسهده
 له ن سألهم ان يارك الصلاة لانه لا رضى له على احدي
 الروايات عنده وبارك الركاه لا وحده ولا من تركه فليس
 ي من جهون الله تعالى عنهم - رضى العاصى لها وسهده
 له من اصولهم ان فان الكفار ليس على الكفر وحده بل
 على الحراه او على الكفر المنصم الى الحراه ولهذا لا يسل
 المرئيه عندهم لانها ليست من اهل الحراه فجرد الكفر
 في حها واما نحن فمدنا الصال على الكفر وحده لقوله
 صلى الله عليه وسلم (امرب ان اقاتل الناس حتى مولوا

لا اله الا الله (وقال القاصي ابو الطيب) ان اما حقه قال
 اذا حكم الحاكم بفساد الواحد وامر الناس بالصوم لزمهم ذلك
 وهذا اذا صح لا يلزم منه قول الحنفية ان ذلك يدخل تحت
 الحكم لان الحكم من روى دحوله والاروم مع حكمه كسار
 الاساس المختلف فيها (فالذي طعن من فواعد الحنفية) ان
 ذلك لا يدخل تحت الحكم وانه ليس للحاكم ان يحكم في
 ذلك ولا يده لان السوء عنهم حكم ولا يقد لان سببه
 حكم اللهم الا ان - ان به حق آدمي (واما اصحابنا) فذكروا
 فقط الحكم في ذلك في مسائل (منها) قول الزاقي اذا
 حكم القاصي بفساد عدلين او واحدا اذا حورباه وحب الصوم
 ولم مدح ما عدا في من التردد والارباب (ومنها) قول
 القاصي الحسن (فرع) لو على انسان عي او طلاق
 امرانه هلال رمضان فجا عدل واحد وسهد على روجه هلال
 رمضان وطلما نصي القاصي بفساده (قال رضي الله عنه)
 لا يحكم بوجع الطلاق والامان ولا بحلول الاحال (ومنها)
 قول الامام في الشهادة (فرع) اذا شهد عدلان على رؤيه

هلال رمضان وحري الفضا بسلامتها وصيام الناس بلا من
 هم لم يروا الهلال (ومنها) قول الشيخ اني حاد من راي
 الهلال وحده ورده الى حاكم ان كان ممن يحكم بسلامته الواحد
 في يوم هلال رمضان وحكم لزم جمع الناس الصوم
 (ومنها) قول ابن الصاع لو حكم برونه حاكم بسلامته واحد
 حار (ومنها) قول ابن الصاع انما الحكم بالرونه
 (ومنها) قول الاولى اذا علم الطلاق فسد واحد يحكم
 بسلامته في الصوم ولا مع الطلاق (ومنها) قول القاضي
 الحسن له السلامه شرط في ظاهر المذهب لان القاضي
 يحكم بسلامته (ومنها) قول الخواري في السكاني فان لم يعلم
 به قول الواحد فاذا حكم الحاكم به فانما بعد حكمه في وجوب
 الصوم واحكامه ولا مع به الطلاق المطلق والمطلق ولا
 محل به الدين (فهذه الكلمات من الاصحاح) تقضى فوهم
 بدحول الحكم فيه وهو الذي اراه (واعلم اني على)
 احكامهم في الدور والكمالات هل للامام المطالنه بها او لا
 (والذي اراه) انها ان تصف له المطالنه باحد الامرين

اما احرادها واما تسليمها لغيره (ولعل) قول الاصحاب
 لا يطالب بها على احد الوحيين معناه انه لا ولاية للعاصي
 ولا للامام عليها فلا يبدى بها بل تكاها الى صاحبها كالتزكيات
 الباطنة اما اذا قصفت وحلم انه لا يخرجها ولا وجه الا الزامه
 بها وكذا اذا لم يصب من وعد صرحوا اذا بدر عن عمد معين
 وطالبه الله بالاساق ان العاصي يلزمه وهو لا ينبغي
 التردد فيه وسواء السر اذا لم يلق به الزام الناس بالصوم او
 بحرمة النساء الحكم بذلك وكذا الحقوق المالية واما سرد
 الحكم بكونه من جملة من غير ما سرت عليه فلا معنى
 للحكم فيه (واما المالك) فقال سدد في كتاب الطرار لو
 حكم الامام بالصوم بالاحد لم يخالف (وراء) في كتاب
 اللباس في شرح الخلاف لا في الحسنين يحيى بن احمد بن ركبان
 القسافي المالكى لو حكم الحاكم بوجوب الصيام بسبب واحد
 لم يسع احدا مخالفة لانه صادر عن محل احدى (ودكر) السج
 سبب الدين ابو الممان احمد بن ادرس القرافي المالكى بسببه
 انه رحمه كلام سدد قال وفيه نظر لانه مبدى لاحكام

ولو صرح بالحكم (وحرّم) التّراعى ما به محذور للمالكى ان لا يصوم
اذا ائتمه الساقى سباهه واحد مع حرمة بان حكم الحاكم
فى المحلف فيه بعد ظاهره واطنا واطال الكلام فى ذلك
فى كتاب من نصه (احدهما) التّحريم (والآخر)
الاحكام فى حيز المساوى عن الاحكام ومن فيه ان الاثبات فى
ذلك وفى الرواى وسائر اوقاف الصلوا وسائر الاسباب السريعة
ليس محكم (وقال فى حد الحكم) انه اذا اطلاق او الزام
فى مسائل الاحكام المتعارف فيما مع فيه التّراع لمصالح الدّسا
تقوله ايضا لان الحكم ايضا معانى سريعة باللسان
ومساغة فعله وقوله اطلاق لدخل فيه اذا رقت
الى الحاكم ارض رال عنها الاحكام حكم رواله فامها معنى مساحه
اسكل احد وكد اذا حكم بان ارض له وه طلق لى وفما على
العامين وكذا القيد والتّحل والحام للرى اذا حرّم ارض
وحكم روال ملك الحائر له اولا بان هذه الصور كلها اطلاقات
وان كان يلزمها الزام المالك عدم الاحصاء لكه بطريق
الروم والكلام اعما هو فى المقصود الاول بالذات لا فى

الاوارم * وقوله أو الزام كاللزام بالصدان والتمعه والسفعة
 ونحوها * وقوله في مسائل الاحهاد احذر به عن الحكم
 على خلاف الاجماع فلا سر به * وقوله المنابر احذر
 من الخلاف الذي صفت مدركه حدا فلا غيره بالحكم به
 و مص * وقوله لمصالح الدنيا احذر عن العادات ونحوها
 فان التراجع فيها لمصالح الآخرة فلا حرم لاندخلها حكم الحاكم
 اصلا (ورغم القرائن) ان الله تعالى كما حذر للسان ان يوح
 على نفسه بالنذر وسبب سبنا للطلاق والعق حمل للحكام
 ان يمسوا احكاما في محل الاحهاد فممن بذلك الحكم ما
 كان محملا قبله ومحرم محاله بعد الحكم ونصير هو حكم
 الله والله يدل على ذلك بالاجماع على عدم نصه وفيما له نظر
 لاسما اذا لما المصيب واحد فادافرض حكمه بخلافه كان
 حكما بعد ما ارل الله فكيف نصير حكما لله وهو ما ورد بالحكم
 بخلافه قال تعالى (وان احكم بينهم بما ارل الله) وايضا امسح
 نصه لعدم العلم بخطاه (وقد ذهب) الاسماء ابو اسحاق
 وطائفة من اصحابنا الى انه لا يغير في الباطن نفسه سي ولا

يحل للساقى سمعه الحوار بحكم الحق له بها (وقال) اكرم
 سمع ويحل (لعل) ما حده ان يقال نعم التكليف كما سمر
 بالنسبة الى المحمدي اذا طعن خلافه وسب السمر المصلحة اد
 لولا ذلك لادى الى المخرج * والوضع وضع نظر (والدى)
 بوصافيه قوله ان الله حل للحكام ان يسوا (والدى)
 نظير انه لم يحل لهم ان يحكموا الا بما ارسل لكن اذا حكموا
 نظيم رفع عنهم المخرج فما اخطوا فيه وليس للمقصي عليه
 محاقهم في الطاهر ولا في الباطن لهوله صلى الله عليه وسلم
 « من عصي امرى بعد عصائي » وهو بالخطا لا بمخرج عن
 كونه امره (وأما من قصي له) بالمخار عدى قول من قال
 انه لا سمر في حقه الا ان يكون احدهم معان ذلك سي
 فكون من طريق الطهر وليس ذلك من باب سمر الحال
 بالحكم (وأما قوله) لمصالح الدنيا فصحيح اذا اراد به كل ما
 يطالب به في الدنيا عاده كان او غيرها والمطالبة بالصلاه
 والصوم والزكاة حاصله في الدنيا فدخل تحت الحكم والى
 لمصالح الآخرة فقط لا يدخل تحت الحكم * واحراجه

الحكم لي خلاف الاجماع من الحد اراد به الحكم الصحيح
والا فهو حكم فاسد الا يرى انه نفس وورد عليه الحكم في
المسائل المجمع عليها فانه حكم صحيح ولم يدخل في حده وهو
قول ان ذلك بعد لاحكم والصواب انه حكم لقوله تعالى
« وان احكم بينهم بما امر الله » وقال تعالى « فلا وربك
لا يؤمنون حتى تحكموك وما سحر بينهم » فهو صلى الله عليه
وسلم حاكم وكل ما يحكم به هو في محل النص والاجماع
(ونسبته) الى اطلاق والزام فيه نظر لان الحكم لا ينفك
من محكوم عليه ومحكوم له فلا ينفك عن الالزام وليس
ذلك من طريق الالزام بل هو حصصه ولو لم يقل بذلك ورد
الحكم بالنص كما يحكم الحاكم نصحه البيع ونصحه الوفاء
ومحوهما وكذلك بالفساد والبطال وسوء النسب وحرمة
الرضاع والمصاهر وغير ذلك وليس فيها الزام على رآيه الا
ن طريق الالزام فكان ينبغي ان يذكرها مع الاطلاق على
رآيه (فالمحارفي حد الحكم) انه انما الزام لكن الالزام
نار يكون مقصودا وبآيه يكون لازما للمقصود كما في صحه

العمود وفسادها والطلاق والعمى والعمل والرده وسرها
 (وقد) علم في اصول الفقه ان الحكم قد يرد بالامتناع وقد
 يرد بالبحر وقد يرد بالسند والسرطه والممانعه والصحة
 والفساد حكم العاصي هكذا يكون بالالزام بل وبالمع
 نى بل وبناحية فعل ويكون العقد صحيحا او فاسدا ويكون
 وطا الامه مباحا للحق الولد من سراحه اخوان عبد السامعي
 او يكون الاسماح سرطا له عند الحق ويكون بحاسه
 الكلب مانعه من سعه عبد السامعي (نعم) لا مدخل لحكم
 العاصي في البدن ولا في الكراهه اللهم الا ان يصل النذر
 سىء وقلنا ان العاصي يطالب بالمدور من شرط المدور
 ان يكون مدونا فاذا كان مختلفا فيه اصحاب حكم العاصي به
 لكنه لا سوجه الحكم على كونه مدونا بل على الحكم المترتب
 عليه بخلاف الصحة والفساد ويحويها فان الحكم سوجه عليها
 وهي المقصوده بالحكم ليرب آثارها عليها (ورد على العراقي)
 ان يسح العاصي السع بالخالف ويترتب من الروحين وفرصه
 معه الرب انساب داخله في حده وليس حكما لانهما

نصروه والنصرف عن الحكم (ودكر التراقي) ان حكم
الحاكم في مسائل الخلاف كمن حاص من الله تعالى ورد
حاص ملك الواسع مباح للدليل المخالف لان الله ورد
بالاجماع وما ورد الله بالاجماع فقد دل دليل قطعي من قبل
السرعة والدليل التوارد في هذه الصورة احصى الدليل
العام والخاص معدم على العام فلو قلنا بعض لم مخالفه هـ
المعاد مع مخالفه الاجماع وسقط الدليل الخاص (وهذا)
الذي قاله حسن لو ساعده الاجماع لكما حكى عن الاساذ
اني استحيى من حلا في الحل الناطقي

{ فصل }

تلخص ما ذكرنا ان في الحكم بالسهر خلافا مذهب اني
حسنه وبعض المالكية انه لا يصح ومذهبنا انه يصح وسد كر
ن اعط الجملة اسما تعرضهم للحكم فاما ان تؤول واما ان
يكون الخلاف عديم ايضا على ان كلام اصحابنا في لفظ النصا
يمكن ما قبله اسما والجملة النصا يستدعي معصا عليه ومعصا له
وسروطا خاصه لا سيما على الفواش الي اعتمدها المتأخرون

(فصل في سبب هذا الحكم اذا حكم به حاكم)

ان قلنا لا مدخل للحكم فيه كما قاله الحنفية فبني ان لا سبب

لان السبب حكم (فصل)

في كسب الحنفية عن الحسن بن رباح عن أبي حنيفة في مسألة

اذا رآنا الهلال بالهار اما قبل الزوال او بعده انه ان عاب بعد

المساء فهو ان ليس به وهذا لا مرد علمنا لا نور (احدها)

انه ليس مسالفا فان مسالفا فيما ادا لم ير الهلال بالهار ولعل

هذا الفصل من اني حنفية خاص بملك المسألة ولهذا ما يعلوه

الا فيها (الثاني) انه لعله مخرج على قول اني حنفية ان السعي

الناس والناس ساحر ولا ساحر الهلال بعده الا في الله

الثاني (الثالث) ان ذلك لعله في وقت مخصوص فانه ابو حنيفة

امضى الحال فيها ذلك فلا يكون على العموم (الرابع) اما سطلع

بانه اذا فارق السماع من رب العروب محب لا يمكن رؤيته

ولكن كان فيه من الدور والادماع ما عار ذلك سم انصاف

الى ذلك سيرة الى باني لعله انه يمكن الى بعد الاساءة مع كونه

ان لعله واحدة (الخامس) ذوي مسلم رحمه الله في صحته من

حدثني ابي الحبري الطائي قال حرجا للمره فلما رلنا سطن
 بعله راسا الهلال فقال نعم الصوم هو ان ليس فلعسا ان
 عاس فلما انا راما الهلال فقال نعم الصوم هو ان يلاب
 وقال نعم الصوم هو ان ليس فقال اي ليله راسوه فلما
 لله كذا وكذا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان
 الله مد للارثه فهو لله راسوه ﴿فصل﴾

اذا حكم القاضي الساعى شاهد واحد في رمضان فقد ذكرنا
 حكمه اما اذا انت موحد ولم يحكم فان فلما السوب حكم فكما
 اذا حكم - وان فلما ليس يحكم من علم بذلك ان اعد كالساعى
 سوب رمضان شاهد واحد ثمره الصوم والا لم يلزمه لاسما
 الازام في حقه من الله على مصعبه ومن القاضي

﴿فصل﴾

اذا اسه القاضي شاهد من الصوم لسكل من في ذلك البلد
 الا ن بعد مذهب ابي حنبله وكان في الصحو فماس ما
 قدماء انه لا يلزم الا اذا اسه اص نعم السوب عند ابي حنبله
 حكم فلا ناني هذا وقد قال ناني لانه عدم لا مدخل لحكم

الحاكم فيه وهذا أولى * وأما من ليس في ذلك البلد فعلى
 الخلاف المذهب في اختلاف بلد الرؤية إلا إذا حكم الحاكم بمدي
 حكم ذلك البلد إلى غيره فمعتبر حكمه عند من يرى لحكم
 الحاكم مدحلا في ذلك (فصل)

إذا لم يذهب المعاصي ورد سباده من سباده له من أو نحوه لم
 يحس الصوم لأن الله حجه سرعه إذا ملأها المعاصي فإن ردها
 بطلب حبسها * وإن كان الرد لكونه لا يرى إياه سباده
 واحد أو كان عبداً أو أمراة أو لم يبق السباده عند الحاكم
 من صدق ذلك المحرم في حبره حار له الصوم وقد تكفى في
 الحوار بما لا تكفى به في الوحوب * وإن قوى ذلك الحر عند
 السامع يحس حرم به وحب عليه الصوم لاء ماله

(فصل)

لو اتفق فيما دون مساهة العصر اختلاف المطالع بالتحصيص
 وإرسال كما قدمناه (١) عن مناره أسكنه ربه عن بعض الخلفاء
 فمأس ما قاله هناك أن يحلف حكم المحقق والمرجع

(فصل)

اطلق اصحابنا على الصحيح قول سهادة الواحد مهلال رمضان
صحوا كان او عيما * وردها الحقة في الصحيح * والخلاف
محمي سنا ودهم اذا كان الواحد في سمر او ربه ويحو ذلك *
اما اذا كان في جماعه كلهم يرمون الهلال وهم ينظرون الى حبه
واحداه وانصارهم متساويه وهم حم عمر تحت بعد للماده
انفراد عنهم بالرويه فلس في كلام الاصحاب نصريح بقول
الواحد في مثل هذه الحاله ولكن اطلاقهم تسليها للاحتمال
(وراب) السبح اما حامد في تلمعه لما اوردت الحقة ان
الواحد اذا راى سعى ان يعرف الناس بذلك قال فلما ليس
كلاما في جماعه اجمعوا فرأى الواحد فلم يعرف الناس *
المساافه انه محور ان يورد الواحد برؤيه بان يكون في ربه
او صحرا ليس هناك غيره ان علمه ان يعرف غيره ليس من
مسالسا في يء وربما لا يمكن انصاف ذلك وهذا الكلام
من السبح انى حاد محمل لانه مبي احبب الفراس عند
الاحتمال بان الواحد المفرد في سهادة ربه سعى ان لا يقل

بل ولا الانسان كما هو مذهب ابي حنيفة (والحاصل) انما
 هلل الشهادة عند عدم الزمّة ووجود الاحتمال في العاصي ان
 سطر في ذلك وقوله الاحتمال وصحة وحال الشاهد وبعبارة
 وعلته ونظؤ عبويه الهلال او مرعته بحسب لا يلحق منه
 الجمع الكبير من رؤيته اعله بعضهم واسأل بعضهم وهي
 او حرمة لا يدرج بحسب صانط في العاصي المحب عنها
 (فصل)

اذا وقع السك في ذلك في هلال ذي الحجة فهل يقول في
 صوم عرفه انه دار الامر من كونه عرفه فيكون صومه
 صحيحا او المند فيكون صومه حراما ويرجح حاب الحرمة
 او هول انه سحب بالاسم صحاب حتى يجمع المحرم
 (والارجح) عندى الباقى كما قلنا اذا سك هل عمل وجهه في
 الوصو من او بلانا سحب عمله بانه على الاصح لان
 الاصل عدم السك خلافا للصح ابي محمد في قوله ان رك
 السمة اولى من افعال الدعاء ونحن هول انما يكون بدعه
 اذا يجمع انها رايه فكذلك هول هنا ومما يؤيد ذلك حكم

السارح محرم صوم يوم السك او كراهه مع ردد بين
 رك واحد وحار وكذلك من دخل المسجد في وقت
 الكراهه لما روي الادله فيه وردد الحال فيه بين حرام
 وسه ورجح حاب السه بمرجح فكذا هنا بمرجح بالاصل
 لانه دليل شرعي هذا كله اذا حصل سك وذلك اذا احر به
 من لا يسل حر فان احر به ن يسل حره ولم يحصل سه اسعد
 فان ثبت ذلك مدحا لم وحكم به وهو ممن روي دخول الحكم بان
 اسوي الشروط كما قدمناها ابع وحرم الصوم حسد وان يحق
 من عده علم انه لم يسوف الشروط وان ذلك مما لا يمكن فيه رويه
 الهلال فهذا الحكم لا اعساره واستصحاب الصوم بان على ما قررنا
 في حاله السك (ولا اعسار) لحكم الحاكم اذا دل على ما يرح
 ولا شبهه سدد لا متحقق خلافه وان السباده بذلك غلط والحكم
 بها تسرع (والحامل لما سلى نصف هذه المساله انا وانا نعلم
 النصا الكبار تسرع في اتيان الهلال وحرما ذلك منه في
 عشرين عندها عند التحري في هذه السه وهي سه ثمان واربعين
 وسبعه (راي الناس هلال ذي الحجه لله الا حد يدمس

فلم يروه ودل الحساب على انه لا يمكن رؤيته تلك الليلة ولا
 كان يوم الاثنين الثامن منه شهد عبد العاصي المذكور ان
 رؤيته قد ما نأده وحكم به وصده حتى وقوف في بيته
 وامسب وما اعني ان اول ان المانع ما عرف من العاصي
 من التمرع واخرج هذه الطريقة الفقهية في رد السلام
 اذا كان نسي مستعمل في المادة صباه لكلامي ان يحصل
 في حاكم ثم جاء الاحبار من سائر البلاد ما بهم عدوا الاربعاء
 على خلاف ما عدوا في دمشق الثلاثاء ثم ليله اربع عشرة من
 نارح الاحد لم يكن القمر كاملا ثم ليله الاثنين خامس عشرة
 طلع قبل الزوال وان كان هذان الامران لا يربط عليهما
 في من جهة الصبي ثم ليله الثلاثاء الحادي والثلاثين من نارح
 الاحد رآه الناس والمؤيدون العارفين بمركبه (بالجامع الاموي
 في المنارة العربية والسرفية والروس) وفي مواضع آخر كسره
 بدس ويطارها مع الصبح وصباح الطو ولا غله أصلا فلم
 يروا مع انه يمكن رؤيته بغير بخلاف السهر الخارج فانه
 يستحيل الرؤيه (فلم يقطع) ان ما شهد به السهود من رؤيه

لدى الحجة لله الاحد باطل وان كان الصحيح من مذهبا
ان مجرد عدم رويته لله الحادى والثلاث لا يمدح في الشهادة
المقدمة لكن الذى امكن في هذه الرواية من مجموع هذه
الامور يمدح * ومرادى بالتدح المدح في السوء والحكم
لا في الحاكم ولا في السوء مما دأب الله * واعلم ان الشهادة بالهلال
من اصعب الاسان لكثير اسباب الغلط فيها وما الحجاج
فاخبروا ائمتهم راو لله الاحد والثلاث مصححه والجمع عظيم
فلم يروا سنا ووقفوا بالامانة * وقبل بعض الناس احاطة باب
في عرفه لله بالامانة فلم يلبسوا من اللاد انه ينفقه رويته لله
الاحد عبر دمشق وبلغنى ان آخرى قالوا ان هلال دى القعد
كان لله الجمعة وهذا اسد نظرا ولا ينسب ويحكم به الا من قبل

{ فصل }

ان قبل ادا حكم المامضى بان اليوم عند والعند محرم صوم
بالاجماع لم يحرمه صوم هذا اليوم بالاجماع فليس شرط الاناح
اتحاد الوسط وهما لم يحد الوسط واعلم ان يحد الوسط ان كان
كل ما حكم المامضى بانه عند حرام وقد قلنا ان الرتبة هما

نظرت الى حكم القاصي فصار كون هذا اليوم عدا لئس
 مقطوعا به والمحرم بالاجماع هو المأطوع به ولا بد من
 التسرع الى اطلاق ان صوم هذا اليوم حرام بل يقول صوم
 يوم السبت حرام وهي وطاعة الله المصنف (واما القاصي) فوطئته
 بريل الامور السكاه على الوقائع الحرمه وقد يحصل الاطلاق
 في هذا البريل وحصل الاطلاق في الحكم مع علمه بالحكم الكلي
 (فليس القاصي) لذلك ولم ان المراتب ثلاثه (مراتبه المصنف)
 وهي الحكم على الكتاب (ومراتبه القاصي) وهي الحكم على
 الحريات لخدمته اندراجها في تلك الكتاب (ومراتبه القاصي)
 وهي ذلك ورياد الارام (فصل)

ما ذكرناه من صومه مراتبه القاصي والقاصي بمعنى القاطن
 للخطر في ذلك وان لا يسرع احد في من اطلاق
 الحل والحرمه حتى يسمع حكم السرع في الكلي وسحق
 اندراج ذلك الحرفي فيه * وي لم يسمع ذلك ويحكم الحكم
 الكلي فقط بقوله كلما ولا يريد عليه كما قال عبد الله بن عمر
 رضى الله عنه لما سئل عن الذي يذروا ووافى بذكره يوم العمد

فقال امر الله نوحا بالدعوة الى صلي الله عليه وسلم
 عن صوم يوم المد ولم رد على ذلك لورعه رضي الله عنه
 اذ تعارض عند الدلائل فوقف في الامر الكلي * وما
 نحن منه اولى فانه حرمي فهو اولى بالوقوف وانظر الى قوله
 تعالى (ولا سوارا لما نصف السكم الكذب هـ هذا حلال
 وهذا حرام) فمن قال لسي مسح هذا حلال وهذا حرام
 بعد دليل من عند من السمع يحسب عليه ان اسمه هـ
 الآية * (وعنا فلما هذا) لا باسمه مسحاً قول صوم عند
 حرام بالاجماع وليس سده من الحامل على هذا الا ما ايقن
 في تلك الشهادة والحكم الرباب فيها

(فصل)

صرح الحنفية بانهم لو عدوا شعبان فلا يصوموا غايته
 وعرض وراوا هلال سوال ان عليهم صيا يوم اذا كانوا
 عدوا عن رويته وان عدوا لا يصوم من غير رويته * لهم فصلا
 يومين لا يصوموا من اول رمضان سومي (فصل) قولهم *
 لا يصوم من غير رويته * والله اعلم في آخر رحب فاكملوا

رحم - ملائكة ومه ان ملائكة والحكم لعلهم يومين منه نظر
 د حمال ان يكون رمضان فاصا وأحد السهرس كا لا وعلى كل
 بعدر فذلك من الحسمه بدل على ان الصوم ليس يوم يصو ون
 علقا والفطر ليس يوم يفترون علقا واعلم اني الحديث *
 يوم يصومون الصوم الصحيح ويفترون الفطر الصحيح

(فصل)

في كسب الحسمه في كلام الراعياني وسهروا على هلال رمضان
 في اليوم التاسع والعشرين ايم راوه قبل صومهم يوم في
 هذا البلد * لا تهل سهادهم لا يهر كوا ما كان واحدا عا هم *
 وان حاروا من مكان بعد قبل ادم التهمه (وذكرا الصا)
 سهاداء د فاص لم يراهل بلده الهلال ان فاصي بلد كذا سهاد
 عده ساهدان وقصى سهادهم حار له ان يقصى سهاد هما
 (قالوا) ولا تسرط الدعوى له ولله السهاده عندهما اما
 على قول أني حسمه فسعى ان تسرط * وهل تسرط لفل
 السهاده قال سمس الاعنه السرحسى لا تسرط وقال سمس
 الاسلام تسرط (وفي الدخيره واوه بخارى) مرغ الناس

في الصوم يوم الاربعاء واما في يوم الاربعاء وهو الثاني
 والعشرون من يوم الصوم عند القاصي رحلا او بلاه وعاواه
 رأسا هلال رمضان عسه يوم الاثنين لله التلانا واليوم يوم
 الثلاثاء فاتفق الاخويه ان السبا ان كانت مع حال
 ماراوا هلال رمضان ان القاصي يحمل الخمس يوم السبت وان
 لم يرو عسه الاربعاء فان للسروحي مضمي ما ذكر
 المرعاني قبل هذا ان يحمل على ما اذا حاوا من مكان بعد
 (ف) وهر كما قال * وفيما سنا عنهم في هذا الفصل ما مضى
 دخول ذلك بحكم الحكيم فحصل ان يكون عدهم خلاف في ذلك
 ويحصل ان يردوا بالقضا وحمل القاصي اليه انه امر بذلك
 لا على حصة الدعوى لكن اسرطه الدعوى على راي ابي حنيفة
 دليل على اراد القضا الحضي (فصل في الصحة)
 الاحساظ ان يصح في هذا العام في الثاني او الثالث لخم
 احراها فمها * واما الصحة في اليوم الذي هو ربه
 وه ولما ان السباه والحكم به مردودان فلا محور ولا محرى *
 ومن صحى فيه فان كانت اصحبه مندور لم يحرمه وكان عليه

صيامها عالما كان أو جاهلا لأن الجهل ليس عذرا في الصيام *
وكذا إذا كان عنها للأصحة لأن المعصية في حكم المدورة *
وإن كانت تطوعا فإن كان ممن دمه وحياتها وكان من أهل
الوحيوت فيكذلك وإلا فلا صيام عليه ولكن لا يحرمه عن
الأصحة ولا يحصل له أجر الأصحة وهي ساء لحم

{ فصل في صلاة العمد }

من لم دمه العمد لا ينسئ له أن يصلي إليه إلا أن دعه
الضرورة إلى موافقة السواد الأعظم ولم يدر على الاعتدال
عندهم فطره أن سوى الصبحي أو صلاة نافله * فإن نوى العمد
لم يصح * وإذا نوى الصبحي أو النافله تصح عبدا لأنه ليس
من شرط العمد أنه اتفاق صلاة الإمام والمأموم * وفيه احتمال
بأن لا عمادة بطلان صلاة الإمام وحياته أن الإمام إذا كان
جاهلا صح له العمل المطلق في الأصح وذلك مسرع للأعذار
وهذا الملحق يرجح أن المأموم سوى العمل المطلق على سه
الصبحي * وإذا نوى العمل المطلق أو الصبحي فدين أن لا يكره
السكران الرواية فلا يكون رباة في الصلاة * وهو كبرها

والطاهر ايها لا سطل صلاته لا بها مسرعه في الصلاة في الجملة
 في مواضع فرصاً في الاحرام ومعار في الاساليب ومحمل
 ان يقال بالطلاق كعمل الركن الاول (ويأتي انصافاً) ان لا يرفع
 الا دس لان عملها سماعاً وحسناً مال انه كثير وهو سر مفرق
 فسطل الصار ^(١) وهذا كما أخذ الرواية التي يحكى عن ابي
 حنيفة رضي الله عنه ان رفع الدس سطل الصلاة لانه رأى
 سر مسرور ^(٢) وهو عمل * لكسا لا يرى ذلك ويقول انه
 مسرور بالاحاديث الصحيحة المظاهرة فيه وارسله انه غير
 سرور فساءله لعنه الله مسرور فععله لاجل الصلاة فار
 لعنه الله انه معرض عنها وليس عملاً كثيراً لان صانعه
 الكبر عديم على بعض الاقوال عديم - ما ينسبه من انصره
 الى الاعراض عن الصلاة * او لانه لا يتكرر الا ورس

- (١) هذا اذا والى رفقاً بالافضل اما الفصل من كل سكية من
 بالنسخ واحمد والكنه والتهليل كما صرح به سر واحد فار ساي
 القول بالطلاق وهذا كله على ما ارد السامع انه حمل الدس المسمى
 (٢) هي رواه واحدة صناعته ر الحنيفة عليهم الرحمة اه شمال الدس المسمى

الاول والثاني زمان حاصل وهذا الى معنى مفهود ، الكبرياء
السمع او الخمس هما مفهوي ما حد المطلاع فيها ^(١)

{ فصل }

ونسمى لمن نابه ذلك ان يصلي الى الله من العبد وحده ان لم
عكبه الاظهار حتى لا يعرب عنه الله وانى في ملك الله
لصلى الله (والمعصود) ان هذه السهاد والامل المترب
علمها لاجل الاحلاف فيه وعد ، اجماع اهل الحل والامد
يلتزم بكون وجود كالمقدم ، وانما قدما هذا احرازها اذا
صدرت سهاد معبره واجمع علمها اهل الحل والعقد في ملك
القديم انكسر بعد ذلك علمها { فصل } ٥٥

اذا كان في البلد حاجبان واحلفا فبان احدهما اول هذا
ماده ورأى الآخر ردها فان رأى كل واحد منهما ان
مارا الآخر مردود وانه محذور فنهى كل واحد منهما عن
كالتسبيح وحيد حب العمل بالاسمحات والكمال عنه

(١) اي على هذا الفصل وقد قدما استحباب الفصل وحيد فار
الكتاب ام حال الدين القاسي

السهر المأصى * وان توب كل منهما فكذلك وان تب احدهما
الحكيم وروى الآخر ان ذلك من محل الاجتهاد وانه لا يقص
اعمد فاذا سأل الناس او مدولى امر البلد عما تعمدونه فالجواب
مستسم على هذا الاحوال الثلاثة في الخالص الاولين لا تعمدون
وفي الثالثة تعمدون والمأصى الآخر موافق لهم حيث قال
ان حكم الاول نافذ هذا اذا اسوى للمأصيان وكلية كل
معوصا اليه المطر في ذلك ان قوس المطر في ذلك الى احد
دون الآخر فالاعسا بالمعوض اليه * وقد سم طبعه في طبعه
كر دستان العلامه سنة ١٣٢٩ على نسخة بخط الاساد العلامه
الشيخ محمد جمال الدين الماسمي المسمى وقال خطه الله تعالى
في آخر النسخه ما فيه

هذا آخر ما وجد في رساله المارلب وكتب عن نسخة معقولة
ن خطه وند * نسخ هذا صحوه الجمعة ٢٦ رمضان عام

(١٣٢٨) سد القصر محمد جمال الدين الماسمي المسمى

تم قائلها على خط مولها في ٣ رمضان

من العام المذكور والحمد لله اولاً وآخر